

(الحزب الأول)
من كتاب الفتاوى الحسرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الامة
آمين

٢

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية

الشيخ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتفقه في الدين * وهدى من شاء إلى سبيل المهتدين * والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها ديباجة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحده الزمان * في فقه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدي والدي الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى به من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طالبا به رضا الله تعالى عنه يوم المحيضة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق الهداية رتبته * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والجيب * ولم أرسم غالبا الا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب الاصحاب (وسميتم بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدي المشار اليه * متعني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي وعليه * أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشده وتمهيده * وانه رحل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية كـ الشيخ عبد الله الحريري والسراج الحانوتي والشيخ أحمد ابن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المحبي وجماعة والنحو على العلامة الشيخ أبي بكر السنواني وغيره وقرأ الفرائض وأكثر التردد على الشيخ قائد الولي المشهور ورجع من مصر إلى بلده وأسطذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختار منه المنية ثم أتى استجرت شيخنا العلامة والده المذكور في كتابها على حسب ترتيبها فأجازني فاستخرت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله سبحانه وتعالى أسأل وبنية أتوسل أن يجعل سعيها نافعاً مشكوراً وأن يجعله خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم موصلاً إلى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

* (كتاب الطهارة) *

مطلب الماء النجس الذي
لأية غير طعمة وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ويريحها يحرم الاستعمال كالبول ولا يجوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب اه وقال في البزازية والنجس يتفع به في سقي الدواب وبل الطين ونحوه انتهى وفي البحر نقلاً عن التجنيس اذا نزع الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين ويطين المسجد وأرضه لنجاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا يثمي الا بذلك انتهى وفيه نقلاً عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم وفي خزانة الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس للبقر والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقى للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة موافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الاسيحياتي فهم يقولون متقابلاً لان انتقال متنافيان انتهى والله أعلم (سئل) في الشارب اذا طال هل يجب تخليته أم لا (أجاب) لا يجب تخليته وان طال قال في اعلام الاخيار وفي شرح القدوري قال عزوا إلى رواية المحيط لا يجب اتصال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحلواني واتفقوا على أن يمس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قص الشارب لا يجب تخليته وايصال الماء إلى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اه وقال الشيخ علي المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليته اه وصرح في البحر بأنه لا يجب اتصال الماء إلى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من قال انه يجب اتصال الماء إلى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو منابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح الولوالجي في باب الكراهية بأن المفتي به انه لا يجب اتصال الماء إلى ماتحته كالحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل إلى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه (سئل) في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفل ثلاث مرات يطهر كما نقله الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملتقط عن أبي يوسف أم لا يطهر وهل اذا طبخ صابوناً وصار مستحلاً يطهر أم لا (أجاب) نعم يطهر الزيت بهذا

مطلب في تحليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والمفتي به التحليل

مطلب في فارة وقعت في
عسل والمفتي به واضح
مطلب في فارة اذا وقعت في
زيت وفيه أقوال والمفتي
به واضح

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فقط فرفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثاني وقطع به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن
غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف صحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قبل
غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فعل صاحب الخلاصة جنح إلى الأول وبه
صرح في مسئلة الثوب فانه قال ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة
فيغلي فيعلاو الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلي من زيادة النسخ
فأنا لم نر من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسئلة والتتبع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القندوري أنه يصب عليه مشله ماء ويحركه
فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابوناً صرح به في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن النجس في صابون يفتق بطهارته لانه تغبرو التغبر مطهر عند محمد ويقتى به للبلوى اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبتته صاحب منيع الغفار في منته
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل لفعل الغنم
لبن هل هو طاهر يحل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهرة من أن سورماً كول
الحم طاهر كلبه والظاهر منه حل شربه ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
يقدم الفاتنة على الوقية كالصحيح (أجاب) صاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
ويصلي بوضوءه فرضاً ونقلاً ماشاء ويظل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمض عليه
وقت الا وذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتحري ذلك على وجه الاختصار أن
أصحاب الاعتذار اذا توضؤوا والتعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الأصحاء
يمسحون في الإقامة يوماً وليس له وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء أو اللبس أو كليهما أو
فيما بينهما واسترحى لبس فانه حينئذ انما يمسه في الوقت كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسه
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتنة
على الوقية حتماً بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الايلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الايلاج في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلمون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قبل نام آدم فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض
بأن النبي لا يحتلم ورد بأن المنى احتلام عن رؤية تجماع لا مجرد دفع الماء اه ذكره عند ذكر
ياجوج وماجوج قال وانهم ما من ولد آدم من حواء الحديث المرفوع انهما من ذرية نوح وهو
من ذرية نوح ما قطعوا به أقول لعدم رؤية نقل عن أحد من السلف ما عدا كعباً بخلافه وبه
اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولده لا من حواء عند جماهير العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصاة التي توضع على الكلى ثم تربط بما يمنع السيال هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كول
الحم ولبنه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الايلاج في البهيمة
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الانبياء هل
يحتلمون وفيه أقوال

مطلب في الحصاة التي توضع
على الكلى بوضعها يتي حكمه
حكم الصحيح أم لا

مطلب في مسافر بمقارعة
وحل هل يتيم أو يلطخ
والصحيح ظاهر

مطلب فمن اغتسل
ومسح ومن يتيم هل يمسح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الصحابة بوضعهم

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمقارعة بارض وحل ليس بهاماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجرد الماء أم كيف الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصرحت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يلطخه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اه لكن قالوا الاولى اذا لم يخف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المثلثة المنهي عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشباه حيث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجنب لا يمسح قال في الكنز لا جنباً أي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماءنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشباه لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج اليه ولا سبيل اليه الا برفعها عنه وبنزعه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لان الخف جعل مانعا عن سريه الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه معها فاضطر الى نزع خفيه للغسل وبنزعهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آباءهم وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدلين عليها بمحاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ تواترهم واجماعهم من قديم الزمان والى الان أن هذه المحاريب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجداً ووافق محرابه المحاريب المذكورة والا أن جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحاريب مطعون فيها مستدلاً بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملاً بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محاريب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن القبلة والمحاريب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتفاء بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا بقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير المكي
اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين
بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
بعضهم البيت قبله لمن يصلي بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق
وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الجانب الذي اذا توجه
اليه الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لهوائها أما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
على زاوية قائمة الى الافق يكون ما را على الكعبة أو هوائها وأما تقريرياً بمعنى أن يكون ذلك
منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكيفية بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامتا
لهالان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بماتزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو
فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال
الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على
سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على
تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع المحاريب وقال في
فتاوى قاضيخان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
الصحاب والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة
فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخرًا عن المحاريب وذكر
بعضهم أن أقوى الادلة القطب فيجعل من بالشام وراءه والرملة ونابلس وبيت المقدس من جهة
الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
انحراف لاهل ناحية منها لئلا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين بفعل الانحراف القليل مفسد السك لا يتحقق الخطأ
بالانحراف يمينه ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
الاجتهاد في المحاريب يمينه ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها
أي في محاريب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب
الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة سمت الكواكب والادلة بغير ذلك مجرى الخبر فتقيد
تلك المحاريب وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهدوا أو ما لو اجتهدوا فظهر
له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أي تقليد تلك المحاريب اه والحاصل المفهوم
من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاريب يمينه ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد
وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو أخبر عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر والمحراب قال
في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جوزوا فيها يعني المحاريب الاجتهاد
يمينه ويسرة ولم يجزوا معه يعني الخبر أخذاً من قول السبكي يجب الاجتهاد يمينه ويسرة على

المحارب المعتمد لان المحارب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصريح في امتناع الاجتهاد بينة
 أو يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحارب نعم توزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد بينة
 أو يسرة وفيما استدل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب وقد صرحوا بان
 المحارب التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بينة ويسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحارب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعها الصحابة
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلينا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلم يحكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية بعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في
 أن مذهبنا سمح سهل حنيفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 خرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم
 (وسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
 في بلدة محارب يتخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق لمنطبق على طبق
 الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الادلة فهل يجب
 على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن ينحرف في المحارب المخالف الى مقتضى هذه الادلة
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه ونحروج خلاف من أوجب اصابة العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خبرا باصابة عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ أنه اذا وجد محارب
 مخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحارب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي بمقارعة
 وتحير في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدره عين الكعبة
 في جميع صلاته فصلى في محارب مخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محارب موافق
 لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلاته
 واذا انحرف عنها لم تصح صلاته واذا انحرف شافعي أو حنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه الادلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون مخطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحارب من
 وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجماعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارب من غير وضع
 الصحابة والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بل اريب ولا مين لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقيق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار الميقاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوقه لانه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقا ان محاريب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بأن تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد لخالفته لجميع المذاهب حينئذ اذا خالف المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخط الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى مثلث كذا قال التحرير التفتازاني في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الطهيري اذا تيامن أو تياسر يجوز لان وجهه الانسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله من لا خسر في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي أن يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقد اذ وال اسلامه واثبات معصيته ولا أن يتعرض له بمكره لان المقصود اصابة الصواب واطهار الحق وتحريم المناظرة لاجل أن تزل قدم من ناظره وان يظهر جهل من ماثلك أو ناظره ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذ العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما أباحه لك كيف وربنا تعالى علمنا كيف نخاطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا تحقق خروج وجهه عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتماده اجاعا واذا لم يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضی الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا لا يعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا وضع من غيرهم بغير علم لا نعتمده واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة الممارتين وتوالي المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند محفة بنا بالخطا زال الغطا وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بصورته فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا ثم انه قد تحرر أن بعضها منحرف يمينه عن مقتضى الادلة خسا وستين درجة وبعضها خسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الادلة أكثر من خمس وأربعين درجة يمينه أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلي أربعة فهل هذه المحاريب المزبورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسره الى جهة مقتضى الادلة والحالة ما ذكر أم لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر

مطلب فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة ولا على سمت وضعهم ولا على سمت ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا

تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل إذا وجد في كلام النقهاء في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامتا للتعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكر قطعاً ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والثبت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق مرتكبه ويعزر لارتكابه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهوره دلائله مجرد جهل وعماد ففسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم الموجه وأما بحث الخاص والعامة فمن مشهور مسائل أصول الأحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الأصول فإذا وجد في هذه المسئلة إطلاق وتفيد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقيد لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام إذا كان ألغى يدل الرأء المهمة بالعين المعجمة فإذا أراد أن ينطق بالرجن الرحيم يقول الغمخ الغيم وإذا أراد أن ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها باطلاً فلا يجوز امامته للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصيحاً وهل يكرمه أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألغى يدل الرأء المهمة
بالعين المعجمة

مسئلة اللغ قد تكررت * سؤاها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاماً * يقضى لكل سائل مرأما
ومنهم الغزى في تحفته * نظما يزين القول من بهجته
امامة اللغ للمغايير * تجوز عند البعض من أكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب * لما لغـ يره من الصواب
وقلت نظماً غابر الزمان * يرى بنظم الدر والجمان
امامة اللغ بالفصيح * فاسدة في الراح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الانسان لمائله صحة الامامة المستحاضة والضالة والخنى المشكل لمثله ولمس دونه صحة ولمس فوقه لا تصح مطلقاً اه والله أعلم (سئل) فيما إذا اقتدى غير اللغ باللغ هل تصح على الاصح المفتى به أم تصح عند البعض وهل فاحش اللغ وغيره سواء لكونه لطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها الالعة ولا عرفاً كما هو المحقق وإذا دارت الصلاة بين العدة والفساد هل تحمل على الفساد اهتماً بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المفتى به عدم صحة امامة اللغ لغيره ممن ليس به لغة وصرح تاضيمان في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة اللغ لغير اللغ تصح لان ما يؤوله صار لغة ومثله في الظهيرية وغيرها وأما اللغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علماءنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض مانعه لو كانت لغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمة الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اقتدى غير
اللغ باللغ هل تصح على
الاصح المفتى به أم تصح عند
البعض

في شرحهما على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين أحد الاغلبه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماما للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء البالغ بالصبي فاسد لان صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشمّل اقتداءه به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسييجابي لان نقل البالغ مضمون دون نقل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذالم يكن ثم من هو أفضل منه هل تكره أم لا (أجاب) نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تـكره امامته فان امامة عتيبان بن مالك الاعمى بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن التجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقم للفوائت أم لا وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبيرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلع المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصاة وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصاة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصحيح والقائه في المسجد تـكره كالبصاق والذي يقتضيه النظر النقيض عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لغيره وان أكله مع ذلك كره خارجا أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر ما في موضع سجوده لا تفسد وان أتم أي فاعل ذلك أعني الناظر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائتة ويقم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آثما عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجت مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذالم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد أولا ثم

مطلب في امامة الصبي للبالغين

مطلب في امامة الاعمى اذالم يكن من هو أفضل منه هل تكره أم لا

مطلب فيما اذا كان على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل وهل يؤذن المصلي ويقم للفائتة وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

يسعى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أولاً ثم يصلي السنة أربعاً وركتين ثم يصلي الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى أن يصلي السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم يصلي ركتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فإن كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها وسنّها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فريضة وركتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندي أني صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركتان والأربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلي أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصباء وفي شرح المجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها ستاً الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قيل ينوي السنة والأحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القنية اهـ والمسئلة أفردت بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال الهندي وأن الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه والمخافة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرية في شرح قول القدوري وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر أو أسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهره ان حد الجهر أن يسمع نفسه ويكون حد المخافة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فان أدنى الجهر عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد المخافة تصحيح الحروف ووجهه أن القراءة فعل اللسان دون الصماخ وقال الهندي أن الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاخفاء للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافة تصحيح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي أقيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندي وأن كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طاق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فجرد تصحيحها بلا صوت أي إلى

مطاب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

الحروف بعضلات المخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميرسي وعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزيه ما لم تسمع أذنا ومن يقربه اه ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو يقربه أيضا الى هنا كلام البحر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجمهور اسماع غيره والخافثة اسماع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف الصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتماد أكثر علماءنا عليه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا إذ أغلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة قولاً ثالثاً بل اقتصروا على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ بعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله ووربما يختلف مع حقيقة الجمهور ولا بعد في ارادته قليلا للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتهيأ معه ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لان الاسماع تضرب عمافه اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصلى تلاية السجدة هل يأتي تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بايهما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلابة على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها فلو قدمه فوتر الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوه اذ هو الوارد فيأتي بها بعد ذلك قضاء فيرتكب الاثم واذا بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم أره صريحا فاقبل والله أعلم

(باب الجنائز) *

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الأولى ولو لم يترك محظورا يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيامن وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصلى تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم واحدة

مطلب في مسلم تولى غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يفعله معه ويكفنه في ثوب غير مرأع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير حديد ولا توسعة فإن راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لأنه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً هل يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق لاطلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن العيين فقط ان كانا يميناً وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على وجهها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما تجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لأن الزوجية قد انقطعت بالموت فصارت الزوج كالاجنبي وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على المجمع ما نصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لأن ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علماءنا يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التجنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لأنه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فترجح على سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لأنه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافاً لمحمد فتلخص ان أصل الخلاف في الكفن لأن ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز الحق به وكأنه لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها أن يكفنها س مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلاً ولكنه في بيت المال اذا لم يمكن لها مال كذا اجاب أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف أن الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون وبقول أبي يوسف نأخذ اه قال في المجمع ويأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفي أي الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اه وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة حفر قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لأنه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل حسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلي بأن المسئلة تختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فبين مات جنباً هل يوضأ بلاء مضمضة ولا استنشاق
مطلب ماذا ينوي بالتسليمتين
مطلب في امرأة ماتت هل كفنها فيما تركت أم على زوجها وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حاملة منه هل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر المشركين

عاصروا ثلثة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التتارخانية وفي فتاوى الحجة الكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واحتلفوا في الدفن وفي الينابيع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشي خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من يلي دفنها (أجاب) يلي دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لأن مس الأجنبية أياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذا بعد الوفاة صرح به في الولوالجية والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة قد فنوها به ظنا أنه لهم فالحكم (أجاب) لأنه أن يكلفوا أهلها نبش القبر وأخرجها منه بعدت المدة أو قصرت ولهم الترك إن رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمة النبش لغير ضرورة وهنا الضرورة حق الغير فإذا أسقطوا حقهم جاز وإن كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته لحرمة النبش بعد اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليلهم لجواز النبش في الأرض لمغصوبة بحق الغير وهذا إذا كان القبر ملكا أما إذا كان في أرض وقف فلا نبش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر فصرفت ورثته جميع تركته في كفننه وكفن مثله يتأق بسدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وإن كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفنوه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كأنهما أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بها رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل أن يلي جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فاذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التتارخانية نقلا عن الفتاوى أنفق ما لا في إصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة إن كانت الأرض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه في وقف اه ولا شك أنهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا أنهم حيث علموا بالميت السابق وفعلا ما فعلوا على وجه التعدي بعزرون لارتكابهم محرما لا حذفيه والتعزير واجب بمثله كما صرحوا به قاطبة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما إذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الحلواني الأصح عندي أنه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي السغدري الأصح أنه لا يصلى عليه لأنه باغ على نفسه والباغ لا يصلى عليه وفي فتاوى قاضيخان يغسل ويصلى عليه عندهما لأنه من أهل الكبائر ولم يحارب المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لما روي أن رجلا فحرق نفسه فلم يصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على أنه أمر غير بالصلاة عليه كذا في الجوهرية والله أعلم (سئل) عن الشهيد إذا فعل ما يقع به الارتاث والحرب قائمة هل يكون مرتئا أم لا يكون مرتئا إذا فعل ذلك بعد انقضائها (أجاب) لا يكون مرتئا إذا فعل أفعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنائز
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من يلي دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة قد فنوها به ظنا
أنه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا آخر فصرفت ورثته
جميع تركته في كفننه

مطلب في مقبرة موقوفة
لدفن المسلمين بنى بها رجل
قبرا ودفن به ولده في تابوت
فأخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت
مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد إذا
فعل ما يقع به الارتاث
والحرب قائمة

مطلب في شارب خرق قتل
ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس
القتل ماله

انقضائها فلا يكون مرتكبًا بشئ مما ذكر كافي التبيين والله أعلم (سئل) من دس في شارب
خرق قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيدًا ولو قتل حال سكره أم لا (أجاب)
نعم يكون شهيدًا لأن شرب الخمر معصية وهي قطعًا لا تمنع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتن حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلمًا بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتث
وصرح في البحر نقلاً عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلمًا
وأنه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجناية وعدم الارثاث اه فأفاد هذا بظاهره أن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبسًا بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) فيما إذا وهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير
مؤديًا ناقصًا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملًا عن ناقص والمسئلة بتفاصيلها
في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة إلى بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا (أجاب) انما يكره نقلها إذا كان في حينها بأن أخرجها بعد الحول أما إذا كان الانخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهرية والله أعلم

(باب صدقة الفطر)

(سئل) في الصغيرة إذا زوجت وسلمت إلى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا يجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التاترخانية لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعلية صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دس في
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كما قرر
بعض من يدعي العلم وهو يعظ الناس (أجاب) لا يكفر باجماع الانام والله تعالى أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عمانوى ويلزمه قضاء المذور والمعين
أم لا (أجاب) يقع عمانوى ويلزمه قضاء المذور والمعين في الاصح كما في الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل يستفسر أم لا (أجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهر الرواية كافي الجوهرية والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(أجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح القلانسي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلي
والله أعلم

(فصل في النذر)

(سئل) في رجلين يختلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية بغير أحدهما من
مشقتها فينذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم مادمت
في قيد الحياة فله تعالى على أن أنصق على الفقراء بخمسمائة غن ش هل اذا تعرض للاخذ وجد

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان فعل
هذا الامر فعليه خمسمائة
غرش

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالجسمانية غرض ولا يخرج عن عهدة النذر الا بذلك أم يخرج
 عن عهدة بكفارة اليمين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئتين المذكورتين
 ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحسبه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
 ثلاثة ظاهرة رواية لزوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط
 يتعين المسمى وان لم يرد يتخير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو مخير فيهما
 مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفتى وصحح أيضا كل من القولين الآخرين واما
 اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
 انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مصرف له
 لأصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله أعلم (سئل) في متولى ادعى على مزارع الوقف انه نذر على
 نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما تاديئار وانه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا
 (أجاب) لا تسمع ولا يقضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا
 سرحو ابان الفتوى على ان المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المنذور وبين كفارة اليمين والله
 أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء يقبضها قوم ويرغمون أن ما يتناولونه حق من
 حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من
 يدعى انه جده أو جد أبيه الأعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انه ادعى
 صحبة وربما حكموا به الممن أثبت نسبه وربما وقع الصلح بين المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فما
 الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة تجعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزي رسالة حاصلها ان
 النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود ان ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع
 الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في
 غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه نخرج بالاول النذر
 بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
 لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا وأضاف
 النذر الى سائر المعاصي كان يميننا ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المنذور عصي وانحل النذر
 كالحلف بالمعصية ينعد للكفارة ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية
 أن النذر لا يصح الا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
 مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها
 من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط
 الاول ادقوله هم من جنسه واجب يفسد أن المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
 لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
 للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذرونه أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
 الاولياء أو نبيا من الانبياء ان ردغائي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة
 أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهذه باطل بالاجماع لانه نذر لمخلوق وهو لا يجوز لانه اي
 النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يملك وأنه ان ظن ان الميت يتصرف في
 الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بياب السيدة نفيسة
 أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا نذر لله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقف ادعى
 على مزارع الوقف انه نذر
 للوقف ان رحل يكن عنده
 للوقف ما تاديئار ورحل
 هل يلزمه أم لا
 مطلب مهم في النذور
 المتعلقة بالانبياء والاولياء
 والناس عن ذلك غافلون

لمحل الصرف المستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار أن مصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذاك سبب ذلك الولي ما لم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولأن الخادم
 الشيخ أن كان غنياً فإذ علمت هذا فإني يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها فينقل إلى
 ضرائح الأولياء تقرباً إليهم لا إلى الله حرام باجتماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولاً
 واحداً وقد علم مما نقلناه أن ما يندره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل وروبل لا يصح ولا يلزم
 وليس للخادم أخذه على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذه على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيراً وعلم أيضاً
 أن غير الخادم لو أخذه على أنه صدقة له ذلك وليس للخادم نزعها منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون النادر
 عينه في نذره وكان فقيراً اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي القمي تاشي الحنفي بتاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحترم الجمع
 على حرمة جماعة يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين ويبالغون
 في أخذه ويطالبون الناذر به فإن امتنع قلعوه إلى قضاة هذا الزمن فيحكمون به وربما استعانوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون بجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة
 يؤخذ منهم إذا انتهت أجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل
 ربما حصل له بركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وإن سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته ويزعمون أنه لا يساح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
 جدي نافلان وهم أغنياء متمولون ومن تناول شيئاً منه عاقبوه وأدلوأه إلى الحكام معتقدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين وياشر شنيعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاء العهد وقد صرح
 في البحر أنه لو رفع إلى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولما تمتة على رسالة الشيخ محمد فيها
 ما بشي العليل والأمر إلى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أيضاً عن
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا صح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 يطول ذكره فنقتصر على زرمنه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي يندره أكثر العوام
 بنحو أن شفى الله تعالى مريضاً أو رد ضالتي ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن لم يجز الرحلة وهي المركب من الأبل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً بالأصحاب وإنما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل
 والحمار والفرس أنه منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقف
 إذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقري وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فمين قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا
قاتل شي برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا
(اجاب)

مطلب فمين لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن
مطلب هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا

هذا حلال باع صيدا محرما * فحاجي احرامه ومارعي
وأثلف الصيد المبسوع جانبا * فيضمن القيمة والمثل معا
(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتى بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعليهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه يأتى بهما في
الصدر لو لم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والا فضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلي والسنة
غسلها لتكون طاهرة يقين فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

مطلب فمين قدم الجيم قبل
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل ينعقد به النكاح عند قوم
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) ومما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرية
 وغيره من رجل تزوج امرأة بالعربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علمنا ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التصحيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التصحيف
ولاشك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهر ما في
التجسس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من
الجهلة الاغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا لنفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصريح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصلى وهو التسويغ أو جعله
مارا غير ملاحظ لهم أصلا اذ العامى بمعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أقرب بأنه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعدون غاية اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيفا بابدال حرف
مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصريح
بعدم الانعقاد به والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصريه فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

فهل يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
 للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز لكونها لا عدة عليها
 وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولا عبرة للمقدمات ففي البرازية خطب لابنه
 وقال أبوها لابن ابن زوجته بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
 أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول
 وعقد الثاني عليها تلوه جاز إذا عدة والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا عقد أهل الذمة
 نكاحاً فيما بينهم ثم رفعوا ذلك السنا فظهر فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للحاكم إبطاله (أجاب)
 المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم
 عند الامام ترافعوا أو لا وان في عدة مسلم أبطلنا ترافعوا أم لا وان للمحرمة وترافع الزوج
 والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أبي حنيفة والله أعلم
 (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجته بنتي فلانه بكذا لا بنتك فقال
 أبو الابن تزوجت هل ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد وجهه أن التزوج غير التزويج والله
 أعلم (سئل) عن رجل قال لا خري زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها لك فما الحكم
 (أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكان وهبتها لك زوجته لك فقال قبلت صح النكاح
 للاب اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبوها لابن ابن زوجته بنتي بكذا فقال أبو الابن
 قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الا أن يقال ما صرحوا
 به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين
 زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكلا عنه
 به صار قوله زوجته لك معناه زوجته لابنتك لا جلت كما في وهبتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا
 بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا
 بما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهبتها لك والذي يظهر أن زوجته لك كوهبتها لك اذا جاز
 في هذه جاز في الاخرى وعلمك أن تتأمل في المسئلة فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لا جلت
 بخلاف زوجته لك واذا نظرنا الى عرف رساتيق بلادنا كان زوجته لك مثل وهبتها لك بلا فرق
 لانهم تعارفوه بمعنى لا جلت والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها الزيد رجلاً فوكل
 زيد عراً في قبول نكاحه فقال زوجته فلانه لموكل بكذا فقال قبلت فانت قبل الدخول وبعد
 مادفع بعض المهر هل وقع النكاح لزيد أم لا ويرجع بمادفع (أجاب) لم يقع لزيد وله استرداد
 مادفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل
 يقران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقران حيث لم يكن فاسداً أو كان فاسداً
 لا لحربة المحل بل لفقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصراني تزوج نصرانية
 متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ويفسخ
 النكاح ويعزران أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتتركهما وما يدينون (أجاب) صرح
 علماؤنا قاطبة رجهم الله انه لا يتعرض لاهل الذمة اذا تناكحوا فاسداً ولا يفرق القاضي بينهم اذا
 علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانا
 راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب
 لابنه بنت آخر فقال زوجته بنتك لا بنتي فقال زوجته ولم يقل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب اذا قال رجل لا خري
 زوجتي ابنتك لا بنتي فقال
 زوجته لا ينعد النكاح
 أصلاً

مطلب في نكاح أهل الذمة
 وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
 لابنه فقال أبوها زوجته بنتي
 لا بنتك فقال تزوجت لا ينعد

مطلب قال رجل زوج
 ابنتك من ابني فقال الاب
 وهبتها لك صح النكاح للابن

وفي كلام

مطلب قال وكيل الولى
 لو كمل الخاطب زوجته

فلانه لموكل بكذا فقال قبلت يقع
 النكاح له لا للخاطب

مطلب أسلمت النصرانية
 ثم زوجها يقران على النكاح

وفي تفصيل

مطلب لا يتعرض لنصراني
 تزوج نصرانية في العدة

حيث لم يترافعا بينا

الظاهر عدم انعقاده أصلاً ما للاب فلا احتياجه الى القبول وأما للابن فلان المجيب خص الاب بقوله زواجك وانما سمينا محبباً لأن لا يجب حصول بقوله زواجك ولذلك يحتاج الى القبول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب) الاصح الذي عليه العامة ان سماع الشهود كلام العاقدين شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة القاصرة في مرضه لرجل بمهر معلوم بحضور شهود يجلس الشرع ثم مات هل يقدح في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء النازلة رتبته عن رتبة الاب أن يتعرض للنكاح بابطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره ابطال النكاح اذ الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف باجتماع العلماء والله أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل لها أن تعتد وتزوج أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما في البرازية والجوهرية وغيرهما والله أعلم * (سئل) في الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فأعتقني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة لان القاطع طار ولا منازع وأخبرت بامر محقق لم يعلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ صرح به علماً ونافى الكراهية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من أبيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها لدى قاض وطلب منه أن يفرض نفقتها وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجرب بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجرب بينهما ما تقدم شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب لتبين عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونه اليست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغة وكات شقيقة في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولمنزلة بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجاكد ويصح من أبيها وابنها وزوجها وسواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدم الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتدليل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

* (فصل في المحرمات) *

(سئل) عن الجمع بين المرأة و بنت بنت أختها هل يجوز أم لا واذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأتت منه بنت طرحت ثم أتت بابن منه حتى بلغ سنه سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها الى خالة أمتها فامتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء جاهلاً بجرمة الوطء ونسب الابن الحي ووجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعاب به من الخوارج وأما الوطء فهو ووطء شبهة يندري به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بجرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنتوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا كان مثل المسمى فقد وجب قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في ووطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب اذا تزوج صغيرة
في مرضه صح

مطلب في امرأة أخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تزوج
مطلب لو أخبرته جارية
ان سيدها أعتقها له أن
يتزوجها ان ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النفقة لا يلزم
الخاطب
مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وانما
الحاجة اليه عند التجاكد

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة و بنت بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

مطلب تحلل زوجه ابن
الزوجة

حتى يطلق الاولى أو تموت فتصل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه
وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجه ابن الزوجه هل تحلل أم محرم
(أجاب) تحلل قالوا لا يحرم على المرء زوجه من تبناه لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا
أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجه الاب ولا بنتها ولا أم زوجه الابن ولا بنتها ولا زوجه
الريب ولا زوجه الرب والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والاكفاء)

مطلب يصح نكاح المكلفة
بغير رضا الولي

(سئل) في حرة مكلفة بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفؤ لها هل يتفاد النكاح ولو لم يرض
عمها أم لا (أجاب) نعم يتفاد نكاحها ولا يتوقف على رضا عمها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بكر بالغه زوجه أبوها من رجل بغير إذنهما قدرت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد
النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بيمينها أم لا (أجاب) نعم يرتد بردها والقول قولها
في الرد بيمينها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجه أبوها بالولاية عليها ابن عمها الصغير
وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شرطاً ضمنياً أي به المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى
الاب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع
العجز عن المهر أو التفريق بالأعسار فيه قبل الدخول ففضى بطلان النكاح من أصله أو فرق
بالاعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويمضيه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أبيها
على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضيخان
وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز
عن المهر أو يرى التفريق بالأعسار بعده قبل الدخول بها فنقد حكمه وارتفع الخلاف كما صرح
به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر
في العواقب اذا زوج ابنته القابلة لتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال
ابن فرشته في شرح المجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو لطمعه لا يجوز عقده اتفاقاً
ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكنز ولو زوج طفله غير كفؤ أو بغين فاحش
صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد أطلق في الاب والجد وقيدته الشارحون وغيرهم بأن لا يكون
الاب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجتاهة أو فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال
في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم أنه شريك أو فاسق فهو
ظاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظراً
الى شفقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من
مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفؤ فيه ما سواه كان عدم الكفاءة بسبب
الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو محترف حرفة دنيئة ولم يكن كفؤاً فالعقد باطل فقصر
المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان
النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرية يفرق بين ما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال
في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل)
في رجل خطب من آخر بنته بالغة العاقله وسمى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخاطب
وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب لطره وخطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب تزوجه أبوها بغير
أمرها وهي بالغه قدرت يرتد
مطلب صغيرة زوجهها
أبوها من ابن عمها وقبل
أبوه الخ

مطلب لا يصح النكاح
ان علق بالشرط

مطلب لو حكم بعدم صحة
النكاح للعجز عن المهر
أو بالتفريق قبل الدخول
للاعسار نقد

مطلب لا يصح تزويج الاب
اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدر يعزرو كما تحرم الخطبة تحريم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزر المحيى اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجت ابنتها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه عصيته وامكان مراجعته فماتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيز عمه عصيته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا بطلان النكاح بموتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لان الأم لا تملك تزويج ابنتها مع العم المذكور فيبطل النكاح بموت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل) في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد برده الاب حيث لم يكن غائباً غيبة ينفوت الكفو الخاطب بانتظاره والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها خالها قبلت ورددت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبة فزوجها انخال معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سناً من الآخر فهل اذا زوجها الاصغر سناً يجوز سواء أجازته الاكبر سناً أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الاصغر سناً حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد نكاحه برده الا آخر اذ هما في الولاية سواء ولكل منهما أن يتفرد بالنكاح والحال هذه والله أعلم (سئل) في يتيمة لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقدوا احد منهم عقد نكاحه عليها نفسه بمهر المثل بحضرة شهود هل يتفقد نكاحه عليها وليس لبقيةهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليها حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية الانكاح لمن ممن ذكر (أجاب) ان أمه تكن استطلاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والافقد نقل في البحر عن القنية ان أم الاب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازبة وأم متروجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمة متروجة بأجنبي فمن يحضنها منهن ومن يزوجهما منهن (أجاب) الحضنة والتزويج وللأم حيث لا عصبة لها اما التزويج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم الام على أم الاب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر هو المقسّى به كافي الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الام لانها من قوم الاب أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الاب على الام على هذا القول اه فقد علمت به ضعف ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضنة فلان ظاهر الرواية ان الام والجدّة أولى بها حتى تحيض ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهة أنها تدفع للاب فحله اذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أخوها قبلت فاخترت الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاها تزوجها بالوكالة عن أبيها فلا خيار لها وادعت انه تزوجها بالولاية لغيبة مسافة التصبر ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له ينيّة وأراد تخليفها على ذلك تخلف أم لا (أجاب) نعم اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائبا عن الاب فكان الاب هو المباشر للنكاح

مطلب تحرم الخطبة على خطبة الغير وكذا تحرم اجابته او يعزّر المحيى
مطلب لو زوجت الأم الصغير مع وجود العم الخ
مطلب لو زوج العم مع عدم غيبة الاب فردّه الاب يرتد
مطلب تزوجهما خالها مع وجود العصبة فردّه عند البلوغ الخ

مطلب صح تزويج الاصغر مع وجود الاكبر حيث استويا
مطلب تزويج أحد الاولياء المستوين من نفسه ليس للبقية رده

مطلب في صغير ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وابن عم ولكل أم فولاية النكاح الخ

مطلب تزويج المشتهة وحضاتها للام حيث لا عصبة

مطلب تقبل بينة الزوج أن أخاها تزوجها بالوكالة عن الاب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيب المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ لأنه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لکن على نفي العلم لأنه على فعل الغير وهو توكيل الاب للآخ فافهم والله أعلم (سئل) في باللغة عاقله خطبها أخوها وزوجها لغير كفؤ هل لايتها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر حبلا ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينقض النكاح من أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجثوبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وهذا اذا زوجها أخوها باذنها أما اذا كان بغير اذنها فرتبه يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لأنه فضولي فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يهاطلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالعة زوجها أخوها لا تمها من غير كفؤ باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضة (أجاب) تزويجها باذنها كزوجها بنفسها وهي مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضا أوليائها وفيه اختلاف الفتوى فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المعراج معزيا الى قاضيخان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة بقوله أخذ كثير من المشايخ لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجثوبين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد أكرت علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد فنكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شئت وحيثما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بابقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبه لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج لزوجها هو لم أر ادويا كل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قائل بولايتها في النكاح من سائر العباد فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلا وأكله المهر انما يأكل في بطنه النار والسعير باجماع نقله الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الآخ لاب أخته القاصرة حيث لا أب ولا جد ولا شقيق قائلا الآخ المزوج فاسق ولا ولاية للقاسق عند الشافعي ولا يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على ومرادى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابه نظما بقوله)

مطلب زوج الآخ لغير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب زوجها أخوها باذنها
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في يتيمة ناهزت
البلوغ ولا عصبه لها
زوجتها أمها ليس لشيخ
البلاد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
القاسق

ياحسن الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يجبل عن مقالي
قد وصل المكتوب ياذا الفضل * وفيه ما اذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام العلماء
ان زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذاك مما ينبغي
ويستغنى به النكاح الحل * وعقدة الفرج بها تتحل
فذلما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان باتفاق
وغير جد وأب يليه * حتى النساء عندنا تليه
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لى الاعلام
فالاخ للاب اذا ما وجدا * أولى بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يطل * ان كان نقصا فاحشا يقلل
فالحيلة التزويج مرة بلا * مهر وأخرى بالذى قد أبدا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبينا
وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا مزبوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
فللذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الأتى الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب النعمان * لضاق حال الناس فى الاحصان
فالله يسقيه سبحانه الرحمة * كما جلا عنهم شديد الغمة
يارب خير الدين يرجوا خاتمه * بالخير فاغفر ذنبه ياراحمه

قوله ينعقد النكاح بالفساق أى يعقد الاولياء الفساق ففيه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ الى آخره الاخ مبتدأ خبره له ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وألف وجدا
للاطلاق كألف يعقد وقوله فالحيلة الى آخره معناه ما صرح به علماء وأنانا الاحتياط فى غير
الاب والجد أن يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لانه مع التسمية
ربما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله أعلم
(سئل) فى امرأة ثيب وكات رجلاً أجنبياً فى تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر
مثلها هل لاخيه اشقيقتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما (أجاب)
نعم للاخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأن له الاعتراض بسبب التنقيص
عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شئ لها فالخاضع اما يكمل مهر المثل
فتستمر حليلته ولا يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء
القاضى والله أعلم (سئل) فيما اذا شهدت على خيار البلوغ فى نكاح غير الاب والجد وقت
بلوغها ولم تتقدم الى القاضى هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم يمكنه من نفسها
كفى الشفعة والله أعلم

مطلب تزوجها وكيلاها بدون
مهر المثل فلمولى الاعتراض
مطلب أشهدت على خيار
البلوغ ولم تتقدم الى القاضى
الخ

* (فصل في نكاح الفضولي) *

مطلب قال كل امرأة
أتزوجها طالق فزوجه
فضولي فأجاز بالفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بصحة الوصاية حنبلي

مطلب خطب من آخر أخته
فأجابه وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها
فضولي الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال بمجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل إذا تزوجه يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والأجزة بالفعل كأن يبعث إليها شيئا من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً أو بلا شهوة في قول أو هنأه الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحيط فذلك كله أجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمراً وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي حنبلي يرى صحتها وحكم بها ونفذها حاكم حنبلي فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجها بمن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف إذا هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهر أبعد أن أجابه الأخ إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير إذنهما وأذنه وغاب الأخ فقيل لهما إن أخاك تزوجك منه فكنت من نفسها بناءً عليه ثم تبين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) إن أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح ارتد ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا تنفقه لها فيها والأصل عندنا أن نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الإجازة والأجازة لها لا لأخيها وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمته أقل من
عشرة صح النكاح ويتم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شيئاً يسمى ملاكاً ولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكراً
بالغاة وجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعقد عليها بغير إذنهم ثم
زوجها أبوها الخ

(سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمه لا تساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئاً يسمى ملاكاً ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخذ طعاماً به ولم يتم أمر النكاح هل للخاطب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن له لم يملكها وأطعمته للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكراً بالغاة وجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباهما حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أزيد مما وقع عليه الرضا أو لا فوكت والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عمها لها بغير وكالة سابقة أو أجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ماسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكتت ثم وكات الأب فالنكاح هو الأول

مطلب تجديد النكاح
وفيه أقوال

مطلب زوجها ابن عمها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لابي الصغيرة
مالا على جهة التزويج
ومات الاب والخاطب
لا يرجع على الصغيرة بالمال

مطلب أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم
الزوج كذاله ان يرجع فيه
لانه رشوة

مطلب عقد اربعة وعشرين
بحضرة جماعة ثم عقد الذى
القاضى بسبعين المهر هو
الاول

مطلب تزوج امرأة على
شئ لها وشئ لا يباح لعمها
الكل لها

مطلب تزوج امرأة فتعرض
شخص يقول انها فلاحى
ولى كذا الخ

مطلب فى بكرين زوجتنا
من رجلين فادعى احدهما
انه وجد زوجته ثيبا فردّها
وأخذ زوجة الاخر الخ

وتثبت التسميتان فى الاصح لانها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقيه أبو الليث يجب
كلا المهرين وذكروا فى المنية انه الاصح وذكروا عصام أنه يجب الثانى فقط ولم يذكروا خلافا وذكروا
القاضى أنه لا يجب الثانى الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثانى فقط والحال هذه بدلالة
حلقه عملا بقول عصام والقاضى وهو مقصود الاب لا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الاصحاب فى
مصنفاتهم وفى ايجاب التسميتين اجماعا بالزوج والله أعلم (سئل) فى يتيمة زوجها ابن ابن
عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع عما
دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح بياوغها أم لا
(أجاب) اعلم أنه ان كان بغين فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بغين بسير يصح
لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شئ من المهر وترجع به على الزوج وهو أى الزوج
يرجع بما دفعه فى تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
*(سئل) فى رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد أن استهلك
المال ولم يتفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة سنين والآن ولده يطالب المخطوبة بما دفعه
أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم
*(أجاب) ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطالب به فى أرثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحدا من
ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال هذه والله أعلم (سئل) فى امرأه أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزم أم لا *(أجاب) لا يلزم ولو دفع فله ان
ياخذه قائما أو هالكا لانه رشوة كفى البزازية وغيرها والله أعلم *(سئل) فى رجل تزوج امرأه
بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا *(أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما
يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم (سئل) فى رجل تزوج زوجة بمائة
وعشرين بحضرة جماعة ينعقد النكاح بحضرتهم ثم توضع الزوج مع الاب على أن يدخل الى
الحكمة بعقد النكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة المحصول فهل المهر هو الاول أم يبطل
بالتسمية الثانية *(أجاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالينة
أو باقرار الزوج أو بنكوله عن اليمين والله أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة على خمسة وعشرين
لابيها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى (أجاب) الكل لها والله
أعلم (سئل) فى رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاحى وأطلب عليها خلعة هل
يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا *(أجاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين
ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكام المسلمين وفقهم الله تعالى لنصرة الدين
كف يد المتعرض لمثل ذلك والواقع الجميع فى مهاوى المهالك والله أعلم *(سئل) فى بكرين
زوجتنا من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا وردّها
على أهلها واستردّ نظيرتها قهرا على زوجها بعد أن هجم بيت زوجها ليل بالقرية بجماعة من
الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه افتض بكارتها فهل له ذلك أم لا ويلزمه التعزير
وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تقدير أنهما وجدت ثيبا يحكم عليهما بالزنا فيلزمها
قتل أو حد أو تعزير وهل القول قولها أفتونا *(أجاب) لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة
الزنا لان البكارة تزول بوثة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعل بها شيئا

ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلو الصحيح وإذا
 رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع نصبها منه ويحبس الى أن يحضرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك
 فقال قد بختتها من ارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع
 المهر وتقرر عليه بتمامه وكاله والقول قولها في البكارة ليني العار عنها وإذا اتهمها بغيره يعزروا ولا
 يقبل قوله في حقها وان قذفها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في كبرت زوجها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها
 ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ
 للمهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع للأم كالدفع للاجنبي فلها
 أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عليها وهو من جملة تركته فيوفي به مهرها
 والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجه تدعى مهرها عليه وهو يقول
 دفعت الى أمك والأم تنكر هل لزوجه أن تطالبه بمهرها وهو أن أثبت على الأم شي يرجع به عليها
 وما الحكم (أجاب) لا ولاية للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
 عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الأم ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فمين
 تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها البلد الآخر وكان
 بينهما مدة السفر أم لا واذا طلبها لذلك فادعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها أم لا (أجاب)
 اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا أوفأها المجل وذكر في جامع
 الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه الفقيه
 أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى
 وأفتى بعضهم بأنه اذا أوفأها المجل والمؤجل وكان مأمونا له أن يسافر بها والا فلا قال صاحب
 المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعاً به وصورة افتائه حيث لم
 يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأمونا عليها وكان الطريق أمانا فله نقلها حيث
 أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر
 افتاءه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نفتي
 به لموافقته لظاهر الرواية وانتفاء المضارة مع كونه مأمونا عليها وكون الطريق أمانا مع انه عمل
 بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما اذا بعث الخاطب الى مخطوبته
 شيئا من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما
 بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كما
 صرح به قاضيان وغيره يعني بيمينه مع لالائه المملوك وهو أعرف بجهة التملك والله أعلم (سئل)
 في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت
 عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم في الحكم (أجاب) اعلم أن العم في قبض المهر بمنزلة
 الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمهر باق بذمته
 دين لها وبموتها صار مع ما تركته ارضا عنها لورثتها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج
 والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

مطلب دخل بزوجه
 فادعى انها ثيب وادعت
 انها بكر القول لها وعليه
 جميع المهر

مطلب تزوجها أخوها
 وقبضت الأم مهرها لها
 الرجوع به في تركه الزوج
 ويرجع به على الأم

مطلب ادعى دفع المهر
 لأمها يلزمه أن يدفعها
 ويرجع على الأم ان أثبت
 ذلك

مطلب اختلف الافتاء في
 حكم السفر بالزوجه

مطلب بعث الى مخطوبته
 دراهم أو ما لا يتسارع اليه
 الفساد القول في انه من المهر

مطلب قبض المهر بمهر بنت
 أخيه البالغة من غير انهما
 لهما ان ترجع على الزوج وهو
 يرجع على العم

فيرجع به عليه مال كنه غايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل
العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له
مطالبة المهر بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف وللأم السدس وللزوج الربع
وللمم ما بقي كما هو الحكم في سائر ترتيب كنهات تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها
أم لا وكانت بكر بالغة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة
به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم
هل لا يبيها المزوج المطالبة بمهرها وحبسها أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو
بدل البضع وقد ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيحبس فيه حتى توفيه أو يظهر اعساره
لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما تعورف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا
معلوما مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في جامها وأجرة الماشطة وثمان حناء وغير ذلك ومبلغا
آخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض أو انيها النحاس وارساله طعاما مهيا إلى بيت العروس ليلة
البناء بها إذا استقر ذلك بين أهل بلده قديما وحديثا بحيث إذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من
ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا إذا خلا تحت قولهم المعروف عرفا كالمشروط
شرطا فيكون لازما شرعا أم لا * (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط
يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيؤل الامر الى أن ما ذكر يؤل مقتضاه الى انه كأنه تزوجها
على المبلغ الذي سماه من النقصد وعلى المبلغ المسمى بالشرط التي تصرف في الحمام وأجرة
الماشطة وثمان الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي ينجد به فرشها وتبييض به أو انيها وارسال الطعام المهيا
فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازما
لزوم المهر للعلم به وعدم جهالة وان كان مجهولا لارادة ما يصرف أجرة الحمام والماشطة وثمان
الحناء وغير ذلك في وقته أو جب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت
وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا إذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على
سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة
لأنه من مسمى المهر لأنه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالتصريح في
ذلك قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه
وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاغ فهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا
حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة بوضح الكلام وينفي الملام والله أعلم * (سئل) في
صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والد ها على زوجها قبل قبض جميع معجل صداقها والا ن يريد
استردادها اليه والمطالبة بالمعجل وهي تدعى البلوغ وتنهاه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
حيث احتل ويمنع الاب من المطالبة أم لا (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم (سئل) عن والد بكر
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوها بمهر معلوم وأقرأوها بقبضه من أبيه المتوفى
هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح اقراره بذلك هل إذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال
مبلغ قبل الدخول لمصالحها
ليس للزوج منعه لكن ان
كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
الى زوجها قبل قبض المعجل
والا ن يريد ان يستردّها الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
وأقر قبض مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد لتناقضه واستحسن أبو يوسف تحليف المقر له فيحلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالعة والا فمقبول وفي البرازية اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا فاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتحرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحته ما لم يتقدم منها نهي فاعتنم هذا التحرير والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أتفق عليها منه وصرف على باب القاضي فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضي ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضي اما اذا أخذ يده ولم يمكنه منعه لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره ما تناغرش وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاهاله وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه اثنائها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزوج له مما تركت النصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة ففسخ القاضي الشافعي نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له وورثته ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم

(سئل)

ياسيدي ائتي سائلا وافاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجبر * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دستم بمحض خيره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والغرض ماسمي وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين . قد قاله الفقير خير الدين
مصليا وطامدا مسلما * محملا معظما مكرما

(سئل) في امرأت ادعت على زوجها بمهرها المشروط فجعله بعد الدخول بها صغيرة والا آن بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعي ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول وبمهر الثيب
البالغة غير مقبول وبمهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة وأنفق عليها وصرف
على باب القاضي لا يضمن

مطلب أمر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فماتت قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضي
الشافعي ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الاماسمي
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
فجعله وادعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

المشريح والقول الصحيح (أجاب) هذا المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو
المرضى فيها للعلماء ما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقيد الفقه والعلم على الله
لا يقبل قول الزوج الا بينة شرعية لانه دين بذمته يدعى انه وفاه والينة على المدعى والقول قول
الزوجة لانها منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخبر بها أي
دخل فانه يمنع منها مقدار ما جوت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل فاذا
اطردت العادة بذلك لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا للمذهب الا ثمة السلاثة بالبرهان بل
اختلاف باختلاف عادة الزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة وبرهان والله
أعلم (سئل) في رجلين تزوج كل واحد مولى له للآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
الجماع هل للآخر حبس مولى له حتى يسلمه ولي الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر ولي التي تطبق
الجماع على تسليمها ولا يجبر الآخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطبقه والله أعلم
(سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول
لا تطبقه ما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر
المشروط ثم يجبره على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
من تخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أم أباها بدفعها للزوج والا لان كانت ممن
لا تخرج أمر من يشق من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يامر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تتحمل الوطء خافت من
زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فآوئها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
تطبق فيسلمها وليها الا حتى يامسا كهاله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته تزوج ابنتي
الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجهها باذنه لرجل وسمى لها مهر او تزوج أخته وسمى لها مهر او دخل
كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكلت أخاها أو غيره في طلب
مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكلته في خلاص
مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها
ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهر العمها أو غيره اذا ملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك أبوها
هبتها ولا الابراء منه وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له ديناً
على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه
الا براء زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لما دونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
زوجها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نقوداً أو أمتعة معلومة المثل أو القيمة
وهل اذا تعوض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حدث لم تأذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها مهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم
يكن علمه فله الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
في الذخيرة وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به
صريحاً ولا دلالة والله أعلم (سئل) في المبانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى أقرب
الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم
يتأجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
مولى له للآخر واحداهما
لا تطبق الوطء له حسب ما حتى
تطبقه

مطلب اختلاف الاب مع
الزوج في كونها تطبق
الوطء فان صحت ودفع المعجل
أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
لكونها لا تطبق الوطء
فاوئها أمها لا شيء عليها

مطلب أذن لاخته أن تزوج
ابنته الصغيرة ويتزوج
بمهرها ففعل فاذا بلغت ترجع
به على الزوج

مطلب زوجها أبوها بمهر
مثل عمتها جازولها مثل
ما جعل مهر العمّة

مطلب المبانة اذا أجلت
المهر المؤجل الى اليمين
لزم التأجيل

مطلب زوجت من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
ولها المطالبة به قبل الدخول
كالسمي في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة بمهر
مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطأها أو يموت فالمرجو تحرير هذه المسئلة والا طناب في الجواب
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن
ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه
فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول
فيتأكد ويتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدير في شرح قوله
ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الملتصق به المال في قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم محصنين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو موضح
به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كالسمي في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي الهداية فلها المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملتي الاجر لزم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان سماها أو دونها فلها عشرة بالوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل
ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن
بأحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أو وجب فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً حكمه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار
اليه في الفتح فلوزمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو
مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره وتأكد له في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفسد نفي الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقررت في الاصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله
علمائنا عنه والافني المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلهما يعني قبل الفرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلي في شرحه لان الموت
كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

مطلب في الحبس في المهر
المعجل وفيه خلاف

مطلب لا نفقة لمن لا تطبق
الوطء وأما المهر فيطالب به
الزوج ان موسرا

مطلب زوج ابنته بدون
مهر المثل شرطاً على الزوج
أن يزوج ابنته من أخيها الخ

مطلب زوج أخاه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوج خالته
مريد بذلك فسخ نكاح
الاولى الخ

مطلب لم يجب على نينا
عليه الصلاة والسلام
المساواة بين نسائه في
البيتوته وأما المأكل الخ

في صورة نفي المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا
الفرع نقلاً وتفقهها والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المعجل ويثبت باقراره
أو بالينة هل للقاضي أن يجبسه مع دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثرت عليها ونا
الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تمسح الا على ظاهر الرواية فهي
قاطبة على ان القاضي يجبسه في المهر المعجل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل
اليسار والخلاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة أصل في بني آدم
فالمدينون متمسك بالاصل والطالب يدعي أمراً عارضاً فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط
فيما اذا وجب الدين بدلائل ليس بمال كالمهر وبذل الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية
اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكثر خلاف ظاهر الرواية والمتفق به ونقل
الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفق بجبسه في المهر المعجل بطلب المدعي منذ زيادة
على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يجبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان
موسراً طول به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قليل ليس للاب أن يطالب الزوج
بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال ينتفع بها وهو مذهب الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان
موسراً فان كان معسراً يجب انظاره الى الميسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
فانظر الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
عن مهر مثلها شارطاً على الآخر أن يزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بده وشرط الاب أن يزوج
أخاه الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه نفق وعند فواته ينعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها
لها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة
زوجته وبلغ اليتيم فتزوجها ودخل بها وهي خالة الاولى مختاراً فسخ نكاحها قبل الدخول ولم
يقض القاضي بالفسخ بعد فاحكم نكاحيهما (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار
الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة وبنت أختها واذا قضى بفسخ نكاح الاولى يسترد المهر الذي
دفعه الميت اذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لثلا يلزم
ارتكاب المحظور اذ اراد ان يجدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جازل والعدة
وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وينبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة

المساواة في البيوت عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأك
والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به
من اعتبار حال الزوجين كما حرره شراح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل
إذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة أخرى بينها وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر له بها
زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسما بمقدار ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأتيه لحج
أو غيره فلما قدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما
ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل
العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل
واحدة منهما فاما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها فكذلك ما مضى قبل
طلبها اه والله أعلم

(كتاب الرضاع)*

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الأب لو أرضعته أمها
وأم الأب

(سئل) فيما إذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
(أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون
بذلك كالكنز والهداية والقدروري وتنوير الأبصار وصدر الشريعة وأكثر كتب المذهب
شروحا ومتونا وفتاوى كالحزانة والدرر والغرر وفاضيخان والولوالجية وعبارة فاضيخان لابأس
للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لان نكاح أخت ولده من النسب جائز
إذا لم تكن ولده موطوءة فان الجارية إذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وادعياه ولكل واحد من
الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وان كانت
أخت ولده من النسب ونظائرها كثير اه وفي الحاوي الزاهدی إذا أرضعته أم أمه لا تحرم
أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى
الواقعات الصبي إذا أرضعته أم أمه حرمت أمه على أبيه إذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استثنوا قاطبة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمه أم الرضيع على
أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة
وللمرضعة أخ شقيق تزوجها هل إذا رفع أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بصحة
التزويج حكما مستوفيا شرائطه يتقد حكمه ويمضيه القاضي الحنفي أم لا (أجاب) نعم يتقد
حكمه وإذا رفع الى قاض حنفي يمضيه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه
قاض بقضية ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينقضه
ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالغة توارد على خطبتها أبناء عمها فعقد عليها
أحدهم فأشاعوا أنهم ارتضعا من ثدي واحد هل يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو أرضعت صغيرة
فتزوجها أخو المرضعة وقضى
الشافعي بصحته ليس للحنفي
نقضه

مطلب إذا عقد عليها ابن
عمها فاشيع أنهما ارتضعا
من ثدي لا يعمل بالأشاعة

مطلب لو أقر بعد الدخول
انه رضع من أمها ولم يقل
هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد واليتيم
وجده معسران تجبر الأم
على ارضاعه الخ

باشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر به
النكاح والدخول بزوجه انه رضع من أمها وأمتها أيضا أخبرت بارضاعهما ثم كذبا أنفسهم
وقالا أو هما فهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما
ويصح الرجوع قال في التاترخانية ناقلا عن المحيط لوترج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي
من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحصانا ولو ثبت على
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه بخوده والحاصل ان مثل
هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يقيم رضيع له أم
وجد أب وأب وليس لليتيم ولا لليتيم مال هل تجبر أمه على ارضاعه وهل ترضع على جده أجرة
ارضاعها أم لا (أجاب) نعم تجبر الأم على ارضاعه ولا يفرض على جده جميع أجرة ارضاعها
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الأم على ارضاعه عند الكل كما صرح
به في البحر نقلا عن الخانية فبالك بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات يسار اللبن والمعسر
حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل
الأجرة ديناً على الأب والله أعلم

* (كتاب الطلاق) *

مطلب اذا قال لزوجته
أنت طالق لا يردك قاض
ولا وال يكون رجعا
مطلب قبل له أنطلق
زوجتك واحدة الخ فقال
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق المدخول
بها ثلاثا بكلمة عصي ربه
وبانت

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون باناً أم رجعا
(أجاب) هو رجعي ولا يملك اخر اجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل
قبل له أنطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى
تأوها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكأنه قال
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط
فاذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو
محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدرر أخذت هذه
المسئلة فراجعها ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فإذا
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصي ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد
عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحسدكم
ثم يركب الخوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وثبت الله
فلم أجدهم يخرجوا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد
ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جرت المتون بأن الطلاق
ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المهيمن العفار
وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المهر الموجه إلى حين الفراق
ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم
عليه التزوج باخترها وأربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في أمتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلاحيات القول فيه قولها يمينها إلى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجهم

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمدادها خلف بالطلاق الثلاث
 انها مائة وعشرة أمداد لا أزيد ولا أنقص على طريق الظن فخطره في أثناء كلامه على سبيل
 التسيق انها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد
 وأضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبطالا لكلامه الاول وملغيا له فلا يقع عليه الطلاق
 (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا أزيد ولا أنقص مانعا من اتصال قوله
 أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه للتأكيد وقد صرحوا بان التأكيد لا يمنع
 الاتصال فكانت خلف انها مائة وعشرون مقتصر عليه وبمثلها لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
 وعشرين ومن أراد أن يظهر له الوجه في ذلك فلينظر في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
 أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان
 أبرأيتني من مهرك فأنت طالق فأبرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل
 طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكيد وأراد واحدة وصدق بيانة له
 مراجعتا جبرا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لو لم ينو
 تأسيسا ولا تأكيدا وان نوى التأكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة وأخرى
 بالتخيير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
 الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها
 وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء
 عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
 المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
 الفرقة بطلبها التأكيد بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفرقة من قاض شافعي
 المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن الفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل
 الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
 أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال المجانين في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي
 بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معنوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
 طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلم به لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتم
 فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه
 وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمبرسم
 والمدهوش والمغمى عليه والمصروع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
 الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
 الا بيمينته والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لدى قاض
 وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل
 يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان المجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد
 قال في الخاتمة لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال
 قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال
 أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة مذاكرة الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله

مطلب سئل عن حنطة
 خلف بالطلاق انها مائة
 وعشرة أمداد لا أزيد ولا
 أنقص أو وعشرون لا يقع
 عليه

مطلب قال لها ان أبرأيتني
 من مهرك فأنت طالق
 فأبرأته فقال لها روي
 طالق الخ

مطلب قال لزوجته أنت
 على ما نويت لا يقع عليه
 الطلاق

مطلب فسخ قاض شافعي
 بينهما بسبب جذام به
 لا يسقط المهر ولو طلبت
 الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
 بينهما بطلبها قبل الدخول
 لعسر زوجها لا تستحق
 نصف المهر
 مطلب في طلاق من يفعل
 أفعال المجانين

مطلب لا يقع طلاق المجنون
 والمعتوه والمبرسم الخ

في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني
 توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا ثم ذكر
 فرعا يتعلق بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسألة البرسام انه لا يقع لانه
 بناء على غير الواقع اه فقد علم به هذه النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرتد الى
 تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه
 به لديه يؤكده كذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال
 الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلبى ببتك
 وتحفظيها عن وجوه الناس تكوني طالق فامتنها وحفظتها جهدها وصارت البنت تخرج الى المحلة
 أحيانا هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناعتيقا وصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع
 الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من
 صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
 المدخول بها هي طالق هي طالق أو أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)
 تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال لغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
 لزوجتي عني ولم يذكر الا حرم والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع به الطلاق اذا العدد انما يفيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم المبهم ولا طلاق هما ملفوظ
 فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته نعلا فضاغ فرأى نعلا برجل صغير
 فقال هو نعل بنتي فأنكر أبوه فخلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقق
 فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال
 هذه كما أفصح عنه علماء وافي كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل
 علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب
 المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي
 والعمادي وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق عللوا بانه قبل الدخول غائب عنها
 قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان يراد به الغيبة المبتدأة
 لا يحث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي أن يحث ولو قبل البناء اه ولا شك فيما قاله
 وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحث والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة
 فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوج فزوجي يحث أم لا (أجاب) لا يحث وهي مسألة مالو حلف
 لا يتزوج فزوجي فزوجي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية
 فسئل كيف طلقت زوجتك فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أوقعه من الواحدة
 الرجعية ديانة فملاك مراجعتها في العدة (أجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أوقعه من
 الواحدة الرجعية فملاك مراجعتها في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخل به ان راح لمكان كذا في داره فمجز عن اخراجه بالقول
 والفعل هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشق عند زوجته في البلدي عني بلده فهل اذا
 شق في جامعها ولم يشق عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان
 لم تلبى ببتك تكوني طالق
 مطلب حلف بالطلاق ان
 عند صهره سمناعتيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق هي طالق أو
 أنت طالق أنت طالق
 مطلب قال لغلام خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعلا برجل غلام فخلف
 بالطلاق انه نعل ابنته
 وحلف أبوه انه نعل ابنه
 مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاثة أشهر بلا
 نفقة ولا منفق

مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان بفلانة فزوجها
 اياها فضولي

مطلب طلق زوجته
 واحدة رجعية فسئل عن
 ذلك فقال ثلاثا كاذبا

مطلب اذا مجز عن المنع
 بالفعل يبر بالقول ولو على
 ولده الكبير

مطلب حلف بالثلاث
 لا يشق عند زوجته في
 البلدة فشتى في جامعها

هذه لأن الشرط كون التثنية في البلد عندها ولم يوجد وعند الحضرة الآن ينوي ذلك والله أعلم
 (سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على
 طلاقك ثم خال عمرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار كاذبا دين وان كان الواقع
 كما أخبر تطلق زينب طلاقه رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم أطلقك الخ بأن الخالع
 يحث في صورة التعليق بالتطبيق ولأنه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فاذا وجد الشرط
 فيقع الجزاء والجزاء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته على عدم ايفاءه لها قرضها في يوم معين ومضى قاضي ايفاءه فيسه وأنكرت فهل
 القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
 الفصولين والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر ومنح الغفار وكثير من الكتب وفيها
 أقوال صحيحة في الخلاصة والبرازية أن القول قولها وفي الفيض والفصول وجامعه وهو الاسح
 وقد رجع الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
 على علم بأنه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما
 صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولا نية له هل
 تطلق حالا أو مآلاً أو لا تطلق حالا ولا مآلاً (أجاب) صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما
 صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكوني طالق
 حيث لا نية له لا في الحال ولا في المآل وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
 فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت أباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقها
 فطلقها منجزاً هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي
 حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو اخلعني ولك ألف ففعل
 فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بآئنا
 وحل عليه مهرها المؤجل فالزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يجبس أم لا يجبس الا ان ثبتت
 الزوجة يساره بالينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الا منها يقسط عليه بقدر ما يكتسب
 مما يفضل عما لا بد له منه (أجاب) لا يجبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على يساره فاذا لم
 تقم بينة على ذلك وكان محترفاً يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته
 من النفقة وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلفه قاض من قضاة
 هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه غداً بكذا مال يسمونه محصولاً يأخذونه ظمناً وكان
 مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث فني
 الخانية والتأخر خانية والقنية وغيرها قال لاصحابه ان لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمر أنه طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحث وفي القنية ان لم أعمل هذه السنة في
 المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يحث فهذا ان الفرعان صريحان في
 واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
 القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التآخر خانية نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
 طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منته تنوير
 الابصار واعلم انهم أجعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر مما
 هو معصية فانه يقع طلاقه زجره عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

مطلب له امرأتان زينب
 وعمرة قالت عمرة طلق زينب
 فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
 عدم ايفاءها قرضها في يوم
 معين

مطلب في الطلاق بتروحي
 أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت أباها
 في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجبس في مهر
 امرأته ان ادعى الفقر الا
 ان أثبتت يساره وان كان
 محترفاً يقسط عليه

مطلب حلفه القاضي انه
 لا يأتيه بالمحصول في غدا
 فحبس

مطلب في طلاق المدهوش

برسام أو انحاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام علة يهذى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسره في هذا المحل بالتصير إذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فالمدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخائنة والتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء اليمينته اذا ثبت باليمينه كالثابت عياناً ما ديانته فيقبل لانه أخبر بنفسه فاعتنم هذا التحير فانه مفرد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة علق زوجها تو كسل شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكلا فيقع طلاقها عليها ولها الزوج من غير تربص (أجاب) نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الو كالة بالشروط فيقع طلاقه ولها الزوج متى شئت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فتبين انه ابن محمود ومحمود ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف أنه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه كما اذا حلف ان هذه أخته ونوى الاختية في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب التارخانية وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام عند ذوى الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل بنونا بنواً بناً الح وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها وهو يذرله ويعشب ويعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشر فعل الحرث الذي هو شق الارض بالحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق عرفاً الا عليه فلا يسمى البذر بانه حرثه كما يقال ابذري وأنا أحرث فهو في عرف اقليمنا خاص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كنتي فلانة فنزل من الكروم وسكنت كنهه المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثانی ليلة وسكنت كنهه الاخرى فيه فهل يحث أم لا (أجاب) لا يحث لان الحلال المين يسكنى الاولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكنها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فاتفق شرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق الثلاث أنه لا ينزله مادام صهر الهم ناوياً بالمنازلة الا ابواء المعهود له فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت أم لا يحث واذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة شخص بطلاقها على غيبته مدة كذا

مطلب اذا حلف بالثلاث انه ابن ابراهيم بنوى ابن ابنه يصدق ديانته كما اذا نوى الخ

مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث انه ما يحرث في مزرعة كذا فحرث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه لا يسكن في البيت عقب النزول من الكروم الا كنهه فلانة الخ

مطلب حلف بالثلاث انه لا ينزل أخا زوجته ناوياً بالمنازلة الا ابواء

شرح لكونه لا يعد منازلة للاحقية ولا عرفا (أجاب) لا يحث على كل حال بدخول المحلوف عليه لأن من تعهد أخذه بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال انه نازل صهره لاحقية ولا عرفا اذ المنازلة مفاعله فيشترط للحث وجود فعل النزول من كل واحد منهما وذلك معدوم وأما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة للابواء لا حث أيضا فقد قال في التاترخانية نقلا عن المحيط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يؤوى فلانا فان كان المحلوف عليه في عيال الخالف لم يحث إلا أن يعسده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل المحلوف عليه بغراذنه فراه فسكت لم يحث اه وهو ظاهر لانه لم يؤوه وانما أوى اليه بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلة البراء الصحيح طلاقا بائنا ثم طلقها الزوج في عدة منجزا ثلاثا فحكم حاكم شافعي يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالمبانة في عدة البائن بوجهه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل يتقذ ويرفع الخلاف به ولا يجوز نقضه أم لا (أجاب) نعم يتقذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع اليه حكم قاض أمصاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بائنا ثم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثا لبعض علماء ماوان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاختلاف وهو يرفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد نكاحها خالها بوكالة عنها ثلاثا مع وجود ولي عصبة فرفع الامر الى قاض شافعي فحكم ببطالان النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتقذ أم لا (أجاب) يتقذ ولا ينقض بل يعضيه الحنفى صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شرير يؤذى زوجته ويضر بها بغير حق ويعزرها بغير وجهه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثا فاذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بزجرها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من علماء ماوان تقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماء ماوان اذا رفعت الى القاضي وحلنته فالتك كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كما نص عليه في شرح الوهبانية نقلا عن التاترخانية عن الملقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفقى سائلا
بجميل فضلك دمت بالاحسان
يا عاملا بالعلم يا من قد حوى
كل العلم من العظيم الشأن
يا عالما يا قاض لا شهدت له
كل الخلاق انسها والجنان
يا أفضل العلماء يا من فضله
خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال أنى اشتكتنى زوجتى
بالبظلم والشيطان للانسان
لم يجزمنى في الحقيقة موجب
لخصامها يا تالى القسـرآن
لما سمعت القول منها والاسى
ازداد بى غيظى وزاد هوانى
فضيت والغيط الشديدي عوجى
والنفس غالبسة مع الشيطان
وأثبت للقاضى بغيط مفترط
مع دهشة ومعى به رهانى
طلقت امرأتى ثلاثا حيث لا
أدرى بـذالك ولا أعى بعيان
فطلقتها والحال ما قد قلته
منى عليها واقع مع شان

مطلب اذا حكم الحاكم
الشافعي بأن الطلاق
الثلاث لا يلحق البائن يتقذ
حكمه

مطلب عقدوكيها مع
وجود العصبة ثم طلقها
زوجها ثلاثا فحكم الشافعي
مطلب الشرير الذى يؤذى
زوجته ويكثر من الحلف
بطلاقها يعزروا اذا تحققت
منه وقوع الطلاق الخ

مطلب فى طلاق المدهوش

فأفدوا وضح لي جوابا شافيا * لازلت في سدد من الرحمن
وصلاته رب العرش ثم سلامه * دوما على المبعوث من عسنان
والآل والأصحاب أرباب الولا * والجود والاحسان والايان
* (فاجاب) *

جد الذي الافضال والاحسان * وصلاته دوما على العبداني
والآل والأصحاب كلهم كذا * لك السابعون وجهه الاعيان
وأقول تمتد ابعون الله جل جلاله في عصمتي وأمانتي
هذا سؤال واضح وجوابه * ملاقاتهم من ذوى العرفان
ولقد توافق صحننا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجدان
أنواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فاذا بهما العقل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
واذا ادعاه يقبم بينه وبينه * ان لم يكن معتاده بعيان
واذا تكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا برهان
فاذا فهمت مقالتي وبيانها * فجواب ما استفتيت في بيان
هذا المحرر من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * بحريه المستطوور بالاتقان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث
والورثة تدعى أنه بائن فلا ترث (اجاب) القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فيكون القول قولها بينها وعلى الورثة البيعة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون السابون وضع
عندهم رجل زيتا وأمرهم أن يطبخوه له ففعلوا عليه ببعض علل بخلاف الطلاق انهم ان لم
يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لاطلاقه في بيئته
طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لاطلاقه في بيئته
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول التليل تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته روجي طالق وكررها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة بذلك الرجعة
عليها معها ويدين أم يقع ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كما ذكره
الزيلعي في الكليات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئني فقالت ابرأك الله فقال لها روجي الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه
لا طلاقا هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روجي
كاذبي وهي من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة
الطلاق أولا وسواء كان في حالة العصب أو الرضا هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة هي علي من الثلاث المحرمة يعني الميسة أو الدم
أو لحم الخنزير ناويا بالطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا ثلاثا حيث لم ينوها
وله التروح بها ولا تحرم الحرمة المغلطة أم لا (أجاب) نعم له التروح بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم الحرمة المغلطة المعية بنكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أساءت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ
مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زيت صابونا بعد
هذه الطبخة التي على النار
مطلب قال لزوجته
روجي طالق ثلاث مرات
ناويا بذلك واحدة
مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روجي الى
خمسين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هي علي من الثلاث يعني
الميسة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لامرأته على
الطلاق ما تعبري على روي
لاهلك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلبت منه
الطلاق فقال لها روي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
لا تنفذ حكمه ولو نفذ حاكم
آخر

زوجته خلقها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كما لو قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناو ياله ولم يكن في
مذاكرته والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن يتفق عليها فقال لها أنت محرمة على
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجي من بيتي الى بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها دفعت بارودته لاختها فقال لها على
الطلاق ما تعبري على روي لاهلك ولم ينو بقوله روي لاهلك طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا
دعاها الطاعته يجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله مراجعتها في عدتها أم لا
(أجاب) يجب عليها طاعته وكذا على أوليائها أن يسلموها لزوجها ويحرم منعها عنه لانهم لم
تحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقتلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله مراجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ لان روي مثل اذهبي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياط في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فهل يقع
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع
واحدة أو يجب عليه أن يبطله وهل اذا نفذته نفذ أم لا (أجاب) نعم يقع اعني الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكم بقول
مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذا حكم
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا تنفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علمائنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا بجله أنها واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم وتنفذه لان القضاء وقع باطلا لمخالفته الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود
صحيا بالنفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشر عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث بفهم واحد بل لوجه قد تم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا باطل أما
أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في
نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتي وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالخلفاء والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فساداً بعد الحق
 الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكم حاكم بأن الثلاث بينهم واحدة مطلقة واحدة لم ينقد حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنقيده
 ولا العمل به وأنه لا ينقد بالتفصيل بل يجب على كل من رفع اليه من الحكم الحنفية وغيرهم ممن
 يعتق عدم جواز ان يطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان أصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الحاج بن ارطاة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به
 فأفتى به واقضى به من أضله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهتدي ومن يضل قلن
 تجده له ولياً مرشداً والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً مجتمعا في كلمة
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجه بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكمه منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينقد قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويقتضى على حكم
 المسلمين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن ارطاة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعبأ به فأفتى به واقضى به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجه المدخولة في عائلة أبيه تشاجروا بها
 خلف بالطلاق انهما تآكلا في عائلة له هل اذا استمرت هي تآكل في عائلة أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا لكونها ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك عائلة أبيه أو اضافها الى نفسه تجوز ايحنت
 بطلقة واحدة وله مراجعتها في عدتها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلة
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلاً لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى
 بيمينه ما هو عليه تجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجه لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه
 فقد صرح في البحر والخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجرت زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب
 الا من الحصدة ما قعدت عندك والآن تكن زوجته طالقاً بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف
 المقرر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غائبة ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى
 غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بدمشق
 مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا قامت بينة على
 التعليق المذكور وادعى ايصال النفقة وتعيين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا لتصويره فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بفتوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عائلة أبيه خلف
 بالطلاق انهما تآكلا في
 عائلة له الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البيئة والقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما إذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بيئة لها بإصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى أن الغيبة عنها لا تحقق قبل بنائه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة أن غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها يسدها أن غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قيل لا يصير إلا أمر يسدها لأنه لم يغيب من مكان يسكن فيه لأنه يراد به مكان الأزواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلل في الذخيرة بأنه قبل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما لو صح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماء وناهيها على ثلاثة أقوال قيل إن القول قوله أي يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر يمينه وفيما يدعيه البيئة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال إن لم تقل نفقة اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له اه وبه أفق الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كناية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عن مدة معينة مع تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل إذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترتفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شأن إذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق أنه يقع لوجود الشرط الموجب الجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرء معه من الخالف وقد ذكر علماء وناهي الأمر باليدفروا عاتش بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا للوجوب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تكن إذا طلقا طلاقا واحدة بآنة تملك بها نفسها هل إذا نوى بالاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شأن أنه إذا نوى بالاجازة أحد نوعيها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في إيمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة أن لبست أو أوكات أو شربت ونوى معين الخ وصرحوا بأنه إذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا أنه لا يحنت بالاجازة الفعلية لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانت قال إن تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو متزوج فإذا علمت ذلك علمت أنه إذا تزوجه فضولي وأجاز فعلا لا قولاً لا يحنت حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأتني أطلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لأنه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بلا نفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها لها القاضي
في غيبته

مطلب فيما إذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأتني
أطلقك ففعل فطلق له
الرجعة

والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله أن أبرأتني أطلاقك وان أبرأتني طلقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها روحى طالق يحلى للخنازير وتحرمى على ثم راجعها بحضرة فهو دقتر ورجعت بعد انقضاء عدتها بغيره ودخل بها منكراً المراجعة أو كون الطلاق رجعيًا هل إذا ثبت أنه راجعها بالبينة الشرعية يحكم بحكمه صحتها أو بالتفريق بينها وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك إذ عقد الثاني عليه ما وقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقر بالوطء إذا طلق رجعي والحال هذه لأن قوله تحلى للخنازير لغو وقوله تحرمى على أن أراد به الحال فكذلك لأنه خلاف الشرع إذا تحرم به إلا بعد انقضاء عدتها عندنا وان أراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده مخدومه من بابه قائلاً له ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنك ذلك فهي طالق ثلاثاً هل تطلق أو لا تطلق حتى يصح عنها ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل الجأزة لأن المتكلم غيرها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان من ادلك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه أم لا حتى تشل فتجيب بأنها أراده وهل إذا أقرباً أنه طلقها ثنتين وهذه نائمة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثاً وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بأرادتها وإذا أقرباً كبرياء على ظنه الوقوع له أن يعود إليها في الديانة كما سرح به البرازي وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها بافتراض ليس باهل فأمر الكاتب بكتبه صكاً بالطلاق فكتب ثم أقفاه عالم بعدم وقوع الطلاق له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام الصك اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدي ونقل في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل) ولده المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين عمصوريته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية إذا المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فلهذا راجعها في العدة كما أفتى به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاقاً واحدة رجعية يملك راجعها في عدتها أم لا الجواب منقولاً معللاً (أجاب) نعم تطلق طلاقاً واحدة رجعية إذا المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في منح الغفار أقول وقد كثرت في زماننا قول الرجل أنت طالق على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الحزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كونه رجعيًا لا بأساً لما قدمنا من أن المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فرق بين قوله على الأربعة مذاهب وبين قوله على الثلاثة مذاهب إذا الوجه المذكور بينهما وكذا يشمل المذهب والخمسة وما زاد عليها ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلقة عن ذي فهم قوى في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمل الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب معللاً بقوله لأنه لا يكون

مطلب قال لها روحى طالق
تحلى للخنازير وتحرمى على
ثم راجعها الخ

مطلب قبل له أن زوجتك
فعلت كذا فقال ان صح
عنك ذلك فهي طالق ثلاثاً

مطلب لو قال لها ان كان
من ادلك الطلاق تكوني
طالقاً يتوقف على ارادتها

مطلب لو قال لها أنت طالق
على المذاهب الثلاثة يقع
طلاقاً رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أو على سائر الخ
مطلب شعث الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما اذا علق
طلاق كل من زوجته
بتطبيق الاخرى ان يطلق الخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقرب به من
الطلاق الثلاث الى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتناء مفت ثم تبين عدمه
لا يقع

وقوع على المذاهب كلها وورده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) فيهما بأنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شعث الله عرضك
في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطبيق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع الطلاق
على واحدة منهما دون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقائه على مال
فمقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فاذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود
الشرط وهو التطبيق قال في الخاتمة في باب التعليق ان لم أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد
أن لا تطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيने ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطبيقاً ألا ترى
أن محمد ارجه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي
فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطبيقاً من غير
وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق نوعان تطبيق بمال وتطبيق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقله في الخلاصة والبرازية والذخائر الاشرفية قالوا وعليه
الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام
النكير عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجد وهو التطبيق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الا أن يأمرني حاكم بشربه أو هو الا أن يحكم علي حاكم به هل اذا أمر حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للشك لما صرح به صاحب الحديث في مسئلة ان كان
لا عذاب لاري في القبر فانت طالق لا يحنث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير خلف
أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما وفي الجامع الا الصغير لمحمد بن
وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فانت طالق ثلاثاً لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال
ان التعليق على أنه الاخر منهما لما اطردت كلمة علمائنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا يخبر عليه يشهد بصحته من شرائد الفقهاء تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل ردادي
القاضي ما أقرب به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثاً الى حالة البرسام ودهشته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون اقراراً بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الاشباه والنظائر اذا
أقرب بشي ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اه فهذا في نفس الطلاق فكيف في التارخ

مطلب زوجها زوج خالتها
بوكالتهامع وجود العصبية
فطلقها ثلاثا فحكم الشافعي
بعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تعدي عنى ما تخدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا

مطلب في اخوين تنازعا في
يتيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخليه يروح
عندك

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج صغيرة بعقد زوج خالتها ولو كاله عن فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل إذا رفعت أمره
إلى مالكي أو شافعي فحكمهم بطلاق النكاح والطلاق لمصادفته أجنبية عنه عنده يصح ويعقده
عليها ثانيا بعد استحصاله وينفذ أم لا (أجاب) نعم يصح لأنه فصل بمجهتد فيه فينفذ الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في البحر عن تهذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أي النكاح إلا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفة المتون الموضوع لبيان الفتوى ومع غرابته
هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطله بطل ما وقع الزوج فيزوجها ثانيا
بعقد صحيح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تعديري
ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمني لا أفعل كذا
وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منيع الغنى
شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعمال
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس
بصريح ولا كناية لأن ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فإذا أخذ الرجل بما أفتى به
شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلاثا لا أفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة
ينقل عن المتقدمين فيها نقل بسريخ والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود
العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم
فرض أو ثابت قيل يقع واحد ترجعية نوى أو لا والمنتار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على
اه رأيت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية معللا بأن ما في
الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجزى عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في
الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تصحيحه مختصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهره في معنى التطليق
ولما في القول بعدم الوقوع به من مجرى غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء
الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته بمافيد له الملا
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري أنه سريخ وهو الواجب
وقال الزركشي وغيره أنه الحق في هذا الزمان لا شهره في معنى التطليق وهو موافق لما قاله الغزوة
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر الفروع
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يتيم إلى نفسه وترتيبه فقال على الطلاق

ما أخليه يروح هكذا فجاء الأخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ التيمم هل يحنت الخالف في يمينه أم لا (أجاب) لا يحنت والحال هذه لعدم وجود التخلية بغيرته والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي زوجها له غير أبيه مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راحم اللعة وللأوزجندى للقاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحاً عقد بشهادة الفسقة والحنفي أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجوز ولكن لو بعث إلى شافعي ليعقدينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ إلا أمر والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علماءنا وهي مسئلة الحكم إذا وقع بشر وطه يعضيه الخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجتك فقال فسخت النكاح ناويابه الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره لأنها بان بقوله فسخت النكاح ناويابه الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالقاً ثلاثاً شافعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته بـ رجل في أثناء سنة ١٠٦٩ فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا لأساكنتك ولا أقدم معك في المدينة هذه السنة فصار فخرج لوقتته وخرجت زوجته حين تهيأ لها الخروج ولم يتهيأ له نقل أمتعته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار إليها فهل حنت بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائها وقع عليها حنت أم لا (أجاب) لا حنت بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقعود معه إن قلنا بان عقاد اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر واضح إذ لا يمين فلا حنت وهو معتمد كثير من علماءنا فافهم ومن المقرر المعلوم أن المعروف بالاشارة تنتهي اليمين بضميه فلا حنت عليه بعد انتهاء مدة اليمين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه طالباً أخذها قهراً ورغماً فعرس عليه فقال إن أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكينه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيتسه لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحاشية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدل بما في فتاوى قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على أبرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدي معناه وقد تقرر أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحیحاً لقولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على أبرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

مطلب فبين طلق زوجته
التي زوجها له غير الأب مع
وجوده ثم نكحها بعد
الطلاق الثلاث بغير محلل
وقد حكم الشافعي بصحته

مطلب قال فسخت النكاح
ناويابه الطلاق ثم قال لها
تكوني طالقاً ثلاثاً وذلك
قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق
بالثلاث إن صار هذا
لأساكنتك ولا أقدم معك
في المدينة هذه السنة
وخرج ولم يتهيأ له نقل
الامتعة

مطلب هجم على أخته
لما أخذها من زوجها فقال
الزوج إن أخذتها فهي
طالق بالثلاث ناويابه ذلك
عدم التمكين

مطلب قال لها إن أبرأتني
طلقك بالثلاث فقالت
أبرأك الله لا يقع الطلاق
بذلك

مطلب أقرب طلاق امرأته
من ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
من زوجته أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها
مطلب طلقها ثلاثا بعد
أن أقرب طلاقها وانقضاء
عدها الخ

مطلب قالت له أبرأ الله
فقال له أروحي طالق على
الخ
مطلب قال لها أنت مطلقة
من شهرين بعد طلبها الطلاق
منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغضب
وسؤال الطلاق نزلت عنها
نزولا شرعيا الخ
مطلب حلف بالطلاق من
زوجته على عرف أنه
تبرطل الخ
مطلب قال لزوجته روي
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عندهم لا يقول بعمومه وإن كان صحيحا في العرف للضرورة ولا علمه يتخبر
بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق إلا أن أم من وقت أسندها إليها
والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الإقرار وتتفرق
الأحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل إذا أوت المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكثرها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقتهما وانقضت عدتهما فقال
له أنك لم تطلق بل قصدت مضارتهما وتركتهما معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
هذه أم لا وهل إذا ادعى ذلك وصدقه يصدق أن وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
يصدق أن وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما نقله في القسمة والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته في مشاجرة أبرأني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
والمستحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
(أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل
تأجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الأخبار في
الماضي كذا فهل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يرد لها أم لا (أجاب) يقع قضاء
لأديانة وعلى حكم القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعتد جديد حيث لم يصدر منه
سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم مریدا أن لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
حتى إذا طلبهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ لا يقع مطلقا فلا يكون تنجيزا ولا تعليقا (أجاب) قياس
ما قاله الكمال في فتح القدير وقد تعورف في الحلف الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريد أن فعلته لزوجته
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله إن فعلت كذا فأنت طالق وكذا تعارف
أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل أنه يكون تعليقا لا اتحادا بالجماع وهو جريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه قنائل والله أعلم
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عن امرأتها ولا شرعيا هل تبرز
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكنايات
تقتضي أنه يقع بمثله الطلاق البائن إذا وجدت النية أو دلالة الحال فيتعين الاقتضاء بالواقع في
الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا لاردا وشتمية وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر
والساتار خانية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
على عرف أنه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعريف منكره هل يقع على الخالق
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه محتمل ولا يسري إنكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلى لليهود وتحرمي علي وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرمي علي
(أجاب) بانه رجعي لأن قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود أو للخنازير لغولاء
خلاف المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي أي حرمة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا

بصرى مع الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روجي طالق هل تطلق طلاقا رجعيًا أم بائنًا وإذا قلتم تطلق رجعيًا فالفرق بينهما وبين ما إذا اقتصر على قوله روجي ناويا به طلاقا حيث أفتيتم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روجي طالق ما معناه روجي بصفة الطلاق فوقه بالصريح بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بآتيان طعام للضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجتك بتين بدلا وتخالق أُمري طلق فقال طالق طالق ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر وذكر اسمها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فقبل له من عنيت فقال أمر أي طلقت أمر أنه ومقتضاه أنه لو قال ما عنيت أمر أي لا يقع والقول قوله في ذلك أذهو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها أو تسرى عليها تكن طالقاهل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في ادخال بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي بحجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى شهر عاشوراء ولا نية له في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء أم لا (أجاب) لا يثبت عليه شيء والجحار المعاذ المستقذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة أني ما أقربك غيرنا وطلاقاهل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق ففي الخائفة في قوله لا ملك لي عليك لا سئل لي عليك خات سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أنوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت منتقدة معاذة مما تكرر هينه وهو قريب من معنى هذه الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامر أي طالق متى يعتدرا حلا (أجاب) إذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنتين ولا نية له في الحكم (أجاب) يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذکور صاحب البحر والبرازية والولوالحبة وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولوالحبة لأن الطلاق لا يحتمل الناقية فتكون هذه إضافة الإيقاع إلى ما بعد السنة وفي البرازية تكون إلى بمعنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الإيقاع فله والحال هذه أن يراجعها بعد ما في عدتها جبراعليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على حرام ونوي بذلك الطلاق ثم قال عتب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنًا والأول بائنًا والباطن لا يلحق البائن (أجاب) تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الأحكام والباطن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والباطن لا يلحق البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث قال في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا أبان

مطلب في الفرق بين روجي طالق و روجي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع فقال له أبوه طلق فقال طالق طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة لو وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب امتنع الاب من ادخال بنته على زوجها وقال زوجتي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة أني الخ

مطلب قال ان رحلت من القرية الخ

مطلب قال لها أنت طالق إلى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال لها أنت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيخان وحزير عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك سرر
 عليه في الكتب الكثيرة المعتبرة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل
 الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يتعين أم لا (أجاب)
 لا يتعين شيء ففي كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لا بينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع
 الثلاث ويكفي قول قوله لاسيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث علل المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينبغي أن
 لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة
 ولا قول له ففي البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرر في الاصول من عدم امكان صدور قولين متلفين متساويين من مجتهد والمرجع
 عنه لم يسبق قول له اهـ (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن
 أبلغ فلهذا تكروه الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتكره لخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويفوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فادمنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محلة يجبي منها أمدوال للظلمة اللثام بعد طلبه منه قدرا فوق طاقته وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلامه الحاذرون عن هذا الخلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد المجدلة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك عليهم طلاق باجماع من أئمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المهين
 المتعال كما صرحوا به في عله أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو أراد ما
 أجرى على لسانه الاستثناء ففي سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك في ان شاء الله وعلل له بأنه لو لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كما لو علق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه
 من أهل النار أو لا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه من ماله الولي المتعال بخوار كونه من أهل النار
 عند العزيز الجبار يوجب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا يعلم الا المؤمن المهين
 العزيز الجبار هذا وفي الحاوي الزاهدي ما هو صريح برمز (بم) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ورمر تلوه للجامع

مطلب وكاه في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا آخر على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخوان كان
 رأس الخ

الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
لانه لا يعلم اهـ وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
من أهل الجلسة دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار الفجاء والفساق والكفار والله أعلم
(سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال
هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ادعت عليه بذلك وأنه غاب فقرا معسر الاقدرة له
على نفقتها تار كالهيا في منزله ومحل طاعته ولاقدرة لها على أن تصبر على ذلك لفقرها وطلبت من
الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها باحضار بيعة تشهد بما تدعي فأحضرت رجلين عدلين شهدا
على طبق ما ادعت فحكّم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائطه الشرعية لديه ثم تزوجت بعد
انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وخضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم
ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوغة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحنفي ولا غيره
ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علماءنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
الغائب ما هي وهل سرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما يلحق النساء من
الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما
بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة
وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان
في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورهن (صه) للخلاصة
قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه
لاختلاف المشايخ فيه وفي الجرحيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط
كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته
عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
الفتوى بجوازه دفعا للحرج وتماه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرناشي في مسنه تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
بخلاف أكثره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعين تصريحه بوقوع
الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح
أو غلط صريح أو سهو جري به القلم وسبق اليه كتابه القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث
لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون
ثلاثا أم واحدة بآنة أم رجعية أم يفترق الحال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه
المسئلة بخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق
زوجته فطلقها ثلاثا
مطلب حكم الحاكم الشافعي
بفسخ نكاح الزوج الغائب
ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب مفصلاً على الوجه الابين والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتاء المثناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتاء المثناة في البحر الذي هو مغترف منه قال وأشار يعني صاحب الكنز بأفحش الطلاق الى كل وصف كان على أفعل لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو أفحش من الطلاق الرجعي قد دخل أنحبث الطلاق وأسوأه وأشره وأخسه وأكبره وأغلظه وأطولاه وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثره بالتاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة اه ولم نر أحدا ضبطه بالتاء المثناة من فوق وإنما السكل ضبطه بالمثناة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعاً ثم الواقع بالتاء كما سبق اليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظراً لثبته انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضخان في زلة القاري في فروع كثيرة قائلاً ما مرجعه الى أنه لو ذكر حرفاً كان حرفاً وان غير المعنى لا تفسد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الابعثقة كالطامع الضاد والصاد مع السين والطامع التاء عند أكثر المشايخ وذكراً أيضاً مع الخطافي الاعراب اذا كان يشبههم منه ما يفهم من الصواب لا تفسد أيضاً مستدلاً بأنه لو قال لرجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت بنصب التاء يحدد لان الخطافي الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق وقد غلب على السنة الناس ذكراً كثيراً وكثير ولا يشبههم منهم الا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصحفة وهي تلاق وتلاخ وتلاغ وتلاك ولم يعتبر واقبه ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ للاطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محجولاً هل يحنث أم لا واذا قلتم لا يحنث هل تحل اليمين به حتى اذا دخل بعده بنفسه لا يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن شجاع تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنث بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس مسلاً الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير وشرط أنه متى تزوج ابنة المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه قبل ان يبلغ الصغير وتزوج عليها امرأة هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقرر أن النكاح لا يبطل بالشر وط الفاسدة وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً أو منجزاً والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أبرئني وأنا أطلقك فقالت له أبرأ الله فقال روي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدتها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيد أو التأسيس أو لا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدتها بذلك اذا أبرأ المذكور مستقلاً بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعده وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بآنية بدون النية نحو اذهبي طالقاً أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً لانه صريح اذ الكفاية ما يحتمل الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير وشرط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب اذا قالت له أبرأك الله فقال لها روي طالق لا يمتنع عليه من اجعتها

مطلب اذا قال روي طالق مثل أختي كان بائناً
مطلب اذا قال روي طالق بالسكون كان رجعياً

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيان في الكليات وهذا الصريح مذكور ولو اقتصر على
لفظ روي بمعنى اذهبي لكان من الكليات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق
بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير بعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثاً فوراً ودخل بها ووطئها فقبل له انهم لم تحل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فوراً وخالها
ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صحیح بعقد أبيه له بمحضرة من ينقذ النكاح بمحضرتهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد بالمراهق الذي
يجامع مثله وتحرك آلتها ويشتهي الجماع وقد رده شمس الأئمة بعشر سنين وحيث تقرر ذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها وطء شبهة لوجود العقد
وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي حنيفة إن ولدت للمدة المنصوص
عليها في الكتب ولداً وهي ستة أشهر وانما لم نقل بثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد أجفت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
لا يثبت نسبه منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهبي
أجنبية عنه وليست بزوج له والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطء
لا توجب مهر او اعدة لأن الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه اغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فللعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية فادّعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها واحدة فقال بالحسين هل يصدق أنه قالها كاذباً ويدين أم لا (أجاب) نعم
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذباً لا يقع ديانته الا ما كان أو قبحه نقله في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طالقة ناوياً تعليقاً هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أبى زوجته فطلقها ثلاثاً وأنشأ متصلاً بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعملوا بالمقابلة بفساد الزمان
وفيه نظر اذ الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فبطل الاستدلال به ووجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والابقاع اذا لحقه الاستثناء لا يبقى ايقاعاً
وكذا لو قال ثلاثاً أو قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط والابقاع اذا لحقه شرط لم يبق
ايقاعاً كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقلاً عن الحاوى والواقعات للناطقي
ونص في البحر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير بعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية -
فقيل له طلقها فقال بالحسين
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً وادعى
الانشاء متصلاً

مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصل
الهمزة أو الاوان لا يقع

مطلب ولاء الحاكم قسم
قرية فاتخذ كالا خان
بالطلاق أنه لا يتخذ كالا
ثم نصبه الحاكم كالا الخ

مطلب قبل له ان نساء
ذهبن الى القرية الفلانية
فقال ان كان قد ذهبت
واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكحة في
سياق النفي وفي مسائل
نحوية

قرية فاتخذ كالا ثم غضب منه لا مرفق قال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالا ثم عزل الحاكم
المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم السكال بنفسه على السكال من
جانبه فهل يصح الخالف المذكور بالسكال معه أم لا (اجاب) لا يصح الخالف ان نوى بكونه
تحت يده تحت قدرته أو سيطانه أو ملكه أو حجرة أو الحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
الحاكم الذي نصبه فلا يصح لا تنفاه شرط الحنث وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالا فإليه عليه
تكلم يصح كماله هو ظاهر وان لم يكن له نية يصح لا تنفاه الكلام الى المتعارف عند الاطلاق
والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساء ذهبن الى القرية الفلانية
يخربن بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن لها فمضى طالق فبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
القرية معاهل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
بأنه يقع عليهما لارادته منعهن عن التخريب الا اذا نوى واحدة معينة أو مهمة فيدين فيقع على
المعينة في صورتها وعليه التعمين في المهمة مستدلا بأن واحدة نكحة في سياق الشرط فتعم
وطول بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتبه
فكتب ما صورته في الولوالجية من باب الابلاء لو حلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان
مضت الاربعة الاشهر من حلقه بن جميعا لأن واحدة نكحة في محل النفي فتعم اه وفي المنهاج لا ي
حفص عمر من الجفينة ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مول منكم ما فان مضت المدة من
غير جامع باتما اه وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزي القزويني
ناقلا عن فتح القدير في باب الابلاء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
وقال زفره ول من الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا هن بات واحدة وعلى الزوج
أن يعينها وعنده بن كهن لان قوله احدا كن و واحدة منكن سواء ولو قال لا أقرب واحدة
منكن يصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح أن يقال
لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منكن فنكحة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على
درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرر للأسنائ مسئلة النكحة
في سياق النفي نعم سواء باشرها النافي نحو ما احدا قائما أو باشرها عام لها نحو ما قام أحد وسواء
كان النافي ما أولا ولم أولن او ليس أو ان ثم ان كانت النكحة صادقة على القليل والكثير كشئ
أو ملازمة للنفي نحو أحد أو داخله عليهم امن نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العامة عمل ان
وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما بنصب الخبر وما في
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
الجر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم لأنص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز محالته فتقول
ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقر عن الظاهر فتقول جاء
الرجال الا زيدا وذهب المبرد الى أنها ليست للعموم وتبعه عليه الجرجاني في أول الايضاح
والزحشرى في تفسير قوله تعالى ما لكم من الله غيره وقوله تعالى ما يأتيهم من آية كذا أطلق
الحجة المسئلة ولا بد من استثناء شئ قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكما للسلب على كل فرد
والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
زوج اذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل وذ كر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله

لأطأ واحدة منسكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا
منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتممة والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد
مبهمة فإن أراد معينة فهو مول منها ويؤمر بالبيان كفاي الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منهما
مبهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من أحدها على التعيين ثم قال الحال
الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميما ولا تخصيصا فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص
بواحدة وجهان أحدهما الأول وبقطع البغوى وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسألة
أن لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا وقال عنت ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
دين فيما ينسبه وبين الله تعالى قال لانه نكر الطعام والثوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع
الشرط نقي والنكرة في موضع النفي تم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لأن التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن
ملك داد الشهير بالخللاطى من باب الايلاء ولو قال ان قربت واحدة منكم فواحدة منكم طالق
كان موليا منهنما تطلق بالبركتاهما وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص
كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقنا بقربانها لانها كناية عن الداخلة تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ فهي طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق فهي كناية عن
الداخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكم
طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
فقد نصوا على أنه لو كان تحته أربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبد من عبيدى
حر أو طلقت اثنتين فعبدان حران أو طلقت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلقت أربعة فربعة
أعبد أحرار فطلقهن معا أو فارقا أى مرتباً بالكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لم يقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن
معاً لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونهن منفردة بل طلقها في جملة نساءه الأربع فذهب
الزوجتين معاً لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك
هذا ما ظهر لي والله أعلم

(باب الايلاء)

مطلب أنت محرمة على
خمس سنين ايلاء
مطلب اذا وطئها في مدة
الايلاء يلزمه كفارة يمين
مطلب قال لزوجه كونا
محرمتين على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجه أنت محرمة على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم
(أجاب) هذا ايلاء بقربة ضرب المدة وقد بان بمضى أربعة أشهر من وقت اليمين وبانتضاء
عدتها منه تحل للزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربعة أشهر
ثم وطئها في الاربعة أشهر فاذا يلزمه (أجاب) يلزمه كفارة يمين والله أعلم (سئل) عن رجل
قال لزوجه كونا محرمتين على من هذا الوقت الى عويشرة السنة الا تية بعد هذه الا تية وكان
في شهر ذى القعدة فاذا يلزمه بوطئها (أجاب) هذا ايلاء منهنما فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما
قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الايلاء كما ذكره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من
وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقاً بانه على كل واحدة وبمضى أربعة أشهر تقع أخرى ان كانت

مطلب علق طلاق زوجته
على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى
الخروج معه فأبت فقال
ان لم تخبري معي فأنت
حرام الخ

مطلب غضب من امرأته
فقال لها أنت محرمة من الخ
مطلب قال لامرأته تكوني
على مثل اخواتي الخ

مطلب قال حرّمها الله على
مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالعتها
عمها على ثورا الخ
مطلب خالعتها أبوها على
بدل الترمه لزمه ولا يسقط
من مهرها شيء

مطلب استدان من
أخيها بامر القاضي نفقتها
المفروضة ثم الخ

في العدة كافي الظهيرة أو بعد التزويج بها كما نص عليه في الكزوهكذا الى أن تقع الثلاث
على كل واحدة منهما فليست دار لأمره بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق
طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي انه اذا وطئها قبل عشرة أشهر غضي فهي طالق
فما الحكم (أجاب) هذا ايلاء فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاق رجعية يملك مراجعتها
في عدتها الحنته قبل مضي مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانت منه لبقائه الايلاء
لعدم الحنت بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضي الاربعة أشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي
وبطل الايلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه
فأبت فقال لها ان لم تخبري معي فأنت حرام من الخول الى مثله ناويا بمجرد الحرمة لا الطلاق
فلم تخبري معه (أجاب) هو يمين ان حنت فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة اليمين
ومضي حكمها وان لم يحنت به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى لازمة
عليه حيث يحنت بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة
على من الجمعة الى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم
وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته
تكوني على مثل اخواتي من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها اسبوعا وتكوني على
بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فاذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني على مثل اخواتي
فقد ارتفع بمضي الاسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني على بالسبع المحرمات ناويا
الحرمة فهو يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي اما طعام عشرة مساكين أو كسوة سبع أو تحرير
رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية
والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرّمها الله على مدة أربع سنين مثل
أمي وأختي وبنتي قاصدا ليجاب تحرّمها هذه المدة فقط فاذا يلزمه بهذا القول (أجاب) اذا
وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر بكفارة يمين فيحرق رقبة أو يطعم عشرة
مساكين أو يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت
أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بائنة فيجدد عقده عليها ويطؤها ويكفر لان هذا ايلاء
وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

(باب الخلع)

(سئل) في صغيرة خالعتها عمها على ثور غير معين الترمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عمها ثور وسط
ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المثل ثور وسط بالترامه لبدل
الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها أن يخالعهما على
كذا دراهم عليه هو محتلمعهما على البدل المضاف الى الاب هل يصح الخلع ويطالب الاب بالبدل
الذي الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها ولا يرجع الزوج
بما أخذته منه على الاب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه
ولا يسقط من مهرها شيء فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذا لم يضمن له ذلك
وانما يلزمه البدل الذي الترمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استدان من أخيها
نفقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعهما الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين
 الاخ وله مطالبة أيهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها
 ولك ستون غرسا فوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما
 عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض معجل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
 أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح
 به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يتيمة تزوجها جدها
 أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الجد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
 المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل * احداها أن
 يخالع أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما
 عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبي فببر الزوج عن المهر ويكون
 في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلى الجد
 كما في مسئلتنا فبر الزوج منه وينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذكر
 الحاكم حيلة أخرى أن يقرأ الاب يعني أو الجد بقبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الطاهر وتعقب
 هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها على صداقها على انه ضامن له صح الخلع ويضمن الجد
 للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته
 أن يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساكها مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك
 هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع
 على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين
 والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه
 المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة انه عبارة عن عقد بين الزوجين
 المال فيه من المرأة تبذله له فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق
 نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح
 جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير
 طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على تفعل هل يصح ذلك ويلزمه
 دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
 ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

(باب الظهار)

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب)
 هو ايلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه ظهار
 فاللزم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما
 رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعين ولا يحل
 لها الخروج ولا لبوئها الاخر اجهما من بيت زوجها البتة على عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

مطلب قال لزوجها طلقها
 ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالعها بعد الدخول
 وقبضها المعجل لا يرجع
 عليها
 مطلب الحيلة لسقوط
 المهر عن الزوج فيما اذا
 دعت الخ

مطلب طلقها على ارضاع
 ولدها الذي هي حامل به
 وعلى امساك الخ

مطلب قال لا خير طلق
 امرأتك على هذه البقرات
 الاربع وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأته أنت
 على محرمة فهو ظهار

استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة عليه
 فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
 فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار موقت فيرتفع بمضي
 الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فقال لهاروحي طالق محرمة مثل أختي ناويا مجردا الحرمة المطلقة هل له أن
 ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا
 الحرمة المجردة يكون ظهارة فليزمه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوخته
 بمحرمة عليه على التأنيدها وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من
 بيته ان لم تعودى وتبتي فيه تكوني مثل أختي فلم تعد ما الحكم (أجاب) ان نوى برا أو ظهارة
 أو طلاقا فكأن نوى وان لم تكن له نية لعما كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الظهار
 في مسألة أنت على مثل أمي ولا فرق بين التعليق والتخييز فالظهار مما يجوز تعليقه والله أعلم
 (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له
 نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه
 تكوني مثل هذه ما تخشى لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع
 عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي
 عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم
 ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أختي
 ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسألة خلاف وصحح كونه ظهارة فيلزم فيه تحرير رقبة ان
 قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين
 فقيرا والله أعلم

(باب العنين)

(سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها انه عين لم يصل اليها فطلقتها على مال
 فزوجها أبوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجهما قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح
 قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علماء نفاطية والله أعلم (سئل)
 في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أخذها الى قريتهم ماودنعاها عن زوجها وبلغت
 فادعت أن بزوجها عنه هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته
 بمجرد دعواها انه عنين وعلى تقدير ثبوت عنه باقراره أو بقول النساء انها بكر يؤجل من وقت
 المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو سجها وهرجها
 منه فان وطئ والابانت منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة
 وادعت زوجها البكر البالغة انه أزال بكارتهما في اثناء السنة باصبعه لا بالآلة وهو يدعي انه
 أزالها بالآلة فعرضت عليه المين بانه ما أزالها باصبعه وانما أزالها بالآلة فنكل عن المين هل
 يفرق بينهما وبينه بنكوله عن المين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بنكوله عن
 المين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقرب يلزم به فيحلف فان هو
 حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم ونكحته نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل
 أختي هذه الليلة فهو ظهار
 مطلب قال لهاروحي طالق
 محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته
 فقال لها ان لم تعودى الخ

مطلب اذا قال هي مثل
 أختي لا يلزمه شيء
 مطلب قال لزوجته بحضرة
 أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته أنت
 مثل أمي أنت الخ

مطلب اختلى بها ثم طلقها
 لا يصح العقد عليها قبل
 انقضاء عدتها
 مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
 دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة
 فادعت انه أزال بكارتهما الخ
 مطلب لو أسلم الزوج
 لا يفرق بينهما ولا يصح
 التأجيل الا من الحاكم

بالغة أبوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل اليها وأجله استأذنته الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكتابة في نكاح الكتابي إذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وقتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العنين إذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفریق بانت اما بإبائه الزوج واما بتقرير القاضي إذا أبى الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم (سئل) في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وحبسها عنه هل تحسب تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها يعتد فيما يحزر بمحرر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهر فمخالفته الروايات وغرابته يؤهم نظمها المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم يذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظاما سالما من النقد فقلت

لمدة طهرها تسعة أشهر * وقاعدة ان مالكي يقرر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا * يقال بلا نقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر يتفاد أم لا (أجاب) لا شك انه إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر يتفاد ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها باللدأ وبالرمل هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود اليه إذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقة عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الفاحشة الزنا فخرج لا قامة الحد عليها وبه قال الاكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليه إذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لأن الحرمة لا تسقط باذنه فمما لله تعالى فلا تخرج لالسلا ولا نهرا حتى الى صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف ما إذا كانت له وصرحوا بأنه إذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الابرة ليس لها أن تخرج منه بل تمسك وتدفع الابرة وترجع بها عليه إذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخرجها ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصيهما وقد حشوا على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا أو أكثر منه ٣ غير مطلقات فانه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات إذا اذن فيمافيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة إذا

مطلب اذا هربت زوجة
العنين المؤجل سنة لا تحسب
تلك الايام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي
بانقضاء عدة مدة الطهر
تسعة أشهر نفذ

مطلب ليس لمعتدة الوفاة
أن تنقل الى بلد أخرى
مطلب ليس للمطلقة ان
تخرج من بيت طلقته فيه

(٣) قوله وأكثر منه غير
مطلقات كذا بالاصل الذي
في يدنا وتأمل اه معصية

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكنان في بيت يستحق
الخ
مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته فلا
نفقة لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدتها على دراهم مسماة

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله
الخ هل له ولولاده شرف
وجل العمامة الخضراء

طالت بأن كانت حاء لا أتمتة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكني بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكني فيه رغم أنهم أم لا ولهم أخرجها (أجاب) نعم لهم أخرجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثاً وأرسل بذلك كتاباً إليها هل يصدق في انقطاع نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط حاله بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زجراله حيث كنتم طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعاً في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط حاله بطلاقها اجماعاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدةاتها صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل امرأته على نفقتها مادامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة يتظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لا هل يثبت له شرف ما أم لا واذا قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً ما وكذا أولاده أما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نهج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بدأ في نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالنور والغنى في مسألة الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وجل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أو حسينياً أو علويّاً أو جعفريّاً أو عقيلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثله في أولاد بنات بناته فان خصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زينة وأم كلثوم إلى أبيهم عمر وعبد الله لا إلى الأم ولا إلى أبيهما صلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته يجري الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في النسب لأمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا يمتثل لهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء والعلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كاتافي الزمن القديم ولكن ليسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائز أن يختص بها المنتسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعم في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأم معروفة عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرفضوا ردافادعي جماعة انهم أبناء عم عصبة له وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهدوا لشهود ولم يذكروا الجدة الذي يحقعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولده من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا وضعته لقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذاك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) اما نفي المولى فصحيح مطلقا اذا المصريح به في كتب علماءنا فاطبة صحة نفي ولد أم المولى والمولى وسواء ولدت لستة أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح واما نفي الزوج فلا يصح اذا أتت به لستة أشهر أو أكثر واذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسبه من المولى مع نفيه ولا جهاح على السيد في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما) *

يا من سما بعلوم * اضحى بها كالهلال

ما اثنان كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو ابوي * من زوج بالحلال

اختال هذا وهذا * كذا فافهم مقال

فابن كل ينادى * أنا ابن عم ابن خالي

(سئل منه نظاما أيضا)

يا أيها الخبر الذي * تتر الجواهر أودعا

أدبا وفقها والحديث * مؤصلا ومفردا

من ذاب زوج أمه * رجلا واخته معا

من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا وأشرعا

(أجاب)

أمة أتت بابن ودي * لاثنين فادعيامعا

وهما الكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
لمدعي الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده فحاش
بولد فنفي المولى له صحيح
مطلقا ونفي الزوج فيه
تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
ينادي الآخر أنا ابن عم ابن
خالي

مطلب فممن زوج أمه
وأخته

(باب الحضانة)

(سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبه محرم ولا ذور رحم من غير العصابات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والاخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فابتأوه عند أمه أولى من إبقائه عند أخته لكمال شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضاته إذا ولدته سنة هل يجوز أن لا وهل إذا طلبت على ذلك أجره بعد السنة والاب معسر وله أخت لا يبه ترضعه وتربيه مجانا وأبت أمه ذلك إلا بالاجرة ينزع منها ويدفع للاخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمسأكه وارضاعه إلا بالاجرة وأخته تقبله مجانا يدفع إليها صرح به في الخائصة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الحرة متى وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية أن تغيب بها أو تسيأقرا أم لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تشمتى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتوتة المنقضية عدتها إذا طلبت أجره لحضانتها ولأولادها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضنة على الظاهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقله لها رأي يريد عهها أن يضمها وهي تأبى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يقدر عهها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في مراة نصرانية تنازع في ضمها أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت الكون عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجددة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج بالأجانب كالميتات كما في البحر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التاترخانية بعد أن رمن للمحيط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبه وأم تزوجت بالأجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضانتها (أجاب) العم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضانة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجددة والاخت والحالة والعمة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من ديانة صغيرة سنها يزيد من سنتين أبت أمها أن تربيها وتحضنها إلا بالاجرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أربي ولد ولي الفقير بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجددة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيح بالغ هل لا يبه ذمه إليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء له أن يؤذبه (أجاب) نعم له ذمه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب

مطلب في يتيم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما متزوجة باجنبي

مطلب خالعت على ارضاع ولدها الحامل به وحضاته سنة

مطلب لا تلزم الأم بالكفيل في مدة الحضانة خشية أن تغيب مطلب في الأم المنقضية العدة إذا طلبت أجره الحضانة

مطلب في بكر بالغة لها رأي يريد عهها ضمها إليه مطلب ساقطة الحضانة بالتزويج بالأجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم متزوجة باجنبي وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة صغيرة تبرعت أم أبيها الخ

مطلب للأب ضم الغلام الصبيح إليه إذا كان غير مأمون على نفسه

أن يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يسه أن يضمه الى نفسه وليس عليه تفقته
 الا أن يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان يخشى عليه شيء فالاب أولى من الام وفيه نقلا
 عن الاسيحي ان للاب أن يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والامر اذا
 كان صبيحا ان أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يسه أن يمنعه وفي كراهية الخانية وكان محمد بن
 الحسن صبيحا فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهيرة أو خلف سارية مخافة
 خيانة العين مع كمال تقواه اه وفيها قبله نقلا عن العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتق شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتق شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد روى في المنام فقبل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفرت لي الا ذنبا استحييت أن أستغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقبل له ما هو قال نظرت الى غلام يشهوه قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
 امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي البحر في كذب الحج نقلا عن النوازل ان
 كان الابن أمر صبيح الوجه للاب أن يمنعه عن الخروج حتى يلتقي اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضمه اليه (أجاب)
 قال في التمهيدية الغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصابة ولا
 شك في اشتراط كون العصابة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضياح عنه والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضائته هل لعمه عصبته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمه
 العم قال في منهاج الحلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب والله أعلم (سئل)
 في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت أجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجابا يكون أولى من الأم أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة ما من الحالات
 كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عاقله مستقلة برأيها
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن لا يسه أن يكرهها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرة
 أمها ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها صرح بذلك في التمهيدية والله أعلم (سئل)
 في يتيمة ادعى زوج عمها ان أباه قبل موته زوجها الابن الصغير وقبل النكاح له لتزعمها العمة
 من أمها هل على تقدير ثبوت ذلك بالبيينة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده هل لآمه

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يضمه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فلن سواه من العصابة أن
 يضمه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضانة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضانة
 الام مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس وحده فالاب
 أحق به من الام

عليه حضانه أم لا وبصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم (أجاب)
نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانه أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطبقت على هذا المتون
والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنين ما يزيد على ثلاث سنين ولها زوج
وأم متزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصبات وغيرها وزوجها يخشى عليها من الالم وزوجها أن
يتغيبها فيضيع حقه لكونهم ما غريسين ويخشى أيضا من سماعها أن يأكل مهرها بالباطل هل
للقاضى أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها ومالها ويا امر الزوج بالانفاق عليها من مهرها
حتى تطيق الرجال فيأمر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وآنس رشدتها
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانه بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبه
ولامن له حق حضانه يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضانه كالأجنبيات وقد نقل ذلك
في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد
والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها تريد عمتها حضانتها مجانا وأمتها تريد أن تفرض أجرة
لحضانتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبت الالم أن تحضنها إلا بالأجرة تدفع إلى العمة ولا
يصح للالم أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها أخلة أم وأب هل تدفع للأب أم لخالة الالم (أجاب) تدفع
لخالة الالم لأن النساء أقدر على الحضانه من الرجال فقد دفع لخالة الالم إلى انقضاء مدة الحضانه
والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباته وبنت سنين وأمه تريد
حضانتها مجانا وأمتها تأبى ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجدّة أم لا (أجاب) المصرح به في الزيلعي
وغيره ان الأجنبيّة اذا تبرعت برضاعه والالم تطلب الأجرة ولا ترضعه إلا بمأجور فالأجنبيّة أولى وأما
الحضانه فالصحيح ان يقال للالم أم أن يسكى الولد بغير أجر وأما ان تدفعه للجدّة أو لمن لها حق ما
في الحضانه كما في الخانيّة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه اليه اتقاء لعرضه وجدته تريد أن تضمه اليها وسنه منها هز البلوغ
ويخشى عليه عندها فمن الأولى منهما يضمه اليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت
حضانه جدته ولم يبق لها عليه حضانه وان خشى عليه لآخيه ضمه إلى نفسه كما يستنبط من كلامهم
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون ان تراعىها من أمها
هل لهم ذلك أم الالم أحق بحضانتها مادامت عازبة وإذا طلبت حضانتها أجرة هل تجاب إلى ذلك
أم لا (أجاب) ليس لأحد ان تراعىها من أمها وإبطال حضانتها والالم أحق بها من كل أحد
مادامت عازبة وفي السراجية ان الالم تستحق أجرة على الحضانه إذا لم تكن منكوحه ولا معتدة
لا ييه وهو باطلا فیه یعی فی مال المحضون أو مال الأب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا أب
وجب عليها حضانتها ديانة والله أعلم (سئل) في يتيمة رضيع سنه دون سنه وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي لحضانه أمهم لهم سبع قطع مصريه كل
يوم وهو غبن فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغبن الفاحش في مال اليتام فلا قائل به
أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاتها الأجرة ففيه خلاف قيل
لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة نضر الدين خان عن المبتونه هل لها أجرة الحضانه بعد فطام الولد
قال لا وموضوعه اذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حق لها والشخص لا يستحق أجرة على
استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها اذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة اذا كان لها
زوج وأم متزوجة بأجنبي
للقاضى أن يضعها حيث
شاء حتى تطيق الوطء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضانتها فهي أولى
من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة
بأجنبي فخالتها أولى بها من
أيها
مطلب له ابن وبنت من مباته
وتبرعت الجدة الخ

مطلب اذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تنزع البنت من
أمها مادامت عازبة

مطلب حاصله ان القاضي لو
فرض أجرة الحضانه في مال
اليتام لأمهم وكانت زائدة
تسترد الزيادة منها وأن المبتونه
أو المتوفى عنها زوجها
لا تستحق أجرة الحضانه

بالمعروف لا على وجه أنه أجرة حضانتها وقيل تستحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقدرتها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على طائفة نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجرة لحضانتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد
 مال لها أن تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه
 وحضنته عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته مجانا (أجاب) لا يجيبها القاضي الى ذلك
 بل لو كان للرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فكيف
 الاخ والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم اذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه
 هل يجاب الى ذلك أم لا (أجاب) ان ادعى المراهق المذكور البلوغ دفع اليه قال في المنهاج
 للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب غير
 ان الاثني لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاخر خاتمة وغيرهما وانما قيدنا بدعوى
 البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن ملك وليس هو
 من أهل الولايات كما صرح به في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب
 وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولو طلبتها أم الأب مجانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولويتها به وان طلبتها أم الأب مجانا
 فالمفهوم من كلام الخانية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها بهما التقيدهم الدفع الى العمة مجانا بكون الأب معسرا ففهم منه
 عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقسيد بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة يعمل به فعلم بما نقلناه أولوية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة طلبت أجرة
 لحضانة ولدها مع بقاء عذتها هل تستحق أجرة للحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)
 لا تستحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لا تمهادون عمتها هل لها ذلك وان أبت العمتان حيث
 لم يكن فاسقا يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك في التاخر خاتمة عن الذخيرة في البكر اذا بلغت
 للولياء ضمها وان لم يخف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك
 اختياره والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضانتها وأم أب قادرة
 عليها هل يدفعان لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما وان كن قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله أمينة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتر كها بلا نفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على

مطلب اذا كان لليتيم أخ
 معسر تجبر الأم على ارضاعه
 وحضنته مجانا

مطلب اذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجاب لذلك
 مطلب للآخ المراهق ان
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تستحق
 أجر الحضانة مادامت في
 العدة

مطلب البكر البالغة اذا
 اختارت أخاها دون عمتها
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
لترجع يسدله على الزوج وقد استدانت ذلك وأنفقته بنسبة الرجوع المذكور على الزوج
المزبور فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم تستدن وقالت هي استدنت يسكون القول قولها
في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى
من المدة المذكورة سواء استدانت أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة
الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد
قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت
بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه على كل مفت
وقاض اعتمد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما
قدرناه انها تدعى امر اعراضا وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
(سئل) في مبتوتة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصت في ذلك امر زوجها
حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز
وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها دارا
مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
ويعنعون الزوج عن ظلمها ان اراده وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد
من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
من أهله وعليه أيضا أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعنعون
الزوج عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلا وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به
كله علما وانا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن
مجلس الحكم لزوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تسرها بلا مشقة هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
الفرض على القاضي وجوازه منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في
البلد متيسرا لحضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل رملى تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة
الى غزيرة فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزيرة وهو في الرملة من غير مرافقه واحضاره مع امكان
ذلك لكون المسافة بينهما ما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا بصح (أجاب) فرض
النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لوجه الغائب على قول زفر لاحتياج الناس
رفقاهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان
تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
ومراجعته اه فقد اتقت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي
الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
النفقة على الغائب وأمرها
بالاستدانة فالقول لها في
الاستدانة ما لم يمت الزوج

مطلب لا تسقط النفقة
المقروضة بالطلاق

مطلب المبتوتة اذا خرجت
من الاعتداد تسقط نفقتها
مطلب على الزوج أن يسكن
امرأته في دار ليس فيها أحد
من أهله

مطلب لو فرض القاضي
النفقة على الزوج لامرأته
مع غيبته لا ينفذ حيث
تيسر احضاره

مطلب شرط صحة فرض
القاضي النفقة على الغائب
أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وإيفاء المهر المجل حيث
كانت الزوجة مشتهية

مطلب رفعت أمرها إلى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مهرها

مطلب النفقة المتراضي
عليها لا تسقط بعضى الزمان
كالمقضى بها

مطلب اذا طلبت كفيلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب اذا طلبت من الزوج
كفيلا بالنفقة عند ارادته
السفر فكفل والده صحت

مطلب اذا استدان بامر
القاضي ثم ماتت صاحبه
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أبوها من
رجل وأمر الأب آخر أن
يتفق عليها إلى أن الخ
مطلب نفقة اليتيمة على
أمتها دون خالها الخ

ومراجعتة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة يتيمة مشتهية من أمتها ودخل بها قبل أن
يوفيها المهر المجل والآن تركها عند أمتها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفه أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها
واسكانها حيث سكن وإيفاء ما بذقته من مهر صداقها وإذا امتنع من ذلك يحبس لينفق عليها
ويحبس ليوفيها ما اعترف به من مهر صداقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وإما مهرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالما
بالنسكاح أو برهنت عليه أن لم يكن عالما به قال في ملتقى البحار وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه
يفتى صرح به في النهروان والقضاة عليه اليوم للحاجة فيقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث
لم يكن حضوره متيسرا والله أعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تحمله
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه صرح
المتون فاطبة ولا تجبر على السكنى مع زوجها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها المتأففة من
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعضى الزمان ولا بغيبة الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير دينا على الزوج بالرضا كما تصير دينا عليه بالقضاء ولا تسقط بعضى الزمان
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد
أن تأخذ منه كفيلا بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ
الكفيل إلى شهر وهو قول أبي يوسف استحسانا منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظهيرية
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفيلا بالنفقة فكفله
والده فيها وفيما يترتب لها عليه شرعا فسافر الزوج فرفعت أمرها إلى القاضي ففرض لها
ما يكفيها وابتها مقدار ما علم الكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على
والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلها أن تطالب أيها ما شاءت بنفقة ما أم لا فلا تطالب
بها الا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر
سواء كانت النفقة مفروضة أولا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة أيها ما شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة بامر القاضي بعدم موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة
ورثتها لو دون من تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير لما صرح به صاحب البحار فائدة أمرها
بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج
فلا كلام انه وفي دينه في ماله وان أتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصتهم
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليها
ويربها إلى أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشا من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين
ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها
في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيها ما شاء ويحسب من
المهر والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها الهام وأبناء عم وسورون فعلى من يجب نفقتها

(أجاب) تجب على أمها لا على خالها ولا على أبنائها أمما لخال فلما صرح جوابه من تأخير أبي
الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم
نخرج غير العصبة كخال وتوهم مشاركته للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغيرة بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت
ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر
الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالحض بسبعة قروش فهل
يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمه رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)
لا يصح هذا الصلح كما حرم به في البحر نقلا عن الذخيرة وحرم به في التاترخانية نقلا عن الفتاوى
الكبرى وحرم به في الولوالجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جواز ذلك كما نص عليه
في الخلاصة وعلى ما هو الراجح إذا دفع بناء على أنه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما أنها
لو طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفايتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قبض بعض مهر بنته الصغيرة وأنفق عليها وعلى نفسه معسرا ومات هل ما بقى موروث على
فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشيء مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقى بنسبته موروث على
فرائض الله تعالى ولا شيء على الأب مما قبضه وأنفقته حال كونه معسرا إذ له ذلك حال اعساره
نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة
عليهما أم لا أم لا (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم
(سئل) في يتيم لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم
وحدها أم عليهما أم لا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بمحرم وإن كان
وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محرما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار
أخرى تغتصمها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة
فتسقط نفقتها ولو مقضياها لعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتدة إذا
خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من
أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله
أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضاته (أجاب) نعم يلزم الزوج
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الشيا وبهي أحق
بحضاته مادامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأثني كلهم
قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال يتفق عليهم والاخوات الثلاث
البالغات يدعين الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة
الموسرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات إنهن
معسرات بإيمانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البينة وقد صرح علماؤنا بأن المعسر كالميت
والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق

مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة
عليها بامر أبيها لها الرجوع
عليه
مطلب الصلح على نفقة
العدة غير جائز

مطلب اذا أنفق الأب من
مهر صغيرة حال كونه
معسرا لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
أبيها دون أمها
مطلب نفقة اليتيم على أمه
دون ابن عمه
مطلب المطلقة اذا خرجت
من البيت المعد لسكناها
حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
ونفقة الصغير وهي أحق
بحضاته

مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يدعين الفقر فنفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلف عليها إن
ذهبت إلى دار والدها
لا تعود إلا بعد سنة لها النفقة
إن رضى بأقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب إذا غاب الزوج
مطلب إذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب إذا كان كل من
الام والعم معسرا فالنفقة
على الام
مطلب إذا أمر القاضي
الام المعسرة بالاستدانة
لتنفق على اليتيم وله عم ملي
ترجع بما استدانت على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملاكه الخ

مطلب فرض القاضي النفقة
لليتيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله إن لم يكن له
مال ففعل له الرجوع
مطلب للمرأة أن تطلب
زوجها بسكنها في دار غير
الدار التي تسكنها ضرتها

مطلب لها أن تطلب
بكثيف ومطبخ خاصين

المصلحة والصلوات تجب على الأغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فأرادت الذهاب إلى دار والدها فخلف بالطلاق أن ذهبت إلى دار والدها لا تعود إلى داره إلا بعد
ختم السنة وذهبت إلى دار والدها غير أن زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده إلى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما مدة أقامت عند والدها أم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة الرضا ما أقامت عند والدها فقد صرح في فتح القدير أن النشوز المسقط للنفقة
عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها عن أن تتي إلى منزلها وهما موافقة الزوج
على أقامت عند والدها خشية الحنت موجودة فلا وجه لسقوط نفقتها والله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة
وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه إذا حضر والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعم ملي وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزم عمهما
نفقة ما أذبح إلا بعد إذا غاب الأقرب وبأنوثة الام وفقرها وغنى العم وجبت عليه نفقة ما أحياء
لمهجتهما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لا على العم لأنها أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسرا وغير الأصل إذا كان
معسرا فحكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة إذا كانت فقيرة ولها يتيان لهما عم
غنى أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه أم لا
(أجاب) نعم تكون على العم إن كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يتييم قاصرو وجه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصرو الغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل
من الأملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الأملاك المذكورة لعياله لنفقة
ووجه معيشتهم أم لا أصحاب الديون وابن الأخ المذكور له نصف الأملاك في الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطر في كتب علماءنا أن الغائب إذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضى دينه وإن كان الذي بيده مقرابه لأنه إنما يأمر
في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظ
ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق
عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لليتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله وإن احتاج اليتيم إلى نفقة ولم يكن له مال
حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله إذا ثبت ذلك وإنما احتج إلى الإثبات لأنه يدعى ديناً ومدعى الدين يقتصر إلى البيعة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل
لواحدة أن تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطالب به بذلك
كما صرح به صدر الإسلام في ملتقطه معلا بأن المنافرة في الضرائر وأفر وهو مشاهد وفي منعه
أعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يأباه والله أعلم (سئل) في ضرة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطالبه ببيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذ من شرح المختار والله

مطلب اذا أسكنها في بيت
وقف يخصه ليس لها طلب
غيره
مطلب المسكن الواجب
على الزوج ما كان له مرافق
وعلق على حدة

مطلب ان لم ترض الزوجة
بأن تأكل مع زوجها تفرض
لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأة وصار
ينفق عليها ثم امتنعت عن
التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج
معسرا وحكم حاكم بفسخ
النكاح ينفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأتد به
الفقراء

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجه في بيت وقف يخصه له علق على حدة ومطبخ وممر تفق
مشترا هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا يضرب في ذلك كون
المرتفق مشتركا بين غير الأجنب كما صرح به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل)
في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو ضحو النالجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه
شرعا على الصحيح بيت له مرافق وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن
لا يكون في الدار أحد من اجائها يؤذيها كما صرح به في الخانية وتكون بين جدران صالحين
ويشترط أن يكون مأمونا عليها فيه ويتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطبة والله
أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه تموينها أم يقرر القاضي لها
شأن الدراهم واذ قلتم تموينها ما التموين وما صفته (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة
والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمدا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة
والسكنى اه فان رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يفرض لها
بالمعروف مما ياتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس
وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذ افرض فرض من حنس الطعام والكسوة فان
طلبت أن يقدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جازل للقاضي أن يقدر بها ويفرض
عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولا بحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة
معه وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها تكون نفقته ونفقها سواء فان اتفرقا فلا يفرض
عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن يتنظر بتقوى
الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عباده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله
أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزوجه وتحققت انه انما ينفق عليها
لتزوجهما ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع
قال في الخانية بعد اذ ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه
اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمة
سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكران ولوزا وجوزا وترا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا
الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع
وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علمه في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن
يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكر بالغة ولم يدفع لها مهرها المشروط تعجيله
ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بحالها جدها هل يجب عليه أحد الأمرين اللذين أمر الله
تعالى بهما لقوله تعالى فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى
الفسخ بذلك ينفسخ لشدة الضرورة اللاحقة بها واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على
الزوج أحد الأمرين اللذين أنزلهم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل
فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة
في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجدد من يقرضها وغنى
الزوج في المال أمر متوهم استحسنا أن ينصب القاضي نايا شافعي المذهب يفرق بينهما
وقد اختار كثير من علماء ناذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشر صدر الفقيه له لما فيه من
دفع الحرج والاضراب بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تآدم به الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا تسقط النفقة المقررة بمضى شهر
مطلب النفقة المقررة مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا مسقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المجذوب الذي لا يعقل وكذلك نفقة زوجته على أبيه الموسر

(أجاب) نفقتها ما تآدم به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأكل فيها والا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلاء سعرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضيخان ومقتضى كلام الخصاصي وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بآنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المقرض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لان في عبارة الخانية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي على النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني اهـ وقدم قبله عن النقاية انه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقررة بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويهم ما صرح به في الخانية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير أنه أشد حالا ممن هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفاقة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير ككما هو المحرر في المذهب واليه الفقيه النبوي يذهب ففي البحر نقلا عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنه وفي نفقات الحلواني قال فيه روايتان في رواية كقلنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً أو به زمانة يحتاج إلى الخدمة أما إذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المثابة يجبر الأب على نفقة خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جاريته أم ولده حيث لم يكن بالأب علة وإن القول بالوجوب مطلقاً إنما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة إلى الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياجه إلى الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فتحرر أنه إذا ثبت ما شرح فيه تقرر نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يته مملو بالطعام الكثير ويمكن زوجته تناوله ولا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل إذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها أم باعتبار حالهما معاً (أجاب) النفقة نوعان نمكين وتملك فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير أو الذي له مائدة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها والحال هذه متعنتة في طلب الفرض وإن لم يكن بهذا الوصف فلن رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاصمته يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما أسوة أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا يتفق عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن محمد بن أحمد بن محمد بن دينار ومحمد بن دينار ومحمد بن دينار هم ما صيفيا وشتويا اه والدرع والقميص يعني قيصا وخمار اللصيف وقيصا وخمار اللشتاء وفي المجتبى أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك أنها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنه ست سنوات ففرض القاضي على الصغير في غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد ولا الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة للصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج إلى خادم بخدمة ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت إلى زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للنقله إلى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فأبت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجاب ليس لها ذلك حيث وقاها المجل على ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مدة السفر لأنها مبطلة في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في التحفة والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كلفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز ولكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الأصل واليسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يقدر عليه معسرته والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
النفقة على الزوج حيث
كان غنياً ولا يمنعها من تناول
ما يكفيها

مطلب عقد لابنه على صغيرة
سنه ست سنوات لا يصح
فرض نفقة على واحد
منهما
مطلب إذا أراد الزوج أن
ينقلها إلى ما دون مسافة
القصر وامتنعت تسقط
نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
ما فوق نفقة المعسرين حيث
كانت معسرة

المعسرين بما لا قدرة له عليه فما نفقة المعسر من المفروضة عليه (أجاب) ليس لها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا بإيلاذنا أكل خبز الشعير والذرة والزيت وليس الدراربع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (أجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلفوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه مقدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي معللاً بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبدايته النصاب فيقدر به والثاني أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه ان الاول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سريع النفاد اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فاتكون كسوتها (أجاب) لها من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان أي قيصان واحد للشتاء واحد للصيف وخاران كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقراء أهل الاعسار لا المتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والافات هذا خلاصة ما قاله علماؤنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلدهما الى مصر من الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فرضا صحيحا شرعيا وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصر ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظير ما استدانته وأنفقته الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بناءً أو رجعيًا وإذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة زوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة العدة أم لا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يقم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعيًا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه وبالا استدانة كذلك لترجع بما أنفقته في مال اليتيمة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عم لا بون غنى وتريد الام ان ترجع يبدل ما أنفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نفقة ذي الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بدله من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فإذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما أنفقته في المدة المذكورة على العم أو لا لكونه غير مقضى عليه وثانيًا على تقدير أنه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق مما استدانت لامن مالها فنفى البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانت كما قيده في المبسوط والنهاية وغيرها حتى قال الطرسوسى ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين
إذا كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة
إذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
وتركها بلا نفقة ففرض
القاضي لها مبلغا وأمرها
بالاستدانة وطلقها الزوج
في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فادعى طلاقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمحضونة الام اليتيمة قدرا
لنفقتها وأمرها بالاستدانة
لترجع في مال اليتيمة ولم يكن
لليتيمة مال فظهر لها عم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستدق فانها لا تسقط
وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع
بما انفقت على مال اليتيم لا على العيم واذا لم يكن لليتيم مال لا يصح أصل الفرض المذكور
لتقسيمه بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البرازية وغيرها وبه علمت ايضا ان
ما يكتب في الوثائق امر أن يستدين ويرجع على من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور
المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقوله التمييز بين الفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة
والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لطلبها أخوها لتحضر عرس أختها بنابلس
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكثت سنة بنابلس
واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها لطلبها
وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا (أجاب)
حيث عصت أمره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة واذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس
وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر
من كسوة امرأته المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطالب الضامن بما يترتب على الزوج
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتأخر خاتمة وغيرها
والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) اذا كان الابن معسرا
لا كسب له أوله كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما أفهمه كلام البرازية وغيرها
والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة
لامه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما اذا كان كسوبا وله عيال
يضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقلا عن شرح الطحاوي
ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانه أو فقر فقط فانهما
يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب
منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ
نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الى
القاضي الحنفي أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية
عنده غير خلية عند الحنفي (أجاب) لكل أن يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند
الحنفي أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك
لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها
فهو يلجوز للحنفي أن يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فأجاب بقوله اذا قامت بينة عند
القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك
ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من
راه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد
انقضاء عدها واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته
والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا بئنا ووجبت العدة هل اذا طلبت أجرة لحضانه ولدها منه أو لارضاعه تجاب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
بذمة بكر من كسوة امرأته
الخ
مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر
مطلب في ابن كسوب
يكتسب بقدر نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لامه الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة فحكم الشافعي
يفسخ النكاح هل للحنفي
تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلبت
المعتدة أجرة الحضانه أو
الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) أما نفقة المباشرة في العدة فواجب عليها
عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منكوحة أو معتدة أطلقه فشميل وصنيع
صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها عندنا
حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية
التي أطلق المتون فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها
من نابلس الى لدة هل تكون ناشزة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت
ذلك (أجاب) نعم تكون ناشزة بامتاعها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير
لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعاً بأن من القضاء الباطل القضاء
بنفقة الناشزة والله أعلم (سئل) في رجل بمصر له زوجة بالرملة لها أخ بالقدس حضر لدى
قاضيها وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بمصر فأجابته ولم يطلب بينة
على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كفيلاً ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه مات ترك عندها
نفقة ولا سأل على حالهما أفقران هما أم غنيان أم أحدهما غني والآخر فقير ليراعى الفرض
بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً مضمونه فرض
برسم نفقة فلانة وولديها ولما احتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون
وغسيل أثواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية ما هو برسم الزوجة أربع
قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى
ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا
مقبولين لها من وكيلها شقية فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه وبنت فطمية فهل
يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند
أتمت بأسرهم ومنهم زفر رجه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح
لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كإحصاء عليه شمس الأئمة السرخسي
وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئاً وعلى القاضي أيضاً أن يحلفها أنها ليست ناشزة قال في
الخانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة
كالنشوز وغيره ويأخذ منها كفيلاً ويحلفها نظر الغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض
النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا أو غنى ليهتدى الى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه
فانه اذا فرض أكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاءها كما هو في البحر وغيره
والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولولم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى
وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيبة كل
منهما بمجرد دعواه الوكالة هذا لا فائل به حكمه كالأدب باجماع كل من للقضاء والفتوى مسك
بيده القلم والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها ولها أم وعم طلبت الأم أن يفرض القاضي لها
النفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح اذ شرط
وجوب نفقة القريب غير ذي الولاء الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو
معنا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
هؤلاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تستحق بدمته كسوة ست سنين
اثنتين وأربعين غر شاة ثمن دراهم اثنين وقيصين وصمادتين وزنار وشبر ولباس وبابو حن هل تصح

مطلب اذا امتنعت من
التحول مع زوجها من نابلس
الى لدة لا تجب لها نفقة ولو
قضى بها

مطلب طلب أخ الزوجة
من القاضي أن يفرض لها
النفقة على زوجها الغائب
ففعل من غير طلبها الخ

مطلب في يتيمة لها أم وعم
ففرض القاضي لها النفقة
بطلب الأم الخ
مطلب ادعت على زوجها
بثمن كسوة لمدة ماضية من
غير تراص ولا قضاء

دعواها من أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحال هذه باجتماع علماءنا على سقوط النفقة الماضية الخالية عن القضاء والرضاء في الزمان الذي قدمضى وانقضى وأيضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقمصان والصمادتان والزنا والشسبر واللباس والبايوجان زائدان عن الواجب لها شرعا فانها أعني الكسوة الواجبة درعان وخاران وملحفة كما صرح به في الجوهرة وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنة ثلاث سنوات هل لأمه المبائة أن تمنع أباهما عنه أحيانا أم لا وهل إذا أتى له بطعام وكسوة يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأم منعه عن أبيه أحيانا ولا تمنع الدراهم للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأمه حتى تشتري به نفقته وفي الذخيرة والتاترخانية والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها صبا حوا ومساء ولا يدفع إليها جله وإن شاء أمر غيرهما أن يتفق على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فترع ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة كالخنطة والدراهم عند من يقربه هل يفرض لوالدته فيها نفقة دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لوالدته لا غيرهما من ذكر ففي الكثر وغيره وفرض لزوجة الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عند من يقربه فالتقيد بالزوجة والطفل والأبوين احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بذمة أحد ابنيها ستة عشر غرشا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة عليهما وهما يطلبان ضمها إلى عيالهما لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكتسى مما يكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهاهم يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقة ولهما مال تنفق منه دراهاهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والانفاق منه وإن لم يكن لها ذلك فعليهما ضمها إلى عيالهما وتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون إذ عليهما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عليهما نفقة إلا أن الواجب ديانة عليهما أن لا يحوجاها إلى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها إن انتظرت مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويتفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالاتفاق رجوع الماجور بما اتفق في ذلك بالاتفاق لأنه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهاهم أو طعام وأضر بها وألمها غاية الأيلام هل يكون مرتكبا بمعصية توجب الإثم فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء إثما أن يضيع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الإسلام فيعاقب في الدنيا

مطلب ليس للام منع الصغير عن أبيه ولا يتعين على الأب للصغير إلا الطعام والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله مال من جنس النفقة تفرض في مال الزوجة وطفله وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض النفقة على ولدها دراهاهم وطلبها ضمها إلى عيالهما لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل غلاما له ليجمع غلات زعامته فقتل الغلام فنصب الحاكم من يجمعها ويتفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة

بالاهانة والاذلال وفي الاخرى بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من
 الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع
 حتى يستل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر
 بالمعاشرة بالمعروف فبطلت بالفساد فدلزمه التعزير والاهانة والتحقير لخالفته لما امر به الشارع
 والله ولي التوفيق فتنسأله الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب
 عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس حتى يسكنها اذ هو من جملة مسمى
 النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك أو اجارة أو عارية
 اجماعا ويحبس اذا امتنع عنه لانه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال
 هشام سألت محمدا عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها أو عن
 أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وابنان من غيره هل
 للقاضي أن يفرض نفقتها على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس
 للقاضي أن يفرض نفقتها على ابنيها مع وجود زوجها اذ نفقتها عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا
 حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعددت النفقة عليها بعجزه أو غيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وان
 جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته
 أحد قال جل من قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل
 طلق امرأته وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شي والام تالي ذلك
 وتطالب الاب بالاجر ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجاب الام الى ذلك أم يدفعان للعممة
 (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير أجرة واما أن تدفعيه للعممة صرح
 بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخانية والبرازية والخلاصة والظهيرية
 والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضوتين للجدّة أم الام بأجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم
 وأبوهما معسرو تريد أن تتحكم في أجرة الحضانة باكثر منها ولهما جدّة أم أب تريد أن تحضنهما
 مجانا هل يدفعان لها أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال لام الام اما ان تمسكيهما مجانا واما أن
 تدفعيهما لام الاب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في
 صغيرة فقيرة لها أخ لاب فقير هل تجب نفقتها عليه أم لا (أجاب) لا تجب اذ شرطها اليسار وهو
 يسار الفطرة على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كابن الاخ
 اذا كان قادرا على الكسب هل تجب نفقته على عمه أم لا (أجاب) لا تجب فانها لا تجب على أبيه
 اذا كان قادرا على الكسب فكيف تجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب
 صاحب البحر والنهر والتاخر خاتمة نقلا عن الحاوي والامر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في
 يتيم له مال وأم وابن عم لاب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه
 لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت أم لا ولا لأم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة
 خصوصاً مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزام ما لا يلزم
 ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف له اخوة من أبيه تطالبه
 أمهم بنفقتهم وهو معسر فهل تلزمه نفقة اخوته مع اعساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم اذ نفقة
 القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على
 أربعة أقوال الاصح منها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة فلو انتقص درهم لا تجب

مطلب يجب عليه اسكان
 زوجته في بيت له غلق على
 حدة وإذا امتنع يحبس

مطلب لا تفرض النفقة
 على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما
 صغير وصغيرة وهو معسر
 ولهما عمة تطالب الام الخ

مطلب اذا كان للصغير أم أم
 وأم أب والاب معسر

مطلب لا تجب نفقة الصغيرة
 على أخيها الفقير

مطلب لا تجب نفقة ابن
 الاخ على عمه اذا كان
 قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم
 وأم التزمت أمه الاتفاق
 تبرعا والتزم ابن عمه أنه
 لا يأخذ منها

مطلب لا تجب نفقة الاخوة
 من الاب على أخيه المعسر
 مطلب اختلف في اليسار
 الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركا ذكرهما المرجوحينهما والله أعلم (سئل) في أبنام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لا تم يدعي الاعسار أيضا هل تجب نفقتهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكر انصرح علما ثانيا ان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنهم ادعوى كبقية الدواعي فيجب الاحتياط والله أعلم

مطلب اذا كان للابن
شقيق وشقيقة وعم أب
معسرون لا تجب نفقتهم
على أحد

* (كتاب العتاق) *

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاجر الاخ بأن أخاه أعتق بجاريته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية الذي أقربه الاخ وأجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاعت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شامت ضمنمت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق ثمة لامرأة وبقيته لابنها أعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقية ثمة وان شاء استسعا في قيمة ذلك هذا اذا لم يجز عتقها كله أما اذا أجازه فيه جاز وعتق جميعه مجانا لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازه جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

مطلب اذا ملك أخاه شقيقه
ما يملك في مرضه الذي مات
فيه عنه وعن بنت لا ينقد
واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
وابنها أعتقته الام وماتت
عن الابن فقط

* (باب الاستيلاء) *

(سئل) في أم ولدا استعارت من حرّة حليبا طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لا تظهرها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا يتخذ عليه والدعوى عليها بغير حضرته لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيبته وان سمعت بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طولت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد ولا يضح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم

مطلب استعارت أم الولد
حليبا فطلب منها فأنكرته
فأقيم عليها بينة فادعت انه
سرق منها

* (كتاب الايمان) *

(سئل)

مطلب اذا فعل المحلوف
عليه بعد أن ابانها لا يحنث
مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ
مطلب حلف انه لا يزرع
خرف وبذر غيره
مطلب حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا أن يحكم عليه
الدهر فرض أبوه الخ
مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد
عليه فاذا انقطع تردد فلان
انتهت اليمين
مطلب اذا حلف لا يشرب
الخمر فأوجز في حلقه لا يحنث

(سئل) في رجل غضب من زوجته فحلف بالطلاق ثلاثاً ثم نهاه أنه لا يشتغل في حرفته القلانية
مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا أبانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج أو قبله يحنث
بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحنث لما تقر بأن كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها وبالطلاق
البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس له فيها الزوجة واحدة فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) يحنث لارادته الواحدة
بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى حقيقة
كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل
اذا بذر رجل وحرث الحالف فقط يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ما لم ينوبه الحرث اذ حقيقة
الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف
أنه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحنث أم لا
(أجاب) لا يحنث وهذا مجاز لصدوره من الموحد والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي
قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا حنث عليه بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل حلف لا يدخل علي فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنث
(أجاب) اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام ترده شرط البقاء اليمين عن التردد انتهت
اليمين فلا يحنث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة
مادام غاية تنتهي اليمين بها كما صرحوا به قاطبة ولا انقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبت بها
عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت
اليمين والوجه في ذلك أن الحالف قد عيّن به دوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء ودوامه شيء
آخر قال في العمادية وألفاظ التأقيت مادام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت
بخاري فامرأته كذا أخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا
حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لامر
فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنث في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الأمير اه
والقروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه تقدير أن
يحمله الى العادة ويفوضه الى رأى المستلي والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة وحصول
أصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه أهل الصرف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام
التردد فانهت اليمين ولا تعود بعوده لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر فأوجز في حلقه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث كما في البحر
نقلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكثر لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق ثلاثاً من زوجته فلانة انه يحضر في غدا لمجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي
بالحضور لمجلسه فلم يحضر هل يحنث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنث بالثلاث ما لم ينوب مجلس
الشرع مجلساً تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل
حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه
الصغير وشارك الحالف أخاه يحنث أم لا يحنث (أجاب) نعم لا يحنث كما صرح به في البحر نقلا عن
الظاهرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة سد مغل وتجنبيه وتخزيه ومضى بكرة

مطلب حلف بالطلاق انه
يحضر في غدا لمجلس الشرع
مطلب حلف لا يشارك
أباه في الفلاحة فباع الاب
الخ
مطلب حلف بالطلاق
الثلاث من زوجته لا تطحن
بكرة ولم تفعل

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا اليمين المذكور للنفي لا للاثبات كما صرح به العلماء اذ هو في الاثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والقاريون يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأتوا أحدهما فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر أغلب علماءنا المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرر والثاني في شرح قوله لا يفعل كذا تركه أبداً وكيف يحث وقد أتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو عالماً لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطرق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب منه شبان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا لا نصديقك إلا أن تحلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا إليه هل يحث أم لا (أجاب) صرح علماءنا بأن الحلف بالاثبات لا بد وأن يقرب بالتأكيده وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا فعلت كذا والله لقد فعلت كذا مقررنا بالتأكيده ثم قال في آخر كتاب الايمان قدمنا انه لو قال والله أفعل كذا انهم يمين النفي وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكيده ولا منه في الاثبات فليحفظ هذا اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكون المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بشارته بعض الناس بأنه بحث بصدقه المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضار عام ثبتا وجبت اللام والنون ثم قال فيتفرع عليه اذا قال والله أقوم فقياسه أنه ان قام حث وان ترك القيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثباته لا قترن باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه للمعهود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكناه ولا يحث أم لا (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحث اذا اصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفاتت تطل اليمين عند أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحث لانه جعل اليمين مؤقته بوقت فتمت هي بانتهائه مادام أو كان أو استقرأ واستقرأ وطول ما الامر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومة وفعل ذلك الفعل فعليه واليمين منتبهة فلا يحث صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا ينعل كذا مادام بخاري فخرج تنتهي يمينه بالخروج فاذا عاد عاد اليمين منتبهة فاذا فعل ذلك الفعل لا يحث في يمينه اه والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطبخ الذي يجيبه أبوك ناو يا اللحم فقط هل يحث بغيره أم لا وهل نفس اللحم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحث يأكله أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فصح لا سيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحث بغيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث تكونوا عندي
الليلة بغير تأكيده

مطلب حلف لا بد أن يروح
إلى فلان بكرة النهار فذهب
إليه فوجده الخ
مطلب حلف لا يسكن هذا
البيت مادام في الشام فالحيلة
أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
فحلف لا آكل من الطبخ
الذي يجيبه أبوك ناو يا اللحم
الخ

لا يحنت لعدم وجود شرط الحنت والله أعلم (سئل)

مطلب قال لغيره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عنبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
وآله وصحبه وجنوده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من النجير * وناظم النثر مع التقدير
هو الذي قد فاق ابنه الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
ومن رقى أوجا على شامخا * بعلمه وفضله وبأذنا
هو الخليل أعني خير الدين * وهو الجليل في الذكوا والدين
ايضاح قولي عن سؤالي هذا * مينا طرقا غدت سدا
في مقسم على الذي يدعوه * لأجل فعل أولما يتلوه
بكالنبي أقسم عليك تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
يلزمه شرعا له الاجابة * فأفتنا بأوجه الاصابة
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
أجب سريعا سائلا قد جاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
لا زلت ترقى في سما المعالي * كهفا على عالي المثال
ودمت في عز هنا وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النهور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الرابعي عفوجليل ذي الجلال
(أجاب)

حمدا لمن ألهمنا الصوابا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد أقسمنا * ومن لا رزاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلاة
وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يقسم بغير الصمد * فقبل مكروه لما في السند
وقبل لا وانه المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طحاها
فهو كما نصوا عليه مكروه * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل يا صاح بالاله * أو بالنبي أو بحق الله
لا يلزم الاتيان فيه شرعا * ولم يكن اتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
معترفا للخل ذي الكمال * محمد الديري بالافضل
والله ربي عالم الصواب * وهالك حسن القول من جوابي والله أعلم

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لأهلها فذهب بقصد الحمام أو الجبانه أو بقصد ما غير الرواح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجها بقصد ما ذكره هل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا يسهله (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لأن الرواح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصد عند الخروج فإذا خرجت لغرض أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يجمعون أخبارهم وقت غدا ثم للكل أحضر واحد منهم خبزاً رتباً جديداً أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله فحلف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً الأكل الكامل للأمرجة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور كناية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا حنث بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث قائلاً على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا الثمناة طريق مشيراً إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق معللاً بأن الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعى أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكلاً لا يحنث مطلقاً وإذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن أنكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولى وتقع الإجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولى وإن كان المراد الصلح اللغوي الدافع للعداوة والغيط ترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره إذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا حنث إلا به وإيراجع البحر من باب التيسير في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالأمر ليظهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبيت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحنث لأن ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكناها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعلة المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قس ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قس أخيه قاصداً من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما الجهالة والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادة الزوجة أنها تفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تفصل وإنما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت نارة تفصل بنفسها ونارة بغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسألة ذكرها في البحر نقلاً عن النوازل في شرح قوله وما يحنث به ما في وقوع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح لأهلها فخرجت لأمر ثم أتت أهلها

مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً الأكل الكامل مطلب في حيلة من حلف أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه أخاه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً الخ

مطلب ضاق صدره من قرية فحلف لا يرضى أن يسكنها فسكنها غير راض بل الخ مطلب حلف على أمر أنه بالطلاق أنها ما تنسج من قس أخيه قاصداً الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أعار الآخر كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها ما تفصل هذا لنفسها فدفعته لجارتها

في ذلك فليراجعه ويتأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كفيه وبذنه لا غير هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها بالتركية ما معناه اذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام فيمكن ضرر راعي نكاحك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يقتقر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مذاكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بلا نية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الإيقاع بطريق الضمار لو قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمرف قد نوى ما لا يحتمله لفظه فلم يصح ولو قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يحتمله وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن كان في حال مذاكرة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث وضمير الطلاق يقع كأنه قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره أن أنت مني ثلاث وأنت ثلاث بحذف مني سواء في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت مني ثلاثا نوى الطلاق طلقت وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذاكرة الطلاق لكن في الخانية جعله صريحا لا يقتقر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق كما يشهد به نظر الفقيه وفي التاترخانية عن الحجة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن الفضلي إذا قال لها أنت ونوى الطلاق يقع فقوله ترا بضم المثناة من فوق وياء الراء المقصورة معناه لك وقوله تو بضم التاء وسكون الواو معناه أنت وسه معناه ثلاث فتحصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلع عن النية وعن مذاكرة عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤول عنه ظاهر إذ يحتمل اذهبي مع أمك فاني طلقتك وقوله الذي تكلمت به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذهبي مع أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمت به الخ أي جلته المنهسي عنه لعله الضرر يكون ثلاثا فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها منه ابن خالها خلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخطاب بخصوصه وأن لا يمكنها من التزوج فزوجت نفسها قهر عليه من غير الخطاب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التتن فصار يضع اليانسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت للعرف كما في لا يأكل لحما إذا أكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأن في مثل هذه البلاد فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكا مثلا في ذلك اليوم يبر في عينه أم لا (أجاب) نعم يبر به وبكل قرية أو بلدة بعيد بعد الاطلاق الإشارة معه فانت على علم

مطلب حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها لا تفصل الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت البدن والكم لا يقع عليه شيء .

مطلب لفظ غير العربية إذا كان يحتمل الطلاق وغيره يكون من الكليات كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني ثلاث أو قال أنت ثلاث بحذف مني الخ

مطلب فيما إذا خطب رجل من آخر أبنة أخيه خلف لا يأخذها غير أولاده ونوى خصوص الخطاب

مطلب إذا حلف لا يشرب الدخان فوضع غيره وشرب لا يحنت

مطلب حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وهو في هذه البلاد

مطلب حلف على صهره
لا يرحل من هذه القرية
فرحل قهره عنه

مطلب حلف على زوجته
أنه لا يخلها تروح لعرس
أخيها فراحته في غيبته
لا يحنث

مطلب حلف أنه لا يبيت
هذه الليلة في هذه البلدة
فغلق أبوابها عليه ولم يمكنه
الخروج إلا مع هلاك نفسه
لا يحنث

مطلب فيما إذا عجز عن الفعل
المحلف عليه واليمين موقته
مطلب حلف لا يركب هذه
المهرة ودعت الحاجة إلى
ركوبها يحنث بركوبها إلا
أن نوى مادامت مهرة

مطلب لا يخلو وطء في دار
الاسلام من مهر أو عقر
مطلب إذا أقرب بالسرقه ثم
رجع أو أنكر الاقرار بها
لا يقطع

مطلب خطف بكرة صغيرة
ووصل إليها ثم عقد عليها
من ابن عمها ودخل بها بعد
البلوغ فهربت لا يها فطلبها
منه يحرم عليه أن يدفعها له
وعليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكرة وأزال
بكرتها وهربت منه ويريد
اغصبها يجب سنعها وعليه مهر
المثل إن ادعى شبهة والأحد

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره أنه لا يرحل من هذه القرية فغلب
عليه وورحل قهره اهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي
مستدلا بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل قهره لا يحنث والله أعلم (سئل)
في رجل حلف على زوجته أنه ما يخلها تروح الى عرس أخيها هل إذا استغيبته وراحته له يحنث
أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها والمصرح به في مثله عدم الحنث
بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلف عليه
وعينه موقته صورتها حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلق أبوابها ولم يمكنه
الخروج الا بتسور السور وفيه اهلاك النفس غالبها هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في
المتن حلف لا يسكن هذه الدار فأوتق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحنث
وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها معلقا بحيث لم يمكنه فتحه فقبل يحنث وقيل لا يحنث
وبه أفق أبو الليث والصدرا الشهيد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلف عليه واليمين
موقته بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه
والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المهرة وقد دعت الحاجة
الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا ألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في
ركوبها إلا أن ينوي يمينه مادامت مهرة ولا يقاس بلا ألبس هذا القميص لأنه عندنا يحنث
بلبسه بعد نزعه شيئا من خيطانه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

* (كتاب الحدود) *

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وأزال بكرتها كرها فإذا يجب
عليه (أجاب) إن لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجه الشرعي يقام عليه حد الزنا
وإن ادعى شبهة يندرى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر
أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقرب بالسرقه ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب)
لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفار أن الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقه
صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضا بأن أنكار الاقرار رجوع وان منع الاقرار لا تقبل
الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه وعن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار
الزيلي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل إليها
وأدخلها عندهم من هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقد لها ولم يلحقه من
أبيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام
وهو يطلب من أبيها أن يسلمها له هل ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم
عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور لسقوط
الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرة وأزال بكرتها
وهربت منه الى أهلها فقبضها يريد أن يغصبها في نفسه هل يجب منعه عنها وماذا يلزمه (أجاب)
نعم يجب منعه عنها وإذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وإن لم يدع شبهة وثبت عليه باحد
وجهيه الاقرار واليمنة وجب الحد باحد نوعيه إن كان محضناير جهم ولا يجلد إذا كل موضع سقط
فيه الحد يجب فيه المهر إلا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصنا بالزنا

مطلب قذف شخصنا حده
ليس له أن يحده ثانياً لهذا
القذف
مطلب لا تقبل شهادة المحدود
في قذف وإن تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في الديانات
مطلب وطئ رمكة ملك
الغير يعزرو ويشهرو لصاحبها
دفعها اليه بالقيمة ثم تذبج

بحضور من له إقامة الحدود فقد بطل القذف فهل إذا طلب من القاضي إقامة الحد عليه
ثانياً ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف وأخبار الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له
إقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد إلا بجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو
تاب عندئذ لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبداً ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به
علماء في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ رمكة كريمة في فرجها
وهي ملك الغير فإلزمه شرعاً (أجاب) يعزرو ويشهرو قال في الخانية لصاحبها أن يدفعها اليه
بقيمتها بالغة ما بلغت وفي التبيين يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبج هكذا ذكر وأولاً
يعرف ذلك الاسماع فيحمل عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني
إن شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم إذا دفعها له بقيمتها تذبج وأقول ذلك لقطع التحدث بذلك كما
رأها شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم

* (فصل في التعزير) *

مطلب تفرس بفراصة
إيمانية في بيان سرقة فأذاه
رجل بالفاظ موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المفرس
بل له الثواب بذلك
مطلب إذا أضر الناس بيده
ولسانه وأخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وظيفته
استطال بها وأخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وإن لم يكن حاضراً يعزروه
بما يراه ولو بالقتل والخبر
الثواب

(سئل) في مؤمن تفرس بفراصة إيمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهده بالفاظ
فأحشة موجبة للتعزير فإذا يترتب عليه وهل يلزمه بالفراصة الإيمانية الصادقة اثم أخرى
أو حرم ديني أم لا (أجاب) يترتب على اللائم المذكور بإذائه وتهديده التعزير الشديد
لكراهيته الحق وبغضه الصدق إذا الفراصة الإيمانية والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار
ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض
عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شرير يضر الناس بيده ولسانه بسعيه في الأرض المقدسة
وعوانه ويأخذ منهم لنفسه مالا وجعل ذلك له وظيفته استطال بها وعليها تمالا هل يسمع من
أهل المدينة الأخبار عنه بذلك لدى الحكام العادليين والائمة المنصفين وإذا سمع قولهم فيه فإذا
يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الأخبار بكونه شريراً بيده ولسانه سواء كان حاضراً أو غائراً لأن
الأمور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتعمدة حقاً لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج
إلى الدعوى المحتاجة إلى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه
لا يكون إلا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماءنا بأن
الخبرين بذلك لهم الأجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصد هدم دفع كلمة المتعدى لعامة
المسلمين ولما كرم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بأنه لا يرجع إلا بالقتل وأما السعاية
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان أنه يباب قاتله لما فيه من دفع شره عن
عباد الله تعالى وقد ذكر البزازی المسئلة في ثلاث مواضع من جامعته المشهور اسمه بالبزازیة
الأولى في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
السادس قال القاضي الإمام ملك الملوك أبو العلاء الناصحي لما سئل عن مفسد يسعى في الأرض
بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافعا إلى السلطان ماذا يجب عليه

مطلب إذا رأى مسلماً يرنى
يحل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الظلمة

القتل مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع
اه وفي المجتبى رأى مسلماً يرنى يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع الظلمة بادن في شيء له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويناب قاتلهم

والمقصود به هذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في ساع
في الارض بالفساد وجب عليه تعزير لا تثق بحاله رادع لانه لا ارادوى الا امر اقامة ذلك
الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل
المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكفائه
وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فالذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك
(أجاب) اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعة
سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها قال أهل التفسير الكفل
النصيب أى عليه من وزر هانصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعود والشفاعة السيئة
التي لم يقصد بها امر اعادة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى
وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت
شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاها الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
بغير تردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وأبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه
قد وقع في الاثم وهلك كالبعير اذا تردى في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن
أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايمار جل حالت شفاعته دون حد من حدود الله
تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاها الله في ملكه ومن أعان على
خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أعان ظالما باطلا ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني
والاصبهاني وعن أويس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع
ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب
 والترهيب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص
 الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهتمين الديان يستحقون به في الدنيا الاهانة
 والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذى صلاح
 وعلم ودين سرق كتبه من حجرته الكائنة بمسجد له جار من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق
 لها فاخبر قاضي بلده بها ثم أخبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساه أن يتبين له
 الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه
 بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذي عنف وكان من ذوى الالباب
 والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها
 وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتابا متعددة وقد مر في البحر
 نقلا عن التجنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد من رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة
 ليس له أن يقاتله له وله أن يأخذ منه وللامام أن يحبس حتى يتوب لان الحبس للزجر لئلا يتوبته مشرور
 اء والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسيا على قتل رجل ظالما بشهادة
 عدول فماذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد

مطلب اذا وجب على أحد
تعزير وأراد الامام اقامة
ذلك عليه فتشفع به اناس
وخلصوه من ذلك عليهم
الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة
السيئة

مطلب فيما أعدم من الوعيد
لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذي أعد
لمن حالت شفاعته دون
حد من حدود الله تعالى
مطلب اذا سرق من رجل
صالح ذى دين وله جار متهم
فغلب على ظنه انه هو السارق
فاعلم حاكم العرف الذي لم
يعرف بالاخذ عنفا بذلك
لا حرج عليه

مطلب اذا وجد الرجل
رجلا معروفا بالسرقة ذاهبا
في حاجة غير مشغول
بالسرقة ليس له أن يقتله
مطلب التعزير في كل معصية
ليس فيها حد مقدر

مطلب اذا أغرى ذا
سياسة على قتل معصوم
ظالما يعزروا بالقتل لزجر
غيره عن ارتكاب المعاصي

مقدروا الاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فيجب على المغري المذكور ويجوز الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كتر الدقائق
وقد ذكر وايضا العلماء التعزير بالقتل في أشياء ذكر من جلته باجتماع البكائر والاعونة والسعاة
والظلمة بادنى شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظلمة فله يجوز قتله تعزيراً جزاء
لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شقي سعي باخر الى حاكم السياسة
سعاية كاذبة قاصدا تغريمه وايداعه ماذا يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماءنا
ايرادها في كتبهم وسموها مسئلة السعاة والاعونة وافتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي
الامام أبو العلاء الناصحي فيها نظما هو

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البزازی المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنایات
وذكرها في منح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رجة الله تعالى عليهم
أجمعين وحشرنا في زميرهم آمين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استغله حتى
يباع فيه ويشتري ويستحل أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بآب عمه أيضا لهم
وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشقي البعيد
الطريد من رجة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير
وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء القجرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى
رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعلية من الوزر والخطيئة
ماوردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جلته باقوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
جول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوحة الغير
ووطئها عالميا بكونها منكوحة الغير فماذا يلزمه (أجاب) يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليه اعدة وهي باقية على عصمة زوجها الا قول اذا النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطفها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاها بالقبول وأكرمه
وآواه وأدخله عليها والحال ان خالتها في نكاحه قائليني وبينها عصبوبة وهذه طريقة الفلاحين
فما جزاؤه هو والذي تلتقاها وأكرمه وآواه وأدخله عليها وارتكب معصية الله تعالى وهل يجب
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخطاف ومن أكرمه وآواه وأعانه على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والحبس المديد

مطلب فمين سعى الى الحاكم
السياسي في تغريم غيره
وايداعه يجب قتله وعدم
قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحا مسترقا
تستحل لهم أمواله وعياله
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوحة الغير ووطئها
عالميا بذلك يوجب بالضرب
سياسة ويلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكرا
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمه وأدخله
عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منهما التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلظ ما ارتكده من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الاقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان مرتكب ذلك والساكت عنه كمن ينقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضررون فالمفروض على حكام المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه الفعل الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنسأله سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقه فقال لم فارقته فقال وجدت لك على غير الطريقة فاصدا نصحه هل يلزمه تعزير أم لا والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف بمفهوم كلامه المحتمل ولا شبهة ان ال في الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في شقي يسعي دائما في عقوق أبيه ويأتي له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بداره مسينا في حقه قائما في اضراره يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيمدممه بالقتل ويومئ اليه بالضرب ويشرع في شبه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأة فعلا ما الدين بهذا السب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفريت نفريت صفتت عفتت وقد كبر الا أن وضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور في عنقوان الشباب فهل يلزم بنفقتة ونفقة والدته ويجب عليه أن يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقنونا ولكم الثواب من المهين الخلاق (أجاب) يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البليغ باجتماع من الائمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويجل وعظم وكرم رغم انقه ثم رغم انقه ثم رغم انقه قيل من يا رسول الله قال من أدرك والدته عند الكبر أحدما أو كلاهما ثم لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكب ترشم الرجل والدته قالوا يا رسول الله وهل يرشم الرجل والدته فقال نعم يسب أبا الرجل فيسب أمه ويسب أمه فيسب أمة ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللائق بحقه بحاله الزاجر لامثاله لانها معصية أخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكد اذ لا يليق بالشاب الكسوب أن يكلف أباه الى التعب والجهد وقد أوعد العاق بعذاب النار في أحاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر على ذلك كان ممن حرم الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فيما خسارته بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله السلامة في العرض والدين وأن يختم لنا بالصالحات والمسلمين أجعين والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته بغيبته بغير أذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه هجم عليهم أو نقل أخته مع جميع مالها من الاسباب الى داره غصبا هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللائق به وهل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها اليه بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزر لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحانوتي مثل هذا فاقني بما صورته في فتاواه يلزمه ردها ورد جميع الامتعة

مطلب فيما اذا قال لصديقه وجدت لك على غير الطريقة فاصدا نصحه لا يعزرو ويصدق في انه قد ماذكر
مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من الخروج من ملك الاب بعد طلب ذلك منه يعزربما يليق به

مطلب فيما اذا هجم دار زوج أخته وبها زوجة أخرى أجنبية منه وأخرج أخته مع امتعتها

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدي بأخذ الزوجة والامتناع ودخول دار الزوج
بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المنقول ليسار اليه فالممتنع والشروع
والفتاوى طائفة به فيحبر المدعى عليه على احضاره لما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
المسلمين بالتجسس على أخذ وظائفهم من غير جنحة ولا أهلية للاستحقاق فإذا يترتب عليه وهل
يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
وظيفته بغير جنحة يعزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
في كتب علماءنا ان من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزر وفي البحر صرح بحرمة
أخذ وظيفة الغير بغير جنحة وعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائلا لا يحل عزل القاضي
لصاحب وظيفة بغير جنحة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم ليمنعه فقد
قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به والله أعلم
(سئل) في أمير أرسل رجلا بصاوبون له الى فرضة يافا لبيعه بعرفة أمينها نباع البعض وبقي
البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني واكتشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرملة وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليه باعترافه بيده وسجل ليعرض على حضرة الأمير ليردعه
عن مثل ذلك هل للأمير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للأمير ردعه ومنعه ونزجره
ونهره واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن
ارتكب المعاصي فهو جدير بالخذل والنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمة ومال الذي يغني
الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل آذى آخر بقوله يا كافريا جاحدا ما أنت مسلم ولا أبوك بل
كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزر القاتل فقد قال في النظم الوهباني
ولا كفر من يا كافر وهو مسلم * وباء بها الثأر وقالوا يعزر
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل لمثل
هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقده كفرا لا يكفر وان كان يعتقده كرا فإخاطبه بهذا بناء على
اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
الاسلام كفرا كفر اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

* (كتاب السرقة) *

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته أحيانا
هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله وتحبس وتمس بعذاب بمجرد دعواه أم لا
(أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البيئة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان
لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتمل فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في
التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة
أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين
مستورين (أجاب) لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان
التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صرح به صاحب

مطلب اذا كان يؤذى
الناس باخذ وظائفهم من
غير جنحة يعزر ويجوز
اعلام السلطان به ليمنعه
عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
يرجره الأمير ويقيم التعزير
عليه
مطلب اذا قال لا تخريا كافر
يا جاحدا يعزر القاتل ولا يكفر
ان أراد الشتم الخ

مطلب فقد من بيته بعض
أمتعة زوجة ابنه فاتهم
امرأة تدخله لا يقبل قوله
المجرد عن البيئة ولا تعذب

مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
أو غيرها لا يحبس بمجرد
الاتهام بل لابد من شهادة
عدل أو مستورين

البحر في كتاب الكفالة والله أعلم

(كتاب السير)

(سئل) في كنيسة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتنقع بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها شجر يتنقع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي بها فقطعوه وأقاموا بها جدارا وأضافوها الى الكنيسة رافعين أصواتهم ينادون
المسيح على وجه الاظهار ناقلين أنواع أطعمة لعملتهم بالصبيح والتخاليط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لا ضافتها الكنيسة منهم وانتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجد عن
الارتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكن من ذلك مع انه لم يعهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الخفية وغيرهم انه
لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النقط الاول لافي البناء ولا في الارض وازدادة البقعة الى
الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع يرفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها ويتنقع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم
فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقا واتصر له ولده والجمهور وان قالوا
بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش أو ترزين أو ارتفاع أو اتساع
انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الاخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع ان بعضهم قام بمعاونتهم والتزم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصراني
أجازنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنقذنا بجنه وكرمه من هذه المهاوى
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة تهاذ كره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستتبط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يجاسر حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادة تهابعد
هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالاسلام واجادا لهم وكسر الشوكتهم وانتصارا للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للذمي تعليية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعليية
بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوءه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضي عدم تعليية بنائه وهو

مطلب ليس لأهل الذمة
الزيادة في الكنيسة سعة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجاع واذا اغلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الذمي من تعليية
البناء اذا حصل منه ضرر
لجاره في ظاهر المذهب

قوله كان ذلك أولى كذا

بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يعاولوا بناءهم على بناء

المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يسكنوا محلات المسلمين

ويؤمروا بالاعتزال عنهم

مطلب دير لطائف من

الرهبان تشعت غالب بناء

مع الدور التي لهم يجوز

أرادوا رفع ذلك الخ

مطلب طبقة لذى فوق

دار مسلم تلقاها بالارث

لا يجاب المسلم بغيره من

السكنى لكن لو هدمت يمنع

من اعاتها

مطلب أرض قراح في جوار

قرية أهل الذمة اشتراها

رجل من مالها وأراد

المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج في بعض

السنين لزيارة القدس فيلحقه

طائفة من المسلمين وطائفة

من أهل الذمة الخ

ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا ينفع عن تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة أن يعاولوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالية البناء بين الجسيران المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمروا بالاعتزال في أما كن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفي النظم الوهبانى * وليس له رفع البناء ويقصر * قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنعه من انشاء البناء على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم مالنا وعليهم ما علينا والله أعلم (سئل) في دير معد لسكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم وتصر تفهم ملاصقة لجر الدير وقد تشعت غالب بناءه والدور قد انهدم غالب بناءها وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير المعتل لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليس يسكنوا بها ويتحفظوا برفع بناءها ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم ليأمنوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشعت منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعدة للسكن جائرة بلا خلاف لا لتخذ للاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا أحكموا بناء بيوتهم ودورهم للتحفظ من اللصوص ليأمنوا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم في ذلك وان كانوا قد نصوا على أنهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ ليأمنوا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يهودى يملك طبقة من جلة دار تلقاها ارثا عن أبيه اليهودى راكبة على بيت من جلة دار لمسلم تلقاها أيضا ارثا عن أبيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن أبوه من قبله ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودى من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعلم ولا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهبانى وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في أرض قراح مجاورة لتربة أهل الذمة باعها مالكاها بثمن معلوم لشخص وسلمها له بالتخلية هل يجوز بيعها ولشترها أن يضيقها لتربة المذكرة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق لتصرف المال الكبير فلهم بيعه لمن شاؤا وللمشتري التصرف في ملكه باتخاذ مقبرة وقد صرح في التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا دارا أو بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فيفعلون بها ما شاؤا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والتحليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيصحبونه للامن على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من

ظالم أو قاطع طريق ليدب عنهم هل ينكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا ينكر عليه ذلك إذ حكمهم
حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كل ملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل
وفي الأشباه والنظائر نقلا عن الملقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي لا الخمر والخنزير
ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه ولم يرز أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويدلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والقنطة الطاغية الباغية العاتية بل له
في ذلك الأجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات أصل أصيل
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
لولده عرسا وضر بت خلفه الطبول والزمر ووطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه
الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا انه
يجب على أهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح
القدير بحثائه اذا استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الشباب الفاخرة
حريرا وغيره كالصوف المريع والجوخ الرفيع والابراد الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء
المنكورة أولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا الممنوع عليهم فعليه بلاريب وفي الاشباه والنظائر تجيب الكافر ظلم كفر فلو سلم على
الذي تجيلا كفراه والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء
على المسلمين واتخذ لولده
عرسا بالطبول وغيرها يمنع
منه ويجب على أهل الذمة
اظهار الخ

مطلب تجييل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الديواني المعبر عنه لدى أهل التيمار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري
المقاطع عليه بخراج المقامة من قري بيت المال وقرر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت
فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولاد أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف
فيها السلطان برأيه أو نأبه المفوض اليه ذلك من قبله (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا
ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الحول حرم العطاء أي منع العطاء فلا يعطى له شيء
لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صلته وليس بدين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويسقط
بالموت وعن صرح بانه صلته لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذکور فاذا انقضى
ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان أو من أنابه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه
ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والخزينة والله أعلم
(سئل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول مأذونه بعض الخراج منها فباعه
له باذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه لكونه ملكه بالقبض
أم لا (أجاب) صرح علماءنا رجحهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسما
بعد قبضه وايقاع مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات
السائغة للمالك شرعا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد

مطلب عزل السلطان بعض
التيمارين قبل ادراك الغلة
وولى غيره توضع الغلة اذا
أدركت في بيت المال ومن
مات أو عزل من أهل العطاء
منه

مطلب باع مأذون صاحب
العطاء باذنه بعض الخراج
بعد قبضه له ثم عزل صح
البيع وليس لمن ولى بعده
أن يطله

مطلب اذارهن المزارعون
الارض السلطانية سنين
لا تبطل قدميتهم

من ارعين يتعاقبون عليها بالزرع جبال بعد جيل ضاق بهم الحال قرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكر والارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذا ترك لهم به أعتى بالرهن وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتواردها عليها الزراع أباعن جدا اختلفوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك علماؤنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص أجرها من ارعها بدراهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعتها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا مملك له فيها (أجاب) قد تقرر ان أراضي بيت المال يسلك بها مسلك أرض الوقف وان اجارة غير ناظرة لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا يقطع مالكيها كحجره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الخانوقى من له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا في الاشياء والنظائر الاجرة للأرض كالتخارج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان بيده أرض سلطانية يبدسها هي جعل له السلطان قسمها نظير عطائه بحجر من كانت بيده عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت بيده عشر سنين ودفعها اليه لثالث واستمرت بيده سنة ويريد من كانت بيده أولا أن يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس واثنان قد ذكر بها وهما لها للزرع فهل له ذلك مع ما أنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضي التي لبيت المال والناس تزرعها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا يملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع للأول فيها وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بها بئر منهدم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤها من ولاد السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفتح كتبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برسباى الارض ممن ولاد نظير بيت المال هل يجوز شراؤها منه وهو الذى ولاد فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعباد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه أجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للإمام بيع العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب أرض سلطانية في
أيدي الزراع عن ابائهم أراد
بعضهم قسمتها الخ
مطلب أجر أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية بحجر
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لا يملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ
مطلب أرض لبيت المال
فيها بئر منهدم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومثله في
النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجاز لولي
اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كيله فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه والله
أعلم (سئل) في أرض خراج المقاسمة كأراضي بلادنا لوجعل والى الخراج على صاحب الأرض في
كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيها فلم يتيسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزرعها نحو
الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه
الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الكافي لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر ~~لكن~~ اذا ثبت في
أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم مات أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالحصّة
من اربعة وبالدرهم أو غيرها من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من
التمكن من العرس وغيره وترجع الى الاحارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
المزارع زرع الأرض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يدرجل ملكا وأرض الغراس جارية في تيمار
الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الاشجار فنيت وبقي
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القانية والباقية بالتمام كما كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذها على الاشجار كلها الباقية والقانية أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الأرض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب اجرة المثل في الأرض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الانجار شرعا اذ رتبة الأرض لبيت المال وللتيماري اجارتها بأجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يد الغراس عن ذلك لملك
داره القائم اذ هو احق بها بأجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رتبة الأرض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع بهامدة حياتهم واباؤهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل تبقى في يد زراعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها
باجتماع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن
اشتهته نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب
فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
فتعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الامر
ما هو نافذ هذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الامين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجند بعد ان أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا اجل
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه
مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ منها أجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الأرض الصالحة للزرع
يلزمه الخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس لرجل فبني
بعضها وأراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الجند بعد
ادراك الغلة يستحب
الصرف الى قريه

مطلب أرض عشرية
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر الى جهة ليس
للمتكم عليها أن يمنع
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المتكم على القرية أخذ
الخارج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقف
على المزارعين اكدا
الحنطة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسام أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو ظلم قسام أرض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به أم لا من بيت المال أم لمن وجه
السلطان نصره الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من أهل
العطاء في آخر السنة يستحب الصرف الى قريه لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاء له كذا في البحر
وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاده لو مات في آخر السنة صرف الى قريه لانه
قد أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاؤه فالصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلات لا تتم
الا بالقبض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلالها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر
السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمتكم عليها أن يمنع من دفعه
محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فان علماءنا قاطبة
صرحوا في بابها أنه يجب في الاراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكم على القرية وهو السباهي الا
أن يأخذ عليها خراجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وجل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعتدة للركوع والسجود
فيبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله حاد بافقد حارب الله ورسوله ورجع بالدل
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا من الحنطة
والشعير والقط وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطر مجرد الحدس والتخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف نقصت على
الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا
ولا يثبت في ذمة المزارع لانه ربما محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي
وانما الشرع في مثله التمييز والقسم بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر
علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شك ابن اربعة خيانة المزارعين فارسل اليه عمر رضي
الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة خلفه وكل امره الى الله وهذا
الشرع الشريف فن حاد عنه فالله قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا
كالذي ينكح أمته والله أعلم (سئل) في أرض القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها
أن يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم يسهونه فصلا وذلك على وجه الخرز والتخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبر
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونه فصلا أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعدا بفعله جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم يأخذ
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار
بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها
زرعها بامداد معلومة مخالفة لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عاداتها فيما يتحصل

واتفق أهل القرية على توزيع مافصله على قراريط أهل القرية وفيهم من لواعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لا على وجه الجور والتعدي بحيث أن يجعل على ذي الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لأن الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام ويأخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقده ضت سنون وهو يعطي ما عين عليه من الخارج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغرس الملك مسلك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال وورد جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خارج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندي فكث مدة سنين يزرع ولا يعطي خراج المقاسمة في أرض خارج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيماري اخرجه منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لأن خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن الذخيرة وأما اخرجه من القرية لكونه مضراً فجمع عليه لاسيما مع كونه آفيا نزيلا لملك له فيها وقد نفي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الاتفاقي الذي لا ملك له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما له تناول الجزء المعين له من جانب السلطان لا اتفاق مافيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بماعلى شجر الزيتون من عداده المقرر فيصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العداة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الاتقاع بالارض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكه فيجبر على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها كما يجبر في الزرع الشتوي والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربتا من الظلم وكثرة التكليف من يا طجينة ومباشرة وكالة وهو جنية وقواسية وطباخة وسياسة وأنواع من الظلم يطول تعدادها لا أصل لها

مطلب غرس زيتون مملوك في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخارج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لأهل القرية

مطلب غرس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يختص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربتا من كثرة المظالم لتولى القسم نقل قسمهما من الربع الى الخمس

في الشرع ولا العرف القانوني ولا يَحْتَمِلُ أن قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فنقل
متوليها قسمهما من الربع الى الخمس لما رأى من أن لا عمارة لهما بدون ذلك فجعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما رأى من
المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع عليهما لا يعمران هل مافعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربع
امتنعت الزراع عن زرع أراضيها بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر راي العلماء ان الظلم يجب
اعدامه ويحرم تقريره واذا جلت الارض ما لا تحمل كان ظلماً يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج
المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضاً
قليلة الربع كثيرة المون بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل لربها شيء بعد المون أو كان
يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعامليه لعلكم اجلتما
الارض ما لا تطيق فقالوا لا بل جلناها ما تطيق ولوزدنا الطاقة وقد نص السكاكي انه اذا جاز
النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاول ذكره في البحر فظهر ان مافعله المتولى
وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متوليها كل سنة للعشار عشرين نظير ما عليها من العشر
هل للعشار أن يطلب العشر من زرع مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلاً عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده أرضاً يرضى بعضها وقف وبعضها البيت المال
يزرعها بالحصّة هل يملكها بذلك فتجري بعدمونه على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لا هل اذا
وضع أحد بنى المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته أن
يخاضمن بنيه فيها ويقاسمنهم فيها كقسمة أملاكهم وتجري على الفرائض الشرعية أم لاحق
لهن فيها (أجاب) أراضى الوقف وأراضى بيت المال لملك المزارع فيها بالاجاع فلا تورث
عنهم كما صرح به في البزازية وغيره فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك باجماع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضى ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية تصف أرضها وقف
والنصف سلطاني جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة النظام وطال عليهم الامد وهم قاطنون
ببلاد الاسلام وقد توالدوا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضهم المذكورة وبعد ما يزيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء من ول
ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالحصّة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماؤنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني
دفع المتولى الارض من اربعة فالتخراج أو العشر من حصّة أهل الوقف لانه اجارة معني انتهى
وفي أوقاف هلال رأيت القاسم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطاني اذا
خرج أهلها منها لكثرة
النظام لا يجبرون على العود

مطلب في حكم المأخوذ
من زراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود إلى بلدهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد ومثله نقول
إذا كانت الأرض لبيت المال وتدفع من زراعتها للمزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما
صرح به الكمال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن
أرض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فما
تفعله الظلمة من الاضرار به فحرام صرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجباره على السكن في بلدة معينة ليعمر داره ويزرع
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند الجزأ والغيبة أو الهر وب عن الأرض
الخارجية على أنه إما أن يدفعها السلطان من زراعتها لغيرهم وإن لم يجد من يأخذها من زراعتها
يؤجرها وإن لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وإن لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرصاً قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر بمثله وقيل انه قول الكل فاقتصارهم على ذلك يمنع
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم وضلال لا يحل
بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب (سئل) في أرض خارجية ألقى عليها
السييل حصباء وبعض أجار فترك أربابها زرعها مع امكان اصلاحهم اهل يجب عليهم
خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال في الخاتمة وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر يتظران أمكنه أن يقلع ذلك ويجعلها من زراعتها فلم يفعل كان عليه
الخراج وفيها بعده بقليل وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها إن أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وإن لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين فاستحقت الأرض بأن
ظهرت وقفاً أو رصداً يهل يؤخذ من الزراع ثانياً أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانياً صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد وألحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك أن
الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع
والآفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الآخرين لتعلق ذلك بعين الخراج فيهما فكانا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوهما وهذا هو الصحيح والأقرب إلى العدل والابتعاد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحمد من سيرة الأكاسرة أنهم إذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا
لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قسمها الربع
وهي وقف ارصادي من حضرة السلطان غرم أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتوناً بآذن
المتولين قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليها وأن جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فجدتوه لغيبته

مطلب لو عطل زراع أرض
الخراج أرضه لحصى القاه
السييل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر أن الأرض
وقف خرجوا من العهدة
مطلب لو أصاب الررع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب في أرض قرية وقفها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون جدد والزيتون
بغية المتكلم عليها فالقول
لهم في قدره

بغير اذنه والا تنشط عليهم في حصة الوقف ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة لخدمهم في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لأن كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه بمجرد قوله فإذا ادعى الزيادة فعليه اليقينة
الشرعية وإذا عجز عنها وطلب منهم التمين على ما ادعى به فله ذلك إذا اليقينة على من ادعى واليمين
على من أنكر لو أعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء الناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة
بجمع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

(باب الجزية)

مطلب إذا عاد أهل النعمة
وقالوا إن عادتنا أن لا نعطي
الجزية عن الاعزب إلى غير
ذلك لا يلتفت إلى قولهم

(سئل) في أهل الذمة إذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا عادة أن
نعطي عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المترجح منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
بدفع الواجب عليهم شرعاً ويزجرهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند
أهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت إلى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أداءها يردع ويزجر ويصفع وتؤخذ قهره أو قسر أو جبراً إذا الجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيوفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من
قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا
بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح وإذا ما قالوا هاندعوهم إلى الجزية لا امره صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولأنه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر انه قال قلت يا رسول الله ان أغتر بقوم فلاهم
يضيفونا ولاهم يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان أبوا الا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكتر ضعفه بدرهم عمر رضى
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا إذا كان
عجمياً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عندهما رجهما الله تعالى ومن كل
بالغ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير
غير معقل وراهب لا يخالط وشمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفلوج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه إذا ارسلها على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤديها بنفسه قائماً والقباض قاعد وفي
رواية يأخذ بتليبيه ويهزهزا ويقول أعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون
بإعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويلاً فنقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في ذمي مات لا عن تركه هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من مالهم

مطلب إذا مات الذمي لا عن
تركة لا تطالب ورثته
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فليسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها ككافرين
الا دعى ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث يمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاهام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب بابن وبأبيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المديون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غائب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

(باب المرتدين)

(سئل) في شقي لعن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذى انى عليه الملك الجليل في القرآن
الكريم بأنه اواده حلیم فاذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذى هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حداً ولا توبة له أصلاً ففي البرازية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها لو ارتدوا العيان بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه ويعيد الخلع وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الا صلى والمولود بينهما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر وادنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه
ما لم يرجع عما قاله لان باتيانهم اعلى العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمتردد فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع
المعائب بخلاف الإرتداد لانه معنى يتفرده المرتد لا حق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً
قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حداً وهذا مذهب أبى بكر الصديق رضى
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطابى لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أيما ثقتوا اخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقبلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبى رافع
اليهودى وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب فتوبة مقبولة في الدنيا
والآخرة الاجاعة الكافر بسب نبى وبسب الشيخين أو احدهما وبالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه المسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا
ابراهيم

مطلب في حكم سب سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق مرتكباً أعظم الفسوق فاحكم هذا الشقي اللعين أفثونا مأجورين (أجاب)
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنقيح حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن اقلاطون في كتابه
المسمى بعين الحكم حيث قال ناقلاً عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان
ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه والنظائر كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا
والآخرة لاجتماع الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
و يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم السلام فإنه يقتل حداً
ولا توبه له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاءه تاباً من قبل نفسه كالمترد فإنه حد
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحتلاله حق تعلق به حق العبد فلا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى
ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس تلحقهم المعصية الا من
أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لأنه معنى يتفرده المرتد لا حق
فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل
أيضاً حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل
الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في
وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن
شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا اندار وكان
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان
متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول
وتمامه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في
نصراني ذمى تجراً على الجنب الرفيع المجدى صلى الله عليه وسلم بالسب فاذا يلزمه شرعاً
خصوصاً اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصرانية ومدح الاسلامية (أجاب) يبالغ في
عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بأنه يجوز الترتي في التعزير الى القتل اذا عظم موجباً وأي
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي تميل اليه نفس
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرأ أعداء الدين الى احراق أفئدة المسلمين بسب نبيهم
من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما نقله الزاهدي في حاويه بقوله نخ قيل له في الخروج
الى دار الحرب متجراً فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان أراد به ان يرجع
ثمة أكثر لا يضره وان أراد به ان دينهم خير كفر قال ولكلامه هذا وجه أحسن منه ان الكفار
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقلة خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
ولاتهم أموالهم بعير ثمن أو ثمن بخس وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيراً من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
نخ قيل له في الخروج الى
دار الحرب الخ

المعاملات الخ مع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلي (أجاب) الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه آمن من فواتهم واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئا فقال لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع الفصولين را حصر وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتمر بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معللا بأنه يدل على التعظيم وبأنه منتف بل وبأنه لو قدر رجعيته وشفاعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية بريرة لما اعتقت فقال زوجها وأبو ولد له فقالت أتا مني قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر انها اجماعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعي العلم وينعم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابا من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الا كمين ووقع في عبارة البرازية ولوعاب نبي كفو قد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور فن ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوحى الله تعالى اليه ان زيدا يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج بزينا بعد زيد وهو مولاه وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد ورجعا أطلق بعض الجاهل يعني الفسقة عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي اسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما ليس

مطلب لو قال لو جاءني النبي ما فعلت لا يكفر وكذا لم آتمر بأمره

مطلب من قال ان النبي كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه الآية

قوله وهذا انما الخ هكذا بالاصل الذي بأيدينا ولعل الاحسن فهذا الخ ويكون جوابا أما أو غير ذلك تأمل وحرر اه مصححه

فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دعى منه معصوما كان أو غير معه وم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة زید تمناها بقلبه ان تطلقها زید تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى أخبر أنه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائرة الشريعة فكان جوابا للمناقضين وقد طلقها زید وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ولرسوله من حيا برسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار فخطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجها اياها بعد زید يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد نظره ويدخل بها فجاء القائل يتكلمه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومنزقها واستهزأ بها فاذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الاثمة فردها وقال جه بازمانه فتوى أو رده قيل كفر لردّه حكم الشرع وبعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما أتى أو قال لا يعمل بهذا يعزراذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصول والتردة انما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والذين يكفرون باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل المجيل أعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا وللمسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في دخول على أوقف سيدنا خليل الرحمن على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مستجاعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي فوكوا بجماعة من شيرتهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليضربهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فامرسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطف مستخفاف بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبيئة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفافه قائلا له بالتركية انه سويله فحصل له بذلك ايداء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فاذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفافه وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع افعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسطرة في المتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح ولاتيين من وجه الاهانة بالحبس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايداء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمين ان من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز في باب اولي ماوجب وحشة ويعقب آذية من الالفاظ الخسنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستهانة بخاصة بنو المصاب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقيات عليهم والاستهانة بهم اذا

قوله وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم كذا بالاصل وهو تحريف ولعل صوابه وخطبها للنبي أو نحو ذلك تأمل اه مصححه مطلب لورحي الفتوى على الارض ومنزقها يكفر

مطلب لو قال المسد والى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بغلظة وتعاطف مستخفا كفر

مطلب من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهة في موضع التكريم مضر قبيح ذميم
والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن
لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهن الله فله من مكرمه والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
واللهادى الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجرافات فأبوا قائلين لا تعمل بالشرع وانما نعمل بدعائم
العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحد منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من برسم كاري كنم بشرعني كفرو قيل لا ومعنى هذه الالفاظ أنا
اعلم بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بفرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرقوا الى هدم
الشريعة بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت الصحابة دونه بسوقها
حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالتعن على حكام المسلمين
والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشأن الصعب
المذهل والتبسيط له برتمثل هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من
سلطان ومن أبى وتمادى منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهين المتعال اليه مرجعنا ومرتنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قومن
سما الشريعة وارفع عمدها وثبت قوائمها يامسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين
(سئل) في رجل سكن دار له ثلثها والثلث الاخر لا خر قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار
اما أن تستأجر حصته منه أو تهائنه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته
منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفره أم لا
(أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفرك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصرحوا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكره والاسلام يعاين الكفر شي عظيم ولا
يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالجبر
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحود ما أدخله
فيه ثم ما يقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا اسلام الثابت لا يزول بشك مع ان
الاسلام يعاين فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا الا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة
اسلام المكره (أقول) قدمت هذه لتصميمي ان اعميا نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أملا وفي الفتاوى الصغرى الكفر
شي عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم

مطلب من قال لا أعمل
بالشرع بل أعمل بدعائم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفت بانه كفر وبانت زوجته

يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفروا وهو الطبع عندي لأنه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
 اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى أن يميل الى
 الوجه الذي يمنع التكفير بحسبنا للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر
 فلا ينفعه التاويل حنث وفي التاخر حانية لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي
 نهاية في الجنابة ومع الاحتمال لانه اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
 هازلاً أو لعباً ككفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم
 بها خطأ أو مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً ككفر بها عند الكل ومن تكلم بها
 اختياراً جاهلاً بانها كفر ففيه اختلاف والذي تحررناه لا يفتي بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه
 على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثراً لفاظ التكفير
 المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد اذمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اه والله أعلم (سئل)
 في نحو عرب السعادية وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلقون نساءهم فيتزوج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
 أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي أحدهم عن عشرين
 مثلاً وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد لم يورثوا البنات مطلقاً معه بل يعتدون بهن بأنفسهن
 ميراثاً ويورثون ذلك لعصبته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون بعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
 ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وأبهم الفساد في الارض
 وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون الحر ويقول بأعنه هذا
 فلا حتى أبيع له لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
 الواحد منهم اذا جاءته زوجة العير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة يذبح شاة
 ويطعمها لاهل حبيبه ويدخل عليها في الحرام ويعتدها زوجة له معتقداً حل ذلك فاحكم الله
 تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعاً من نهيهم لهم عن ذلك امراراً وأمرهم لهم
 بالاستسلام والانقياد لاحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجاً عن أمرهم (أجاب) قد
 سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
 الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء أمره وحرمة في دين
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امراراً حل قتلهم وقتالهم وأخذ
 أموالهم ثم يتطرق في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن
 فيعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبهن وبيعهن كالحريات اه وحيث قطعوا الطريق
 وقتلوا النفس وأخذوا الاموال فزأؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
 جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 هذا حكمهم مع كونهم كفاراً وبه يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه ويناب قاتلهم وأجر المقاتل
 لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
 في طائفة الدروز والقائلين بالوهية الحاكم بامر الله العبيدي وبالتناسخ وبعدم نبوة نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلاً أو لعباً وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب
 السعادية الذين يطلقون
 نساءهم فيتزوجها الرجل
 منهم بعد جمعة ولا يعتدون
 بعد الموت أيضاً

مطلب في حكم الدروز
 القائلين بالوهية الحاكم بامر
 الله وبعدم نبوة نبينا وغير
 ذلك

الدين هل يقبل اسلامهم ويترب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشترع عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام واذا أغار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يظن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبوله بته كالتدين لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديناً والمنافق مثله في الاخفاء وعلى
هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتبر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه والحق ان الذي
يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطناً كفره الذي
هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي والافلو فرضناه
مظهر ذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كفرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخانية قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخانية بلدة يدعى أهلها الاسلام
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فآغار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق لملكهم يجوز شراء
النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور لانهم ان آقروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان
كانوا احرة تدين فيجوز استرقاقهم نساء وصغاراً ولا يجوز استرقاق البكار كما لا يجوز من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية لملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط بهيمة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهاد ولا بينة
فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعاً حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه في الالتقاط
وادعى انه لنفسه لاله اختلاف أئمة فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف
القول قول الملتقط ارجع الى البحر فجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكيها وخبأهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردّهما الى
مالكيهما ولم يعترف عليهما مع تبسّر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلب لا قدرة
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا
بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردّهما على مالكيهما
فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا
كذبه المالك في ذلك وادعى تعدّيه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله
التقطتهما لاردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامناً عند أبي حنيفة ومحمد رجحهما الله
تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من ارفع من
مزارعي القرية بدايات من عنده هل يملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك وانما يملكها بتقليد
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدايات من عنده لزمه أجر
مثلها البيت المال حال كونها خالية من الآلات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتق
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
والملتقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملتقط
اللقطة وانه أشهد لا يقبل منه
الابينة

مطلب في قرية سلطانية
بها مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدايات الباء وتشديد
الدال منونا هو المكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

* (كتاب المفقود) *

مطلب قبض الناظر بجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم بموت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لاجلها

(سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يمكن المقبل من الاستعلال فلزم ان يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغاب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للضام أن يوفي به شيئا من ديونه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وان تعذر تأخرت مطالبته الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقود ثبت موته بموت اقرانه لدى حاكم شرعي ثبتوا شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قمياعه لسماع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بذمته وأثبتته بوجه القيم المزبور والثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فهل للقيم بيع الحصة المزبورة لو فاء مؤخر صداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصة المذكورة لو فاء صداق الزوجة لانه دين بذمة الميت ففي العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها واذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر وادعى انسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيالا ان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المشتق اذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتسكثرة والله أعلم

* (كتاب الشراكة) *

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشترك بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

(سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء فما حكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باجبار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لايهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمل وان بناه من النقص المشترك من ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفقاً على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) ان بنى بأنقاضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم فيمنع هدمه واذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير أنقاضها بماله قيمة وطلب القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والاهدم بناؤه وأخذ أنقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاعلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزامية شريكه بعمارتها واصلاح حيطانها وممرتها وهم ممنعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماء نارجهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في
 دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف على جهة برّ والباقي ملك آخر بن استرمت بل الت
 الى السقوط وتأتى الملاك عمارتها والمتولى يريدها ويطلبهم بمساواته في تعميرها وليست قابله
 للقسم ولا يتوصل المتولى الى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاك على
 مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاك بما يخصهم (أجاب) صرح علماءنا
 بان المشترك اذا انهدم فأى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لا جبر
 ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع قال في الاشياء والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا
 انهدم فأى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع وصرح
 علماءنا أيضا بان الوقف اذا احتيج الى تعميره جازت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر
 اجارة عينه ولو بشر امتناع بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان
 وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي أوجبت مراعاة
 الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع يكف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وان
 شاء أمره باجارته واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نفسه بالتصرف والحال
 هذه ويفتق ويقتضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته
 لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدمت وأبى أحدهما العمارة فالوصى يرفع
 الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو جام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة
 يجبر هذا اذا بقي شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له أنفق حتى
 يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخاتمة جام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه
 واحتاج الى المرممة فأراد أحدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها
 القاضي ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قيل هذا قول أبي يوسف
 ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما في الحر وقال بعضهم القاضي يأذن
 لغيره أى الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤتى حصته والفتوى على هذا
 القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما ألحقنا هذا الا ليظهر أن الفتوى عليه
 أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصّة قرار يربط معلومة في فرس بثمن
 معلوم ثم باع المشتري الحصّة لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهلكت عنده هل يضمن البائع
 الثاني للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمان هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
 (أجاب) هو أعنى البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها لثالث بغير اذن
 بآئعه فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له أن يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمان فكان
 دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه أى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع
 الاول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن على بآئعه هو لانه عادل في القبض لنفسه ومن مات ممن
 اختار تضمينه منهما يؤخذ الضمان من تركته والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين
 أحدهما ربع فيها والاخر الباقي باع ذوالربع ربعه في الرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل
 يضمن حصته ان هلك ويحجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك
 بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة يجب ردّها له وان شاء الشريك ضمن
 المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشريكين اتجبت تتاجا كلها

مطلب دكان بعضها وقف
 وبعضها ملك أبي الملاك عن
 عمارتها

مطلب تجوز الاستدانة
 على الوقف لعمارة

مطلب باع حصّة معلومة
 في فرس فباعها المشتري
 لثالث وسلم فهلكت فالبائع
 الاول بالخيار الخ

مطلب باع أحد الشريكين
 نصيبه من فرس وسلمها
 للمشتري فهلكت

قوله بغير إذن شريكه يضمن
فيضمن الخ كذا بالأصل
وفيه بحر فظاهر لعله من
النسخ فتأمل وحرر اه
معجمه

مطلب يضمن أحد الشريكين
ماباعه أو وهبه من نتاج
المشترك بغير إذن وكذا بالمنع
مطلب إذن أحد الشركاء
لشريكه في ركوب الفرس
فهلك فلثالث الخبار
مطلب فرس مشتركة بين
ثلاثة دفعها أحدهم لحاكم
بإذن أحدهم فهلك
مطلب يضمن أحد الشركاء
باستعمال الدابة المشتركة
بغير إذن

مطلب في شريكين في فرس
لا أحدهما الثلثان وللا آخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلاثاً لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن
فاخذها فهلك الخ

مطلب في دار بين بالغ ویتيم
وامرأة سكنها البالغ بلا
استئجار حصة الیتيم مدة
يجب عليه أجرة مثل حصة
الیتيم صيانة لماله

مطلب في شجر قطن بين
رجلين قسمه أحدهما في
غيبة الآخر وحرث على
حصته فقط فلا يختص بما

أخرج من القطن
مطلب في شخصين اجتمعا
في دار وأخذ كل يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما
حتى صار لا يمكن التمييز فهو
بينهما سوية

طلب الشريك شيئا من نتاجها ليكون في يده ونوبته يمنع منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند
مشتري متسلم منه بغير إذن شريكه وبعضه وهبه لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن
بالمنع والتسليم للغير بغير إذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن إذا اشترى حصة شريكه حكم
المودع والمودع بالمنع صامن لما هلك عنده بعد المنع ولما باعه وسلمه للمشتري بلا إذن شريكه أو
وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدد فيضمن والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة أركبها
أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلك تحت هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير
في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجحهم الله تعالى أن في شركة
الملك كل واحد من الشركاء أجني في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها
الشريك بغير إذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب لتعديه والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة
لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جريمة لحاكم العرف فدفع
الفرس بأمر شريكه وهلك عنده هل يضمن الشريك حصة صاحب النصف أم لا
(أجاب) نعم يضمن الشريك أنما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما يملك
فكانت سمسما معا والله أعلم (سئل) في فرس أنفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم
فباع واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلك عنده بداء خرج بها أهل الغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستعمالها
فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لا أحدهما الثلثان وللا آخر
الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له باخذها فذهب إليها فوجدها في
الصحرى فاخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلك عنده هل على البائع ضمان حصة
الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع الفرس للمشتري
لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يتعد مجرد البيع على حصة الشريك
وإنما ثبت التعدي لو سلم وعما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة
مشاركين في فرس باع أحدهم حصته من أجني وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء
فهلك عنده فاجاب الشركاء فخيرون أن شاؤوا ضمنوا الشريك وأن شاؤوا ضمنوا المشتري منه
انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل)
في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصة الیتيم سنة
هل يلزم البالغ أجرة مثل حصة الیتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب
أجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما
في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصة الآخر فخرج قطناً وأخذها هل هو مخصوص
به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث
والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتمعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على
حدة ويجمعان كسبهما سواء فخصلا بكسبهما أو لا ولا يعلم التفاوت ولا التساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر
إذ التفاوت ساقط كملت قطي السائل إذا خلط ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد

لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصة الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج واختلفا فالقول لذي اليد واليمنة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة تاقوا عن أبيهم تركه فآخذوا في الاكتساب والعمل في اجلة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا (اجاب) نعم يكون الجميع بينهم ارباع الكل ربع وان اختلفوا في الرأى واقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوة على وجه الشركة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحد حاصل سعيهما أم والامن واش وغيرها والا تريد أحدهما من اركة الاخر ومقامه المال مناصفة ويأبى الاخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل به سعيهما وكسبهما مشترك بينهما يجب قسمة بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به أحدهما دون الاخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة وجوه واثرتي من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتهما فهل تكون المناصرة لهما سوية أم لا (اجاب) نعم ما خسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشر عقد الشراء أو باشره أحدهما لتضمنها الوكالة والله أعلم (سئل) في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرهما بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسلمه له بعد كيل حتى يذرا قدر ما علموا منهما فاتفقا أن يأخذ أحدهما البذر ينضعه في الآخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك ففهم هل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما مضعيفه وخصبه أم لا (اجاب) الخارج بينهما ما والخال هذه والله أعلم (سئل) في معربلين اشتركا على ان يغربلوا اللباس بقايا جرونهم ويكون المصالح بينهم سوية فرض أحدهم وتقيده واحدهم يمرضه هل ما يتحصل بعمل بقيته يقدم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للممرض أم لا (اجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو صرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم بشريكه بالخيانة هل يقبل كالأدب شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يحلف كما في الاشياء والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ميماله والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي بيده المال عند ارادة قسمة ان له كذا وصدقه شريكه وكذب ورثه الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البطله في صدق في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذاك والآخر بينهما فطقت آنية أحدهما واطعته الاخر على الدبس في آنيته فالحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آنية أحدهما فأجره بالصاحب الاول والاخر أجره المثل له عمله ومثله الذي تطلت آنيته ما طبخ فيها قبل أن تعطل فأجره بالصاحب الاول والاخر أجره المثل لعمله معه كمن دفع لاخر دابة ليبيع برأى على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك اليه وللمالك الدابة أجر مثلها وكذا رجلين لا أحدهما يعمل ولا الآخر يراشتركا على انه يؤجر اذ ذلك والآخر بينهما فزوفاسد ويقسم على عمل البغل والبدر والقرع الشاهدة لذلك كثرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي فتلى

مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان في معيشة فما حصله بسعيهما يكون بينهما

مطلب الخسارة على الشريكين بقدر الملك

مطلب بينهما فدان اتفقا على ان البذر مناصفة فأخصب أحد البذرين وضعف الخ

مطلب مغربلون اشتركا على ان ما يتحصل بينهم بالسوية فرض واحد الخ مطلب اذا اتهم أحد الشريكين شريكه بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد الشركاء الذي في يده المال ان له كذا يصدق

مطلب اذا اجرا أواني النحاس المشتركة بينهما للطبخ فالأجرة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته

منه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصورته ادعى
 فلان بن فلان على فلان ان من المشترك بينه وبين كل من فلان وفلان قاشا مصر يا وانه باعه
 للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو أحد شريكيه
 بغير اذنه ويطالبه بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب
 باني اشتريته بكذا من شريك فلان الذي ادعت اني دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعت له الثمن
 وبرئت بسبب ذلك ذمتي هل تسمع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسمع لكون دفعه
 لشريكه المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته وان لم يأذن له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى
 وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذني وان كان هو المباشر لعقد البيع أم لا (أجاب) المقرر في سائر
 الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
 فكل دين لزم أحدهما بتجارة وغصب وكفاله لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أجر عبدا فان
 للمستأجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما ان للآخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن
 صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصار كل واحد منهما
 مطالبا ومطالبا فاذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وأن
 توهمه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري توهم باطل
 داخض لا يستوعقه الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب
 لبراءة ذمة المدين لكونه وكفيله عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماءنا قاطبة والله أعلم
 (سئل) في اخوين شريكين شقيقين يتفاوضان والكبير يفوض للصغير في التصرفات المالية
 والعقود الباعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية أم لا
 (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الا طعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغيره اشترى كوا على ان
 كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جملها أو كثر هل تصح هذه الشركة
 أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جملها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
 عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
 اشترى كاسا سلم أحدهما رجلا في جلوده للآخر المطالبة بها ان صح السلم أو برأس مال السلم ان
 لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم وللمسلم اليه الامتناع عن الدفع
 لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترك مع آخر على ان يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها
 نعالا والربح بينهما انصافا لهذا الصنف بعمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا
 تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
 كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها
 وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فزاد في ثمنها لصحة ثمننا
 فانه لا يصح وللطبيب أجرة المثل وقدر ما أنفق في ثمن الادوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
 اشترى كوا شركة وجوه على ان يشتروا لبنا من رجل بوجوههم ويبيعوا والربح بقدر المشتري
 ففعلوا وأدخل اثنان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لا لثنيين
 أم لا ولا وان عمل مع الاثنى ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لم يأذن له بالاجماع
 اذبا لشرائه من البائع يكون له الملك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه باذنه

مطلب اشتراه أحد شريكي
 المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون
 على ان ما تحصل من كل
 سفينة بينهم سوية

مطلب اذا أسلم أحد
 الدباغين المشتريين في
 جلود ليس للآخر المطالبة
 بها

مطلب اشترك رجل مع
 اسكافي على ان يشتري له
 جلودا وهو يصنعها

مطلب اشترك جماعة شركة
 وجوه فادخل اثنان منهم
 ثالثا يعينهما

في شركته ومن اجتهده فيه وان قال له ما اشترينا من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صحيح وصار او كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذ لك او ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معهما طمعا فيما عينا له فله اجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد الشركاء حصته منها بثمن معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما وقاصصه والا أن شركاؤه يقولون الكرم للشركة لا اشتراكا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الا الكرم الا له بينه ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزمه بين لفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين تزوج أحدهما زوجة بمهر وزوج ابنة أيضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ الاخر أن يطالبه بنصف ما وفاه وله أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه بنصف المهرين ويحبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه واذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليها رجل فركبها بغير اذنها ثم سلمها لأحدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدي أم لا (أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو بإجازة فعل المتعدي على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقرران شريك المالك أجنبي عن حصته شريكه فكأنه دفعها لأجنبي فيضمن كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في آخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواسل لهما غاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد أجير فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قميلا يحفظ كذا أجاب والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى خسين قربة لبيعاها في المزيريب على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقي فسافروا به أحدهما الى دمشق الشام وقا يرض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في الفرس لتعديده بركوبها اذ كل واحد من شريكي المالك أجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرره من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان وبأى عن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له المزيريب وتجاوزته الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان كما نصوا عليه فاطبة والله أعلم (سئل) في فرس يباع أحد الشركاء حصته وسلمها للمشتري ثم ردها للمشتري لبدائعه فماتت عنده قبل وصولها الى الآخر هل على واحد منهما ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كمت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها ان كان المال في يد المقر فالقرار

مطلب باع أحد الشركاء حصته من آخر واشترى بالثمن كراما من البائع فادعى شركاؤه ان الكرم للشركة الخ

مطلب وفي أحد المتفاوضين مهر زوجته وزوجة ابنة من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل فرسا بغير اذن مالكها لا يبرأ عن الضمان بتسليمها لاحدهما

مطلب بيع بعض عروض الشركة وكسدا الباقي فسافر به أحدهما الى الشام وقا يرض به فرسا الخ

مطلب باع من بيده الفرس المشتركة حصته وسلمها الخ
مطلب اذا قال أحد الشركاء استدنت من فلان ودفعت له لم يصدق بيمينه

صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن جواهر الفتاوى والله اعلم

(كتاب الوقف)

مطلب وقف على ولديه ثم
من بعدهما على مصالح جامع
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على
الاولاد فصل فيه الواقف
اما كن الوقف الخ

مطلب اذا وقف رجل
محدودا يشمل الوقف جميع
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان
أو القاضي عزل من وليه
ناظرا بلا جنة

مطلب في وقف اشتهت
مصارفه

مطلب يصرف الى كاتب
الوقف ما كانت تصرفه الخ
مطلب ادعى رجل استحقاقا
في وقف اشتهت مصارفه

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج وصالح ولدى المرحوم حربي بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنا بلس يجري ذلك أبدا لا بد من الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لغير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء الى أن يموت الاخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان صرفه لمصالحه مشروط ببعديتهم ما وصرف حصة الاخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف اما كن الوقف بفعل منها أو لا ما هو مخصوص باولاد الظهور ومنها ما هو مشترك من ثبات أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شروطا منها اذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولدوا انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصة من مات عن ولد أو ولد ولد فيهما تنتقل له عملا بقوله المذكور أم تكون لذى الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم الخصوص باولاد الظهور والمشارك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شروطا راجع الى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال الى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانعام خص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين واللاحق مؤكدا على عادة الواقفين من اتيانهم بالمؤكدا كقولهم طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان الاصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة ودخلها مشتمل على فاخورة ومعصرة زيتون أعنى بدا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملا بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البد عملا بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود اذا محدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايته انه ترك شيئا لا يشترط ذكره اجماعا وأيضا قد تقرر ان العقار تقع المعرفة به بمحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا ولى السلطان ناظرا على وقف هل له عزله بغير جنة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الخانية ان منصوب الثاني لا ينزل بغير جنة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالوكيل عنه كما أفاده في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتهت مصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية يصرف الى الكل من غير تمييز ذكر على أن لا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتهت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقا فيه فما الحكم حيث اشتهت

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد
الذكور والاناث ماد من
قاصرات الخ

مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعي من أن يثبت دعواه بالبينة
والا لا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على ولديه
لصلبه الموجودين الآن هما الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني اسحاق البالغ الرشيد
انحالي العارفين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة
الشريعة مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على انسالهم وأعقابهم يشترط فيه الاثنان فافوقهما بالسوية ويتفرد
فيه الواحد عند عدم المشاركة تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
أو ولد أولاد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد أولاده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو شيء منه وترك ولداً أو
ولد أولاداً أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان
حيًا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفاً على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما أعلاه وشرط الواقف شروطاً
منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبنتي الواقف الموجودتين آن الوقف وهما أصيل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولا اولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا أو إناثاً فان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور هذا
لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكور ان وبناته لصلبه ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي
أبناءً أبناؤه وبنات أبناؤه وأولاد بناته فهل لأولاد بناته الذين أبأؤهم من الجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات أبناؤه استحقاق أم لا واذا قلتم لهن استحقاق هل لأولادهن من الجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ماد من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وأبناء أعمامهن وأخواتهن وبنات أعمامهن
القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى أبناهن وينزل نزعهن من الوقف منزلة
موتهن فيصرف الى ذوي درجتهن أم يحتص به اخوتهن عملاً بقول الواقف على ان من مات عن
ولد أو ولد أولاد الخ فنصيبه لولده أو ولد أولاده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ
الاخت وكما هو أقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده أو ولد ولده كيف الحال
(أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين أبأؤهم من الجانب بشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف ان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأما بنات الاباء فلهن
استحقاق لانهن من أولاد الظهور لكن ماد من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الاولاد وأولاد
الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور عن درجة
البلوغ اذا لوصاف شرط فلزم غيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن

في الدرجة الأولى يختص به اخوته من اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة ومؤداها انه اذا وجدت درجة أعلى من درجتهم فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والا لو وجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوته من استحقاقهن فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كما هو ظاهر فهذا توهم ساقط الاعتبار فليتامل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وآمنة وصالحة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الأولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعد ذلك كور المذكورين أعلاه على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الإناث من بنات الواقف وبنات أولاده الذكور الموقوف عليهم اذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عاد حقهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الإناث متزوجات أو غير متزوجات فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ريع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها ما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعد اذ المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف أن الوقفية وان لم يستحق بعدوا أما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد بتم بين الطبقات فلولها لاستحقاق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بنات الواقف لكونه أفردهن بحكم مستقل حيث قال أما الإناث الخ ولولاه لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما حاجب محبوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبح اصبعاً من أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقفه مانعه أنشاء الواقف أن ياب الله تعالى وقفه هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الأولاد الذكور خاصة دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وأنسالهم وأعقابهم الذكور دون الإناث على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفاً على نفسه
ثم على أولاده الموجودين ثم
وشرط في استحقاق
الإناث ان يكن خاليات عن
الأزواج فاذا لم يكن ذكر
يعود الوقف الى الإناث
متزوجات أو لا الخ

مطلب وقف وقفاً منجزاً على
ولده حسن وعلى من سيحدث
له من الأولاد الذكور خاصة
دون الإناث ثم مات
حسن في حياته أي وخلف
ولداً الخ

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك
ولداً وأسفل منه استحقاق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه
في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الإناث
إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة أبيه
وحدث للواقف ولداً اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فأتت وأعقب
وإذا ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم الذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على أنسالهم وأعقابهم الذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين
لو انفرد كل في عمله في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا
إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسال والأعقاب
انما هي اليهم لا إليه ولا لشأنه ذكر من أولاد أولادهم كما أنه ذكر من أنسالهم وأعقابهم وإن
كانت جدته محتزاً عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم لزومه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر
على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقولهم في الاستدانة بأمر
القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكروا القاضي في أمور الأوقاف اه فهو صريح
في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاية والأوصياء وفوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخانوق لما في إطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف
والمسئلة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ
زين صاحب البحر وانما استخراجها تفقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديد
الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم وإذا انقرضوا كان للحرمة
أنشريفين وكتاب وقف أن زيداً وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الظهور دون أولاد البطون ولا
تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الحجة الملتصقة بهذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتمنع أولاد البنات
بموجب قواه فيه ثم على أولاده الخ الموجب لأخراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذا
الحجة أم لا يعمل بشيء مما ذكر وإذا قلتم بالخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك بعمل به شراء
واشتبهت مصارفة في الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به كمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين وانما العمل في ذلك بالينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوب
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل حقهم
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور
قيراطاً واحداً ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وإبراهيم المذكورين قيراطاً واحداً ونصف

مطلب ليس للمتولى إبطال
الوقف ونصب الأوصياء
وتولية النظر والأمر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط
قوله وهذه الحجة الملتصقة بها
هذا السؤال بحجة الخ هكذا
بالأصل الذي بايدنا وإيتامل
اه محصيه

قراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجماع المذاهب بأسرها إذ لو ثبت دعوى المدعين المذكورين الذين هم اهرفات وعبد القادر باليعة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الأنثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات ومن يشركه قليان كانوا أو كثيرين قراط ونصفا وعبد القادر وبرايم بانفرادهما قراط ونصفا وبقيصة أولاد الظهور كثر وأأم قلاو أخسة قراط فلهذا قسمة تخالف أجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث ان أصل دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعي بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معاوضة المدعي ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري مقداره وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فاذا علمت ذلك فالأصل ان من أثبت باليعة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات بيعة تشهد بمدعاهم لان استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبيعة على من ادعى فاذا عجزوا عن إقامة البيعة يطالب من الآخر بيعة فاذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علما وناباته ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفريقين من الحجج والتسكات فلم أجدهما يسوغ للقاضي الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث الا البيعة الشرعية فليشد القاضي نواجزه على طلبها منهم فان لم يقيموها يمنعهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوابغ نعمه والله أعلم (سئل) في عقار بيد جماعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدهم برز الا أن رجل يدعى انه وقف جده مستندا بانه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجب الشرع ثلاث البيعة والاقرار والنكول لا مجرد الخط لانه علامة لا تبني عليها الاحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل تجوز أم لا (أجاب) ان كانت قسمة تلك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب تجوز صرح به في الفتاوى الحلبيه وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسئلة الارض المذكورة وفي القنية ضبعة موقوفة على الموالى فلهم قسمتها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك فيحمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل رجلا باجارة مستغل الوقف وقبض أجرته ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد أن يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول ايصال الغلبة اليه يقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا بيد
جماعة انه وقف جده مستندا
الى دفتر سلطاني
مطلب لا تجوز قسمة الوقف
قسمة تلك
مطلب يجوز قسمة الوقف
للحفظ والزراعة
مطلب لو ادعى وكيل الناظر
باجارة مستغل الوقف دفع
الاجرة له فالقول له بيمينه

(أجاب) قد تقرر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا عمهم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لأن الوكيل أمين وقد أخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم جدرانها واسقفته سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتنفع به سكانا باجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبني فيه بناء حتى صار ذا رغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسها هل تنقض الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حائوت وقف وعمارته ملك لرجل أئى صاحب العمارة أن يستأجره باجر مثله يتظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجرها أكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال والا ن فئت الاشجار وصارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر اليين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بأنه يشترى بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر السكى على الوقف ولا قائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يده الآخر اذ الدوان كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقف على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفريضة الشرعية أما الاناث فلهن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الأزواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلماتنا عين عاد حقهن وليس لاولاد البسات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم وأولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا وادنا ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شروط طافى وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقف على أقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقف على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتروجن وأحدث الله لهن أولاد فهل يصرف ريع الوقف لهن أم لا وأولادهن أم اعصبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجزى شرط القائم في النظر كما يجزى في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك أو ضحو النالجواب مفصلا معلا (أجاب) اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فلسقوط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البسات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله في ذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منهدم لي عمره ويسكن فيه باجرة معلومة ففعل ثم زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال ثم فئت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف بأيدي مزارعين ادعى أحدهم أن مقدار أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الأزواج ثم على سيدنا الخليل والآن لم يوجد الاناث ابن متزوجات ولهن أولاد

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهة حرم سيدنا الخليل فإذا كان كذلك فالصرف إلى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولدي هذين فإذا انقرضا فعلى أولادهما أبداما تناسلا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو أنما جعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف إلى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلًا والمسؤول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصافي مساويه فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخانية والخلاصة والبرازية والتاريخية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكنهن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف إليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف إلى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء منه فتدبر وأما مسئلة النظر فلا شك أنه لا يرشد منهم بلا شبهة إذ شرطه للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهم مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقاق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيًا فيه الملك بالشراء من زيد وبني علي ظهره يتناو في جوفه بني بثرًا واتفق بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين ثم أثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالينة الشرعية حسبما وجد في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل إذا منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فإن ضرره فهو أعني الباني المضيع لماله فليتربص إلى انهدامه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف بمثله صرح في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترطه الواقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترطه الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذًا مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم ومن جملة الوقف دار ودكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وإن الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجرة المذكور بقرشين منها فأجاب الوكيل بأن خليفه لرجل من ذرية الواقف كان قد سمع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدا أن الاصيل واخوته أولاد ابراهيم وأن الموكل من ذرية الواقف بحكم نائب الحكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما

مطلب اذا وضع رجل يده على
دكان وقف مدعيًا الملك وبني
علي ظهره وفي جوفه ثم ثبتت
وقفه تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
للقاضي لا لناظر الا اذا شرط
الواقف له ذلك
مطلب الوكيل في اجارة
الوقف ليس خصمًا للمدعي
الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والدار كان لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مما وكل فيه ففي جامع النصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه عجل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القضاء مفقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى تبين اذا بن البنت لا يدخل مع ان الذرية لمطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيان لا يتخلل فيه آتى ولا تكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تكفي الشهادة بانه من قرانه حتى يفسروا القرابة والعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الخاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعى الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلى وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والانات تعاقبت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذ كرمثل حظ الاثنتين ناظرا بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا أن ناظره صرف على أولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظار من قبله مدة تزيد على عشرين سنوات اتباعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فنع الآن من الصرف على أولاد البطون من كرا كون الوقف صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعى أن الوقف من قبل الشرفي يونس عم أبي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تنافيد القضية الماضية واحدا بعد واحد بها مكتوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم على ولدى أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنس الهيم الذكور دون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبد دفاعا فكتب نائب الحكم للناظر حجة بمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جلة ما كتب بها عرف يعنى نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس مختص بالذكور ولا شئ للانات ولا أولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح أم غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف النظر عليهم بموافقة ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقة المتوافقة لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى المعهود من خاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون

مطلب وقف تعاقبت عليه
نظاره واحدا بعد واحد
وهم يصرفون لاولاد
الظهور والبطون والآن
يدعى ناظره ان الوقف على
الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقام امرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنانا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانهم يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظار على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف قبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيلا فيه وهو اثبات وقف عن الشرقي يونس وابطال كونه عن أبي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انها ملكه وأقام عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك اجماعا ولا يتقيد الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يورثه من ذرية الاناث معلل بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهال عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضللال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل) في أرض وقف معدة للزراعة بالحصة مات مزارعها عن ابنين وبنات وابن فأخذ ابن الابن يزرعها بالحصة كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعتها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماؤنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالحصة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله أعلم (سئل) في رجل استلم من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف مخرجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضا عما استلمه أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا الاعتراض بأرض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضا عما استلمه من مهر ابنته والله أعلم (سئل) في أماكن متعددة تعددت الباعة فيها واحدا بعد واحد ومضى على بيع البائع الاخير منها مائة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان ابن فلان هل تسمع دعواه بعد مائة سنة أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلا أو أصيلا (أجاب) لا تسمع كما نص عليه أكثر علماؤنا قال قاضي خان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاترخانية ولو باع عقارا ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمادية رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهم ما تقبل وعند أبي

مطلب مات مزارع أرض
الوقف عن ابنين وبنات
وابن ابن فصار ابن الابن
يزرعها كما كان جده لا تنزع
من يده

مطلب فرض لابنته عن
أرض الوقف في مقابلة
ما استلمه من مالها

مطلب في رجل باع عقارا
ثم ادعى انه وقف

حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى أبي الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في حقوقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا الاغبار عليه والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاضي أم لا (أجاب) بما في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في الجروفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والوقف حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى القاضي فان كان الوقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي اه فأفاد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف اذا كان الوقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه كلام الجروفي في النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان أبى أجرها الحاكم بقي هل له ولاية الاجارة مع عدم ابائه بحكم الولاية العامة جزم في الاشياء والنظائر بانه ليس له ذلك أخذا مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضيا ويبدل عليه ما في القنينة القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي البحر شوش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة بنحو صحتها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضي اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الوقف شرط التقرير للمتولي ودفاهيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتي ذلك يجيب بانه ان كان الوقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضي والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الوقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من اولادهم وأولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الاقرب فالأقرب لله توفي وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً شرعياً على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله على سيدنا وعليه وسلم

مطلب التقرير في وظائف
الوقف الى ما لم يشترط الوقف
للمتولي ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
للمتولي المشروط له ذلك
ثم للقاضي
مطلب في صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذهب بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه لهما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأقاربهم المذكور وقوله فاذا انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتم الحكم في ذلك وعلمتم بما تقاعس فهمه عن بعض الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من أصوله عالم وان سبق الي فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاتته ان جدته المدلى بها أثى واذا اعتبرنا المذكور به قيداً للآباء والأبناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها إما هي فليكونها أثى وكذا بنتها وإما ابنتها فليكونه ابن أثى واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فن أثى يأتي استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنين فسادهم محمود ووصية وأمه من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط لانقطاع المذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوباً اليه وإنما هو منسوب لآبيه وأبوه ليس من ذرية الواقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بموت محمد ابن الواقف لكانت نظرنا نظراً أصولياً موافقاً لغرض الواقف وهو أن العام نص في افراده ويعارضه الخاص في نسخه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله وأقاربهم المذكور فربما يراه متقدماً على قوله على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه اتقبل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه فنسخناه فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملاً بهذا العام المتأخر اذ لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في معنى الولاد فهو أعم من الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور من أولاد المذكور وبموت محمد انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد البنات ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهم معدومة فتعين للسباط على هذا الاعتبار لكانت نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف ألوينا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولاً من كل جهة فاذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيده قوله في آخره فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على سباط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد بقى النسل فلا يصرف للسباط معها واذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود ووصية وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط مزية الذكر وبموت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملاً بقوله على ان من مات منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكور في الآباء والأبساء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون ان الغرض

يصلح محضه صا وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصفة فيه ذكر فافتيت بانحصار الوقف
في محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي وبتقديمه على جهة السماط
ولم تعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها ذلك كيف وهي
أقرب للواقف منه وقد قال يقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفي فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفي
فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لوجب بها
وأما قوله فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور فعنا إذا انقضوا هم وأولادهم
وأنسألهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب
المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
الحق الذي لا محيد عنه والرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل والحق أحق أن يتبع
والله أعلم (سئل) في وقف حكم حاكم حنفى أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من
وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل لحاكم آخر حنفى أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز
بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان
الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينة شرعية
عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه حاكم شرعى لا سبيل إلى إبطاله
ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه
استقاض فلو نقضه حاكم بناء على أنه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان
الواضح البيان لعالم الحكم فيه بالبطلان وعاد الوقف على ما كان كما كان واتقضى جميع ما ترتب
عليه من بيع ونحوه بالاجتماع وقد صرحوا بأن الاعتبار في الشروط لما هو واقع لما كتب
في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب وذلك لأن
المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علماء أن الدفع يصح بعد الحكم كما يصح
قبله على الصحيح المنتهى به ودعوى الواقف أو الناظر للزوم بحكم حاكم شرعى على وجهه بعد
الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرحنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
لم يحكم بلزومه حاكم إذا بيع وحكم ببعده قاض يصح ويكون إبطاله أم لا (أجاب)
نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الخانية أن يسلم
الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع المتولى بعدم الزوم ويختصمان إلى القاضي
فيقضى بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للقاضي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا حكم
بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم
ببعده قاض كان حكما بطلان الوقف اهـ ثم قال بعده قلت أنه في وقف لم يحكم ببعده ولزومه
بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أى محكوما به وتماه فيه والله أعلم (سئل) فمن
وقف عقارا كاملا ومشا عصفقة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
أعلاه ببعده ولزومه بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
حكم بالصحة والزم أم لا بد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثه والحكم الشرعى وهل إذا
باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم بما باعه (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقف
بعد استيفاء شرائطه
لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع يصح بعد
الحكم كما يصح قبله
مطلب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب
الوقف وحكم ببعده ولزومه
بعد دعوى صحيحة كان
حكم ولا يشترط بيان الدعوى
والمدعى عليه والحادثه

الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف والنقي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول بمدعيهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بطل جميع الوقف اذا لوجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعى على خصم شرعى فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام طهري الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقولهم اذا لم يكن مسجلا أي محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو انه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جرم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشققا من عقار لذي حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم ونم وجعل النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد الى ان كتب ورفع الواقف يملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فالحقت ابنة الديون الفادحة فباع الشقق بعد ان أطلق القاضي الشرعى له يبعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فتسلمه فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحيحة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم بجوازه قضاء مستوفيا للشروط يصح البيع ويطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا لشروطه ففي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضي شهد بذلك وفي الصلح باع يعاجا نرا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير واما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام طهري الدين انه لو أطلق يعنى القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبو السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ودعى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فأجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضي تبطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان نقله في منح العقار وفي فتاوى صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاص ببيعه يصح حكمه ويطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبهما فيصح أيضا الوقوع في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألحق الواقف به عقارا

مطلب لو أطلق القاضي
للوارث بيع الوقف الذي لم
يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الملقح صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف المحق وحكم القاضي بصحة بيعه هل يتنذبه ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا يتنذبه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب) لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام الخالي عن الحكم فإذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ إذا الوقف لا يزال عن ملك الواقف الا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى بصحته القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم خنبلي حكم بصحة بيع حصه معينة موقوفة على جهة برتلمية وقف آخر اشتراه ناطره الشرعي لها على قاعدة مذهبه الشريف بمسوخ له فيه ثم رفع الى حنفي فأضاه في وجهه ناطره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيقاض شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعي فساد البيع ويطلب التسخين به هل له ذلك بعد حكم الخنبلي وامضاء الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعي أم لا (أجاب) الذي يجب أن يعول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعدما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الخنبلي يراه وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من أهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره على بيع وقفه المحكوم به هل يتنذبه أم لا وعلى تقدير عدم الاكرام بان باع طائعا هل يتنذبه أم لا وهل تقبل بينه بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت أحد الأمرين اعني الاكرام أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهته ورفع يد المشتري عنه بإجماع من العلماء رجعهم الله تعالى وقد تقدم منا الافتاء في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا بما عليه المعول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح العقار بعد نقله لمافي فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخلاص انه اذا ثبت الاكرام في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة برتلمية تنقطع آل الوقف الى زيد من أولاده نظرا واستحقاقا فباع حصه منه من رجل والا أن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويتقضى البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان مسافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما حارب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤاجر فرس السبيل الا اذا احتج الى نفقته فيؤاجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤاجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي محتاجا لو حرده ولا اعتبار ببحنه وقد قال انحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن

مطلب اشترى ناطر وقف
لجهة وقفه حصه وقف
معينة من ناطره وحكم به
خنبلي ثم أمضاه حنفي فاذا
ادعى البائع فساد البيع
بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلزومه
فاليبيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
وأقام البينة فالاصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت
الى نفقة لعمارة ما حارب منها
ولم يكن هناك ما يعمر به
فتؤجر قطعة منها بقدر
ما يتفق عليها

من أهل الوقف وقد نقل كثير من علماء الناطقي الاستدلال المذكور وسلموا أنه تخريجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والأرض وحيث كان الناظر مصنفها
لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد أنهدم من جانب وليس
له مال يعمر به هـ هذا المنهدم وإن تركه أنهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لأغله لها في
السنة إلا ما قل وليس هنالك من يرغب في استخراجها مدة هل تباع لأجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) إن أمكن عمارة المسجد بغلته ما شيا فليأخذ من أحد من علماء الناطق في هذه المسئلة
يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التنازع خاتمة نقلا عن فتاوى النسفي سئل عن أهل محلة
باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضي وغيره اهـ وهو موافق للقاعدة
المشهوره إذا اجتمع ضرر إن قدم أحدهما ولا نعلم أن أحدا من علماء الناطق في هذه المسئلة
لا سيما الواقف لهما متحد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج إلى المرممة هل يجوز إجاره
جانب منه لينفق على عمارته من أجره أم لا (أجاب) نعم يجوز إجاره جانب بل يجوز إجاره جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب أن مثل ذلك أي إجاره بقعة
من المسجد لعمارة جارة فبالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لسكنى الغزاة والمرابطين
والرباط والخان إذا احتاج إلى المرممة يؤاجر منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته في عمارته
وعنه أنه ينزله الناس سنة ويرم من أجره اهـ وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد أوقف واحتاج إلى العمارة لأبأس بأن يؤجر جانب منه اهـ برمز المحيط وفي
المجتبى أيضا قال الناطقي وقياسه يعني في الفرس الحيدس حيث جازت إجارته بقدر نفقته في
المسجد أن يجوز إجاره سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للمسافرين والمساكين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيهه والله أعلم (سئل) في
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر أنهدم
السفل فأنهدم العلو بأنهدم قاعدته بعمارة ناظر العلو من ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره
بالفراغ عن النظر لولده ثم إن ولده عمره باذن القاضي ليصل إلى عمارة العلو لما رأى في ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعا بتعهد والده المذكور أن يبنيه متبرعا أم لا يكون متبرعا بتعهد والده
ويرجع بما أنفق (أجاب) قد تقر أن ولاية القاضي عامة وإن له ولاية الأمر بالاتفاق في كل
موضع له ولاية الجبر وهنالك ولاية الجبر قال في البحر نقلا عن الخفاف إذا امتنع يعني الناظر من
العمارة وله أي للوقف غله أجبر عليها فان فعل فيها أو أخرجه من يده اهـ وأذن القاضي
موجب الرجوع في مسئلة الحائط المشترك والقن والزراع المشتركين وفي البحر اذن الشريك
كاذن القاضي فيرجع بما أنفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع في مثل هذه المسائل إذا كان الاتفاق باذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
في دار وقف أجر بعض المستحقين حصته فيها الناظر عليه هل تصح إجارته أم لا (أجاب) لا تصح
لامور ثلاثة الأول المستحق من غله الوقف لا تصح إجارته الثاني إن ناظر الوقف لا يملك استخراج
دار الوقف لنفسه الثالث أنها إجاره مشاع وهي لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف أهلي جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى أنه أنفق عليها مالا من مال نفسه
بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما أنفق من غلته هل له ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد قوله أنه فعل
ذلك باذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لأنه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير اذن

مطلب إذا أنهدم المسجد
يباع وقفه لعمارة إن لم
يمكن من غلته

مطلب تجوز إجاره جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز إجاره بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
أنهدم السفل فعمره ناظر
العلو بأمر القاضي ليتوصل
إلى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز إجاره المستحق
لناظر

مطلب إذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبنة بغير
إذن القاضي وأنفق من حال
نفسه كان متبرعا

مطلب للناظر ان يستدين
لعمارة الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضى
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلى وغيره
مطلب الاستدانة لما عنه
بد كالصرف للمستحقين
لا يجوز وان لم يلى عنه
بديجوز

مطلب اقترض للصراف
لارباب الشعائر باذن
القاضى صم ويكون في غلة
الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرته
ليكون ديننا ثم مات المتولى
فلمستأجر أن يرجع في تركته
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بيده والله أعلم (سئل)
فما اذا استدان متولى الوقف باذن القاضى الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهماته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضى لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم يشترطه الواقف يجوز بامر القاضى أو اذنه وان لم يوجد أحد
الامر ين فالاستحسان جواز للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتقد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما مطالبة الدائن للناظر بيده فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغا معلوما باذن الحاكم الشرعى هل له أن
يأخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيأ
حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلى كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلى وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضررين والوقف الاهلى كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضى مبلغا للصراف على مستحقه الذين ليسوا من أرباب الشعائر كدرسى المسجد ونحوهم
وباع زيتا موقوفا على التنوير بخصوصه وفي ثمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتقد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له أن يستدين
مطلقا وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضى جاز والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
لها باذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لان
له عنه بد كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد له منه كالا امام ومن يتعطل المسجد
بسببه ملحق بالعمارة وأما مسألة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بما دفعه على المستحقين المذكورين كن دفع مالا لاخر زاعما أنه له فظهر انه لغيره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه أرباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد
تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضى في الاقتراض لصرف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت أخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيأ من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضى بالاستدانة
لأرباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
مرته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الدين أجر
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده يوفى منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على
جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضى مات المتولى

ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد
في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لادمة له وان الاستدانة من القيم
للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لادمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته
تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط أن تكون الاستدانة بامر
الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على أن الاستدانة فيما
لا بد منه كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقيل الاولى خلافه لما علم من تفسير
الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة
المتولى الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
في عمارة مكان من أماكن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح
عقد اشريعيا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشرا بذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة
العين والصرف من أجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
الشروط فاستدان العشرة مثلاً باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
من المقرض شيئا يسيرا به فقد صرح في التارخانية بالقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل
على أولاده الصغار ثم من بعدهم بجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره
بتعهد الموقوف وحفظه الى ان يناس الرشد في أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
ثم مات مجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن بموته مجهلا ويؤخذ ضمائمه
من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن
تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقف أرضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لقلان وجعلت فلانا وصيا في تركتي وجميع أموري فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على ان
المتولى اذا مات مجهلا لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلا لمال البدل يضمن وقد استفيد
من ضمانه مال البدل ضمانه للدائنين الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن
بالموت عن تجهيل للمنقول الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن
وهي في الفصول العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحدا القولين
لا يعكر علينا لان القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجع الثاني بقيام
السبب الموجب للضمان وهو صيرورته مستملا كاله بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف منقولا على
أولاده ثم أقام وصيا وأمره
بتعهد الوقف ثم مات الوصي
مجهلا
مطلب المتولى اذا مات
مجهلا لغلات الوقف
لا يضمن وللعين يضمن
بخلاف الوصي

يضمن المتولى مال البدل بالموت عن تجهيل فانه متولى مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والامر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لتلايسبق بعض الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسئلة الوصى المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما سرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى امر اعارضنا مسقط للضمان بعد تقرر بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا بطنا بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد البطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة هي أعلى منهما أم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهم فاذا انقرضت استحقا ولم يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موههم لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصه بمدة سنين فوقف المسلمون وأجر والصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق واختار انه تصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار أئمة خوارجهم أن يرسم ابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراء عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كما لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
انه مات مجهلا لعين فادعوا
البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
العليا تحجب السفلى ومن
توفي من المستحقين وله ولد
أو ولد ولد الخ ثم مات واحد
عن ابن وابني ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل بعده
البراء

مطلب في رجل بنى في أرض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف من تقض
الوقف يكون لجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليها توجب الرجوع
وكذا اعماره بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق لجهة الوقف فلا
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضي معهما آخر بعلوقة
ويسترد منه ما أخذه

والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على
استئناف الابرار والاقرار بطلان بطلان المصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فاحكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا
في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف
ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق
المتولى ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثير بأنه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا
وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى
ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه
لو لم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة
والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل للناظر
منعه من الانتفاع بها وتجري في جله الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه من
والحاقه بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما انفق على العملة
ولا على الحص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية
في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن
العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب)
اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليها يرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما انفق
واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه
كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوى الزاهدى بالرجوع وان لم يشترطه
اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضعوا حائطا
على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه (أجاب) نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف فان
أضر فهو المضيع لماله فليترص الى زواله وقد صرح علماؤنا أن للناظر ملكة للوقف منزوعا
وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف وأفتى علماؤنا
المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتا ملوا بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم
صلاحته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع
ما ذكر (أجاب) لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في
اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تتصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا على نفسه
ثم من بعد وفاته بدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته ثم بجهات عين لكل واحد من
أصحابها قدرا معلوما وفاضل من الربيع لبنته فلانة ولمن وجد من أولاد الواقف حينئذ ثم
لاولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم ولدا الظهر دون ولدا البطن ثم ابر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه
وبعد له شقيقه وبعد له بنته المذكورة ثم للارشد من ذوى الاستحقاق آل النظر لرجلين من
ذريته لا يرشد بينهما فقر القاضي معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعسوفه نظرا الى ان قول
الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح

تقريره متوليا غير الناظر بعلاوفة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
لجعل الواقف القاضل عن المصارف المعينة للاولاد والذرية ولم يصرح بمتول غير الناظر عليه
بعلاوفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر أم لا (أجاب)
لا يصح تقرير متول بعلاوفة مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط
الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف مغايرة المتولى للناظر لان هذا من باب عطف
النعى على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز
للقاضى التصرف الا بما فيه مصلحة الوقف ولا مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم
بمصلحه من غير مال وقد صرحوا بان منصوب القاضى لا يستحق ما قرره الا على جهة الاجرة
لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على اجرة المثل هذا المثل يعين الواقف ناظرا أما اذا
عين لا يجوز للقاضى تعيين آخر معه باجر بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
النظر بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة ولكونهما من أهل الاستحقاق في الوقف يحصران
على القيام بمصلحه من غير مقابلة يقرر متول بعلاوفة هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
ما تناوله من العلاوفة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
قراح وقف على العمارة العامة بالقدس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصة الوقف من
الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله
والآن برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها فيما عبر من الزمان ويريد انتزاعها من يده واعطاءها
لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها
مزارعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين
مفوض الى متوليها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لا حق له
فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال الكها على ذريته ثم على جهة بر لا ينقطع غلة
واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعتها الناظر لمزارع يزرعها بالحصص هل يملك المزارع
دفعها لمزارع آخر بمال يأخذه منه في مقابلتها أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائعه
ويرجع المزارع الثانى على المزارع الاول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع
آخر لزرعها لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها مجرد حق لا يجوز له الاعتياض عنه
بمال فاذا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترده منه صاحبه شرعا والوقف محرم بتجرات الله
تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مفلح ذى بنى بها بئرا وغرس
أشجارا وصار يزرعها شتويا وصيفا باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل
لاحد أن يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في
القنية (بح) له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد
ثم قال قال رضى الله عنه قول (بح) أحوط وقد ذكر انه يثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدرا وهو البناء والاشجار فلا شبهة
في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذا تركها اختيارا
والحاصل انه أحق بالاتفاع بهما من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له
متول وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضى ومباشرة قسم الغلال الصيفى والشتوى وفي كل شئ

مطلب منصوب القاضى
لا يستحق ما قرره الا على
جهة كونه اجرة لا يزداد على
اجرة المثل ولا شئ له اذا لم
يعمل

مطلب أرض الوقف لا تملك
بوضع يد المزارعين عليها
وليس لمن يزعم انه كان
يزرعها ان ينزعها ممن هي
في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
الوقف لمزارع ليس له أن
يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
الثانى للاول شيئا يسترده منه

مطلب بنى بئرا وغرس أرض
الوقف باذن الناظر وهي في
تصرفه سنين لا تنزع من
يده ولو ثبت تصرف غيره
فيها سابقا

مطلب وكل وكيل وكالة
عامة في كل ما يتعلق بالوقف
فالقول له فيما قبض وصرف
وفي دعوى الهلاك

يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكام وارسال القصاد و نصب المباشرين و خلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع ما لا باذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بذلك المال يكون ضامنا له أم لا (أجاب) مصرح الخصاف بأن للقيم أن يوكل وكيل لا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالهلالك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكاله وفي دعوى الهالك وحيث عمم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف قد دفع لاضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصا وقد أذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما رأى من المصلحة للوقف والمفتي به في الوقف ما هو الاصلح في جميع أموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام ائتمروا بالوقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلا كما هو مذهب الامام الاعظم بجواز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وليست مخالفة لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء فاطمية والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزراعة الحصة كالربع مثلا وهب لبعض من ارعيا حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده لحله وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضي دمياط في حادثة اختلف فيها فتبا جماعة بمصرفي واقف وقف وقفا على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمرو ثم على أولادهم ثم على أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولد أو ولد ولدا تنقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولدا تنقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على رعيته مات الواقف وتنقل الوقف ذريته بطنيا بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات وكان من جملة المستحقين حلالا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقتهم ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصة تدعى فاطمة انها أقرب لزيد فهي أحق وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وأنها بسببه أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسك بالواحدة طبقة وأفتى عالم آخر بانقلها الى فاطمة متمسكا باقرب بيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو هند وأن ماتت عليه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا السفلى محمول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف من غير ان يحكم بلزومه وحكم قاض بصحة البيع نفذ

مطلب لا تصح هبة الناظر للمزارع حصة الوقف وكذا الاب والوصي مال الصغير مطلب لا يجوز بيع انقاض الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره فيما إذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه إليه كما بينه العلامة ابن نجيم في الأشباه وأن انتقال حصته زيد اليه مادون حفصة وعمرة وإن كانتا أعلى طبقة لكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم نحر وج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم عشي حجب حفصة وعمرة لهما كما عزي للأشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة مشاركات لزيد في الاستحقاق غير أن مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل الحال كأن زينب والدة زيد لم توجد وأن حصته ههنا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقض القسمة في هذه القضية ورجوع حصته زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك ولا يرتاب في أن نصيب زيد بموته ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بهم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولدوان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا لحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناء الواقف فينظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله انتقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقي ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفاطمة على الدرجات كأنهما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فإن كانت حفصة وعمرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاص به وإن كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وإن كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنها أي عمرة وحفصة أعلى منها فهمما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهم ما على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصر علو الدرجة فيهما ويفصل كما فصلنا في قولنا فإن كانت حفصة وعمرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاص به وإن كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وإن كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما من ذلك ويصرف إلى أعلى الطبقات عملا بالأصل وقول الثاني بأن يقال لهما يعني حصته زيد إلى فاطمة لا قريبته لهما وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو ههنا وأن ماتدعيه حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره إلى آخر كلامه غير مستقيم لأن الواقف خص صرف حصته من يموت لولده إن كان أو ولد لولده فإن لم يكن فلا أخوة وأخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هالها لا توجب مطلقا صرف حصته من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن أخوة ولا عن أخوات للأقرب إليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الأولاد والأخوة والأخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما منتقبان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الأخوية ولادخل لكونهما من فرع واحد ولا لقوله وأن ماتدعيه عمرة وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ إذا لأصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهما من فرع واحد كذا بالأصل الذي بايدنا وهو صحيح في نفسه لكن الذي يتناسب ما تقدم لكونهما من أصل واحد وكذا قوله فيما يأتي ولادخل لكونهما من فرع واحد

اه معجمه

لا تتفاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف الولادة والاخوة فكانا بشرط الاستحقاق حصّة من مات لا عن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات والاشباه ليس فيها ما يشهد بشيء مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لان اعتناءه بالدرجة التي هي أقرب اليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والده زيدا لم توجد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فثقله بدينه البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصّة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز الا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على احدا القولين في نقض القسمة كلما انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء أخ ذوه وما اصاب الاموات كان لا اولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصوبين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فاذا سافر أحدهم لتعاطى النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فاذا سافر أحدهم للضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للحج أو لصلاته الرحم لا يستحق المعلوم مع انه ما فرض ان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لارتكابه الاضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضايه من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما عير أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة فلا يكون المعين ذاجحة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الاصلى ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) فما اذا وقف زيد وقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم أو أولاد أولادهم أو نسلهما وعقبهما على القريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من أولادهم أو أولاد أولادهم أو نسلهم وعقبهم وترك ولدا أو ولدا استحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته على الشرط المذكور تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فاذا انقرضت ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للواقف من أولاد الذكور والاناث على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى حريم ثم ماتت سيتة عن ابنين وبنات وهم محمد وابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنين

مطلب نصب السلطان
رجلا ليصلي بالناس عند
نزول ضرورة شرعية بأحد
الأئمة بالمسجد لا يلزمه
القيام بذلك الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشروط
الواقعة في عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستيتة عن ابن وبتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم
 ماتت روسا عن بنت تدعى قضاء ثم مات ابراهيم ابن ستيتة عن ابنين وبتين ثم مات محمد بن صلاح
 الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد
 خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتساولين لريعه وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه
 لشي من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخمس منه ولمحمد بن
 محمد ابن ستيتة خمس الخمس ولاختهم مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن
 ستيتة خمس الخمس ولاختهم نصف ذلك ولاختها مثل له ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاختهم
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجعله ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاء ثلاثة أخماس
 وبموتها الا عن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان
 الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الا أن أعلى الدرجات ولا سبيل
 الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العلو ودرجتها عنها وقول السائل
 ماتت قضاء عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها ستيتة كما هو ظاهر من نص
 السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على النمط المذكور وكذلك
 قوله في السؤال وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد
 والحال هذه لانه ان أراد ابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسب مقتضى العبارة السابقة
 وان كان موجودا كان يجب ذكر معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 وان أراد ابن ابن لابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن أولاد خالاتها وبت أخ لان تحصار استحقاقها
 فيه لو كان والظاهر موتها الا عن ولد واذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت
 صلاح الدين ابن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه
 خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك
 لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جاز الصرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله فصفة
 الفقر تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى أقرب
 الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم أولى
 من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه أشار صلى الله
 عليه وسلم بقوله لامرأة ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك أن أجر التصديق
 وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا
 الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان تنقض القسمة بموتها ونقسم الغلة على
 الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد
 ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفا على مصارف خيرية عينها في
 كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم
 وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودامت اعمارهم ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه على ان من مات
 عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا
 شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك لاولاده
 أو ولده أو ولد ولده أم لا واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف

مطلب العبرة بما تلفظ به
 الواقف لا لما كتب الكاتب

لأنما كتب الكاتب فن عبارات علماءنا العبرة لما هو الواقع في نفس الأمر فإذا ثبت أن الواقع في لفظ الوقف من مات عن ولد أو ولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولده ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لأنه الخصم فيما يدعى عليه وإن لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الوقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وبموت واحد منهم لم يبق جدد حتى ينقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الوقف والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظرًا قبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسمناه في دعواه وأنه استهلكه فبقي في ذمته لجهة الوقف وطالبه به فأجاب بالإنكار قائلًا كان للوقف تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانًا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاذي الفلاني وجو خداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماءنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف بئمانته لا يدعدوان قال في الذخيرة وإن باع الأرض فقبض الثمن فهل في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعوته المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علماءنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسموا باسم القضاة وهم باسم اللصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف إذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان بإجماع العلماء لأنه فعل ما هو مفروض عليه شرعًا فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه إذا ادعى عليه شخص أنه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأقبت فيما سلف أنه ينفذ أقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل إذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل إقراره له ويقسم على الباقيين حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل إقراره له ويعطى ما كان له وللمقر له بإقراره إلى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره وينع المقر له لأن المقر انما ينفذ إقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فيبطل إقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون البنات ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم الذكور دون البنات ثم قال على أن من مات لآل ولد ولا ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفًا على أولاد البنات من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف إلى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لمجهول لا يعرف له استحقاق فيه بأن له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل إقراره بموته عن أخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له إلى عمته أم إلى أخيه أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لأنهما في درجته والعمة من درجة أبيهما فلا تستحق دعهما للشرط المذكور فاستحقاقه مضافًا لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لأن المقر انما ينفذ إقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول أن
مال الوقف أخذه القاضي
الفلاني يصدق

مطلب لا ضمان على الناظر
إذا تعذر عليه خلاص الدين
مطلب إذا أقر الناظر المستحق
لا يشاركه خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمتهم أقر الابن لا يشارك
بالاستحقاق

الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره
ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف
الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن
الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل اجنبي منهما ومن
ذريتهما بأن له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منقول اليه من أمته
فاطمة والى فاطمة من أمتها خديجة بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن
أولاد وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة أم هاني بنت خديجة المزبورة متضمن ليكون فاطمة
المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غيرها فهل يعمل به وتكلف أولاد الاجنبي
الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما
ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه
كذا أو أنه يستحق الريع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو
كان كتاب الوقف ~~فانما~~ قاله جلال على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقرب المقر اه وقال
الناصر في مختصره قال الخصاصي أتوهم ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف
وتفاه على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الغلة يقسم فإصاب زيد ايشاركة المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد
بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع البنا
والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بصحته
ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وأمة الله ومن سيرزقه الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسالهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودائما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على انه من
مات منهم عن ولدا أو ولد ولدا أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئا من
الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر متصلة
ثم ان الواقف انتقل الى رجة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات
حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود
عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه
لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما
ثم ماتت بكريمة عن ولدين له علي فانتقل نصيبهما له ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله
ومصلح الدين ولدي دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبهم لهم ثم ماتت مريم عن
ولدين له مصطفى فانتقل نصيبهما له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأحمد وهما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن
مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء
الخمس لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف

مطلب اذا أقر المستحق لا يخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف أو يختص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أختقفاً تكون القوة
بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يدلى الى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
الواقف وهو ايضا ابن دخرى بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما صرف نصيبه
فهو لمن في درجته بالاجماع لا لمن فوقه ولا لمن تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على
ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالأقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لأن
زيادة الجهة قوة لأقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لأن الأقرب تارة
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب
والاخ لأم وعند عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لاب والاخ لأم قائلاً ان الذى من قبل الاب
ارتكض معه في صلب الرجل والذى من قبل الأم ارتكض معه في رحم الأم فليس أحدهما
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جدتين احدهما من جهة
والاخرى من جهتين فيه وجهان احدهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة
ومعنى الاقربية تقف المسئلة ولا نجد مخرجاً فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فربما نأمن
تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
ان يصطلحوا لان أقرب افعّل تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعده من قال بالمساواة
والذى يظهر ترجيحه من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملاً بحقيقة المعنى في الاقرب لاسمى في
جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرب يسد بأقرب فالأقرب قال
أبو يوسف في قوله أَرْضِيْ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى قَرَابَتِيْ الاقرب فالأقرب بعد نقله مذهب محمد واليه
ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
عندي ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذى يظهر أرجحيته حيث
رجعت الى الاقرب فالأقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لاقرب الاخوة المتفرقين مساواة
الجميع ممن يدلى من قبل أبويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في
ابن هو ابن ابن عم وآخر من أجنبي كأمه تارة وتزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن أجنبي ابن آخر
ووقفت على الاقرب فالأقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احداً بينها وهو الذى من
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جداً عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالأم فقط ففيه
تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاءه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد تقررته لك وفي
شرح المنهاج للملّى في شرح قوله كما أن مصرفه أقرب الناس رجلاً لانه أقرب وجوباً ابن بنت
على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي ان المراد به فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح به فى مستويين فى
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومشأله فى
شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زيد بها أشجار زيتون وقف
من قبل عمر وعلى جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة
لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزرع زرعاً بين أشجار

مطلب اختلاف فى تقديم
ذى الجهتين على ذى الجهة
وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
قبل زيد وبها أشجار موقوفة
من قبل عمرو زرع قيم
الأرض بين الأشجار فيس
بعضها فعليه ضمان ما ليس
وعليه ضمان ما نقص من
الأرض ان اتقصت

الزيتون الجاري في وقف عمر وبغير طريق شرعي وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها أقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الأشجار الجارية في وقف عمر وأرض الأشجار المزبورة وهل له زرع الأرض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد وأولجته وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدي لما ليس من الأشجار الجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعي حيث ثبت أنه بسبب زرعه والقيم على الشجر بأحد الخيارين إن شاء أخذ الخطب بلجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وإن شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لأنه متعدي بالزرع إذ ليس للقيم أن يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الأرض أيضا إن انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحتركة فبالك بالاحتكارة وما قابل ضمان الأشجار فهو راجع إلى وقفها فيصرف إلى ما يعود إلى نحوها وأصلها حتى تعود لما كانت لا إلى الصرف على المستحقين لأنه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الأرض مصروف إلى إصلاح الأرض لا إلى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بإيراد ما يوضح الوجه فيما أفتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قنيتة وحاويه وهي أيضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بصحته ولزمه ومنهم شيخ الإسلام السعد الديري وأطال في ذلك أطالة حسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بأن للمستحكر الاستبقاء وإن أبي الموقوف عليهم إلا القلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير إياه واستغل الغاصب الأرض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما انتقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لأهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب وأما إذا صارت غلتها أقل فلا قائل بضمانه لأنه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الأشجار وقد أغلت فتلقت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الأصل بخلاف ما إذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أبي الأنبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام من أحداث المرتبات فيه فيلزم من ذلك اختلاف سماطه الشريف وما هو المشروط فيه واتباقص حق الاستدانة فيه والقراشين وأئنته ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الأمور أجر ل الله تعالى لهم الأجور منع تلك المرتبات المحدثه وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية أصلهم الله تعالى حسم مادة تلك المرتبات المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحرماتها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب إزالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالآوقاف مقيد بالمصلحة لأنه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي إذا قرر في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز أحداث
المرتبات في الآوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقش المسجد
من مال الوقف وإن فعل
القيم ضمن إلا إذا خاف عليه
الضبايع

الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب
بالاقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي انقاعدة الخامسة
من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء بشأنه بفقه
ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاد صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضله
العظيم وفيضه العميم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأسرجه تعظيما لشأنه وتوقيرا له من احداث
الوظائف بكثرة القراشين له بغير شرط من واقف وغيرهم من المصدرين والواقدين والمعينين للائمة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلحهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما انهدم وترميم ما استرم وعمارة مسقفاته وتلافي ما أشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالجص وزخرفته بماء الذهب
والفضة واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمته وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من
باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاقاف مقيد بالمصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح
ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقاف
بالاولى وفي الاشياء والنظائر أيضا في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه
أدنى الماسم بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بنائه الحادث والقديم
أو بناء مسقفاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد ترادفت على أنه يبدأ من غلته بعمارة
بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رحته وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فإرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفي الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف
للتناظر شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

مطلب في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة الخ

فعل ضمن لما فيه من تضييع المال فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اه وقوله فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والحديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها القرآن ويورد بها الأحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجيع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المجمل أحمد بن حنبل يقسم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما آله لفقراء المسلمين وشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن أخيه فان عدموا أولم يكن فيهم من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة القلاية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن أخى الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغليق باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتح في كل يوم جمعة للنساء يضررن فيه بالدخول ويرفعن أصواتهن فيسمع كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فلا يترتب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا ويولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قبيل لا شيء له لان المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقبل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا لا باجرا والمعهود كالمشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معهودا جعلا بين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المذعى انه من ذرية ابن أخ الواقف معروفا به لا بد له من بينة تشهد له بمذاهبه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقدمكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن واذا ثبتت خيانتته وجب على القاضى عزله وان شرط الواقف أن لا يعزله القاضى والسلطان لانه شرط مخالف لكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أى مقتضى ما صرح به البرازى بقوله ان عزل القاضى للنائب واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضى ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذى شرطه الواقف اذ شرط الواقف كص الشارع وكل ما أثبتناه نص عليه علماؤنا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف وكتب في صل المساقاة أو الاجارة انه ساقى أو أجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه للارشد فالارشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ

لا للمستحق في غلته باجماع علماءنا ولو كتب في صلح المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجر بماله من
الولاية توهم أن استحقاقه في الوقف بوجبه له ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر لما
كتب في الصلح واذا قلنا بفساد المساقاة قال ربيع كله بوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترد برده تناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكرى السائل بلسانه فما
تناوله والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فما اذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقهه لم يظلم مرتين مرة باعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية تصرف تسعة أعشار
خراجها المدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف للجندى هل اذا تناول المتكلم
على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بذمة من ارعها يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت
المال مما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا
وليس ذلك شركة توجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
نصيب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كما لا يخفى على
فقيهه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينه المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتقة بعرفته قرية يتحصل من غلتها أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لانه أمير يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده
انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب
صهر يجهل المعدل الشبهة هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من
أجرته فقد صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى
قالوا البياض والحجرة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله أعلم (سئل)
في رجل وقف وقفاً على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واناث على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فما الحكم فيما أكل وفي تسمية الوقف بعد موته (أجاب) اماماً أكله محمود من حصة بنت
أخيه وهو النصف فضمون عليه ويؤخذ ذمنا من تركه ويدفع لها أو اقسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهن أثلاثاً فان تقض القسمة بموته كان نص عليه الخصاص ونعطي كل
واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد اتقل نصيبه له وقد غلط من أفق
بعدم نقض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فانهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مشيخة قراءة كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين واذا
وهب أحدهم من متعينه
للسائل شيئاً ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر يجهل
الدار الموقوفة يعمر من
أجرته

مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
واناث ثم مات أحدهما
عن بنت فأكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفية محتوية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والاثان بينهم على
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه
 الاثنان فافوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنساليهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم
 وأعقابهم عن ولداً وعن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولده ثم الى ولد ولده
 ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد
 ولداً ونسلاً أو عقباً استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنتين وبنين ثم مات ابنا عمر واحد يسمى عن
 غير ولد والموجود الآن أختمهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى أختمهم المذكور بمفردها ولا يشار كهما فيه أولاد عمها
 المذكورون أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم الى أختمهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين لريعه قطعاً للذكر مثل حظ الانثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وفي هذه
 الصورة اذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو اولاد ماتوا في حياة أبيهم قبل استحقاقهم
 لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميتين دفع لا ولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حياً وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنساليهم
 وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه الى عمر وبعد ان جعله معه شريكاً في النظر على وقفه
 المسطور وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع لديه بلزومه ونفوذ ثم مات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور
 لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثاً لمدة حياة صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكونه الوقف لازماً وتختص بنت
 الواقف المذكورة بغلته لكون الواقف بنجز الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن ينجزه
 المريض بان يقول وقف على كذا أو يوصى به فقد صرح هلال في أوقافه بأن قوله ارضى

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جمع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالنسبة للوارث ولو خرج
 من الثلث

له ولاد ولا ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقف المشار اليه وهن عمرة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهن الربع
ثم من بعدهن لا ولاد هن ثم لا ولاد أولاد هن ونسلهن وعقبهن أبدا ما تناسلوا ودائما ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه
لولده أو ولولده ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في
درجته وذوى طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذوى طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ
الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا بأجمعهم كان وقفها على الفقراء والمساكين ثم ان
زيدا وبكراماتا ولم يعقبا ثم ماتت فاطمة وأعقب أولادها فهل ينتقل نصيبها لا ولادها أول من هو في
درجتها من الموقوف عليهم لكون أولادها ليسوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو
أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يختص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لا ولادها لمن هو في درجتها عملا بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الخ فان
مرجع الضمير في قوله منهم الى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقد شرط ان من مات
منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولادها للذكر منهم مثل حظ
الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيدا وبكراماتا ولم يعقبا صرف ما كان لهما
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع
باسره نصيبها فيصرف لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد
ولد ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا فان قلت مات فعلى في
قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر أن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهري خلاف ذلك فليغده وله الاجر الوافر وما أبرزت هذا
الجواب الابعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده
والحال هذه والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد هل
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفردا أو جماعا في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصحح قاضي خان دخول أولاد
البنات فيما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصحح عدمه في ولدي اه فقد فرق قاضي خان
بين الجمع كما في واقعة الحال فصحح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصحح عدمه في المسئلة
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهرا في الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه
أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد والاولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الخ وحكم بعقبته ولزومه ما حكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أقدمتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية هلال والخصاف ينقد ويرتفع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فتي بظاهر الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان تصحح رواية الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في آنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فينبغي الافتاء بما اختاره مع التخصيص على اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد وولد الولد أداما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض يراها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وحزرة وستانا وحسينية وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وعقبهم لذ كمثل حظ الاثنيين أولاد اظهروا منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد انتقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقف على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعيتها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وانات هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذ كمن مات عن ولدا انتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
في الاولاد وأولاد الاولاد
خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
أن الطبقة العليا تحجب
السفلى فلا شيء لأولاد الابن
مع الاولاد

الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق يتم مؤكداً بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا يتأهله قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقر له فإن مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبداً مادام واحد من أهل الاستحقاق موجوداً والله أعلم (سئل) في رجل مقر في وظيفة خطابة وإمامة عن سفر لضرورة فاستناب رجلاً يقوم في مقامه فباشر عنه مدة أشهر ثم أخذهما عنه باعانة المتولى بغير جنحة فاستردّهما بتقرير من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانياً كأخذ الأول هل يصح أخذه أم لا لكونه بلا جنحة وإذا قلتم لا فالحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جنحة والمسئلة في الجبر وغيره وقد اشتهرت اشتهاً رافلاً محتاج إلى أن نزيدها اظهاراً وصرح في الجبر أيضاً بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف أن عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الإمام يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاعرة وتصح النيابة وقد رد على الطرسوسي في استنابته عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنيب وليس للنائب إلا الأجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الأجرة لكونه وفي العمل الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستئجار على الإمامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم إن بكره ذهب إلى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى المذكور أخرب الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم إن بكره جاء ببرائة شريفة تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم نبوت ما أنناه وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف ولا قرئت البرائة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير جنحة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا بسطوا النالجواب (أجاب) قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون بجنحة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف وجامع القصولين ثم قال فقد أفاد حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوفاء ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جنحة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزيراً كان أو قاضياً ما كان القاضي وكيل عنه ولا يته مستفادة منه كما هو أظهر من أن يبحث فيه وينقر عنه وأن يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا أخذ للمنهى

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة بغير جنحة
وإذا استناب آخر ليقيم بها
فتغلب عليها فله الأجرة أن
شرطت والمعلوم للأول

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة لامن
السلطان ولا من وكيله
وزيراً كان أو قاضياً بغير
جنحة

مطلب ولى السلطان رجلا
نظارة مسجد بناء على انهاء
فاذا ظهر الامر بخلاف
ما أنهى لا ينزل الاول
مطلب اذا عزل السلطان
صاحب وظيفة وولى غيره
على حسب انهاءه والحال
بخلافه لا ينزل الاول
ولا تصح تولية الثانى
مطلب اذا فرغ صاحب
الوظيفة عنها لغيره وقرر
السلطان آخر فهم لمن قرره
السلطان

مطلب اذا قرر القاضى
ناظرا ثم قرر السلطان متوليا
صح ما قرره السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بجنحة
وولى غيره ولو عزله السلطان
بغير جنحة وولى الاول
لا يصح
مطلب قرر القاضى جماعة
فى وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيها رجلا بناء على
شغورها

فيه ولا للمعطي اذ هو وقعة فى عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى
الحكام وولاية الانام فهذه معصية عظيمة فى الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام
وحسبك فى تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم
(سئل) فى مسجد توات عليه أيدي النظر من أهل الشام الذى المسجد به مدة سنين متعددة
أنهى رجل مغربى للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد عينا وحديشا
الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاية السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما أنهى ينزل الاول أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما أنهى
لا ينزل الاول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفى باستفائه فانتفى بانتفاء
ما أنهى فافهم والله أعلم (سئل) فى شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى
آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه فى الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب انهاءه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلا أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلا اذا أعطاه
بناء على انهاءه وحيث كان انهاءه خلاف الواقع فلا أعطاه لم يصادف محلا والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولا والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلا فى وظيفة كانت فى يد رجل
فرغ لغيره عنها بعمال هل تكون لمن قرره السلطان أو لمن فرغ له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بجنحة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد
الفقهية كما حرره العلامة الشيخ على بن غانم المقدسى ثم رأيت صريح المسئلة فى شرح منهاج
الشافعية لابن حجر فى كتاب الوقف ما صورته لومات ذو وظيفة فقر الناظر آخر فبان انه نزل عنها
لا آخر لم يقدح ذلك فى التقرير كما أفق به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه بذلك فكذلك لان
مجرد النزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) فى رجل بيده وظيفة نظرت بتقرير قاض أخذ عنه رجل وظيفة التولية ببراءة
شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا آخر أو جعل له ذمعا وما وله ذمعا
لا ينزل عن النظر لان المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ ماعليه فينزل حيث اجتمعت
شروط العزل لاطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالفقه وقد تقررت ان
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاوفة مستقلة مع ناظر الوقف بعلاوفة
مستقلة لانه احداث وظيفة فى الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) فى رجل عزل عن
التولية على مسجد بجنحة وولى رجل غيره شهد أهل المسجد بعد التهو وعفته ثم ولى الاول
بانتهاء ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جنحة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة ولو
عزله الحاك لا ينزل بغير جنحة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته والله أعلم (سئل) فى رجل مات
فقرر القاضى فى وظائفه جماعة ثم ان رجلا أنهى الى السلطان أمر الميت فقرره فى وظائفه
بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم بتقرير
السلطان مع انه انما قرره بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير
القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئلة الوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم فعله

الموكل خصوصاً لم يوجده من السلطان تنصيص على عزل المقرّر فالصادر منه مبنى على أمرين
 خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا آخر فطفق الآخر يعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة
 ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
 على من عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
 والمتولى لا يجوز فإن كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغرم ذلك من ماله ولا تبرأ ذمته المستأجر
 عن الاجرة بالدفع له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وإن بنى
 لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر ولا يملكه القيم بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بمال الوقف
 فإن أبى يترتب إلى أنه يخلص ماله كما تقرّر في مسئلة تعمير الاجنبى في الوقف بلاذن والله
 أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
 وإذا قلتم يجوز فهل إذا أثبت رجل منهم انه علوى توجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانه
 علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
 كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم انه
 علوى توجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل واحد أثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا
 قلتم غير جائز هل إذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لاهن وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى
 أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك
 ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أصحابنا ان الوقف على
 الصوفية وصوفي خاته لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
 والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السغدى الرواية من وقف الخصاص انه
 لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن للسلطان ان يجعلها
 مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف اذ لا يتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 متول على زاوية ادعى حصة في عقار يسد رجل انه اوقف على مصالح الزاوية من قبل عم المدعى
 عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
 اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة اليقينة والاقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
 والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين
 وشعاليين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي تحرر من كلام صاحب البحر تنقلا عن الحاوى القدسي ان الذي يبدأ به بعد العمارة ما هو
 أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي الخاق المؤذنين بالامام
 وكذا الملقاني لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
 البحر ثم السراج بكسر السين أى القناديل ومراده مع زيتها والبساط بكسر الباء أى الحصير
 ويلحق بها معلوم خادمها وهو الوقاو القراش وتعبيره بثم دون الواو يدل على أنهم ما مؤخران عن
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل والرجل
 أودعه لا آخر فصار لا آخر
 يعمر ويتناول الاجرة من
 غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن أثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان وإذا
 وقف عليهم خانقاه للسلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاق ريع الوقف
 يبدأ بما هو أقرب الى العمارة
 كالامام الخ

العليا لا لمن في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه
من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولد ولده مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك
صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا في قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة
السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة
العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض
الغلة وفي دينه ما وترك العماره مع الحاجة اليها هل تثبت خيائه بذلك ويجب اخراجه أم لا
(أجاب) نعم تثبت خيائه ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة
وصرح في البرازية بان عزل القاضى للخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم
بتولية الخائن ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا
كانوا أو انا على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم نساءهم
وأعقابهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولد أو ولد أولاد أو
أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد
أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل
الوقف الاقرب فالاقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن
يجرى مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولد أو ولد أولاد أو أسفل منه
استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم
ذكر اكان أو أثنى ويشترك الاثنان فما فوقهما فيه ذكورا كانوا أو انا يبينهم على الشرط
والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتلة مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت
تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقة ابن خالته أجد ابن
عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن
عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أجد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلم ينتقل نصيب هذا الميت
من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لاجد ولا آمنة ولمحمد لذكر ضعف
ماله لا لأثنى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف
عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أو أثنى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من
توفي عن ولد أو نسل عادما كان جاريا عليه على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة
الشرعية وعلى ان من توفي عن غير نسل عادما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقف يقدم
الاقرب فالاقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل
الوقف من له حق ما حالا أو ما لا وقد اختلفنا بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد
البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكر وبصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد
كأهنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحسانا ووجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم
فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كما هي فيدخل فيه أولاد
البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكر في أنفع الوسائل في المسئلة
الثلثين عن ابن مازة وانما اطلقنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على
الاولاد وأولاد الاولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا في صحته وعافيته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانة المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفا على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والانات
بالسوية

ونذر المقرغ له للفارغ إذا رد إليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المقرغ له لا سخر فقرره القاضى
 كذلك والا ن ينارعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق فهل تقرير القاضى للمقرغ له بعد
 الفراغ صحيح نافذ حيث كان أهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا
 (أجاب) تقرير القاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
 وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم ان من فرغ لانسان عن وظيفة سقعه
 حقه منها سواء قرر الناظر المنزل له أم لا قال فى البحر القاضى بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر إذا
 النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهي متخلفة فى هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى
 لا يقضى به على الناظر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به فى حال اجتماع شرائطه فيما بين
 الناظر وبين الله تعالى أما الحكم فتختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كم
 قررى محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
 أهل التحرير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حاصله انه
 عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له
 فغما لا منازعة فى صحته هذا هو المحترق فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل نزل لا سخر عن
 وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر أن يرجع بالمبلغ الذى دفعه له
 (أجاب) له أن يرجع به بل ولو لم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به
 فاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم
 (سئل من دمشق) فيما اذ وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة
 وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف ان كانت موجودة ولمن يوجد حين ذاك من أولاد
 الواقف الذكور والاناث بينهم للذ كرمثل حظ الاثنتين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
 والزوجة المذكورة عند الانفراذ ويشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا ودائما
 ما بقوا ثم من بعدهم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور
 خاصة للذ كرمثل حظ الاثنتين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان توفيت الزوجة انتقل
 نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولادهم وعلى أن من توفى
 منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولادهم فان لم يكن له ذلك فلا ولاد أولادهم وذريتهم فان لم يكن له
 ذلك فلن يوجد من أخوته وأخواته المشاركين له فى الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
 الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله فى هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل
 الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور بمقامه واستحق
 ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهوره وآل الوقف الى انقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل
 منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقضت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا فى كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا سخر عن
 وظيفة بعوض له أن يرجع
 بما دفع مطلقا

مطلب فى وقضية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فإن لم يوجه أحد من نسله من البطون وانقضىوا كان ذلك مصر وفا إلى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيتة وعن ابن ابنه بدر الدين ثم ماتت ستيتة المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيتة المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور كور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيتة ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسا لهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانياً إلى الله إدام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملاً بعموم قول الواقف فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ تصرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك أو لا ويجرى الحكم في أولاد البطون كما يجرى في أولاد الظهور استحقاقاً وحرماناً وجباً ونقصاناً وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاته في أولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذلك كرههم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز كرههم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجرى كل شرط شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفاً على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولاً على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فأصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصع من ستة لعائشة اثنان لمحمود واحد لآخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك ولسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم لحجبهم لهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف ففقد أو جب فيهم ما أو جب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حجب الأصل فرعاً ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على المحجب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام رجع في ذلك بأن أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت إليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته أم بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانقراض جميع طبقته واندارس

أهل درجته انما تقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بالتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد أولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهم ما أنثا نال خليل ثلثان ولعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما أصاب عائشة لها ما دامت حياتهم او ما أصاب أخاها خليلا المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة لولدها سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أي من أولاد البطون عن ولد أو وولد ولد الخ فنصيبه له وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولدها المذكورين انهما ولدا ولد بطن لها فلا يصح صرف مالها لولدها لانقطاع الحكم عن أولاد الظهور بموتها واستقلال أولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهمم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وأرادت الناظرة أن توكل مشارف الوقف الايل اليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنها في اموره فهل للمتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل الناظرة وله التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس لبنت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى فللقاضي أن يتظر في ذلك أو يفوض الامر الى من يثق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيائته عزله والله أعلم (سئل) في ساقية مسبله يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى بيار يادفع الناظر له مبلغا يشتري به شعيرا يعلفه لبغالها فاشترى وصرفه كما أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومراجه الرجوع بما دفع هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ويوفي منه والله أعلم (سئل) في مدرسة اتقل مدرسها بالوفاة الى رجة الله تعالى ويريد متوليها أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته مما ترك ليعمر به ما يرغم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان لهار يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولاه انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه أمين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما اذا لم يضق بان كان هناك محصول من ربيع قرى الوقف وضراره فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر نظار الوقف
بشرط الواقعة الى ابنتها
فوكلت مشارفه ليتصرف
في مصالحه ليس له ذلك بغير
اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
المسبله مبلغا من الشعير
لوكيله في مصالحها ليعلفه
لبغالها ثم عزل الناظر فان
دفعه من ماله باذن القاضي
يرجع في مال الوقف والا فلا
مطلب اذا مات مدرس
المدرسة وأراد الناظر أن
يرجع على ورثته فيما قبضه
مدعياته لم يدرس فالقول
لهم

لأنهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأجبر للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل إلى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة فني أشجارها وذهب كردها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قديما قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق جبرا على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ الجانب الوقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة أو اجارتها بالدرهم والدنانير أو غيرها بما يرى فيه من الحظ والغبطة الجانب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ الجانب الوقف من اجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكر لا يوجب استبقاها في يده أبدا على ما يريد ويستهي وقد صرحوا بأنه يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصة على طريق المزارعة والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما قبضه من ريعه بصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا الافلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها بامر القاضي وأما غير العمارة فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضا على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مناقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطلموا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه أعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه وانما أشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلا عين لان نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجمله في الوقف تحمل على العرف الجاري في مخاطبات القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حجام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولى عليه وعدم ابائه عن ايجاره أم لا (أجاب) صرح في البحر انه مع حضور المتولى ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب اذا قني أشجار الارض
المحتكرة وذهب كردها
وأراد محتكرها أن تستمر
تحت يده بالحكر السابق
وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من
ماله زيادة على الريع وله منه
بد لا يصير ديناً على الوقف
ولو بامر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
الرائج الى ما اصطلم عليه
الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
الوقف مع وجود المتولى الا
اذا أبى

العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولدوله المسمى باجد ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها محرمون بكونهم أولاد أنثى فالحرور من ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المذكور وان بعدوا والأمير ظاهري ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافي الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لا يمكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين لالقاء الدرس وملازمة المدرسة بالقائمهما واتباعهما ما شرط عليهما وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا إسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من أقرء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم للدروس فيها إذا كان عالمًا بتيقيد وكانت تعطل بغيته إذا غاب عنها في دفع له المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لأنها تعطل وغرض الواقف بإياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابدة وعلى أولاد ولده أبي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون أولادها في قول الواقف أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس الخالي عن العلم ولو نص الواقف عليه ومن قام بالتدريس يعطى بقدر كفايته ويخالف شرط الواقف

مطلب أن لم يفرع الوقف بآرباب الوظائف يقدم المدرس فإن لم يرض بالمشروط ولم يوجد مساو له يرضى به يدفع له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه وعلى أولاد ولده

الأسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنسأ لهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسأ لهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصافات ولدا للواقف أجد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقها المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت أخته المذكورة وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة قراريط وخمس قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا وأربعة أخماس قيراط لحبيبة أذ بموت محمود وخديجة لا عن ولدا تنقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتهما وبموت زينب لا عن ولدا تنقل نصيبها لحبيبة وعمر لا لقطع المصريح فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح وبموت عمر لا عن ولدا تنقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت عمر من نصيبه لبعدها عن درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودمر وانهدمت سقفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يامن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطمع في أن ينحضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلوات وشعائره قائمة في كل الاوقات قد ألقه المصلون ورغب فيه المتعبدون إلا أن ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى مصرف جم جزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده بأعادة تلك المباني أم يكون ميراثا لورثة الباني أم لا ولا الجواب مفصلا (أجاب) تحرير هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام أن المسئلة فيها خلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يبق مسجد أبدا إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود إلى صاحبه إن كان حيا وإلى ورثته إن كان ميتا وإن كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل المحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف أوقافه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب أن بعضهم ذكر أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر أن قوله كقول محمد بن جهم الله محمد يقول أن الباني أخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكفن إذا افتقر الميت السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول أنه اسقاط للملك فلا يعود إليه كالاعتاق لا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى ورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كما في الحاوي القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصاحبان
في صرف ربيع مسجد تحترق
إلى غيره

بأنه الأوجه وصحيح قول محمد وفي الوقعات للصديق الشهيد المسجد إذا خرب وهو عتيق
لا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الأول واستعانوا بثمنه في
بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وإن كلاً لا يفتى به جاز وفي الخلاصة
والبرازية عن الحلواني إذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أو قافه إلى مسجد آخر وفي
النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحتر من هذا التقرير
أن المسئلة اجتهدية والاختلاف فيها مجال وللإجتهاد فيها مسامحة فإذا توفرت شروط الحكم
على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة
للمصلين والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه وارتفاع الخلاف فيه فانظر إلى قوله في
الوقعات وإن كلاً لا يفتى به جاز وما ذلك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه معينة فإذا علم الله سبحانه
وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والأجور الوافرة والاختصاص
هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فإن الدين كله يسر وإن خشى عاقبة
سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوى أولى والأموال بمقاصدها وكم من شيء واحد
يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشرية والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة
خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات
الخمس أم لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر (أجاب) لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر صرح
به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدأ بعمارته ما رتبها منه على الحالة التي
كانت عليها سابقاً والله أعلم (سئل) في وقفين اتحدوا وقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر
من ريع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف أحيا وقفه وفي منع ذلك إمامته وقد صرح
بذلك صاحب البرازية نقلاً عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد
واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن
فاعل ذلك ويرد إلى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث
اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر
يستطيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك
(أجاب) لا يجوز له ذلك لأنه بمنزلة ما ليس له من غلة أحدهما فيكون صرفه إلى الآخر تعدياً محضاً
وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته بعد أن قدم نقولاً في المسئلة وقد علم منه أنه
لا يجوز لمتولي الشئخونية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للآخر وقال في شرح قوله وإن جعل
الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنينة قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه
ومثله في الزاهد يهدى له بر من علا التاجرى ولا ريب في أنه للحاكم تأديبه على ذلك لا تركابه
معصية لا حد فيها مقدروا والله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر
فيه كالعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك
وقبلاً حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصر والدهن وأجر الخادم
وتقواه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله أعلم
(سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما للذكر مثل حظ الأنثيين
ثم على أولاد الدكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشم شارطاً أن من مات
لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الدكور على أولاد الاناث آل الوقف

مطلب اذا اختلفت جهة
الوقفين لا تصرف غلة
أحدهما للآخر

مطلب لا يجوز للناظر صرف
غلة أحد الوقفين المختلفين
جهة للآخر

مطلب القول قول قيم الوقف
فيما حصل من الغلة
والصرف

مطلب الشهادة بأن يدعى
الاستحقاق ووالده ووجهه
متصرفون في كذا من
الوقف غير صحيحة ودعوى
الاستحقاق على المستحق غير
صحيحة بل على الناظر

الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عنى ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فأقر هذا الابن لمن
لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لاعلى عمته واخته ومات لاعن أولاد وبطل
اقراره فمنعه عنه فأدعى المقر له على الاختين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهدوا عند
نائب الحكم بما قلناه انه هو والد هو وجده متصرفون في أربعة قرارات يربط من قديم الزمان الى
الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحدهم أن الأربعة قرارات يربط المزبورة من الستة
عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر أن علوان يعنى أبا المدعى ابن عطاء
الله جد المدعى وهو ابن عمه لزم لمحمد يعنى والد منصور المقر فسأل نائب الحكم المذكور من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا أنها حق وصدق وأما إيصال الشهادة الى الواقف
فستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الابن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعا أم لا (أجاب) كل ما ذكر
فيه ليس واقعا موقعا الذى يوافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بانه هو والد هو وجده
متصرفون في أربعة قرارات لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما
ملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورقبة الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في
هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الدفاتر أن الشاهد اذ افسر
للقاضى انه يشهد بمعاينة السيد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يصلح الحكم
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو
وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى بنوة العلم محتاج الى ذكر نسبة الاب والام
الى الجد ليصير معلوما ان نسبته بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضى فيشترط البيان ليعلم لانه
لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال ممن
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسيما مع قولهم إيصال
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الابن خريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى
خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الباطر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل ان
خلل المحضر المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذى هو من جملة
المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرارات يربط فنقد اقراره على نفسه وطفق
يتناول الأربعة قرارات يربط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتى
وخلص الوقف جميعه لامرأة وبنتي شقيقها فأدعى المقر له انه متصرف في أربعة قرارات يربط بالتلق
عن والده قلان ووالده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التى هى الناطرة
المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قرارات يربط ولهن ثمانية قرارات يربط ويطالب الناظر المدعى
عليها بالثمانية قرارات يربط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر
شاهد اشهد أن الناظر المذكور المدعى عليها هى ميرة بنت محمد بن جودة وعلى ان المدعى هو على
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودة وعبد القادر اخوان ولدا خليل بن خريص

مطلب اذا أقام مدعى
الاستحقاق بينة على
المستحقة في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

مطلب استعمال قدور
الوقف المعدة للإجارة
فنقصت قيمتها
مطلب حانوت يؤجر كل يوم
بقطعة أجرة ناظره سنة
بثمانية غروش

مطلب يعمل في غلة الوقف
بما هو مرسوم في دواوين
القضاة لأجاءه من حال
القوام السابقين
مطلب انشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده أجدو على بنيه
عائشة ورجة

فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حق بإجاء العلماء لعدم صدوره على المدعى إذ لا يلزم من كونهما أخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بآرائهما فهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للإجارة استعمالها رجل زاعما أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم (أجاب) يلزمه أجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها بالنفع للوقف فيجب والحاصل أن النفع منهما للوقف فيجب (سئل) في حانوت وقف أهلي يؤجر كل يوم بقطعة أجرة ناظره سنة بثمانية غروش أسدية هل يكون غبنا فاحشا فلا تجوز إجارته أم لا فتجوز لا سيما إذا كان لمصلحة (أجاب) الإجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه يصرف على الواردين والمجاورين له وولادته تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين الملاصقين له على هذا مدة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على المجاورين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسانا ويصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع ولا ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كف كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجدو على بنيه عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولداً أو ولدولداً وأسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على سمات سيدنا الخليل فإذا تعذر ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين وشرط شروطها منها أن النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقف للسمات فلناظره وإذا آل إلى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل على نيسا وعليه وعلى بقية الأنبياء صلوات الملك الخليل ومنها أن من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تأملت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أجدو ورجة وعائشة ثم ماتت رجة ثم مات أجدو ولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع الزويج الموجب لحرماتها ولها أولاد عدم لآب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع الوقف لها أو لأولادها أو لآخي الواقف المذكور أو لسمات الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظره عليه هل هو هي إذا ثبتت أرشديتها أو أحداً ولادها أو أخا الواقف (أجاب) أعلم أنه قد قام بكل مانع من الصرف إما عائشة بنت الواقف فلتزوجها ذهبا داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور كما هو ظاهر وأما أولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه لأولاد الظهور دون أولاد البطون وهم من قسم أولاد البطون ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهم لمحبهم بها ومثل هذا نقول في جهة العم وسمات الخليل فإذا علمت ذلك فاعلم أن علماء ناصرحوا بأنه إذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف إلى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق

واذا علمت ذلك فاعلم أنه يجوز صرف الربيع لعائشة وأولادها إذا كانت وكانوا فقراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماؤنا بأن الوقف حيث كان منجزا في الصحة يجوز لأولاده
 الفقراء تناوله فللقاضي أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك أنه
 لا يرشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وإن قام بها مانع ولذلك إذا زال المانع
 استحقت فإذا ثبت أنها أرشد فهي الناظرة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط واقفها قتر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
 معد للشيخ وهو بيده وظيفة المشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى
 العرف أن البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن إلى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الأقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بأن الوقف إذا اشتهت مصارفه بضياح كتابه
 ينظر إلى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه حيث جرى العرف أن البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز إلى غيره وليس له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الأقصى لأنه مسجد إلى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكنا لأنه يؤدى إلى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب إزالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
 الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلأويها خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع إليها منعه منها واستمر ساكنا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والآن ينظر إلى المعهود فيما سبق فينبى على ذلك وإن لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا بها إذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما إذا اشتهت مصارف الوقف فراجع به ان شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفاً على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسلها
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولاده ثم لجهة بر لا تنقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي وأبراهيم وستيسة وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولديها
 عبد الجواد وفاطمة ثم مات أحمد ابن منى عن أولاده علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم مات إبراهيم
 عن أولاده سليمان و خليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وأمنة ثم ماتت
 آمنة عن بنتها قادية ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة ورضية فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطنا (أجاب) يختص به أعلاهم
 بطنا وهم على وفاطمة بنت ليلي وستيسة فيكون ربيع الوقف بينهم اثلا نال كل منهم الثلث للترتيب
 بينهم وعدم التنصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي أن علماؤنا المذكورين آقرآنه مشتركة بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ آقرآره على نفسه لا على فاطمة وستيسة فأجبت بأنه ينفذ على نفسه
 مؤاخذاً له بأقرآره فيقسم ربيع الوقف اثلا نالته فاطمة وثلثه لستيسة والثلث الثالث بين علي
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الإقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد الباطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تسلك يقطع لاحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما

مطلب إذا اشتهت مصارف
 الوقف ينظر إلى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غير
 ما جرى العرف به له

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج لمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع إليها

مطلب ينفذ آقرآره أحد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب اذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بدواوين
القضاة وبما كان عليه
القوام السابقون والا
فبالبينة

مطلب سكنى أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكنيف
وبنى مكانه جالما وأراد
الرجوع بما أنفق

مطلب اذا بنى على حائقي
الوقف متعلبا يطالب هو
أو ورثته بالرفع اذا لم يضر
بالوقف وعليه أجره المثل

مطلب اذا سكن مدرسة
أو مسجدا يجب عليه أجره
المثل

مطلب استأجر خان وقف
استمر فعمره باذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستأجره فدفع
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد
الخ

مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لا ولاده الى أن قال
على أن من مات منهم عن ولد
أو ولاد له استحق ما كان
يستحقه الخ

فيها من انخل عند أهل العلم واشتبه الامر في المصرف فما الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فن أثبت من الفريقين حقا بالبينة الشرعية
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق أما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون
فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تقام
عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم الموجودة في
دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطقي فان اصاب طمخ الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي يتخذ ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان
قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما اذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كنيفها ورفعها وبني مكانه جالما معظم
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباني بما
أنفق على الناظر أو على المستحقين أو لا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا
عن القنية انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة ان كان معظم منفعتهما ترجع الى الوقف يرجع على
الناظر والابان كان ترجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبلالوعة أو شغل بعضها كالتنوير
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائقي وقف عليهم مائة رجل انهدم فجده
ومات هل تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن
السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا أضرفه هو
المضيع لماله فليترتب الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماؤنا ان للناظر ملكه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها اجارة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على
ابن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجره مثله مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستأجر خان وقف استمر فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينا
على جهة الوقف قتيبن الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لآباء الاول عنه ودفع
لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانتقضت مدة
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفى هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدمته دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لا ولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث للذكر مثل
خط الاثنين خلا بته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاداً ولادهم ثم

لأنسابهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عا د نصيبه لولده وإن سفل ونسله وعقبه ومن مات لا عن ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عا د نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وإن لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو جداً أو وحدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برّ عينها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمّتها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمّتها المذكورة لو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً فإن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه أمّه لو كانت حية إذ لو كانت موجودة لشاركت أخاها ولا يتناقض هذا اشتراط الواقف بتمّ ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا أعلنناه وخصصناه بعموم الترتيب فإن فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء المسبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه أما مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أمّه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمّتها ما كانت تستحقه أمّه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر أو الله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ ومن القواعد الفقهية أن أقصى ما يستدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتفاعاته أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقسيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزم الدعة والسكون واستأجر أناساً من حزبه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه بأجرة فاحشة وطلب إجراء على عماله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولاً أن علماء ناصرحوا بأن الناظر إذا لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لأن ما يأخذه بطريق الأجرة ولا أجره بدون العمل وإذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيسدد له ما شرط قال في

مطلب إذا كان للوقف رسوم في دواوين القضاة وعرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين يجب أجرؤه عليهم ولا يكفون بيته في اتصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر ما لا بد منه لا انتزاع الوقف من يدي الشوكة له أخذه مطلب إذا شرط الواقف للناظر شيئاً استحقه مطلقاً والأفله أجره المثل أن عمل

الجبر وقد تسلك بعض من لا خبره له بقول قاضيهان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي أن يجعل للمتولي عشر الغلات مع قطع النظر عن أجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد أفاد ان القاضي الثاني يحط ما زاد على أجر المثل فافاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوماً أكثر من أجرة المثل فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذوه والا لا مال يعمل في دفع له أجرة مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر أجرة المثل لا زائد عليها والزائد سحت حرام لا قائل بحله ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن أجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكوراً فإذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فإذا انقرضوا كان ربيع ذلك على أولادهم ذكوراً واناثاً فإذا انقرضوا كان ربيع ذلك مصر وقابلية بر لا تنقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فإذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذكور فإذا انحصر الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف في الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضد هما ولم يعلم الا أن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما حافظ الدين ونفخر الدين فتصرفا في النصف الذي تصرفت فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرفت فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد وابراهيم ومات نفخر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف ارباعاً ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولم يبق من نسل عفيف الا الولد سوى محمد وابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربيع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه شقيقه لكونه مقدماً على ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب للميت فالاقرب ويصرف نصيب زكريا بموته لآخيه ولد ولا ولد ولا ولد لبناء ابن خالته عفيف وابراهيم ومحمد سوية لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التارخانية الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود الذين يشهدون عليهم اتنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانهم سيجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقايقه في لهيه اه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجري في الدرجات كلها ذلك فافهم والله علم (سئل) في ناظر وقف أهلي

مطلب قول الواقف الطبقة العليا تحجب السفلى بعد قوله ذكوراً واناثاً شرط عام في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه ولم يعلم ما كانت تصنع قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الذرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فماتت ثم أثبت رجل
انها جدته استحق من وقت
الموت لامن وقت الثبوت

مطلب انحصار الوقف في
رجل من أولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولد أو ولد ولد انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

يتصرف فيه بالنظر حسب شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه
مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالسمع والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع الفصولين قال في التارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث
كان واضعا يده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويقتضى بانه لا تصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا أن مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راحة للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رمز نو لنوادين رسمت تسمع قال وبالأول يفتى اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فخالقه يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرفومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرفومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد فجاء
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرفومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينه لدى
القاضي والا أن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه
زاعم ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبه ان المرأة جدته لأمه أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر إذ
لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سيحدثه الله له من الأولاد الذكور والانات ثم على أولاد الذكور ثم أولاد أولادهم
وأولاد بنينهم وبنينهم بطن بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه
منه وكذا الحكم في بنينهم مادامت طبقة تعلق عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
للترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

لأولاد وأولادهم وإن سفلوا ماداموا في الحجب بطبيعة ما تحجبهم من المستحقين للأنصبة بالفعل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبني بناء تبلغ قيمته
اضعاف قيمة الأرض والمقرر له أجرة المثل هل إذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم إلا القلع يقلع أم يبقى بأجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية بجانب
الوقف بدفع أجرة المثل وبجانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً وقد ابتلى الناس
بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فإن مضت المدة قلعهما يعني البناء والغرس
وسلمهما يعني الأرض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة قلعهما مستأجر أن يستبقيا بأجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم إلا القلع
ليس لهم ذلك اهـ وبهذا يعلم مسئلة الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص
اهـ كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بمنح الغفار وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية
راعيه لا لاسرار لنجم الدين العلائي بخلاف ما إذا استأجر أرضاً مملوكة ليس للمستأجر أن
يستبقيا كذلك إن أبى المالك إلا القلع بل يكلفه على ذلك إذا كانت قيمة الأغراس أكثر من
قيمة الأرض فإذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض للمالك فتكون الأغراس
والأرض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الأغراس فتكون الأرض والأشجار له
وكذا الحكم في العارية اهـ وأنت على علم بأن الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها أثر إجماعاً
وبموت المستأجر تنسخ عندنا خلافاً للشافعي فلا يظهر أثر الانفساخ معه كما نص عليه قاضيان
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانفساخ هنا الخ فالحكم في استبقائها
بأجر المثل في صورة الموت على مانص عليه الخصاص والزاهدي أولوى دفع الضرر لاسيما ما ابتلى
الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصاً إذا كانت بحيث لو فترغت لا تؤجر
بأكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرارها باتلاف بنائه ولعمري أنه شرع ظاهر
مستقيم وقد أفتى به من له تلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بني في
أرض الوقف يتأجله لنفسه هل يكون البناء ملكاً له فيورث عنه إذا مات أم لا وهل إذا ادعى
ناظر الوقف حالاً على الورثة أو على بعضهم أن الباني المذكور بناءه بأنقاض الوقف فيرجع إلى
الوقف يقبل قوله بلا بينة أم لا وهل إذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر أنه بناءه من انقراض الوقف بلا بينة وإذا أقام
بينته من الذرية المستحقين لا تقبل لأن الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينقل عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجاروس له ولد في مكتب الوقف فإن الوصف فيهم ينقل فافهم وأما
مسئلة نقض هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وجزء وست أنا
وحسينية وعلى من سيحده الله من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولداً نقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفاً على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة بر عيها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وبنات هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها فمضت المدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
إلا القلع

مطلب إذا بنى الناظر في
أرض الوقف بما له لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بأنه بناءه بأنقاض
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولد في مكتب
الوقف

مطلب إذا رتب الواقف
الاستحقاق فلا شيء لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحدهم صالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعيمة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألفية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين
 فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولادها يحيى
 المزبورين وعن أعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى
 لكونهم في طبقتهما لا أعمامها وعماتها المذكورين (أجاب) هو لأهل طبقتهما المستحقين للأعمام
 والعينات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين
 نخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقرية تغلب عليها
 متعلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجرو مات المتعلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل
 للمتكم على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجره مثلها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم للمتكم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبته بأجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقطع
 الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضربه هو المضيع لماله وأفتى بعض علماءنا
 بقلعها للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع
 الفصولين ولو اصطلموا على أن يجعل للوقف بش هو أقل القيمتين منزوعا أو مبنيا فيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه
 وأجرها الأرض ليستمر لها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وذلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمه لها حق الزرع وانها أحق
 بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة وابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإذ كانت فارة عنهما إذا ابتداء
 الفعل وقع ظلما وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تبطل الأجرة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضرر للمتولى أن يملكه بقيمة مقاولا الجهة
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستقر سنين عديدة وباعه
 واضعه لآخر وفي خلاله أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجره
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علماءنا بأن القيم لو أجر الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتعابن فيه حتى لم يجز فقبحه المستأجر وانتفع به لزمه أجر المثل بالعاما مبلغ على
 ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذا منافع الوقف
 المغصوب مضمونة على ما أفتى به علماءنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من أجره المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فإن أضره فهو
 المضيع لماله فليترتب إلى خلاصه مع أدائه أجره المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والافتاء على المفتي أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضي به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصة في دار ليس للمتوفى تركتها غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها

مطلب للمتكم على الوقف
 الدعوى على المتعدى
 ومطالبته بأجر المثل وقطع
 الأشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه لزوجه وأجرها الأرض
 ثم ماتت عن ابن بنتها فغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لآخر

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استغراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات أحد
الأولاد عن ابن وابن ابن مات
أبوه في حياة أبيه

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا يتعدى إلى الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعد كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم الذكور دون الإناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الأربعة بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكريم ومات على عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لآعن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلى ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نحر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سبذ كرفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحيي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لفخر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصة أبيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلووا به بان الصدقة على الأقارب أفضل لأنها صدقة وصلة وأقربهم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى ابن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاء السلطان تولية ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل بلجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتنوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتنوير وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور إيرادا ومصرفا في الدفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المعزول أمره على السلطان فبرز أمره بتخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في التنوير إن كان عند الرعايا يؤخذ منهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن الوقف وتبين الآن أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل القاضي عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لأنه أمر بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وهل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله إيرادا ومصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره

مطلب ولي السلطان رجلا
على الوقف من ابتداء كذا
إلى كذا وأذن له في الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف زيت
لوقف فصرف من عنده
ليرجع فتولى متول آخر
وأخذ ما استقر عند الرعايا
قبل أن يرجع عليهم القديم

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جلة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ريع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بلاريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئاً لمؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقاً الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع الى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياساً واستحساناً وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جلة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ريع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاختلاس ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضاً والمتولى العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتق على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راجزاً للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رجز لنواد رابن رستم تسمع قال وبالاول يفتى وقال قبله راجزاً لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوه ويقتى بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف نفسه روايتان والاصح انه لا تصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذا الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضاً يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوق وقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الارض والشجر فبطلانه بديهى التصور وان أريد الارض فبديهية البطلان أولى وأيضاً مما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذواليد يحجد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو اعادة ونحو ذلك وفي مسائلنا ادعى انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله اعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بهارجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المستحقين على ذي اليد أنه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الارض وفي وقفها بدونهما

مطلب في أراض موقوفة غرس بهارجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب). الحقوق الشرب والسيول والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لا سيما وقد قال قاضيخان لو قال وقفت على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بقول محمد الذي هو أقرب إلى موافقة الآثار وصرح في شرح الجمع أن أكثر فقهاء المصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولى على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس الشريف وولد الرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينه وجماماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارط عليه أنه إن زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أولا للجماعة معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الأجرة المعينة من مالك وطلب حالك إلى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه إذا جارة المذكورة مع الالتزام المذكور فيها فاسدة بل لا ريب ولا شك والواجب في الأجرة المذكورة إذا باشرها المستأجر أجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة المسمى والمسمى قد بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاعتصام على المسمى وقد بطل والشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه أذ بطل الأصل بطل ما تفرع عليه فيرجع به على المتولى لأنه دفع بأذنه وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الأجرة بالشرط والواجب في الأجرة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا عن المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لا نكاره الزائد والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف داره على نفسه فزوجته مدة حياتها ثم من بعدهما على ولدهما المذكور وولد ولده هل إذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع إذا قضى القاضي بجوازه جاز وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه وصرحوا بأن للقاضى الحنفى المقلد أن يحكم بصحة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيهما قولان صحيحان فيجوز القضاء والافتاء بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج إلى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل أو لم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة أن الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فإذا قطعوا قطع إلا أن يعمل فبأخذ قدر أجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ وفي البحر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن إذا كان مما لا يمكن ترك عمله لا بضر بين كالأمام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا إذا عمل المباشرون والشاد زمن العمارة يعطيان بقدر أجرتهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال في الأشباه والنظائر ومما هو في معنى الإمام للمسجد والمدرس للمدرسة الناظر اهـ فالخامس أن العلماء رجعهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعطونها وإن فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب في رجل استأجر من المتولى جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس وولد الرملة ونابلس الخ

مطلب إذا قضى القاضي بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر معلوما ثم احتاج المسجد إلى العمارة

مطلب ليس للمتكم على
المدرسة أن يسد باب خلوة
من خلويها ويفتح لها بابا
في سكة غير نافذة
مطلب في الصالح للنظر

مطلب استئجار الورثة من
المتولى مانع من دعواهم
الملك

مطلب بينة كون الوقف
في الصحة أولى من بينة كونه
في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري أجرة
المثل

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها خلا ومعددة هل للمتكم عليها
أن يسد باب خلوة من خلويها التي بداخلها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة
أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى
بعض العلماء بعدم جواز فتح شبالك التبرسية في بخدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة للجامع فيه
فكيف يفتح باب إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا لا فائده والله أعلم (سئل) في الرجل
الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به
علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح المقدير بقوله الصالح للنظر من لم
يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به
فسق كشر به الخمر ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بناء به لأن الولاية
مقبدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لأنها تخيل بالمقصود وكذا تولية العاقل لأن
المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذم في الحكم كالعبد
وعزاه إلى الاسعاف ولا شبهة أن قوله مما يخرج به الناظر إذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص
بالمسلم إذا الذم يترك وما يدين للحديث الشريف أتركوهم وما يدينون والله أعلم (سئل)
من دمشق بما صورته بالخرف إذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار
في ملكه كروم مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف
وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوف عليها وتصرف المتولى بالوقف على
مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة
وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن
تدعى الورثة المزبورون أن مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة
فحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف
المذكور صحيحا لمضى المدة المذكورة وللأستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم
الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت
من المتولى الموقوف لجهته لا تصح بعده دعواهم للتناقض وإذا تعارضت البينتان بينة كونه
في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع
الفصولين الأقدام على الاشتراء والاستيلاء والاستيداع والاستئجار إقرار بأنه لا ملك له فيه
باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه أن المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى
والورثة هنا مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش
العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في بدئه بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته
واختياره إلى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفا محدودا على جهة بر
وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا أنه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا
والجواب لا تسمع لأن أقدامهم على الاستئجار إقرار بأنه لا ملك لهم فيه لكننا كتبنا عليه لو رده من
مسافة بعيدة أجابة للسائل ورعاية للحامل والله أعلم (سئل) فيما إذا باع أحد مستحق الوقف
الأهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام
يصح بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتريه مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد إلى الوقف ويجب
بأجر المثل كما هو المفتى به صيانة للوقف فإن الفتوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الأوقاف المصرية والأوقاف الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه وإذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الأشباه والنظائر في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص أنه أفتى كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقاً فلا يملك صاحب الحانوت إخراجها منها ولا إيجارها لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوانيت الجالون بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره إلى القاضي فأمره القاضي بفتحها وإيجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلاف فهو أحق بخلوه أيضاً وله الخيار في ذلك فإن شاء فسخ الإجارة وسكن في دكانه وإن شاء أجاز الإجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بإداء ذلك إن رضي به وإلا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان إليه اه كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب منيع الغفار بعد نقله ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعدنا لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله أعلم هذا وقد صرح علماء ونايان لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناءً أو غرساً أو كبساً بالتراب بأذن الواقف أو بأذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقلاً عن القنية وهي في الحاوي الزاهد أيضاً استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة الإجارة فلم يستأجر أن يستبقها بآخر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الغفار وهذا تعلم مسئلة الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص حانوت أصله وقف وعمارة لرجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه بآخر المثل قالوا إن كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الأصل بما كثر مما يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الأجر اه وقد ذكر في الخانية مسئلة بيع سكني الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر نقلاً عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكني دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكني في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له بالسكني فأمره بالدفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والأفلا يرجع عليه بثمنه ولا ينتقصانه اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء بآخر المثل اه (أقول) ليس الغرض بإيراد هذه الجمل القطع بالحكم بل يقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الأطراف الست التي هي الأركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمة * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

فإذا نصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحته ولزومه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم وارتفع

مطلب مشتمل على معنى
قول الواقف عاذا نصيبه لمن
هو في درجته وعلى معنى
قوله فان لم يكن في درجته
من يساويه فعلى أقرب
الموجودين اليه وعلى معنى
الطبقة الخ

درجة لان قرب القرابة أدعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربية التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرجة والى بذل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان أوفق لغرضه المعبر عنه العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح مخصصا فظهر بما تقرران أولاداً وأولاداً داخل الأم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئاً من أهل الوقف بخائنة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم جوازه وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده له بموت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ان يلزم وجود من يستحق من أهل درجته بصرف لاقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعمل للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المدة والقرابة والقربى في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على القريضة الشرعية الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى وشروط النظر لنفسه ثم للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشاد من الطبقة الحاضرة للمستحقين الا أن أم مطلقاً وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشاد مطلقاً وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير اليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير اليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر ان أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتض للصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل يقتضي عمله وهذا أقرب الى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطاً ومن جملته شروطه ان من مات من أولاده هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى وماتت واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولاد ثم وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه أقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم وثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثير في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقاً سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخراً عن قوله بصرف على من كان في درجته فينسخه أو نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخاً

مطلب اذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشاد
فالارشاد كان النظر للارشاد
مطلقاً وان لم يدخل في
الاستحقاق

مطلب في تعارض قول
الواقف عاد ذلك وقفاً شرعياً
على من هو في درجته وذوى
طبقته مع قوله يقدم في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
الاقرب فالاقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه
لشيء من هذا الوقف وتزول ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا انقضى
الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
أولادهن على الشرط والترتيب فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على
سماط الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في
جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم الذكور وبداخله في
ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
محتج بان أباه محمدا أخا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لآل الواقف فحكم
القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
متقدمة على من سيحدث للواقف من الأولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك
فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى
الواقف ودخول ولده محمد فهل يتمتع دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين
المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قد أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لآل ولده
حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن
الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا
بمحمد بن محمود مقدما على جهة سماط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما
هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
المتابع وليتظروا له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن
فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الآن لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في
الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سماط الخليل عليه الصلاة والسلام اه (وأقول) أما
ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه هو الاقرب الى غرض الواقف مع
صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين أحد محتمليه
بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد
بناته وفيه غاية البعد ولا عسك بكونه أقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا لغاية ظهوره غنى
عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبني على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب
اما اذا كان مبني على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث
ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن
سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود
وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود ليس له حق
لما قلنا انه لم يتناول لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
سيحدث فليتنبه لذلك وقلت

ومارمت ذما للمصحب وانما * خشيت اقتحاما في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتها عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في أخوين وقفادارامشركة بينهما وكتب ماصورته أنشا الواقفان المذكوران
وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والانات بينهم
على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
الانات وجعل بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفا على مصالح المسجد القلاني بمدينة
نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني
وعن أولاده فهل حصة الواقف الميت تصرف لآخيه أو لأولاد آخيه أو للمسجد أو للفقراء
(أجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصة أخيه له بعدم موته ولأولاده ولأولاد
المسجد لانه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج
الحانوتي سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية
بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والانات بينهم على
حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
الانات كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقضى وأوخلت
الأرض منهم عادوقفا على أولاد الاناث فإذا انقضى وأباجعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عادوقفا
على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف
فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم إذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب
ولانسل هل يعودوقفا لعمه الواقف المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق
الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه
فأجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقضى فلهو على
أولادهما إلى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الابوين وخلف ولدا
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف
جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤل عنه مساو لهذا الا ان قول الواقف
وقف على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من
بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو
أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده
لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه
لمشايع متعددين وكل واحد فهم شيئا فأجاب على قدر ما فهمه والمتجه ما ذكرناه المتبار والاقرب
إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور
على المصريح به لانه وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فاعتبر كل
واقفا ما يخصه على أولاده وقفهما مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحقه المسجد والله أعلم
(سئل) في سلطان جعل جزية إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمتيه
وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لعيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر
في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يخص به من يشاء بعند
وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب اخوان انشا وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
الذكور والانات
وبعد ذمت على المسجد
القلاني مات أحد الواقفين
عن ولد ثم مات عن عمه
وأولاده

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف صح
حيث أطلق الواقف

مطلب لا تظر لقوة القرابة
مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جمعه من غلة
الوقف له في مقابلة ما صرفه
من ماله لا يكون وقفاً شرعياً

(سئل) من الشيخ ابراهيم البخاري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حدث بتولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولديهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث به فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعقد المنتقنين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال
فالغلة لهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن
سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على ان من مات عن ولد أو أسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لآخر ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالاقرب
الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
والده لو كان حياً مات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له فاقسماه مناصفة ثم مات كل منهما
عن أولاد أو أولاد أولاده وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكور واناث من نسلهما متساوين في
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفى أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم
في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا تظر لها مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا ما
لا يشك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهه الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطلب منه الناظر حالاً
أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلاً ان
ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وقفت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك
وقفاً شرعياً يمنع المتولى حالاً عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاً شرعياً ولا
أمراً شرعياً بل خطأ جلياً وشياً فرياً عن الشرع أجنياً اذ لا قاتل من فقهاء الاسلام بصحة
الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلاً وكيفما قومتها كان مائلاً فان
قدرته بيعاً فهو بيع المعدوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الائمة فيما يؤل وهي في الموجدولة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهباً لماس صرف ومتبهاً لماس قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز له ولو بعوض كهبة
الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على
الواقف وتصدّق عليه فهو أخرى بالبطلان لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه

الذي هو كنص القرآن وبقيّة الاعتبارات بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولى حالاً بأخذ الغلات وقبض المتحصلات
ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو
العدل المأمور به لاسيما في أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف داراً على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخره لجهة بر لا تنقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستعملونها أولهم السكنى أو
الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقيةهم مطالبته بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناً بل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة
المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الأوقاف إذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وإن قيد بالسكنى تقيد بها وإن صرح بهما كان للسكنى
وللاستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقاً سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وإن سكن في دار السكنى والشريك الآخر
لم يسكن المضيق لا يستحق لنصيبه أجرة لأن المتضيق ليس له إلا السكنى ولو كان إلى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لحصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكنى للمضيق أو لغيره حيث لم يمنع الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة
وسماهم سكاوا سكاوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تنقطع هل إذا سكنها
أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة به هذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة إذا سكناه بماله من الحق المشروط له
بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر ناقلاً عن فتح القدير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرهها ولو زادت على قدر حاجة سكناه نعم له الإعارة لا غير
ولو كثر أولاد الواقف وولدوا له ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الإسكان تقسطن على
عددهم ولو كانوا ذكورا وإناثاً أن كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور أن يسكنوا نساءهم معهم
والنساء أن يسكن أزواجهن معهن وإن لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها
مهاياة انما سكناها لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعاً يكفيه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل إن أحب أن يقعد
معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج أن كان لأحدهم ذلك فعل والآخر المضيق وخرج
أو جلسوا معاً كل في بقعة إلى جنب الآخر والأصل المذكور في الشروح والفروع في أوقاف
الخصاف ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا إجماعهم على الأصل المذكور اه
واشترط الإسكان لا بوجوب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لأنه قد استوفى حقه المشروط
له وهو السكنى فلم يكن غاصباً للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الأوقاف السكن فيها لأمراًتين مدة حياتهما فسكنت أحدهما وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطلب إذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكنى إلا إذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس وإذا سكن بالتغلب
وجب عليه الأجر مطلقاً

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بماله من
حق السكنى لا أجرة عليه
للبقية

مطلب ليس للموقوف عليه
السكنى أن يكرى وله الإعارة
وله أن يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد
الموقوف عليهم السكنى
القسمه أو المهايأة لا يجاب
لذلك

مطلب أحد الشركاء في
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الاجرة البقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها فلو كانت امرأة
وسكنت مع زوجها فعليه
الاجرة

مطلب اذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم سلطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصه شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

وأبت الا المهايأة او القسمه وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر اختها على القسمه وفتح باب آخر
أو على المهايأة أم ليس لها ذلك حيث ان الواقع شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معاً من
غير قسمه حيث لم توافقها الثانية على القسمه ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقع شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكنا أو واجهما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمه وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر اختها على القسمه ولا على المهايأة ولكل منهما
ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمه وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئله
صاحب البحر نقلاً عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل يجب لهم
عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين اذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكاهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته المنشأ الواقف وقفه هذا
على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وأنسية بينهما بالسوية شارطا السكنى لهن عند
حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية وأنسية فتغلب زوجا زاهدة وشمسية على دارين من
دور الوقف وسكاهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسية قاصرة لزوج لهما نحو إحدى
عشرة سنة فلما تزوجت أنسية تغلب زوجها كذلك في دار من دور الوقف أيضاً والدور
متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك أبسطوا لنا الجواب حازن الثواب (أجاب) اعلم
أولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها وأخذ غلتها الا بتنصيص من
الواقف ومن له ايجار دار وأخذ غلتها ليس له سكاهها الا بتنصيص من الواقف وحيث قصر
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى انما لهن الاستغلال فقط فاذا
سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لا عليهن لما تقررانها على
المتبوع لا على التابع كما قرر في الغصب فيما أخذها الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت
هناك عمارة والا يوزعها عليهن فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لاجل الشراكة الحاصلة في الوقف فما
خص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين
اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكاهما أو موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن
الشريك موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالين فتأمل
ذلك واعتمده فقل من خثر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية
كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصه الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس
للساكن أن يتعلل بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شي مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر أنا أسكن بقدر ما سكنت لان

مطلب اذا زادت أجرة
الوقف بسبب عمارة المستأجر
لا تجب عليه الأجرة خاليا
عنها
مطلب لو شرط الواقف أن
يكون لوقفه ناظر ومشرف
لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن
يتقرب بالتصرف بغير إذن
الناظر وبالعكس

مطلب اذا ولي السلطان
ناظرا عاما وخصما على
الاقواف ليس للعام رفع
يد الخاص

مطلب اذا أم الامام بعض
الاقواف دون بعض فله من
المعلوم بقدر ما يباشر

المهاياة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجره فيه عمارة
زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد الأجرة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حالة
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل
حالة كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا استغنى به والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز
أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقولا
مصرحا مستنبطا موضحا (أجاب) لا يجوز أن تجمع الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره
الناظم ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي
فما يكون قبولا للوصية من قوله رجل أو وصي الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظم
انهم ما وصيان كانه قال جعلتكم وصيين فلا يتقرب أحدهما بما لا يتقربه أحد الوصيين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع
الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناظم انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على
رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسأله تفرع منها
وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى إمالة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر
ومتول هل يجوز لأحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا (أجاب) لا يجوز
لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن يتقرب بالتصرف كما هو صريح كلام
علمائنا في غير ما مصنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه من
المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاقواف
المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاقواف التي بالقدس منها ناظر خاص
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره ينزل بذلك المتولى
الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف
المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم
وأصحاب القضاء والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية
منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسألة لا ينزل نائب
المستنيب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه
والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل يده
وظيفة امامة على مسجد يؤم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثمانى وقد تناول جميع المعلوم
من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار
ما يباشر والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا للجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل
من كلام البحر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الا بمقدار ما يباشر وبه صرح ابن وهبان
في المسافر للحج أو صلة الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره مع أنه ما فرضان

عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا
أو نحوها أو لصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاف لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل
ان مقتضى كلام الخصاف هو الفقه (أقول) ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجارة في هذه
الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف بأشرا الكتابة مدة ثم عزل في
أثناء السنة هل يبسط معلومه المقر رله على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم
يستحق بحساب المدة التي عمل فيها الكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة
استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشياء
وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل معللا بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره
وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس
بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق
المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والنظائر قال في أنفع الوسائل بعد
نقول رضى به صاحب القنية فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو صريح وذلك
ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا ان لهذه الوظائف
شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدي ثواب قراءته
الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناول من
الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء
السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة
الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه
للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وادرا كها
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما
وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا احتاره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
مدرس بمدرسة مات وللمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة للمدرسين وقد كان يدرس فيها منذ
سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنين ثم ولى السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة
من موت المدرس المذكور أو لا فتنازع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة
في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بالمدرس حالا واذا حكم به لورثة الميت فهل الحكم
المزبور باطل لمخالفة الشرع الشريف أم لا (أجاب) يحكم به للمدرس حالا لان الاصل صرف
ربيع كل سنة مستحقه فيها وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد ذلك أصول كثيرة وفروع منها
الحادث يضاف الى اقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في
فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفى
والصرف بمنزلة قطعا فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة واذا حكم به لغير المدرس حالا
لا يجوز لمخالفة الشرع بترك التحقق لاجل الموهوم اذهى لسنته محقق والحال هذه واحتمال
كونها عينت لسنة المتوفى وهو موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أو مات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في
اثناء السنة استحق بحسابه
وكذا كل صاحب وظيفة
يكون معلومها في مقابلة
العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضي السنة استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام وان في
أثناءها فبحسابه ولا يعتبر
مجيء الغلة بخلاف الاولاد
الموقوف عليهم فانه يعتبر
فيهم مجيء الغلة

مطلب مدرسة لمدرسة صرة
ترد في كل سنة فأتت ولم ترد
سنة من سنين ثم ولى السلطان
بها مدرسا فاذا أتت بعد
موته بسنة فهي للثاني ولو
حكم بها للاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات

مطلب اذا مات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بأن صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استناب رجلا باجرة معينة في وظيفة امامة وخطابة فانتهى النائب الى السلطان بانهم ما شاغرتان فوله عليهم ما بناء على ذلك

مطلب للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب مباشرة لعمارة الوقف باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمير ولا يجوز الصرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حتره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولدهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصره هل حصته ميراث عنه أم لمن آل اليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بطلو الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرورته ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له قيمة وقد صرحوا بأنه اذا مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجي الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهور من الغصون لأن له قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلاحه اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستناب عنه نائباً في وظيفة امامة وخطابة مقررتين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عند فباشر مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفتين عنه فوجهته له بانها له الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاغرتان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا تخرجان عنه وإن كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته أم لا (أجاب) لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهاه فكان وجوده شرط الصحة فتسقط بفقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا ارياب في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا قرر ذلك مع تقرر صحة الاستنابة كما بيناه في افتاء سابق فالتناوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستناب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من أعطى شيئاً بناء على أنه حق ثابت فبين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً الى أن يقدم فاذا قدم ترد إليه اه ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فبالك بمنصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بفلسطين استرمت والناظر عليها غائب عنها بدمشق الشام هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المرمية ببعض غلاتها المصلحة للوقف ودفع ضرره ان لم يعجل بالمرمة أم لا (أجاب) نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى سرح علماً ونائباً للقاضي أن يستأجر فتراشاً للمسجد بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير اذا التعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لا حق لهم في العلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وهذا مما لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعمير في مسقفات الوقف واصلاح الاراضي صحيح ناهي عن المتولى أم غضب باجرة المثل وما قاربها مجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد موته وباعها بالغبن

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المتولى بعدموت
مطلب لا تنقض القسمة
بأنقراض كل طبقة

الفاحش فهل يجوز وقفها ويبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المقتضى به فلوارث
الواقف انتزاعها من يدمشترها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فأنشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم على
أولاده الذكور ثم على أولاد أولاده الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على
نسله وان سفل لا دخل فيه للأنثى لأن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقيرا فلها نصف ما للذكر
فلومات أبوها ولأذكره أو أخوتها عن غير ولد استحققت ما لوالدها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لمنافعه
عادما عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات من أولاد الواقفين ونسلهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عادما كان جاريا عليه على أهل درجته ثم على ولد من
انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترك ولدا أو ولدا استحق
ما كان يستحقه والده لوبقى حيا آباء دون أمتهات يجرى ذلك عليهم أبدا ومن انقطع نسله
من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكر له عادما كان جاريا عليه
على بناته ثم بنات بنيه ثم على بنات بن بنيه وان سفلوا ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان سفل
ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين من الأنثى أيضا عادما كان جاريا عليه يعني النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل بينهم على ما ذكر في أولاد
المتوفى من الذكور يجرى ذلك كذلك عليهم أبدا فإذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
باسرهم لم يعقبوا عاد ذلك وقف على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم يقدم الفقير والاحوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بنيه يجرى ذلك عليهم كذلك أبدا
فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقف على أقارب الواقفين من جهة أمتهاتهم يقدم الفقير منهم
على الغني فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقف على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فإذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقف على مصالح المارستان بها
وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقف المصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجرى ذلك كذلك أبدا هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم والمحصر الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنتين وبنات
هم عفيف وأجدو فاطمة مات عفيف عن ابنتين كاثوم وعائشة ثم مات أجد عن بنتين ثم ماتت
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كاثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ ونفرا الدين وعابدة ثم ماتت واحدة
من بنتي أجد عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنتين وبنات ثم مات نفرا الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أجد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في
وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنتي محمد ابن بنت أجد وزكريا ابن عائشة
وأولاد حافظ وابن نفرا الدين وعابدة وبنات بنت أجد وبنات محمد ابن فاطمة بنت تقي الدين وهل

براعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بنائه وكذلك شرط تفضيل الذكور على الإناث وشرط الترتيب
 أم لا يراعى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أجد ونسل
 فاطمة ولا يحرم أحد منهم لأنقطاع نسل الواقفين الأربعة من الذكور وضرورة الجميع من نسل
 ابني و بنت ابن ابن ابن الواقف بموت أجد بعد موت عفيف ابني تقي الدين قد خلووا في قول
 الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من الذكور إلى قوله ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان
 سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقي إلا الإناث ونسل الإناث والذكر والإناث داخل في
 مسمى أولادهن ونسلهن ان سفل فدخلوا لهم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بتم
 وشرط من توفي عن أولاد أو أولاد أو أولاد عما كان عليه على ولده إلى آخره ومن لا فعلى أهل درجته
 فرجعت إلى مسألة السبكي الماخوذة من مسألة الخصاص ونقض القسمة بانقراض كل طبقة
 فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور إذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة بآخر من مات من أهل طبقة
 كاشوم وهم عائشة بنت عفيف و بنت أجد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من
 حافظ ونفرا الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت أجد و بنت بنت أجد و رابعة ومؤمنة بنت محمد بن
 فاطمة يقسم ربيع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الأربعة كل واحد سهما وبثمانية أسهم
 وللإناث الأربع أربعة أسهم لكل واحدة سهم سهم فهذه جلة الإثني عشر سهما ثم بموت حافظ
 انتقل نصيبه لابنيه و بنته انجاسا لكل ذكر منهما خسان وللإثني خمس وموت نفرا الدين انتقل
 نصيبه لابنيه انصافا لكل واحد منهما نصفه وموت محمد بن بنت أجد انتقل نصيبه إلى بنتيه
 انصافا كذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعابدة و بنت بنت أجد و رابعة ومؤمنة باقون
 على انصابتهم لزكريا سهما من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها و لبنت بنت أجد سهم منها
 ومؤمنة سهم منها ويراعى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكور واشتراك الترتيب في الأصل مع
 فرعه واعطاء الفرع مما لا صلة بموته لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جلة من
 جله والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي بيده ناظره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين
 لريعه المتصل بالقضاة واحد بعد واحد إلى الآن أنشأ الأخوان الشقيقان هما محمد و ابراهيم
 وقفهما سوية على أنفسهم ما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أجد و ولي رمي وحلب وست
 الروم أولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الأولاد الذكور والإناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنساليهم ذكوراً وإناثاً من أولاد الظهور خاصة
 دون أولاد البطون يشترط الاثنان فافوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الأصلية وقد
 كان أولاد البطون يتناولون من ربيع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت
 من السجل بتاريخ نيحه وبين الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله على الفريضة
 الشرعية الأولى إلى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره إليها فحضر ناظر الوقف الذي
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل من أولاد البطون
 بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوته لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعاً ثم ادعى
 بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في
 الربيع فنعه الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقف الأصلي
 المشروح أعلاه لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً كتاب الوقف

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الأصلي المتصل
 بالقضاة لا بما في أيدي
 المستحقين

الأصلي المتصل بالقضاة واحدا بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه
المشروح (أجاب) لا شبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل بثبوت
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثير الكيفية في متشابه السطور
والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلا في سجل القاضي المصون في صناديق
القضاة عن تداول الأيدي وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد
من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف اتقل اليه من كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب
ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة
للسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوت عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل
بالسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التارخانية عن وقف الخصاص أن الأوقاف التي تقام أمورها
ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجريت
على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسانا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين
القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا حكمه له به اه فقتضاه أن يعمل بالسجل
المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها
أصلا إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة وقفها شرعيا آجر ناظرها قراطين
منها رجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجرة ثلاثون سلطا نيا ليدى قاض
حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ماصورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انفساخ
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الآخر ثم
المستأجر عن ولديه محمد وعروة فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثهما من رجل ومات هذا الرجل عن
صغيرين هما اسمعيل وتقي فأجر محمد بعد موت أخيه عروة وانحصار رثته فيه القراطين لاسمعيل
وتقي بعقد وصيهما لهما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهما للتمتين فتنسأ ولاغلة القراطين
مدة سنين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة
لأن كونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف وليكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في
الملك وتجب اجارة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقر بأن الاجارة
تنفسخ بموت العاقلين أو أحدهما حيث عقدها العاقل لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد
انفسخت بموت المستأجر لأنه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت
المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لأن الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها الدفع الخصومة بين
المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الأوقاف تجب فيها اجارة المثل
بالغة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانته له حتى صرحوا بأن منافع الغصب

مطلب يعمل في الأوقاف
المتقادم عهدا بما قيد
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب آجر ناظر الوقف
قراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكم بذلك حنبلي وعدم
انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين

مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
 مغنينا بثمان معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والا أن يدعى المشتريان ان
 المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
 الشرعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول
 فالقاضي ينصب متوليا فخصمان ويثبتان الوقفية فإذا أثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان
 الثمن من بائعه قال في التارخانية ناقلا عن فتاوى التجنيس ادعى مشتري أرض على بائعه ان
 هذه الارض موقوفة وقد بعتهما مني أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصمة يعني مع البائع
 انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فخصم ويثبت الوقفية فإذا
 أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسفية
 سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد
 بعته ما ليس لك بيعة وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على هل له الخاصمة وهل له أن
 يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعته مني أنما هي أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على فقال لا
 ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول
 ينصب القاضي رجلا يخاصم فإذا أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى
 الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
 ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان
 كان هو المتولى وفي الحاوي الزاوي وقع نج للقاضي عبد الجبار الخندي اشترى أرضا وتصرف
 فيها سنين ثم أقام بيعة على ان فيها كعدة مسجلة فله أن يسترد ثمن الكعدة قال وفي ط للمعيط
 ليس الخاصمة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي متولى الوقف
 وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد
 الثمن وجواب الخندي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدور الشهيدان
 دعواه وان لم تصح أي على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تقبل على
 قول كثير من المشايخ بدو الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقفها
 ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يحلفه أمالوا قام البيعة تقبل كما لو شهدوا
 على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا
 لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البيعة
 وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
 كثير فلنقتصر على ما ذكره والله أعلم (سئل) فيما إذا باع جماعة لاخوين جميع مكان معلوم بناء
 على انه جار في ملك البائعين بثمان معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
 ثم ظهر أن المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
 للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمان المرقوم وبقية العمارة المرقومة مبنية أم لا (أجاب)
 لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمان المؤدى الى البائع صرح به غالب علماءنا واما
 الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
 دارا وحصصها أوطين سطوحها ثم استحقت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع
 بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظر تملكه أي

مطلب تسمع دعوى المشتري
 ان المبيع وقف والخصومة
 مع المتولى ان كان والا ينصب
 القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
 ادعى اني كنت وقفها

مطلب اشترى مكانا وعمر
 فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
 المكان وقف فأراد الرجوع
 بالعمارة

مطلب اذا حكم مالكي بانه
لا يلزم المشتري شيء ان ظهر
استحقاق المبيع ولم يعلم
بذلك لا يتخذ حكمه لو ظهر
انه وقف وعلى المشتري اجرة
المثل

مطلب اثنان يشتركان في
جهات معلومة فقبض
أحدهما جميع معلومها
فحضر الشريك وطلب ما يخصه
مطلب في نقض القسمة

برضا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بما للوقف
فان لم يرز الباني فهو المضيع لماله فليترتب الى خلاصه واذا ترتب عليه اجرة مثله للوقف على
اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى
اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدى حاكم شرعي حثني بموجب حجة
شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر
مستحقا للمغير ملك أو وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعده مذهب
الشريف وكتب بذلك حجة والا نظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل
الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الخفي
انفاذ حكم الحاكم المالكي باسقاط الغلة المرقومة أم لا (أجاب) لا يسوغ للحاكم الخفي انفاذ
حكم الحاكم في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به
عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللمتكم
على الوقف أن يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهما عليه على ما عليه
الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر
الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصوصية
صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم تجرب فيه خصوصية صحيحة
عند القاضي من خصم على خصم حتى يتخذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بانه يفتى
بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختبار
الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك
فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائباً عنه يقوم
مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم يسقط
المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالك بغيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أشياء الواقف
المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم
سراج الدين عمر وعبد الرحيم وارااهيم وأمة الرجن وأمة الكريم المشمولون الآن بحجره
وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربع
ذلك بينهم بالقرينة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد
الذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك الى
أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائماً على
ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل
من ذلك ذكر أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل
من ذلك ذكر أو أنثى عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق
الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه الى أقرب الموجودين الى الواقف
المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون أيمافان كانت ذات زوج فلاحق لها في
الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فاذا انقرض الذكور من اولاده
يرجع ذلك كله وقفاً على بناته الموجودات حين ذلك ان كن منزوجات أو غير متروجات ثم من

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولادهم بطنا بعد بطن ابداما داموا واداموا
 ماتوا قبوا الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الواقف
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم
 مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
 بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما الجد ومحمد
 وبتين بدرية وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) لصفيّة بنت شرف الدين
 أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنات نور الهدى بنت شروين خمسة
 قراريط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قراريط وخمس قيراط
 وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولا جد ابن فاطمة قيراط وثلاثة أخماس قيراط ولاخيه
 محمد مثله ولاختها صفيّة أربعة أخماس قيراط ولاختهم بدرية مثلها وذلك لنقض القسمة بموت
 شروين لانقرض درجته وقسمته على سبعة أسهم لان فيها ذكراين وثلاث إناث فموت القاضي
 محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب القريضة
 الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحققت
 سهمها بنتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها وأختها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
 لانهن أهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها وأولادها محمد وأجد وصفيّة وبدرية بقوله أولاد
 أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقرض البطن الذي ولي البطن
 المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلوانقرض بموتها لنقضنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد
 البطن الذي يليه وأعطينا سهم من يموت لبنه الى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق
 واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في
 أرض الوقف القراح اذا استحكرت بأجرة هي أجرة المثل لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة
 المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالك الى مالك والا تأن ناظر
 الوقف يتنازع في كون الأجرة دون أجرة المثل ويدعي انه باعني فاحش ويريد نقض البناء هل
 يقبل بمجرّد قواه أم لا وما حكم الأرض المحتكرة (أجاب) لا يقبل بمجرّد قول الناظر ان
 هذه الأجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر
 وليس للناظر نقض البناء بمجرّد دعواه انها دون أجرة المثل ومسئله الاحتكار صرح بها صاحب
 البحر ومنع الغفار وهي في أوقاف الخصاف وكثير من الكتب المعتمدة قالوا ان كانت العمارة
 اذا رفعت منها لا تستأجر باكثر مما تقرّر تترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرّر وان
 كانت تستأجر بالاكثر ورضي به فهو أول بدفع الضرر وان لم يرض به رفعه ان لم يلحق برفعه
 ضرر وان لحق الأرض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف بقل القيمتين مقلوعا وغير
 مقلوع والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا لانه يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في
 مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جمع بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم
 (سئل) فيما اذا أحكر الناظر الذي هو من جهة المستحقين بمعرفة القاضي وأذنه لولده مكانا
 خرابا ليعمره بأجرة هي أجرة المثل حينذاك وأمضاه قاض آخر وعمره وتكلف عليه جلة

مطلب لا ينقض البناء من
 الأرض المستحكرة بمجرد
 قول الناظر انها مستحكرة
 بغبن فاحش

مطلب الأرض المستحكرة
 ان كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا تؤجر بالاكثر ترك
 في يد صاحب البناء وان
 كانت الخ

مطلب في حكم الأرض
 المستحكرة اذا مات الناظر
 والمستحكر وأراد المستحقون
 نقض البناء

أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير بالاستبقاء أدفيه مراعاة الجانبين جانب الوقف يدفع أجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤثر بأكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنائه وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن يستبقم باجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئله الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص ٥ والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصا فاحشا إذا أجرة مثلها أضعاف ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الأمر إلى قاض شافعي المذهب فأمضاه شافعي المذهب في وجه أبيه المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع العارس لدى قاض حنبلي فأمضاه أيضا لعدم إقامة البينة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل إذا أقام بينة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعا تقبل بئسته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كأن للحجز عن إقامة البينة على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) أعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتعابن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا راجعهم الله تعالى فتى بالضمأن في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا أيضا بأنه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطال الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وإبطال ما تقدم لظهور فساده بسبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلى بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالطعن والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه الترفيق وعليه التكلان والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من المحكر هل يعرض على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الأرض المحتكرة وكان المحتكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقمها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماؤنا واذا مات المحكر أو المحتكر فلو ارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم النائدة في ذلك

مطلب الاحكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أمضاه
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البينة
وبعدها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فله أن يستبقم
الأرض باجرة المثل ولو أبقى
الموقوف عليهم

اذ لو قلع لا تؤجر باكثر منه ولو حصل ضرر مما من أنواع الضرب بان كان المستأجر أو وارثه مفلسا أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضيان صراحة بذلك في دواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على جهة بر وعين له عشرة أنفار كل نفر باسمه وتوفي الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يتركهم غيرهم معهم أو يزيد عليهم مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لانه انما أوصى بملكه وقال علماءنا قاطبة ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا و يقيم فيه مؤذنا واما فقهلا اذا جعله مسجدا بنيت ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة الى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجدا لمخ أم لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماءنا قاطبة بان وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ للصلاة الجنازة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لم يتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لاحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هم به لاجل ذلك والله أعلم (سئل) في ذي يدعى على محدود يدعيه ملكا ارثا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناطر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولادها وذريتها ثم وثم وأبنته بالوحي الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليد أنه من جلة ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة من كاد على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجماع العلماء لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنين وبنات وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فقهلا هل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد صرحوا بان اذ اوقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أداما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كردار أشجار زيتون وعنب بعد هانا طر الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فنت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الأشجار التي فنت ويأبى صاحب

مطلب وقف وقف على جهة بر وعين له أنفار الا يجوز تبديلهم ولا الزيادة عليهم ولا اشراك غيرهم معهم

مطلت لو أراد رجل أن يجعل بيت شعر مسجدا لا يصير مسجدا

مطلب محدود في يد ذي يدعيه ارثا وآخر أثبت وقفه على ابنته فادعى ذواليد انه من ذريتها

السكر دار عن ذلك وهو تصرف في الارض بما له من حق الانتفاع بسبب الكرد اراد المذكور بالزرع
الشتوى والصيفي وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج
فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزأ المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال
وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد فنيت
فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه
المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالقوى بما هو أنفع لجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنفع
أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف
مزارعة وفي قاضيخان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك
الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقف من
الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحاكم
أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل
المتولى متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
تصح اجازتها ويجعل وجودها كعدمها فتى زرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها مزارعة
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل)
فما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا وماء للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
في الارض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف
الثاني للغراس فمما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرجه المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور
متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس بأجرة المثل فانشى غراس جديد ومستجد بعد مستجد
جاء عمرو وزاد (٢) زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فأجره المتولى فهل
يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقف والماء لغير ذي اليد ويلزمه الزودا فاحشا
عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح
والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط
في الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم
بضرب المدة صريح في فسادها بعدد وجه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحال هذه
مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما فساد ان لم يذكر أعوا ما
معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
الغراس لكل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والسكرم باجر على أن يكون الثمرة لا يصح لانها
وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بركة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
كل منهما وليرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالتحانية والتارخانية وشرح الدرر ومنح
الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاضيهما منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
الوقف أرضا وماء ليغرس
ويكون نصف الغراس لجهة
الوقف باجر المثل من غير
ضرب مدة فجاء آخر واستأجر
نصف غراس الوقف والارض
والماء بزيادة فاحشة فكل
من الاجارتين فاسد
(٢) قوله وزاد زودا كذا
بالاصل والعين ياء اه

الواقف صورة الكلب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله الذكور دون الإناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وصورته ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها أن الإناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وصورته بحذف الواو فيها فيجب ذلك عترف الحاكم الوكيل أن الإناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكوره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة لما تقوم البيئة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواغد فإذا قامت البيئة على كتاب الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيئة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة الساقطة الواو لكونه قيد الإلزام فيختلف الاستحقات بعده وأما مع الواو التي الأصل فيها العطف الذي الأصل فيه المغايرة لو ثبت بالبيئة وحكم بدخولها كما يراه نقذاً وبعدمه نقذاً إذا توفرت شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور بيته يرجع إلى مجرد النظر إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية فن كان ذا يد كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض نقذاً منسوباً إلى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين و خليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف ونضر الدين ابن ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم ويحبسون نضر الدين ومصطفى وحسين أبناء ابن ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجاتهم والعله فيما ذكرناه من الحكم ما صرح به الأصوليون من أن كلمة كل للاحاطة على سبيل الأفراد فاعتبر كل واحد من الأربعة كأنه ليس معه غيره في أولاده من أخوته إذ كلمة كل إذا دخلت على المنكر أوجبت عموم أفرادها بخلاف

مطلب العبرة بما تقوم عليه البيئة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده وسماهم ثم من بعد كل منهم على أولاده والموجودون الآن متفاوتون في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف إلى قوله في الجواب والعله فيما ذكرنا هكذا في النسخ التي بأيدينا وفيه نقص بعض الفروع الموقوف عليهم في الجواب والسؤال فقرأه

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الذكور والاناث
بشرط الرملة والحاجة ولم
يوجد الابنت الواقف أرملة

مطلب اذاً اطلاق الواقع فهو
على الاستغلال

مطلب للناظر الذي من جهة
الواقف أن يوصى بالنظر لغيره
وان لم يوص ينصب القاضي
ناظرا

الوصية يجوز نصب الناظر أجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
بقوله قال في التتارخانية نقلا عن السراجية وإن مات القيم بعد ما مات الواقف فإن كان القيم قد
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلته اهـ ومثله في البرازية وفي البحر إذا مات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضي ينصب غيره وشرط في المحتبي أن لا يكون المتولى أوصى به إلى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضي اهـ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية
والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط أنه إن مات هذا
المتولى ليس له أن يوصى إلى غيره جاز هذا الشرط اهـ والفقيه يفهم من هذه العبارة الإبلغية
في إثبات الولاية لوصي الناظر المذكور إذا التنصيص على جواز الشرط لدفع توهم بطرأ عليه
بعد الجواز كما يدريه من أكثر من معاينة تفائس إكبار عباراتهم إذ مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثرت قلها ودورانها بينهم حتى كأنها مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كما هي
طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا فاطبعتانه لا يجعل الناظر من الجانب
مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا المالا أنه أشق أولان من قصد الواقف
نسبة الوقف إليه حتى قالوا فإن أقام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه إليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها استأجر
الحاكورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الشارع الذي نائب الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار
أو الحاكورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحاكورة المذكورة لأنه لاحق له في نفس
الدار لارقبه ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط فكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقدير أن الدار والحاكورة معا في اجارته
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجز من غيره ثم باع من غيره لا يتقضي بيعه في حق المستأجر فإن
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قبيل الكلام
على الاجارة الطويلة ألا جاز إذا باع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأق في الحاكورة لا غير إذا الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين
ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحرو والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون إلا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار يدعيه ولا
نظر له ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن
جمله من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجز
ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصك أنه أجز ثلاثين عقدا كل عقد عقب الآخر والضبعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني

مطلب دار موقوفة مع
حاكورة استأجر رجل
الحاكورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحاكورة فاراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو يعقود

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك الملوكة أبي العلا الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك أفتى للتدين حسبة * كي لا يكون بما أحرر ظالماً

ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وأما أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخصاف وقاضخان وغيرهم بجوازها في أى بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنة والخير به فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل ان الخراب على المحلتين اللتين احدهما القلة الرغبة تحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار الكبار كمصر وغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في أنه اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فلا استبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه لمستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فأعذر واهل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البينة الشرعية ويكفى في ذلك قول الشاهد أو شهادتهم أو وقف وأطلق أو قال بعد ان شهد به لم أعين الوقف لكن اشتهر عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشتط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا قرأ أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كإغديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشتهر عندي أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راجز اللعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالمختار أنه يجوز اه وقد صرح علماءنا بأنه يفتى بالضمنان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القدسي واقرار أحد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا لم يمتنوعة الى يد حق ويدعدوان ويد الحق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة ومالك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع

مطلب لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد البلد والمحلة

مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البينة ويسوغ لشاهد الوقف أن يشهد بالسمع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف
مطلب اقرار أحد المستحقين بوضع يد أحد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الأرض ولو المقر نفسه

غيره هذا المنع بدين البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
مفتوح غير مقفول * واليه قد دعا وندب العلماء وأكابر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو
عنه مسؤل * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه إلى الاسهاب وكثرة
الاطناب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن
أجدسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
أبداً ما عاشوا وداً ما بقوا ثم بعد انقراض نسلهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فماتت الزوجة المذكورة لا عن ولد هل يصرف نصيبها لمصالح
الحرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها إلى الحرة الشريفة لأن الصرف لها مشروط
بانقراض نسلهم ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضى صرقه للتابع
وذريته لا سيما إذا كانوا فقراء لأنه أقرب إلى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده لصلبه الموجودين
يومئذ وهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الانثيين وعلى من سيحدث للواقف المشار إليه من الأولاد الذكور والانات بينهم على
الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجزى
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار إليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولادهم مثل ذلك
ثم على أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
والترتيب المذكور على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد
عن غير ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد أو ولد
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك ولداً أو ولداً
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضى ولى الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابدين عبد القادر بن قريوات سبط والد الواقف المشار إليه ومن أولادهم وأولادهم وأولادهم
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد انقراض على جهة بر
متصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف إلى أولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف إلى ذرية ولى الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود إلا أن
جماعة من ذرية ولى الدين المذكور بعضهم أعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع
ما يراعى في أولاد الواقف من يجب الأصل فرعه دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضى

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم ولى الخ ثم على
الحرة فماتت زوجته
لا عن ولد

مطلب في نقض القسمة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا بدیهی التیقل
 ألم تره قد قال فیهم منہا علی الاستواء فی الحکم حکم الفریضة الشرعیة وترتیبه شرط فان قلت
 شرطه أى الواقف الترتیب جئت بصحة فلا یستحق أحد من أولاد الطبقة العلیا شیاً مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب علی موتهم ومن مات منهم کان نصیبہ لولده أو ولد ولده
 ولا یجب عن فوقه ومن مات لا عن ولد فنصیبہ لمن فی درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العلیا والقسمة علی التی تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الی العدل والابعد عن
 التفاوت الفاحش فی الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها ایضاً) فیما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مسقفات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات الساكن فیها فذهب
 زید فطلبها من حاکم البلدة فأسكنه ایاها مع ان للمدرسة متولیا خاصاً فهل یكون ذلك العطاء
 والاذن لزید غیر واقع موقعه وتلزمه الابرة فی جمیع ماضی واذا بنی فیها بناء یكون غیر محترم
 أم لا (أجاب) لا یكون واقعاً موقعه مع المتولی الخاص فقد ذکر العلماء من القواعد التی یترفع
 علیها كثير من الفروع والقوائد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرغ علیها فی
 الاشباه والنظائر فروعاً من جملتها ما هو صریح فی المسئلة فائلاً وعلى هذا الایك القاضی
 التصرف فی الوقف مع وجودناظره ولو من صوباً من قبله وفي البحر فی أثناء شرحه للکثر فی قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضی متأخرة عن المشروط له وعن وصیه وفيه وفي
 الفتاوی الصغری اذا مات المتولی والواقف حی قال رأی فی نصب قیم آخر الی الواقف لا الی القاضی
 فان كان الواقف میتاً فوصیه أولى من القاضی وفيه شرط فی المجتبى لصحة نصب القاضی أن
 لا یكون المتولی أوصی به الی رجل عند موته فان كان أوصی لا ی نصب القاضی وفيه نقلاً عن
 التارخانیة الوقف اذا كان علی أرباب معلومین یحصی عددهم اذا نصبوا متولیا بدون استطلاع
 رأی القاضی یصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها فائلاً عن أهل المسجد اذا اتفقوا علی
 نصب رجل متولیا لمصالح المسجد فتولی ذلك باتفاقهم اتفق المشایخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن ی نصبوا متولیا ولا یعلموا القاضی فی زماننا لما عرف من طمع القضاة فی أموال الارفاق اه
 (وأقول) لعمری لقد نظرت المتأخرون النظر الصحیح ونحن متأخرون والمتأخرین قد نظرنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطر دو الصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستئصال فعلی ساکن الدار المذکورة اجرة المثل لسكنه ویهدم
 ما بنی بها ویرفع لولم یضروا ان أضرف قد ضیع ماله فلیتر بص الی خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب لناظر تملكه بأقل القیمین منزوعاً وغیر منزوع بمال الوقف صرح به فی الاشباه والنظائر
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) فی وقف مشروط فیہ ان من مات عن ولد أو ولد
 أو أسفل منه فنصیبہ له بعد أن ترتب بین الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقین للوقف ذکرا
 كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته یصرف نصیبہ لولده أم لا (أجاب) نعم
 یصرف نصیب من مات لولده ویكون قوله علی ان من مات الخ مخصوصاً لقوله الطبقة العلیا تجب
 السفلی فیجب الاصل فرعه لا فرع غیره ویعطى نصیب کل من مات جمیعہ لفرعه ویستمر الحال
 كذلك الی أن تنقرض الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتقسم الغلة بین أهل الطبقة
 الثانية فمن مات من أهلها عن ولد انتقل نصیبہ الیه الی أن تنقرض وهكذا یفعل فی کل بطن كما حرر
 فی محله والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل الترم بلجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

مطلب اذا أسكن حاکم
 البلدة شخصاً فی دار الوقف
 یجب علیه الاجر ویهدم
 ما بناه ان لم یضر وان أضر
 تر بص

مطلب ولاية نصب قیم
 الی الواقف ان كان والا
 بوصیه والا فلا قاضی ویجوز
 للموقوف علیهم اذا كان
 یحصی عددهم أن ی نصبوا
 متولیا بدون استطلاع
 رأی القاضی وكذا أهل
 المسجد

مطلب التزام العماراة تبرعا
غير لازم ولا يلزم وكييل
المتولى ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين
عن أخ وابن بنت ادعى ان
استحقاق المتوفى له فان
وجد في السجل شئ اتبع
والا يعمل بالمعهود من حاله
فيماسبق والا فالبنية
(١) انظر الجواب الاتي في
صفحة ٢٠٩ قاله نصر
الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة
وعليه عشر ليس لو كيل
بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولى
أو قبض لا يجب أن يكون
بمعرفة الكاتب الا اذا
شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولى
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم
على ولديه الخ ثم مات أحد
الوالدين عن ابن في حياة أبيه

وايصال علوفات من ترقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متوليه
بضمته الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنبي
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه
اذهو التزام ما لا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف
لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه
الفاجره فان اذام في الدنيا والا طولب به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلى مات أحد
مستحقه عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
(أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه أهله والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من
أثبت بالبرهان حقا حكمه له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما
ذكرنا ان حصة جده لا تمة تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك
أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد
من ذلك شئ لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته
واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان
وان لم يوجد شئ من ذلك فن ادعى شيئا فعلية أن ينبت بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي
جماعة تلقوه عن آبائهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كيل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكلفون الى بينة
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كيل بيت المال اجارته وكونه
عليه عشر لا يجوز لو كيل بيت المال اجارته لان علماءنا صواعلى وجوب العشر في الاراضى
الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه
ذوو الالباب ولا يكلفون الى بينة تشهد لهم بالوقف اذا ليد أقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى
ذو اليد الملك كان القول قوله بلا بينة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على جهة كذا ومما
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة فان اليد مجردة
كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر
على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا
أوجب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فافائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى
قولهم القول قول المتولى فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب
الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى
الامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير
هكذا صرحوا به وهى فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط
بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين
ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتداد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس
مذهبا لنا معاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سجدت له من الذكور والاثاث على القرينة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد أو ولد أو ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض له من مات عن ولد أو ولد أو ولد مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولد اسمه صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد أو ولد كان نصيبه له إذا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزك عظيم واضطراب طويل مبني على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض له من مات عن ولد أو ولد أو ولد والحاصل أن محمد لا يحتص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وما هم للذ كرمثل حظ الاثني عشر على أن من مات من الذكور عن ولد أو ولد أو ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد فنصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ونم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصبائه فإذا انقرضوا فعلى جهة برعيتهم مات وانحصر الوقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ريع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ريع الوقف عليهما انصافا لهذا نصفه وللآخر نصفه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أوقافه في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل بأشراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ علي المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح محصا أولا شك أن غرضه التساوي في ريع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربعا وإعطاء الآخر ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوي اجرتها نحو من خمسة وعشرين قرشا واسكن معه ولده بعائلة فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبى وأطلقوه في سكن الموتوف فعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصريحهم بانه بعده كلاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لأنها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلى من جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمدا إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وخصصه وفتح به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف وجدرا ناو محو ضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب إذا عين الواقف
لناظر محلا يسكنه فسكن
غيره فعليه اجرة دون من
هو تابع له

مطلب إذا جدد الناظر
ماله يكن في زمن الواقف فان
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال الوقف
يضمن

كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم (سئل) في محدود يد رجل تلقاه ولده عنه وماز
واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برقم الحكم
(أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما
يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أن
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف
زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صل شرعي وتزوجت كل
واحدة منهن برجل وامتنع الأمر أن يسكن معا هل لهن السكنى على الافراد وليس
لأحدهن الامتناع عن المهايأة وهل إذا سكنت أحدهن مدة معلومة للأخرى السكنى نظ
ذلك حيث تعذر سكناهن معا (أجاب) ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها با
حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن في المهايأة فيها جاز والانسكن كل
واحدة بقدر ما يخصها فيها بلامهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيرها وتعذر
سكناهن معا غير مسلم وقد تقر بأن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس
السكنى على الأصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لأنها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للأخرى السكن نظير ما سكنت أحدهن
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجز
الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان احب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجه أو زوج ان كان لأحدهم ذلك والآخر المتضيق وخرج أو جلسوا معا
كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد انحصار
فحين بعد أن حققنا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام
الاسعاف وحمل ما في أوقاف الحصاف على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لافيه
مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاداً وأولادهم ليسوا كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية حرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمره الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغير إذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوثي الدين المذكور فهل يبيع
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في
المذهب انه إذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولى لأجل العمارة وقت الحاجة ولم يأذن القاضي
بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والابحار
منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف
الوقف ليست للفقراء في بيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضاء على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارة والله أعلم (سئل) في صور
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى متعددة بأيدي فلاحيهام
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنها للوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتماري

مطلب مات عن محدود
واختلف ورثته فمنهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث
مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لأب الجبر

مطلب ليس لأحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات عن بنات
وبنتي ابن مات في حياته

مطلب إذا استدان الناظر
من غير أن يشرطها الواقف
ولأذن بها القاضي فهي
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بكتاب الوقف

تطير عظامهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف وترفع أيدي التياراتية والفلاحين عنها بمجرد ما من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لأنها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الاشباه بعد أن ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضى إلا بالحجة وهي البينة أو الأقرار أو النكول كما في أقرار الخانية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرمين الشريفين هل لمزارعيها ان يقتطعوا رقبعة من الامام أو من ناظر الوقف بمال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطله منابذة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدرا معلوما من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أزيد مما عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً بطيب له أم لا وهل اذا أنهى الى السلطان فقر له شيئا زائدا عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويطلب تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائدا عن حقه الذي شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه اذا أخذه بغير حق لمخالفته لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة باتخاذها عادة وقد صرح حوايان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولمصادمته النصوص قاطبة بأنه ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا الناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد أن يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشباه والنظائر في القاعدة الخامسة نقلاً عن الذخيرة والولوالجبة وغيرهما بان القاضي اذا قرر فتراشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للتراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لأن المسجد مع احتياجه للتراش لم يجوز تقريره لا مكان استئجار فتراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئلت لو قرر يعنى القاضي من فائض وقف سكك الواقف عن مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الغرر والدربانه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا وقفهما أو اختلف اهـ ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيمته بغيره وان مثلياً بمنزله والله أعلم (سئل) في رجل وقف في صحته داراً على جهة برهى ان يتورم مكاناً معلوماً بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كأنما من كان ومات الواقف من غير كتب صدك والا لآن تنكر الورثة ذلك هل اذا

(١) انظر ما مر في صفحة ١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على متحصلات الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب وظيفة أكثر مما عينه الواقف يضمن ولو بأمر السلطان

مطلب ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولو سكك الواقف عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم بالوقف بمجرد قول الواقف وقفت من غير تسجيل وتسليم نقد حكمه

رفع للحاكم الشرعي وقامت بيعة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وإذا قضى بها يتخذ
قضاؤه شرعاً أم لا (أجاب) قدر رفع لاستاذنا الخافوني برّد الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال
فأجاب بما صورته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من
غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون حيث حكم بعمدة الوقف
موافقاً لقول مصحح نقضوا نبرم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
ودعى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في
أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول على
أولاده ثم وثم وأقام على ذلك بيعة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
لا يبطل لامور منها أن المدعى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن
مسجلاً يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
ومنها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على اجراء سماطه الجليل للفقراء والارامل
والايتام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم
عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية المجاعة والضيقة مع ان فيه ما يقوم
به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكاب محض الحرام
بتناوله متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها
ويصرفها على لذات النفس وشهواتها ينوالنا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر
والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل أحد
صيانة من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من أخلاقه
الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا ينقطع على نواله الا زمان فكيف ينلج من يسعى في قطعه
أو يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام
والمنقطعين وقوله هذه عوائد بعيد عن الصواب اذا المتساؤل ان كان من مال الوقف المستحق
لجهة فها هذه العادة القبيحة في كل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلامسوغ وان كان
من مال المزارعين والمتقبلين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلاً الحالتين هو حرمتهم في
الحرام متصف بالاثام فعلى حكام المسلمين اماطة اذاه وتولية من يتقى الله ويعمل لآخره
ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها رجل هو وولده أشجار
زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر
الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وايتام يؤدون اجرة
المثل المومي اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الاشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
المثل على الرجح المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها
وسلمها فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن
يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا
يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخفاف اه ما في البحر ووجهه

مطلب باع الزوج زوجته
غراساً في أرض وقف فاذا
ادعى ابن ابنه على رجل
اشترى من الزوج غراساً
كذلك ان جده وقف الغراس
وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر
ريع وقف سيدنا الخليل
الموقوف على اجراء سماطه
الجليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
باجرة المثل وغرس فيها
أشجاراً باذن ممن له ولاية
الاذن ومات الغارس عن
ايتام يؤدون اجرة المثل
المذكورة فاراد الناظر أن
يكلفهم قلع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمثل الابرة فيجب استبقاء الاشجار توفير الحظ للجهتين
الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
وقد تأيد نقل القضية بما في أوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر الى ذلك بعين العدل
والانصاف والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما
مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول
صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
(أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان
القول قول الورثة في المباشرة مع اليمين قال لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
مع اليمين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وتظيفته
وليس للجامع كنية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فيعطى
كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الدخيرة
والولو الخية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد
مع احتياجه للفراش لم يجز تزييره لا مكان استجار فراش بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف
لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف
صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا ان المدعو
شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدأ ما عاشوا وادعأ ما بقوا للذ كرمثل حظ الاثنين
ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفا على
بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم على
اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون ثم من بعدهم على جهات آخر ذكرها
الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب النص ثم ماتت احدى البنات عن ولد والده من
غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تستحقه والدته أم يكون محجوبا باولاد الظهور
(أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من
بعدهم على اولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض
اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم
لما استغاد بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان ايجاب
الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض اولاد الظهور لمن يوجد من ذرية الواقف من
اولاد البطون وأما قبل الانقراض فيكون عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوما
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدالة وهذا مقتضى اصول

مطلب اذا اختلف الناظر
مع صاحب الوظيفة في
مباشرة الوظيفة فالقول
لصاحب الوظيفة وكذا
ورثته

مطلب لا يجوز احداث
الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارض
اولاد البطون انقراض
اولاد الظهور وشرط ان
الطبقة العليا تحجب السفلى
فان مستحقة عن ابن والده
من غير اولاد الظهور

مبنيها فن صبغ اصبعه في صبغه لم يتوقف فيه فكيف بمن نجس يده الى رسغه فيه والله أعلم
(وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه
شمس الدين ومن سجد له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية
ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم
وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من
مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في
الوقف قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف
من اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقراضوا بأسرهم وأبادهم الموت
عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على أخ الواقف لا يه عبدا القادر الى آخر
ما ذكر من الجهة وقدمت الواقف ثم ماتت شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
البنين عن ابن ثم ماتت إحدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده
أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا
الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور
بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجد له اذا تقرران الاضافة اذا كانت الاولاد دخل ولد
البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض اولاد
الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
من الكلام السابق لما تقررت في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب تقييلا لصيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد
من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
اولاد الظهور لاناف لمشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولا ثم على اولادهم
فعملنا بكل - منهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
برئت عندها كم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر
وجعله في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندها كم شرعي بان هذه الزيادة زيادة
ضرر واقام بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفساده في وجه الخصم
والآن الناظر يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من ينزع مع المستأجر في الاجارة
تعتلا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا القيد آجر المتولى
حمام الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل

مطلب في دفع المناقاة بين
قول الواقف على ان من
مات عن ولد أو ولد ولد قام
ولده أو ولد ولده مقامه
المقتضى استحقاقا بنت بنت
الابن وبين قوله ثم من بعد
انقراض اولاد الظهور
يكون وقفا على اولاد
البطون

مطلب في زياده التعنت في
الاجرة

أو بزيادة يتغابن الناس فيها لأنه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس لناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبراً وأما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسد المعنى آخر كشرط فاسد أو جهالة في المدة ونحو ذلك فالواجب أجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها أم تصح في الاولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده ونسله وعقبه الذكور والاناث على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن وأولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم آبائهم بطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد الذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظاهر والبطن مؤكداً بقوله أولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكا يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن والاثني والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والاثني وابنها كذلك والد كمثلها نصيباً سواء كما صرح به المصنف في جعه بين كتابي هلال والخصاف ولم يسق فيه خلافاً والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلدين لكون فقراهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً مخصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خاصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكاف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرزازية وغيرهما ولا يكلف المصروف السهم من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو فقر صرف له بانصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس اصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد الباطن وكل من استقل من أولاد الذكور ينتقل نصيبه الى أولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهم وبنات بناتهن الخاليات كذلك والان الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد وعشرون شخصاً ولا يدري ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكوراً واناثاً بشرط خلوهم المذكور سوية لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والاثني المستحق الذي كره للطلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لا أولاده الذكور فهو

مطلب اذا أجر الناظر مكاناً
كل سنة بكذا صح في التي تلي
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات
بقول الواقف من ولد الظاهر
وولد البطن الخ
مطلب وقف على ابنه وبنته
ثم على أولادهم وأولاد
أولادهم يدخل ولد البنت
وولدها ويدخل ابن الابن مع
الابن والاثني كذا ذكر
مطلب اذا وقف على فقراء
الخليل والقدس مثلاً لا يلزم
الصرف الى كلهم

مطلب وجد من مستحق
الوقف جملة من الذكور
والاناث ولم يعلم ترتيب الموتى
حتى يعلم ما لكل

قدمه والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل يوصف
 بالاستحقاق اذ لا تجب مشروط برتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما أصاب المتوفى
 منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجمعولة لهم بالسوية واذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على
 الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده
 وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط أن من مات عن ولد فتصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
 بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمعول له معهم بالسوية
 وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صفد في قرية نصفها وقف على طائفة
 ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع تجله قري
 غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
 للناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
 اذا أكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله
 شيأ بسبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة
 مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها
 يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافع
 النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجبر سبيل فيما
 قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا
 يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذ المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفاه علة
 الجباية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليهم اغطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى
 الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضا) في قرية موقوفة على جهة بر لكل جهة نصفها وله ناظر
 مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجر زيتون بأرضها وعليه مال معلوم
 لجهة الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليه بمدة سنين وأكل
 ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
 من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به مال السكة المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
 عنه فيطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين
 ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذين كانوا الانثى ثم
 على أولاد أولادهم ثم وشم أبدا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة
 لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحيبية
 وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
 رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف
 يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكسفة المذكورة فغلتته الان
 منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم
 على أولاد المذكورين الذين كانوا الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما صورته) في رجل وقف
 على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور
 المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
 لا تنقطع ماتت رهجة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطلب قرية نصفها وقف
 على طائفة والاخر على طائفة
 ولكل ناظر تغلب عليه رجل
 فأجر أحد الناظرين النصف
 المتكلم عليه فاذا قبض
 الاجرة لا يشاركه الناظر
 الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة
 وبأرضها شجر زيتون وعليه
 مال معلوم لجهة الوقف فاذا
 تعدى على القرية رجل ولم
 يمنع صاحب الشجر من أكل
 ثمره لا يسقط عنه المعلوم

مطلب رجل وقف على نفسه
 ثم على ولديه وبنته ثم على
 أولادهم الذكور الخ فمات
 أحد ولديه عن بنتين وابن
 والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده على الفريضة
 الشرعية ثم على أولاد
 الذكور دون الاناث فلا
 تفاضل بين الذكور والانثى
 من أولاد الذكور

عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه كيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنه في يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثني فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكور والاثني والله أعلم (سئل) في علو لوقف وسفل لوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرحنا علما وان الناظر اذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان ادتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا جازا البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولنمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن اذا السفلى لو أراد هدم سفله يمنع لتعلق حق ذي العلوه متى كان ولا يطل بالانهدام ولذلك كان له أن يبنيه وينعه عن ذي السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدى ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من أجرتها على مصالح المسجد ويقده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقفها على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذه من أجرتها يصح حيث وافق أجره المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير وقفها على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لازمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذه لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفا عليه فإني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايقاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فيصرفه الامام لما هو مفوض اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة

مطلب يجبر ناظر السفلى
على عمارته وليس له أن يمنع
ناظر العلوي من اعادة
وصرحوا بأن الناظر اذا
امتنع عن العماره يستحق
العزل

مطلب مدرسة بجوار
مسجد اذا أجرها متوليه
وصرف أجرتها على مصالح
المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف
على مدرسة وعلى بعض
كرومها خراج لمدرسة أخرى
ليس لناظر المدرسة الاولى
أن يمنع الثاني من تناول
الخراج

مطلب العشر والخراج لا يسقطان بالوقف

مطلب اذا أبر المستحق
الموقوف عليه وعلى غيره
وقبض جميع الاجرة ومات
هو والمستأجر في أثناء المدة
يرجع ورثة المستأجر بما
قابل المدة الباقية بعدموت
المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين
الخ

مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح وأما اشتراط
كون ذلك بخط الواقف الى
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على
عمومه

وخراج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان
الشارع عين اهلها ولا يتغير بالوقف وصرحوا بان أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم
ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأني يتوهم التنافي
فالواجب استمرار الحال على مكان الا أن ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع والحرمان
والله أعلم (سئل) في مستحق أبر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع
الاجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فتأ الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع
ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعدموت المستأجر من الاجرة على من صرفت عليه من
المستحقين ان كانوا حين وعلى تركتهم ان كانوا اميتين وان كان المؤجر استملكها لنفسه فالرجوع
في تركته ان كان له تركته والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف
رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ سمعهم وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم
أبدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر متصلة وشرط شروطا من جلتها انه شرط لنفسه
الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كماله وان تناهى ذلك منه
وتسلسل وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع وما
يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم
الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار
اليه وفي فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي
داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط
يده لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بحجة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة
الشرعية العادلة على ذلك ويكون الخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم أولان
شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كماله وان تناهى ذلك
أو تسلسل وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والخراج وما
ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة
فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخر اوجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة
وكتب حجة وتقيد في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه
ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ههنا ان اشترط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشريف وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل
وتكون العلة للمساكين لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان
والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز
التصدق عليهم بعين العلة وان سردنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لزوم غيبي الاوراق

مطلب اذا وجد المسوغ
للاستبدال وشهدت البينة
العادلة ان المستبدل به
أكثر ريعا صح فاذا جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال
غير صحيح لكونه الخ
لا يلتفت اليه

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون البديل
عقارا

عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المزبور بلفظ الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر
من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة
كما سمها مبينة وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
بينة فهي كذا وهو تعبير للوضع الشرعي وابطال الحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع
الأئمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب ردت وتشت وتعدر غالب استغلاله
وصار بحال لا ينتفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة به فرفع متوليه الامر
الى القاضي فأرسل من جانبه جمعاً من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
المزبور فوجده بحال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل المحلة
فأذن للمتولي في استبداله بعد ان ظهر وتحرر رايه واقتضى الحال اشهار النداء عليه مدة أيام
وانتهت الرغبات فيه فاستبدله شخص بشيء معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته في ذلك
الوقت تساوى المستبدل به وأنه أزيد نفعا وأكثر ريعا وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الاسلاف وصبر ورته ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة وشهدوا له بالاغراض
النافسة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البينة
الشرعية شهدت بان المستبدل به أكثر ريعا وأوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
لاحد نقضه وللمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالعاء ما أمكن والشهود
الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحت شهادة
الاولى باتصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بيينة بقتل زيد يوم
الخميس عكة وأخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لم تقبل البينتان لان احدهما كاذبة ييقن ولا ترجح
لاحداهما فان حكم الحاكم بالبينة الاولى لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء
بها وفي قاضيان لو أقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر عكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم أقامت أخرى البينة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها اه نعم لو كانت البينة
الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلا بان الدار سائغة للاستبدال
لانهم دامها وحكم القاضي بشهادتهم وأبعت كما ذكرتم شهدت أخرى لدى حاكم باسم عامرة أن
الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضي بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في
هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيينة يكذبها الحس فهو
بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا
قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل) في
استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
اذا صدر بها وحكم حاكم بعينه ليس لاحدا بطلاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
وكثير من علماء ساجوازه بالدراهم والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف وهل لا يملكه
الا بالنقد كالوكيل بالبيع وقد افق كثير من المعاصرين به اعتمادا على ما ذكره قاضيان وان
بحث فيه صاحب البحر عما لا يجدي من كون النظاريأ كاونها وبكونه قال في فتاوى قارئ

الهداية وثم من يرغب ويعطى بدله ارضاً أو داراً فقد عين العقار للبذل لان المستبدل حيث كان قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقاً ومفهوم كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضيخان مع احتمال قال في النهر بعد نقله لما في البحر ورأيت بعض الموالى يعيل الى هذا يعني الى ما في البحر ويعتمده وأنت خير بان المستبدل اذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوضحنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنفع الوسائل فعليك به مستغفر المواقفه اه واذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله أعلم (سئل) فيما اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تسرع عقاريه بديل به في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والتارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقاراً يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما توارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه علمه بخوف الظلمة فاذا اتقن هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت حيطانها وانقض بنيانها وأشرفت على الانقضاء وقربت أن تصير كوما من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقرررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهي الاستبدال ولو باخذ النقيدين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاته والحال هذه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنة اذ النفس به مطمئنة وقد أكثر الفعول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصل الى شرط السلامة مراعاة الاصلحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرو علمائنا على الاقواء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في دار وقف استبدالها بشخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة المسوغة للاستبدال شرعاً وطالبه له بما يقوم مقامها مما هو أصلي منها أو أكثر نفعاً ونحوه أو أقام شهوداً شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله بمبلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة وال لزوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل محتمد فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعطلت وانقطعت غلتها وعائدها على المستحقين مدة

مطلب في استبدال الوقف بالدراهم
مطلب يجوز استبدال الوقف حيث تعينت المصلحة فيه ولو مخالفاً لشرط الواقف

مطلب اذا حكم الحاكم بجهة الاستبدال لا ينقض حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر الوقف وحكم به حاكم حكماً مستوفياً لشرائطه فاراد الموقوف عليهم الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال

سنيرو ساغ بسبب ذلك استبد الهافاستبدلت بنصف داو عامرة لها غلة وعائد على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحجة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا كان يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضر بين عن المستبدل بلحاهه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصرح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يغنى أعني لا تسمع دعواه في شيء يدعيه للوقف ولا في شيء يدعي عليه فيه ادحقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) *

(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم وكتب صك النبايع بما حصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار القلانية بمدينة كذا بمحلة كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فادعى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها الا من مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا ثبتت الدار للأب بقول الابن اشتريتها من مال أبي اذ لا يلزم من الشراء من مال الأب ان يكون المبيع للأب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يكف فاضيف مال الابن للأب على طريقة الجوز ومنه قول الصديق للصديق مالى مالك ومالك مالى فكيف يحكم بالدار للأب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذوروية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا بقرة بشور وتسلم النور بائع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبائعه لا تقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو بن ذمة لمزيد بن أرسل له قاشا قائلان قبلت كل ثوب منه بكذا فخذ منه دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله بما عي له وبقي امانة في حرزه المعتبر بنر عا وغاب زيد و امر غلامه بانه اذا دفع له عمرو نقدا مثل ما في ذمته ان يقبضه وأن دفع له قاشا لا يقبله منه فدفع له قاشا فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المديون لاس مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه وهلك قبل اجازته حيث أضاف الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علماءنا ان يد الفضولي اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ما هو (أجاب) أصبح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الجندی الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض دهنيم وهو نصف العشر وفي الحيوان دمايزده وهو العشر وفي العقار دمايزده وهو الخمس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئا وسلمه ويريد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وانه مثل المرقى واذا أتى به المشتري متحلا لاهل برده بسبب التحلل مع

مطلب اذا أقراني اشتريت
من مال أبي لا يلزم منه كون
المبيع للأب

مطلب هلك أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب لزيد على عمرو دين
دفع عمرو لسلام زيد قاشا
وقبله منه بغير اذن واجازة
فاذا هلك في يد الغلام يهلك
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقى

مطلب باعه صابونا في
عدول فاره صابونا بيا من
رؤسها له خيار الفسخ اذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية ما لم
يتغير الباقي

مطلب اشترى ثورا فقبضه
ثم سقط فذبحه انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالنقصان

مطلب اذا اشترى ما هو
مودع عنده لا يكون قابضا
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البائع السلعة
مطلب قول المشتري للبائع
عند طلب الثمن ان طالت
غيته تلزمه الزيادة مفسد
للعقد

مطلب دفع لدا منه بهائم
قائلا خذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستهلك الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيبا له فسخ
الاتالة ويعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا اذنهم

مطلب للبائع الثاني رد
الجميع على البائع الاول ان
رد عليه بعيب بقضاء

امكان حدوث التحلل بعد القبض وما للحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو
بعض السلام مع امكان الرؤية أو نهارا قاصدا بها الشراء فلا خيار له اذا رأى الباقي والقول قول
البائع في ان غير المرئي كالمرئي ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صابونا في عدول ورآه البائع من رؤس العدول صابونا بيا ساقيما وعين له الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رآه لينا جديدا هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب)
للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل
صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قابلا أو قالين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح
العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أردأ مما رأى كما في جامع الفصولين والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
صابونا من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر بغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن
غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) انخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب
لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان
على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر
وفي الواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر زيتا عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل يوجب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضا له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد أو ما تسليم
الثن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع مائة بدينار معلوم واستقر له المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك
فقال ان طالت غيبتك يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبتك تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمة
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنها فتصرف الدائن في البهائم واستهلك بعضها وهلك بعضها بلا
تعدي الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمة ضمان تعدي
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدي غير
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خاليا عن
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ووجدت عنده
مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيبة الدابة فلما احضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث
عنده ففسخ البائع الاتالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاتالة ويعود البيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير اذن الورثة والقاضي
وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم اهتم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا يعطيه الى دائنه بدنه وان لم يقبله عليه فاخذه
الدائن وباعه لا آخر ثم وفرده على الباعة بعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب طلب طلب الاقالة بعد
الاطلاع على العيب لا يمنع
الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح
مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلفا عند
الرد بالعيب في عين المبيع
فالقول للبائع يمينه واليمين
على المشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيع عقاره بضعف القيمة ولو
لغير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكيلا من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فلو كيل أن يرجع
على بائع موكله ولو رجع عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امرأة فماتت وادعى اتصال
الثمن اليها وانكرت بقية
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصة من فرس مشتركة باذن
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ
على الشريك ولو كان
مشتريا
مطلب اذا سرق المبيع من
يد البائع قبل القبض يرجع
المشتري عليه بما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رده عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله أعلم (سئل) اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا يمينه
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع كما
صرح به في التاويخية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) بيبعه بعد
ما صلح ولولعلف الدواب جائزا اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائزا ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء ابدأ صلاحها أم لا على الاصح المفتي به
وتسليمه بالتخلية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعة
هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السقلية والعلوية ومنازلها وصحنها وكنيفها
وبئرها والاشجار التي يصنعها وجميع ما احاطت به الحدود علويا أو سفليا ويصير كل ذلك من جملة
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادر اسم عليه الحدود من
الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فيدخل فيه من غيره ككل ما اشتملت
عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الاخيار
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قاشا فكنت عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء
بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى
المشتري اليينة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع يمينه كما في البرازية وغيرها
وعلى المشتري اليينة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها أرباب
التمارات من اربعة للناس بالثالث والرابع مثلالا هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا
(أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)
في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا
(أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما مرح بذلك في البحر
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وكيلا لا آخر فظهرت
مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني
على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض ثمنه فماتت
وادعى اتصاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث
صدق به بقية الورثة في القبض وأنكروا اتصاله اليها فتمثل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة
بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فيها الرجل حصة معلومة من بينهما ما وقبض الثمن وأقبض
نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشتر طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال ها هو عندي وديعة حتى تدفع الى الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حضاره فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع
من الثمن ولا يطالب بما بقى أم لا (أجاب) ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقى ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم ثلثه فخلات بعينها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم

مطلب بيع الحصة من
البناء والغرس لغير الشريك
فاسد فلو اشترى غير الشريك
حصة أحد الشركاء في بعض
النخل المشترك وأكل ثمرة
جميع حصته من النخل ففي
ضمانه تفصيل
مطلب اشترى أحد
الشريكين حصة شريكه
من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
أن شريكه باع بعض حصته
من زيد قبل البيع له
مطلب اذا باع أحد الشريكين
في دار بيتا معينا منها بغير
إذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة مناصفة
اشترى أحدهما نصف شريكه
بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن
فإذا باع الكل من بائة بمائة
واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا قال المشتري للبائع
قبل قبض المبيع بعه فباعه
كان فسخا للاول مطلقا أما
اذا قال بعه لي فانه لا يكون
فسخا الا اذا قبل البائع
مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعها فوجد هامة مسوسة
يرجع بالنقصان

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرة فهو هل
البيع جائز وما الحكم فيما كله من الزائد على ما خص الثلث في الست فحالات (أجاب)
البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحيث قلنا بفساده والمقرر أن مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة
الموجودة وضمنان المستهلكة ولا يضمن ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
بالهلاك لتعديده عليه بالاخذ واذا خلطهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
به لصيرورته مستهلكا بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما
نصفه لشريكه الآخر بثمن معلوم والآن يدعى البائع أنه باع زيد قبل بيعه النصف له خمس
شجرات معينة هل تسمع دعواه أو شهادته لزيد أم لا تسمع وهل على تقدير أن يثبت زيد أنه اشترى
جميع الشجرات بعينها يتخذ الشراء فيها على حصة الشريك أم لا يتخذ (أجاب) لا تسمع
دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشترك على شجرة كما لا يصح
بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معينا منها لاجنبي
بثمن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز
في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا أثر أن
يطله اهـ ومثله في الخانية والخالصة وغالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك بذلك عند
القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ
لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
لقوات ذلك ببيعه النصف واذا سلم الامر في ذلك اتفق ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
جلتها بمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراءه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
(أجاب) لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسألة شراء ما باع باقل
مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعهما بالف وخمسائة
فالباع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للمحترم اهـ الحاصل ان الحكم لا كلام
فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فلنقتصر عليه
والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على
المشتري أم لا ويكون فسخا (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيع البائع
واتعالم نفسه وانتقض بيعه الاول قال في البحر نقلا عن الخانية لو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع
بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون
فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن
وكيلي في البيع فمالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا اهـ فلا يلزم المشتري الاول ثمنه الذي
اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بثمن معلوم
فقطعها فوجد هامة مسوسة لا تصلح الا حطبها فما الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

مطلب اذا اقام البائع بينة
انه تواضع مع المشتري على
البيع ظاهر اخوفا من الظلمة
تقبل ويطلب البيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
ان البيع تلجئة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ما كاه من الثمرة والا يحلف
المشتري

مطلب المعتبر عن السر لا ثمن
العلانية على الراجح واذا اقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حمارا
فخرج عنده فاخبر اهل
المعرفة انه بسبب عرج قديم
يرجع بالنقصان

مطلب اشترى مكبلا وقبضه
فدلس البائع على زوجته
واخذه وباعه ثانيا للمشتري
الاول الثمن

مطلب لا يتخذ بيع احد
الورثة شيئا من التركة
المستغرقة الا برضا الغرماء
مطلب اذا باع أحد الورثة
عقارا من التركة ان مستغرقة
لا يتخذ أصلا ولا نصف في
حصته

بان تقوم سالمة من العيب المذكور وغير سالمة فيرجع بقدره الا ان اخذها البائع مقطوعة فيرجع
المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره
خراجا فاتفق مع نسيه أن يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع المظلمة
عنه وأشهد على ذلك فباعه ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب صل البيع وادعى المشتري
انه بيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما تواضع على ذلك فهل اذا اقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون
البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت به باطلان البيع كما صرح به
فاضيخان تلو كتاب الاكرام وكذا في التتارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله
أعلم (سئل) في رجل باع من آخر شجر زيتون يبيع تلجئة ويسمونه بقري فلسطين يبيع ميمسة
فتصرف فيه المشتري والا أن ينكر كونه يبيع تلجئة ويدعي انه يبيع جد حقيقة هل اذا اقام هو أو
وارثه البينة على أنه يبيع تلجئة تقبل بينته ويسترده أم لا (أجاب) نعم اذا اقام البائع أو وارثه
البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يتم بينة يحلف المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار
وغيره فاذا نكل عن اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما كاه من ثمرته وقد
صرح فاضيخان بانه يبيع باطل وانه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقشره واتفقا على أن يكون كل قطار بستة قروش الى أجل في السر
ويتبايعان في الظاهر بثمانية الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما تباعا عليه في العلانية
وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل ويحكم بثمن السر أم لا (أجاب) صرح فاضيخان
وصاحب الاختيار بهذه فقال فاضيخان قال محمد الثمن ثمن السر ولم يذكرفه خلافا وروى
المعل عن أبي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعل عن أبي حنيفة
وعن أبي يوسف ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد في الامالي أن الثمن ثمن السر من غير خلاف
وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية المعل كيف ذلك ومحمد أستاذ الذي
أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما
ادعاه تقبل بينته ويحكم بثمن السر والله أعلم (سئل) عن اشترى حمارا فخرج عنده فاخبر
اهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يردنه مكن اشترى
عبدا وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة وأخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم
يرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر تقيلا عن القنية ورأيتها في الحاوي لصاحب القنية والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر مكبلا وقبضه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع تعدي على
ذلك المبيع وأخذه من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالبيع فعلم المشتري
فأجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به أم مثل المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجازه
المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذا لا اجازة صار كالوكيل سالتا عليها والحق هذه
والله أعلم (سئل) في تركة مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شيئا هل يتفدي به أم لا
وللقاضي بيع ذلك الشيء ليو في بثمنه الدين أم لا (أجاب) لا يتفدي ببيع الوارث ويقدم ببيع
القاضي ففي جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا يتفدي ببيع تركة مستغرقة
بدين الابرضاء غرمائه ويقدم ببيع القاضي لعدم ملكه ويتفدي ببيع القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئا من عقاره في وفاء دينه هل لبقية ورثته نقضه أم لا
(أجاب) ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين لا يتفدي ببيع الا في حصته أيضا فلبقية الورثة نقضه في

حصصهم وان كانت مستغرقة به لا يتخذ به في حصته اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فللغرماء نقضه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حانوتا من جدته لاقه
وتصرف فيه مدة سنين وعمره ساكت يراه وتصرف فيه تلك المدة هل تسمع دعواه فيه بعد تلك المدة
والتصرف أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه لما تقر بأن من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا تصرف
فيه المشتري زمانا والرائي ساكت تسقط دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب شروحه وقتا واه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما
طالبه بها لم تيسر فاعتذر اليه قائلا اعطيتك بدلها دراهم حتى ترضى وتفرقا ورخصت الحنطة
و يريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبة دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا ان المستقرض اشترى
بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لما في
البرازية وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاشترى من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعير يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجوز
عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد النقيدين الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فاسد لانه
افتراق عن دين دين اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدركه عليه عوارض
سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الأمر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه ما دخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الحاوي الزاهد راض الشرف الاثمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من
الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت
بدلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرما بعا اشتغل عليه من الاشجار بثمان معلوم
فظهر أن أرضه وقف محسنة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظير ابقائه في الأرض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)
نعم له ذلك قال في جامع النصولين شري كرم ما فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان
والخيطان فلما اشترى أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق بعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما من
السياب كل ثوب ذرعه كذا بثمان كذا فذرعه بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجده ناقصا فقال
جميع السياب التي حرمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو محزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف في المذروع ولا يقابل بثمان
فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليستأمل حيث شذفاهم والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتا وطبخه صابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان معيبا بالتغل والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته بالسويق بالسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاعه على العيب لامتناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السياسة وطلب منه ما لافباع عقاره لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بعث
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصير مكرها قال في الكنز من
صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره

مطلب من رأى غيره يبيع
شيئا ويتصرف فيه المشتري
لا تسمع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الحنطة المستقرضة من
المقرض فاشترى فاسدولا
يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى بيتا فظهر
عليه عوارض سلطانية له
الفسخ أو ظهر ان على الأرض
خراجا

مطلب اذا اشترى كرما
فظهر ان أرضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يقبل به شيء من الثمن ما لم يقل
كل ذراع بكذا

مطلب اذا اشترى زيتا فطبخه
صابونا فاطلع بعده ان الزيت
كان معيبا بالتغل والماء
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه
مالا ولم يعين بيع ماله فباع
يصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طائعا

غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يقام ما طلب منه وذلك لا يوجد الكره كالداثن اذا حبس المدينون
بالدين فباع ماله ليقتضى بثمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الايقاع لا في
البيع قال مبتلا مسكين قيده لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا
اه فهو صريح بانه لو أكره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد أن باعه مكرها والله
أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينه ووعده أن يعطيه بهار يتا بالسعر الواقع
يوم كذا فلما جاء اليوم الموعد وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل يطلبه منه فأرسل به زيتا هبل
يكون يباعا بالسعر المعلوم يومئذ لم لا يكون يباعا للمدينون طاب الزيت (أجاب) نعم يكون يباعا
ناقذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والمجتبي معزيا الى النصاب وقد أفتى بذلك
المرحوم صاحب منى الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المدينون فأعطاه
عشرة أمداد من الخنطة مثلا ولم يعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون يباعا
بالدين أجاب نعم يكون يباعا بالدين قال في المجتبى معزيا الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
فبعث اليه شعيرا قدر ما معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان يباعا وان لم يعلمه
فلا وقال في القنية معلما بلامه فبح طلب دينه عشرة من المدينون فأعطاه ألف مدم من
الخنطة ولم يعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يباع بالدين وان كانت قيمتها أقل من
الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباعا بقدريته من الدين والا فلا يباع بينهما اه كلام
المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
استام فرسا من آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للاخر ولم يبق الادفع الثمن فاستاء به رجل
بعد هذا كله باز يدمنه فباعه فاذ يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
لا ارتكاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
أحد الشركاء حصته في الغراس في الارض المحتكرة من أجنبي وأعلمه بما على الحصص من الحكر
هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه
يقبل في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن
يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع
ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء أو الغراس في الارض المحتكرة
حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
ووجهه عدم المطالبة في الارض المحتكرة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعدا فالتوى على
ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدا قاله البيع فهو يبيع بات حيث كان
الثمن عن المثل أو بغبن يسير نص عليه الراهدى في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا اخر
دارا بشئ معلوم الى أجل معلوم يباعا معا على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار
ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل
المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قيمة الدار فهل للبائع
المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من
أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه وبيع
فاسد لثنيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وقيل هر جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
فطلبه فأرسل به زيتا والسعر
معلوم بينهما يكون يباعا وان
لم يقل بالدين وذكر المؤلف
لهذه المسئلة تطائر

مطلب تراضيا على ثمن معلوم
ثم باعها لغيره

مطلب بيع الغراس والبناء
في الارض المحتكرة جائز
واذا وعد باقالة البيع عند
دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به
مطلب اذا باع داره على أنه
في شهر كذا يرده الثمن ويسترد
الدار في رد الثمن يجبر المشتري
على القبول ولو بعد مضي
الاجل

الاكثر انه رهن لا يفترق عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن
الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقتوا له انه رهن وانما ايضا على
ذلك فالصواب ان يجمع الاثمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد
ظهر بين الناس ذلك فن خالفنا فليبرز نفسه وليقم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم ما يبيع وفاء وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل له ذلك شرعا أم لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جاز له حبس البائع بدينه لأن بيع الوفاء
رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغبن يسير فهل يكون بيعا بائنا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها شايخنا على أقوال ونص في الحاوي الزاهد ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا
أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه
يفسخ معه البيع ويكون بائنا حيث كان الثمن عن المثل أو يغبن يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته بائنا وقال البائع بعته وفاء هل اذا أقام كل بينة على
ما ادعاه فأي البينتين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما اذا
آجره المشتري وفاء بذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري اذا البائع يدعي
خلاف الظاهر في البياعات والبينة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الخانية والتارخانية وكثير
من الكتب وهو المعتبر وأما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك
وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علما وانا والله أعلم (سئل) في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض
واستمرسا كتابا مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل تجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البتات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتي به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة
الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن
من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية وان آجر المبيع وفاء من البائع من جعله فاسدا قال
لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن اجازة جواز الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما
لو آجر عبد اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فما طنك في الجائر اه فعلم به ان
الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منهما ما اقتصر عليه في الخانية في أحكام المبيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرم ما يبيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقيمتها
مطلب باع بيعا بائنا ثم وعده
المشتري بعده انه ان أوفى
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب اذا ادعى البائع ان
البيع وفاء تقدم بينته على
بينة المشتري وان اجازة
المشتري وفاء باذن البائع
فالاجرة للبائع كاذن الراهن
للمرتهن

مطلب اذا تواضعا على بيع
الوفاء ثم عقدا من غير اشتراطه
كان بيع وفاء ان ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر يعبأنا كان القول لمن يدعى البات واليئنة على مدعى الوفاء
 اه وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصادق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والفيض والتأخر خاتمة وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما توضع والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أنه متى
 وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور بيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسداً وجائزاً إذ الشرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا فاطبة في بيع الوفاء بأن المشتري لو آجره لغير البائع فله الاجرة مطلقاً
 سواء قلنا بكونه فاسداً كالعصب أو جائزاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتهن لو آجر بغير إذن
 الراهن فالغلة له ويتصدق بها وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمه أمتعة دفعها
 أبوه لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدماً على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه
 من مال الصبي لأنه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو
 الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه منفعة كزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف
 اذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حماراً
 فوجده برقد عند السوق لضرورته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنن ونقله من مكان العقد الى غيره
 ووجد به عيباً فهل اذا أثبت بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بثمان معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البزر في رطل من القطن الذي بقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البزر على البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع مبطخة للام بغير فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصي مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 شيئاً من غير أن يوكله ثم دفع البائع للثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيماً وسافر به
 فرأى به عيباً في سفره ولم يقدر على الرجوع ففضى في سفره حتى تسر له العود فعد فهل له رده
 بالعيب اذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثوراً فوجده نطوحاً هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل ينزع من بئر معينة ماءً بالآلات التزرع هل يملكه ويسوغ له بيعه
 وهل هو تيمى أو مثلى (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات
 وأما كونه قيمياً أو مثلياً اختلف فيه رمز في جامع الفصولين لقوا نذ صاحب المحيط قائلاً الماء

مطلب اذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما باعه فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب اذا دفع الأب أمتعة
 الصغير لزوجه قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى حماراً
 فوجده برقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
 من بزر القطن برطل قطن
 مطلب بيع الوصي بغير
 فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهيماً وسافر
 به فرأى به عيباً في سفره ولم
 يقدر على الرجوع

مطلب نطح الثور عيب
 مطلب اذا نزع الماء من
 البئر المعينة يملكه واختلف

في كون الماء قيمياً أو مثلياً

قیمی عندی حنیفة وائی یوسف رجهما الله تعالى وقال راضا لمختلفات القاضي أبي القاسم
العامري ذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع
بعضه ببعض وعن محمد رجه الله الماء مكمل ثم ذكر راضا الرشيد الدين الماء قيمي عند أبي حنيفة
وأبي يوسف فعلم من ذلك انه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زید باع عقارا خرابا
لا ينتفع به لعمره وبن ثمن قبضه لدى حاكم شرعي وحكم بعهدة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة
عقار له غيره ومات عمر وفادى زيد البائع على ورثته ان المبيع وقف أهلي وأبرز من يده كتاب وقف
غير محكوم بعهده فهل يطل البيع به أم لا لاسيما مع الحكم بعهدة البيع (أجاب) لا يطل
البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كاعده خطوط وذلك ليس من حجج الشرع اذ حجج الشرع
البينية أو الاقرار أو النكول عن المين وليس الورق والخط من حجج الشرع والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى بذربصل من آخر بشرط انه ينبت فلم ينبت هل بمجرد عدم ثباته يرجع على البائع
بثمنه أم لا (أجاب) لا لانه يكون باسباب أخر ما لم ينبت انه فاسد عنده فان أثبت يرجع بما أدى
حيث لا مال له وان كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
القطن اذا لم ينبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى برز بطيخ أصفر وزرعه فلم ينبت هل
للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد
استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتفاق كما صرح به الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم ينبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب)
ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم ثباته
لعيب به وبدونه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم ثباته لرداءة حرته أو جفاف أرضه أو لاهر
اخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربعة وبه مرض الجذام لا يمنع الخرج لقضاء
حوائجه وهب لأحدهم شئاً معيناً فقتله وباع لبقية م عماراً ودينقولا معلوما لهم بثن قليل
ورضوا به مع ثلثه وأقروا قبضه وكتب به لدى قاضي الشرع الشريف صلح شرعي مشتمل على
الايجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذکور أو لا يدعى على اخوته
بطلان بيع والدهم لهم لمرضه وعدم ثمن المثل للمبيع المذکور هل تسع دعواه عليهم أم لا
(أجاب) حيث كان بالوصف المذکور وهوانه أي المرض لا يمنع الخرج لقضاء حوائجه
فهبت له أحد أولاده ويبيع لبقية م بالغبن مطلقاً صحيح نافذ باجتماع علماء ناصره حوايه في كل
مرض يطول كاللق والسل وداء الفالج والزمانة ومشله الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من
أنواع الزمانة المصريح بها في غير ما كتاب فيعمل بالصك المذکور لموافقة للنقل المسطور والله
أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها فباع نصفها لانسان بشرط ان عاد
من سفره فوجد هاطية أخذها وان وجد هامة أخذ الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد
المشتري قد مات هل يطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري
والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة شاعة من محدود لا خرو ويده صك قديم به المبيع وغيره
أخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الا أن البائع منه أن يرد عليه فامتنع هل يجبر على
رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفتاوى بانه ليس لمشتري
الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا
فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه

مطلب اذا أظهر البائع كتاب
وقف يريد بذلك ابطال
البيع لا يعمل به مجردا
مطلب اشترى بذربصل
على شرط انه ينبت فلم ينبت

مطلب اشترى برز بطيخ
أصفر فزرعه فلم ينبت

مطلب اشترى حب قطن
وزرعه فلم ينبت

مطلب بيع المجدوم الذي
يخرج لقضاء حوائجه ولو
بغبن فاحش وهبته صحيجان
من كل المال

مطلب للبائع فاسدا فسخ
البيع ولو بعد موت المشتري
مطلب اذا أخذ المشتري
الصك القديم من البائع
يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع باحضار
الصك القديم ولا يجبر على
ذلك الا اذا وقف احياء
الحق عليه

واذا امتنع يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم أنه إذا لم يكن له صلح قديم ينتق هذا الأمر
وأنه لو أئى احضاره لا يحبس عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس
له صلح قديم عنده بلايين فتأمل نعم لو توقف أحياء الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنع
الشهود عن الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفق به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيما من آخر بثمن مقسط كل شهر
كذا ومضت مدة فادعى البائع مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين
فقط فخلف القاضي البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل يتفذلك أم لا ويسترد
الرائد (أجاب) لا يتفد ويسترد الرائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لأن البائع
يدعى إيجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا يتفد والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثيابا ثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في
ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلائع والله أعلم (سئل) في دار
بيعت وبها أعتاب غير من كبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعام لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأحجار المكومة لا تدخل في البيع إلا بصرح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باعته لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدين عيها وبنتها قيراطا
وسبعة أثمان قيراط بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكرها الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين
مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة
أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على الارث وإن لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من
الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع دارا وأجار أحجار
موضوعة فهل تدخل الأحجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل الأحجار المكومة المنفصلة من البناء إذا الأصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا
بالبناء اتصال قرار يكون تابعه وإن كان منفصلا لا يكون تابعه والحجارة المكومة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجها أو باعته منه عقارا وأقرت
بقبض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت بقية
الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة واليئة بينة الزوج وإن لم يقم اليئة وأراد
استحلافهم فله ذلك فإن حلفوا كان الحلف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذمي
اشترى من مسلم دارا بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجبر
الذمي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذمي وهل لأهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الخاتمة الذمي إذا اشترى دارا في
المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الأجازات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الأجازات أنه لا يجبر على البيع

مطلب ادعى البائع مضى
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين فلو حكم
القاضي بيمين البائع لا يتفد
حكمه

مطلب إذا اشترى بمثل
بعضه في ملكه وبعضه في
غير ملكه لا يصح

مطلب لا تدخل الأعتاب
الغير المركبة في بيع الدار
كأحجار المكومة إلا بالذكر
مطلب بيع المريض مرض
الموت صحيح مطلقا إلا أنه إن
كان عليه دين مستغرق وفيه
غبن يتم المشتري الخ

مطلب باعته لزوجها فادعت
الورثة أنها باعته في مرض
موتها وادعى الزوج أنها
باعته في صحتها

مطلب إذا اشترى ذمي من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففي جبره على بيعها خلاف

الا اذا كثرت خيانتهم في الذخيرة واذا تكثر اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
جاز وشرط الحلواني قلتهم أما اذا كثروا بحيث يعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يتقلل
يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكن أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويبيعون
ويشترون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
وما ينبغي يتناع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذافي المصر يفشوا ويكثر

ومن نقلها صاحب الجحرفيه وصاحب التتارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافة والذي يجب
أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنيط مشترك بين رب
الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حظه لأجنبي قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه
وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
ما رتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم
(أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لكنه أجاز انفسح البيع الاول فان لم
يكن باذنه ولا أجازوه هو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه والا يحبس البائع على ملك
المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع
ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان
نقده الثمن والالم يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاضيجان وغيرها
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حليجا بثلث في الذمة ووضع المشتري في عدوله باذن بائعه
وذهب لبائى بالثلث فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحليج من ابنته فقال قد بعته هل يلزمه
احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة باحضار
الحليج وان تعذر فله المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حليجا بثلث
معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين
(أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
سواء كان من البائع كمنص عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشملهما وأما
الاول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)
في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
ما عدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان بينه بعد ذلك ومثله بعث جميع مالى في هذه القرية
من الدقيق والبر والسياب ولا يعلمه المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالى في هذه الدار من
المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما تجدنى في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
الجو الق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة يسيرة جاز اه وأنت على
علم بان الجهالة هنا قاحشة وقت البيع فن أى نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
نصيبه في القنايط قبل
ادراكه وقارض على ثمنه
رجلا

مطلب اذا باع البائع السلعة
لاخر قبل أن يقبضها الاول
ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حليجا لرجل ثم
مات فباعه ابنه لاخر
مطلب باع رجلا حليجا ثم
اشتراه منه قبل القبض
واستهلكه

مطلب كرم به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
فاذا باع المالك أشجاره من
غير تمييز لا يصح

أعلم (سئل) في رجل له كرم مزمع في كرم آخر باعه لرجل الا المزمع المعهود هل للمشتري أن يترمه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المرو منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يترق الدار المبيعة لأنه باعها من غير استثناء وإن كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه في البحر وهو دال على أنه إذا استثنى الطريق استقر حق المرو له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باعه لا آخر قائلا له بعثك ربعي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينه من الثمن وتقابضا فلقبه أحد الشركاء فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع بمادفع اللهم إلا أن يكون البائع اشتري من شريكه ثمان من الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به أولا فيصير شراؤه منه ويبيع من شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وإن كانت الأرض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولاية أوقع القبض على رجلين اتهمتهما بغير دفعهما لا آخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها لهما وعلى المسلم دين للمسلم يريدان يقاصصه بهما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا لايترتب على الرجلين بالتهمة مال حتى تتصور المقاصصة بدین شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بدمتهما بوجه شرعي لا تصح المقاصصة لأنه يبيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فأدخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك هل هلك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لأن مال البائع للزوم البيع وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فإذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد إيصاله إلى البائع كما هو صريح الخانية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقرشه فادعى بعد قبضه أنه وجد ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء أنه قبض جميع المبيع وأنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضمينا كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حلجا فوزنه البائع بحضور المشتري وتساه المشتري ثم ادعى المشتري أنه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه إذا لم يكن أقرا أنه قبض جميع المبيع وأنه استوفاه كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في جماعة استعاروا من آخر ماسا للزراع المقاث وأعاروه مثله لزرع القطن وأكل كل مازرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير إذنه فلا مهم فطلبوا بذره الذي بذروه في أرضهم

مطلب باع كوما الا مزمع الذي في كرم آخر أو باع دارا فيها طريق أو مسيل لدار أخرى فإن الاخرى للبائع دخل ماذ كرم في البيع وان غيره كان عيبا

مطلب باع أحد الشركاء ربه في فرس فقال له أحد شركائه اجعل المبيع من نصيبي ونصيبك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن لا يصح هذا الجعل ويرجع بمادفع مطلب أشجار وقف بين اثنين جاز لكل منهما بيع حصته لشريكه ولا جني مطلب رجل جعل على رجل مبلغا جرعة وسلمه لا آخر ليأخذ المبلغ منه في مقابلة ما على المسلم

مطلب اذا اشترى ثورا وقبضه ثم رده لدار البائع وهلك هلك من مال البائع مطلب القول قول المشتري ان المبيع ناقص ولو بعد التصرف فيه مالم يقر بأنه استوفى جميع المبيع

مطلب وزن البائع المبيع بحضور المشتري فاذا ادعى أنه نقص كذا يقبل قوله بيمينه

مطلب استعاروا من آخر ماسا للزراعة وأعاروه مثله وأكل كل مازرعه فلما جاء الشتاء زرع الكرايون بغير إذنه ثم اصطلحوا الخ

ويأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصده ولا تقسمهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا إلى ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري فاستولت عليها الأفرنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس إذا باعه ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته إليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليمًا والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شواتل تنصقة واحدة بثمن معلوم إلى أجل معلوم فلما حل الأجل دفع له ثمن شواتل منها وادعى أن في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فقط بل يرد الكل أو يمسك الكل وإن كان تصرف في الشواتل وتعد ردهما ليس له رد الثالث بعيب يوجب فيه على الأصح المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جملين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد المعيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يردّه على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتّى بالردّ رفقا بالناس ثم رقم لا يخرّج البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته أن للمشتري أن يردّ وللبائع أن يستردّه وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المضاربة الردّ بالغبن الفاحش وبه يفتي ثم رقم خلافة وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا يخرّج غتر المشتري البائع فله أن يستردّه وكذا ان غتر البائع المشتري له أن يردّه على هذا فتوانا وفتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شريكه فيها فلان هل ولدت أو عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيه فباعه حصته فيها بغيبتهما ثم تبين أنها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهرة في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكذبه الظاهر بأن كان البيع منذ شهر مثلا والمهرة سنه نصف عام أو عام إذا حدث بضاف إلى أقرب الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر راو قبض بعضه وبقي عند البائع بعضه فغلا سعره فباعه لرجل با أكثر من الثمن الأول وسلمه له واستهلكه فما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الأول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع عنه الأول وبطل البيع الأول ويصح الثاني وثمنه للبائع وليس له أن يضمه مثله لأن المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمانان ولا أن يجيز بيعه لانه بيع ما لم يقبض وأيضاً قيام المبيع شرط للأجازة والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا وبكرًا حنطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طلب جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح به في مواضع لا تعدد ومما يظهر شمسها ما ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة لرجلين دين عليهما وكفل كل عن صاحبه الخ فالولزم جميع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور الكفالة في هذه المسئلة إذا الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب إذا باع سفينة وسافر بها بغير إذن المشتري ثم أخذت منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شواتل تنظير بعضها عيب ليس له رده بل يرد الكل وإن تعذر لا يرد شيئا

مطلب له أن يردّ أحد الجملين بعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الردّ بالغبن الفاحش

مطلب لا تدخل المهرة في بيع الفرس والقول للمشتري في أنها ولدت بعد البيع ما لم يكذبه الظاهر

مطلب اشترى من آخر راو قبض بعضه فباع البائع باقيه من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين ليس له طلب أحدهما بجميع الثمن إلا إذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها فأنى تصور الكفالة اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى منه عبدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضا ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب أو ينقد هو الجميع الخ فهو صريح بانه بالحصصة وهذا لا يشك فيه الفقيه والله أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات الى تاجر عنده بضاعة يأتي له بها بعد أن يقومها ففعل وجلها له ثم مات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجماع العلماء الفحول لان الرسول انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن على لك وقال البائع انما بعثت منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا من لك على وقال البائع بعثت منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المثناة فوق والباء الموحدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول معلوم لهم بثن معلوم هل يتفدي بعهدهم وقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذته أم لا وهل اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم يتفدي بعهده وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة معالين بان حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي صحته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اهـ والوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غراير معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراير وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرفر سافا طلع على عيب بعد غيبة بآئعه فما الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب يتقضى الاظهر عندنا اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤجر معصرة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يجز بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلاف الحكم (أجاب) ان لم يتفقا على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول بالثمن والقول قوله بيمينه انه رسول الا ان يقيم البائع بئنه انه اشترى لنفسه أو وكيل

مطلب بيع الرجل في صحته ووقفه وابرأؤه صحيحة ولا يمنع دين مستغرق وكذا سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غراير معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفرس عيبا بعد غيبة بآئعه يضعه القاضي عند عدل فان مات ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان والا بكل الثمن

مطلب اذا أخذ رجل شيرجا من آخر من غير أن يتفقا على الثمن

مطلب اذا باع كرم ما وفيه
مطلوب كرمه الاخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشتري لاخر ليس له منعه
مطلب لا يجوز البيع من
الوارث الا باجازة بقية الورثة

مطلب ادعى أحد الورثة
انه اشترى من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض

مطلب في بيع المريض
واقارره بقبض الثمن

مطلب اشترى نصف فدان
ليحرق عليه على انه
ان خرج من الحرق سالما
يرده فتغير أحدهما
مطلب ورثا ما لا وصار كل
منهما يتصرف على حدة
حتى لحق كل منهما دين
وكان أحدهما زوج
الاخر زوجة واشترى له
جارية ودفع المهر والثلث بأذنه

مطلب للوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

والله أعلم (سئل) في رجل له كرم ان استطرق احد هما من الاخر باع بئنه ذلك الاخر على أن
يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق أم لا وان
تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت
باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جلة ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب)
لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت أمها
انها باعتهما الحصة القلانية في العقار القلاني بكذا في حال صحته فانكر بقية الورثة كونه في الصحة
وادعوا انه في مرض الموت فالقول لمن والينسنة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في
الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل)
في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض
ولا تجز البيع فما الحكم (أجاب) يتفدى ببعه فان كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم تجز المحاباة
قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث
وأما اليسيرة فتغتفر منه وأما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط واذا كان عليه
دين محيط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما
والبذر منهما واذا خرج من الحرق سالما يرده عليه وان مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير أحد
الثورين تغيراوجب نقصه هل للمشتري رد ههما على البائع جبرامع أرش النقص وان أبى البائع
ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه في جامع الفصولين والتارخانية والله أعلم (سئل) في اخوين
ورثا عن أبيهما ما لا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه
بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطوب كل واحد بما لحقه بمباشرة
من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الاخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر
والثلث بأذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الاخر
يرجع بما دفع من المهر والثلث أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان الاثنين اذا ورثا ما لا فشركتهم فيه
شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن
الاخر فاذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا أذن بالشراء
وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كما صرح
به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بمحضته ان كان تقدم من ماله خاصة وان من مال مشترك فلا
رجوع اذا الشراء وقع لهما بما عاها واذا باع المشتري بالاذن أيضا فهو كالوكيل بالبيع وحكمه
معلوم وان لم يكن هنا اذن فلا يقع الملك مشترك في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع
فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة اذا دخل لآخيه فيه وأما اذا دفع ديننا لحق
الاخر بأذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا للاذن حتى اذا لم يأذن له به كان متبرعا وبه يعلم انه
اذا دفع مهر زوجته عنه بأذنه أو عن الجارية التي أمره بشراؤها يرجع عليه بما دفع والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل وكتبه زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة
ذات قيمة عظيمة فباعها الاخر منها لها بالوكالة عنها بثلثي بخس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر
له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك
والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي
في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الاسفار فاختر بعضهم

الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يقتضي به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعته لرجل دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة بثمن معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل يتفد البيع في الكل أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم يتفد البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض بيضاء ولا آخر فيها فخل فيها عمارا ب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المستطور عدم ذكر حصة كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقنا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

* (باب البيع الفاسد) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه له صابونا وأن يأخذ ثمنه وأجرة طبخه أذرعاً من الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشربه هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح مع ما ذكرنا من شرط الطبخ بانفراده مفسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المستطور بانفراده مفسد والفاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباهي ثمة زيتون بجرار زيت غير عين وباعه الزيت الذي يستخرج منه باربعة وخمسين قرشاً هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذا الواجب رد عينه ان كان باقيلوا الا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع يمينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطيعاً من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم (سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر (أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الحديد يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل باع ثمة زيتونه التي عليه باربع جرار زيتا ديناهل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون أقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده وسلمها له بأثمنها فولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا فولدت أيضاً مهرة والا نريد أخذ المهره عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهره وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس وللمشتري الرجوع عما اتفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمينه على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالخيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والخيلة أن

مطلب اذا باعته دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة باذنه صح البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله

مطلب شراء الزيت على شرط طبخه صابونا مفسد وكذا اشتراط دفع بدل دراهم الثمن أذرعاً من الجوخ

مطلب في ضمان ثمة الزيتون بالزيت وفي بيع الزيت الذي يستخرج من الزيتون

مطلب اذا اشترى من آخر قطيعاً من الغنم بشرط أن يكون منه كذا بلا ثمن فسد البيع

مطلب بيع الزيتون بالزيت غير معين والزيتون مثلي مكيل

مطلب اذا باع ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده فالبيع غير صحيح وللمشتري الرجوع عما اتفق والقول في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز والخيلة الخ

يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو من دواحي من اللبن خذته قرضاً فاذا
استوفاه يجعل هذا فيحصل لهذا المال وللاخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد
التبائع مع أبيه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفى العلم بالشرط
المذكور وان أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفعه ولا يلزم ابن المشتري حرثه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتاً من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فانتهب مع ما انتهب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله زيتاً
لفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر ردّه بعينه على بائعه ومن المقرّر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر قرياليركبها المكان معين
فسرقت منه فطالبه المعير بضمن قيمتها فباعه ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثمان معين ثم
قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونها مسروقة بثمان معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفترط في حفظها فلا بد
فبطل قوله هو بدل الضمان وصار عن الثلثين بذمة المعير يطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن
شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنماً على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون
تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتماء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائدها من ولد وصوف ولبن وتغاسمها البيع بحكم فسادها فما الحكم فيما أكله (أجاب)
يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بأن زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة
لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد المبيع
والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر مع الغير شرى يكه
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبيعهما باجالة
والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماؤنا فاطبة
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرساً بثمان معلوم مستثنياً اجلها وسلمها للمشتري فولدت عنده
وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا بالثمن والقول
قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كاف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض
المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشبع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غروش ثمن مدحطنة باعه له الى
دخول الخير هل يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسداً لجهالة

بمطلب اذا ادعى البائع
شرطاً يفسد البيع قال بينة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعار فرساً
فسرقت فاذا اشتراها من
مالكها بعد سرقتها فالبيع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا تغاسمنا بيع
الغنم لفساد يضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر مملوك لاثنتين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الأرض والشجر

مطلب بيع الفرس الاجلها
فاسد فيما أخذها البائع مع
ولدها ان بقيت والا قيمتها يوم
القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة
الميت انه باعه قدر من
الحنطة الى دخول الخير
فالبيع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد
 لجهالة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره
 ما عدا ما قال حنطة جاء به القبول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يدعيه
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في أرضه
 للبائع رتقا بضا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بحكم بفساد البيع
 وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجددا عقدا ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
 مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبائع
 الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو ردية وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
 تكن مشارا اليها فترد المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
 الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
 البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم
 مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد مدة سنين فما الحكم (أجاب)
 الاصل ان يبيع المكره فاسدا للبائع الفسخ ولا يبطل بعونه ولا يموت الحامل أي المكره والمشتري
 وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركة
 المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمن معلوم شارط ان
 خرج من العمل سالما فهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقرر فسرقت ثوره
 واستهلكه السارق فتمعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
 بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
 يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
 المستهلك لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له ذمة آخر مائتا
 جرة زيتا باعها له باربع مائة قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الذمة
 الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدين وهو
 بيع الكالئ بالكالئ وقد نهينا عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
 من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزمت على الحج الشريف فباعت زوجها نصف
 دار بثمن معلوم وباعت ابنها من غيره كراما وحكرا كذلك وبنها منه ثلثي بيت ونصف حكر كذلك
 على انها ان رجعت سالمة يعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
 مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصر واعلى امسك المبيع بفسخه
 القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نصف سخول بثمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها
 وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
 عند المشتري ضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما
 قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم
 (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالف قرش منها مقدمة مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
 من الصابون ببيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها
 منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شراء
 فاسدا فحكم بحكم بفسخه
 وأجرة الثور ثم جددا عقدا
 بقدر معلوم من الدراهم
 ونصف غرارة حنطة لم يبين
 وضعها

مطلب بيع المكره فاسد
 فيلزم المشتري ما اكل من
 الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر
 نصف فدان على انه ان خرج
 من العمل سالما فهو له وان
 عطب فالثمن عليه الخ فالبائع
 فاسد

مطلب بيع ما في الذمة الى
 أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شاة على
 انها ان رجعت من الحج يعد
 ملكها اليها فالبائع فاسد

مطلب قبض المشتري
 المبيع ببيع فاسد ثم استرد
 البائع بعضه وهلك البعض
 الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من آخر بالف
 منها ستمائة نقد او باعه
 مقدار معلوم من الصابون
 باربع مائة وقبل زنته باعه
 من البائع بمائتي قرش ووعد
 المشتري الدار بائعها بان
 يعيدها له اذا دفع له ذلك

ذلك فاحكم بيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الثمانمائة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماءنا قاطبة بأنه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكيل والموزون مكايلة أو موازنة بالوزن والسكيل والمسئلة في الخاينة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصابون أو استهلكه يطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعمائة التي اشتراها بالبطلان ببعه بالمانتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فسخه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماءنا بأنهم مالو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباع بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم روي وقال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم روي قائلوا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لصحة الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة غرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبارأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحاً أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما البراءة في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به الزدوى في غنى الفقهاء قال في الاشباه والابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعيراً من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذه البائع من يد المستعير وهلك عنده فما الحكم (اجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذا كل بيع بعه فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر رجلاً بائنين وثلاثين غرساً مؤجلة عليه الى ثلاث خسارات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلاً فما الحكم في ذلك (اجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن باجماع علماءنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسداً على استبقائه يجب على القاضي ارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر داراً في اثناء التلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشاً مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشاً ثم بعد أيام منه دفع واحداً وعشرين الجلة سبعة وخمسون قرشاً هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره (اجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخريف اكثر جهالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله أجلاً للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة من دار شارط ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (اجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوباً ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بأنه

مطلب البراءة العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
مطلب كل مبيع بعه فاسد
اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري
مطلب البيع الفاسد يجب فسخه واذا لم يتفاسخا على القاضي احضارهما وفسخه ان علم ذلك
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخير مفسد للبيع
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الاتمخ الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أي خنيقة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء وانما هو مجرد هواه هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز وهي مسئلة السكز وغيره الذي عبر عنها بعلاوسقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلاوسقط أي لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لأن له حق التعلّي لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والهواء لا يمكن احراره والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم أدفعها لك الى أربعين يوما فقد بعته حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (اجاب) البيع المذكور غير صحيح وقضه واجب على كل من المتبايعين فان اصر عليه وعلم القاضي فسحه رغم اعليهما والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر ثمرة كرم بثلاثين قرشا وانعقد البيع على هذه الصفة شارطا عليه ان أحوج المشتري البائع الى شكايته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان أعطيتني من غير شكاية آخذ منك خمسة وعشرين قرشا وأحوج المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (اجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فملاك المشتري المشتري اذا قبضه البائع فان كان قائما وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب رد مثله اذ العنب مثلي كما في عامة الفتاوى فاذا انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما اذا ألحقاه بعد العقد لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطخة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مما يثمر مرة بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقرشرا فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) يرد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (اجاب) أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالربع أو الخمس مثلا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثا والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع آخر في شراء ثمرة زيتونه وهو يقول له اشتريتها بثلاث جرات ويا والجرة اسم لمعيار معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعتهك باسنة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (اجاب) يحلف المشتري أولا أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها ان حلف يحلف البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا حلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما وأوضحته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا الا ولم يصبر البائع الى خروج الحديث فقيمه وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفسد دفع زيادة الثمن فيتم القان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما يقولان اذا اختلفا

مطلب لا يجوز بيع حق التعلّي

مطلب قال لشريكه ان لم ادفع لك دراهم القرض فقد بعته حصتي بها
مطلب باع ثمرة كرم بثلاثين قرشا ان أحوج المشتري البائع الى الشكاية وان لم يحوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشريكين في مبطخة نصيبه من شريكه قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة رؤس بقرشرا فاسدا وهلك واحد
مطلب في بيع أراضى بيت المال
مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلا لانه يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرتا لامن القطن الحلبي ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخاتمة رجل باع مائة من من حلبي هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حلبي وقال المشتري كان عندك قال قول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحلبي صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت ان الرجل اذا باع حلبي الشخص ثم ادعى انه لم يكن عنده حلبي يومئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل اذا أقام المشتري بينة انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته ويتقضي بيعه أم لا (أجاب) البينة كاسمها مبينة فاذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جازا البيع والزم البائع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى واحد أو جماعة ثمرة زيتون لم تجدد بقروش معينة وشرطا كل جرة أو وصلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد يلزم فيه رد عين الزيتون قائما ومثلهما لكان وجد المثل والا فالبايع مخير ان شاء صبر الى وجودها أو أخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله أعلم

(باب الاقالة)

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بثمان معلوم وتسليمه ثم رده على بائعه مدعي انه يرقد حالة العمل فقبله صريحا وقال فيها خيرة شينا رجع اليها ثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحا صار قبوله اقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بثمان معلوم فندم فسأل البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا ليقبله فقبضه منه قائلا ساحتك فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح علما وانها تنعقد بتركت وتاركت ورفعت وساحتك يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمح له بكذا وسمح وافقته على المطلوب وسمح وتسمح فعل شيأ فسهل فيه والمسامحة المساهلة وفيه سمح جاد وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فقوله ساحتك المعنى تركتك أي وافقتك على مطلوبك وسهلت لك وجدت لك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لا سيما مع اضافة الصلح بمال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها دارا هاما سا كان بها بما لها عايمه من الدين ثم احتاجت الثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة فادعى انه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بقصان العيب وان تعذر الرد بالهلاك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا رقبضها فتعيبت عنده فسأل الاقالة من البائع فأقاله غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان

مطلب بيع ما ليس عنده غير جائز

مطلب اذا قال البائع لم يكن المبيع عندي وقت البيع وعكس المشتري قال قول للبائع والبينة للمشتري مطلب اشترى ثمرة زيتون بمبلغ معلوم على انه كلما دفع جرة زيت تقام على البائع بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري له مدعي العيب فيه اقالة

مطلب في اقالة البيع قبل قبض المشتري المبيع وفي ألفاظ تنعقد بها الاقالة

مطلب اشترت من زوجها دراهم سا كاهام اقالته البيع

مطلب ادعى البائع بعد قبضه المبيع بحكم الاقالة انه هلك بعيب حدث عند المشتري وأراد الرجوع بجميع الثمن

مطلب اقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم
وأكل المشتري ثمره ثم تقايلا
أو تقاسخا لا يصح

مطلب استغل المشتري
العبد ثم تقايلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم
مطلب القرض لا يلزم
الرسول

العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمره ثم تقايلا أو تقاسخا عقد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسلمه اليه فأكل المشتري ثمره سنة ثم تقايلا لا تصح وفي المجتبى والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وممراده المتولدة من المبيع كالثمره ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع النصولين والمنفصلة المتولدة كولد وغر وفحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كاصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عباد استعله المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطيب له الغلة والله أعلم (سئل) في زيد أقرض بكرا نصف ثمره كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنع الشيوخ فقد صرح في البحر ومنع الغفار في كتاب الهبة نقلا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالاجماع وعلمته عدم توقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما نقله في التارخاتية عن الفتاوى والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات مرسله هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد سفير ومعبور وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

مطلب رجل مات وله ورثة
وبذمته مال لجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسوغ ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معلوم أحدهم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى حنطة
في سنبلها بحنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
ان رجحها في كل شهر كذا

مطلب يبرأ المديون بالدفع
الى الوصى حيث وجب
بعقده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بحيلة متا تدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لأحدهم معلوم وظيفه فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقف ذلك اذا هو ربا محض محترم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بمحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الربا خذ سلاحك للحرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية البلية بحيث لا رائحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد في الربا لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمائنها في الملك أيضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها أعراضا لا تقوم الا بالقدر وأما أخذ العشرة باثني عشر بلا وجه لتبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سنبلها بعضها محصود وبعضها غير محصود بحنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا عن الحاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سنبلها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الخالص والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة رجحها فاستوفت منه ستة قروش ونصفا وتطالبه الآن بقرشين زعمانها لزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها رجحها فليها رد ما جاع الائمة بل واجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام باشر عقد مرابحة مع ذمتين لهم

ثم اعترف بقبض ما بائنه من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويبطل انكاره القبض أم لا وهل اذا دعي بغير معاملة يكون ربا يملك الرجوع فيه ولهما أن يحسباه من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل أن الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعاقبة وقبض الثمن منه سواء كان قبيل الخروج عن الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرأى المديون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذبا بخلاف الذميين ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان في مال يتبم أو غيره لا إطلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لنفاه عليه ولا عبرة بمن شذفا خالف النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله بأكثاف السما والله أعلم (سئل) في صرف النطع بالقروش الاسدية (أجاب) هو ربا حيث لم يتعادلا وزنا فلزم وجبه من رد البدين ووجوب التعرير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لأن القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا والله أعلم

* (باب الاستحقاق) *

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حواكير وقوفة أرضها ونجرتها وقفا محكوما به يا كل غلتهامدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها وبما أكل كل من غلتهما فأجاب بانهم باعوها له فهل على تقدير أنهم باعوها له يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكما كوما يلزمه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما أكله من الغل أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يردّها للوقف فان أبي حنيفة النخاض حتى يردو عليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطالب الغلة التي أتلفها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة أو قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) دسرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أثرته تنازل وان أنكر بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى النجاج عنده هل يكون هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تسمع الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداولته الايدي فاستحق بدهشق الشام بالملك المطلق أو بالنجاج فطلب من بائعه ثمة فبرهن بائعه انه نتج عنده أو عند بائعه هل يبطل الحكم الصادر بدهشق الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بينة البائع انه نتج عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق لأن هذا البده هو البائع الاول وفي دعوى النجاج من المتبايعين بينة ذى اليد أولى بالقبول للحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر

مطلب في صرف النطع
بالقروش

مطلب اذا ثبت الوقف
وادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما أكل من
الغلة ويرجع عليهم بما دفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كرمًا
وتصرف فيه مدة ثم ظهر انه
وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما أنفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت البغلة من
يد المشتري فاراد الرجوع
على البائع فادعى البائع
عليه نتاجها عنده مع غيبة
المستحق

مطلب استحق حصان من
المشتري بنتاج أو ملك
مطلق وحكم به ثم برهن بائعه
على نتاجه عنده أو عند
بائعه

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى النجاج باثبات البائع
أو بائعه النتاج عنده

فاستحققت من يده بدعوى التناج هل اذا أقام المستحق منه بينة انها تنافي ببيعة بائع بائعه يبط - بل
الحكم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذلك اذا أقامها بائع بائعه أم لا (أجاب) نعم باقامة
البينة من كل منهم يبطل الحكم للمستحق والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة فولدت عند
المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الذمعي وأخذها الم - ستحق هي وولدها هل للمشتري أن يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم
التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات معللاً بأنه مغرور من جهة البائع فترجع
العهد إليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبلاً
بأربعة قروش فصار ثوراً وزادت قيمته فظهر أنه عمل الغير وأنه كان وديعة عند البائع فهل اذا
أخذه مالكه للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع
على البائع الا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله
أعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد بعيراً بثلاثة وعشرين اسدياً وباعه بغير بعشرين وتقابضا
ومات بغير العشرين عنده مشتريه زيد فادعى أخوه علي عرو أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه
لم يأذن له ببيعه الا بخمسة وثلاثين اسدياً وأنه رديعه ويريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه
أم لا وما الحكم اذا أقام بينة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لابد له من بينة
تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون ملكاً ولا يصح اتراره بعدد بانه فضولي أو وكيل
لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد سعيه واذا أقام المدعى المذكور بينة على دعواه استحق
ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثمان البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله أو كاري عليه لا طلب المستحقه باجرة عليه اذا منافع
المغصوب غير مضمونة عندنا والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد بيتاً بثمن معلوم من عمرو وبني
فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت له قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أن له
الرجوع بالثمن وبقية البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة
البناء على البائع كما صرح به علماءنا فاطبة لكونه غزوه وله قيمته قائماً يوم تسليمه والله أعلم
(سئل) في رجلين تقايضا في ثورين فعرّف بدوى على أحدهما وأقام عليه بينة وأخذه بلا قضاء
قاض فافتكه من يده بائع بائعه بمبلغ ورد على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذه ثوره الذي
قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينسخ
البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

* (باب السلم) *

(سئل) في رجل اسلم آخر مبلغاً معلوماً في جلود من جلود المزدحم معلوماً ولكنه لم يبين الطول
والعرض وما تنقي به الجهالة ولا بقيمة شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المسطور فاسد
وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على
رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول
رب السلم اذا القول قول القابض ضميناً كان أو أميناً والله أعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل
يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب اذا ولدت بقرة في يد
المشتري ثم استحققت يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد

مطلب اذا زادت قيمة المبيع
في يد المشتري ثم استحق
لا يرجع على البائع الا بالثمن

مطلب عمرو اشترى من زيد
بعيراً فادعى آخر على عمرو
أن الجمل الذي باعه زيد ملكه
ولم يأذن له ببيعه الا بزيادة
عملاً باعه

مطلب اذا اشترى بيتاً وبني
فيه ثم استحق يرجع بالثمن
وقيمة البناء

مطلب تقايضا في ثورين
فاستحق أحدهما فافتك
المستحق الا بخر ليرده على
المقايض ليأخذ ثوره
فامتنع

(أجاب) نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم اليه الاشمانه فة ال رب السلم لا أقبله الا عما و تركه فسرقت هل يكون على الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما اذا أسلم بنا في زيت هل يجوز أم لا يجوز لا شتمال البديلين على أحد وصفي عله الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتمال البديلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة للربا وقد اشتمل عليه ههنا لكونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح به في البحر والرب موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحرمة النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشا على خمسة وثلاثين رطلا مترا كحريرا أبيض سسل الدولا ب يستحق في نصب الميزان بطرا بلس الشام سنة اثنتين وستين بعد الالف وأسلمهم أيضا خمسين قرشا أسدية قرضا يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان أستاذ القرية مالا و ذمة هذا صورة ما تسطر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل المزبور أم لا يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطورا بأن المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من أهل القرية تلجئة من غير أن يكون مستقرضا ومسلما اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكر الا آخر ذلك فاقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا وهل اذا عجز عن اقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وأولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد واذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح اذ شرط صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسئلة التلجئة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة وأنكر الا آخر لا يقبل قول من يدعى التلجئة ويستخلف الا آخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكلاهما رجلا يسلم لهما مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا انه لم يذكرفيه الاجل أو غيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله القول لمدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنوا الرجل أن يستلم لهما دراهم على زيت من الناس ففعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له فلفساد السلم بترك شرائطه وأما الذين أذنوا فليعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في الوكالة نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من الدبس الى زول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منح الفهار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الارتد رأس مال السلم ويسترد دبسه بعينه ان كان باقيا والا فقيمه يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجلود من غير استيفاء الشروط فاسد فيجب على المسلم اليه رد رأس المال ويجب على رب السلم قيمة المقبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه بحل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم فيه الى رب السلم فقال لا أقبله الا تاما وتركه فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرط صحته عدم اشتمال البديلين على أحد الوصفين

مطلب اذا أسلم في حرير الى نصب الميزان فالسلم فاسد قال كفالة به غير صحيحة ولا يقبل دعوى التلجئة الابينة

مطلب القول لرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل ولا المسلم اليه بالمسلم فيه اذا فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه فيرد المسلم اليه رأس المال ويسترد الدبس ان قاعما والا فقيمه

مطلب دفع عمرو لزيد
دراهم لیخرجهما علی شعیر
قد قعها زید لیکر لیخرجهما
فأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
في الذمة سلماً غير صحيح
مطلب أسلم لا يخرق
قطن سلماً فاسداً ثم اشترى
المسلم اليه ما بذمته من
المسلم فيه ثم باع رب السلم
بالثمن قطناً

مطلب بيع المسلم فيه من
المسلم اليه لا يكون اقالة
مطلقا

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن
بالمسلم فيه بالغلة ما بلغت ان
لم يثبت ضاعه بالمينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
قبضه لا يصح مطلقا

مطلب اذا قسد السلم
يسترد المسلم اليه المسلم فيه
ووردراس المال

عمرودراهم ليخرجها له على شعيير قد فعمها زيد لبكر ليخرجها فخرج البعض وأتفق البعض على نفسه والا أن يقول زيد لبكر قد وفيت عنك الشعير لعمر و هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلما وعند محي المحل دفع المسلم اليه للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا وبأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن التابت في الذمة سلما فطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنالا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا في قطن بقرشه وزنا معينا سلما فاسدا حين المحل لم يجد المسلم اليه قطنافاشترى منها ما بذمته من القطن بثمن مؤجل وحين مجيئه باعها قطناف بعض المبلغ وسلمه لها وأبقت عليه البعض وتطالبه به هل لها ذلك أم ليس لها الرأس مال سلما في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الرأس مال سلما وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فتقاصصه بتدريمالها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو باقل أو بأكثرسواء قبض الثمن أو بعبضه أو لا أما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على بثمن غال ونحوه فردته المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال فرد عليه البائع الثمن ورد هو عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلما في ستة جرات زيت ولم يذ كر شيئا من شرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى رب السلم ضياعها فما الحكم (أجاب) السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه أو عينها ان كانت قاعة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتهن الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالعة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود كصححها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشافي ثلاثين رطلانا بلساغز لا فلاحا الى ستة أشهر فلما مضت طاله بالغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية أرطال غزلا فأماها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشافيما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجبي أو للمسلم اليه اتفاقا أو مانفس السلم الذي وقع أولا في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطا ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أظن أنها استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشا الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشافي مدحطة ولم يذ كر ما تتوقف عليه صحة السلم ولزوم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا أو مثله ان كان متعذرا رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئا بناء على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابته استرداده ويرد عليه

أريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الخياط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم واختلف المشايخ في صحة الكفالة بها فقيل تصح إذا العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة بما بحق أو باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين يمنع صحة ما ههنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها أو لا يمكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقاً ومن يميل إلى الصحة الإمام البزدوى يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأبى صحة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة تفلأ عن مجموع النوازل طمع الوالي ان يأكل كل منهم شيئاً بغير حق فاختلف بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجدتهم الوالي لا تطلعه وعلينا وما أصابكم فهو ليس بنا بالخصص فلأخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجعاً قالوا يصح وجعاً والمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للانسان ان يساوى أهل محله في اعطاء النسيئة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فأكثر النوازل تؤخذ ظلماً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال بإشافي كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بلا برهان فان قلت ان الشيخ زين ابن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله عليه لقوله وظاهر كلامهم الحال ان ظاهراً كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعته نقلاً عن العمادية والاسير اذا قال لغيره خلصني فدفع الماء ورماً لا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضخان وان كفل عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماءنا بأنها تصح الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه لخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر أطلقه فشمّل الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وثني صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متوناً وشروحاتاً وى هذا وأما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت اليه شرعاً والله أعلم (سئل) في رجلين مآدرهما الوالي وحبسهما فقال أحدهما للآخر خلصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه علينا ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على في البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيهما بلا

مطلب صادر الوالي رجلاً
فقال لا خر خلصني من
مصادره صح ويرجع عليه
بدافع

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ
بموت المكفول به
مطلب ان كان غصب بهيتمك
فأناضامن

مطلب مهما أخذ منك فعلى

مطلب اذا أثبت أنهم ماضنا
له بذمة فلان يؤخذ ان به
مطلب في ألفاظ تصح
الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا سلم المكفول
به في مجلس يمكن مخاطبته
فيه

مطلب مات عن ذكر
واناث وقد كفل مهر زوجة
أحد أولاده ثم ماتت إحدى
البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوضوا زوجة الابن
المكفول لها كمال مقتضى
الكفالة وقضى بذلك ثم
أراد زوج الميتة ابطال ذلك
مطلب اذا كفل مهر زوجة
ابنه ثم مات يؤخذ من تركه
مطلب قال رئيس المركب
وبعض من معه الباقيين مهما
أخذ لكم فعلينا

شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لا في المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في
كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي
نزل به ضيف فغصب بهيمة جارية فاتهم الضيف بها فأتى الى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك غصب
بهيمتي الفلانية فقال له ان كان غصب بهيمتك فأناضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف
ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما
صرحت به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر
فذهب فقبس فرآه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أو صلها اليها وباع البعض
لنا والبعض تركه عندنا وديعة فرجع اليه وطالبه برتبقره ليدفع فقال اذهب أنت اليهم ومهما
أخذوا منك فعلى قفعل وأخذوا منه ما اجبروا واكرها هل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه بقوله مهما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب
والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين أنهم ماضنا له ما تعلق بذمة فلان باذنه
بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (أجاب) نعم
يؤخذ ان به ويجهل بسان فيه فقد صرح علماؤنا بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا حر كفلت لك فلانا أو
ضمنته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال واذا كانت كفالة نفس
هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل له حيث يمكنه مخاطبته ولو في غير مجلس القاضي (أجاب)
هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث أمكنه مخاطبته ولو في غير مجلس القاضي ان لم يشترط
تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت
أحدها عن زوج وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقتها كمالا وزوجة
ابنه لكفالة مهرها بغير اذن ابنه كمالا وقضى القاضي به هل لزوج الميتة ابطال قضاء القاضي بذلك
مع استيفاء الشرائط أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضي المستوفي
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفي من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجة ابنه ومات الاب هل يؤخذ
من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
(سئل) في سفينة رئيسها نصراني جل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل
عليهم في البحر غلبون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقمهم على البر
وكان متيسر القربة من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذ لكم هؤلاء
فضمانه علينا فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يعترضوا أموالهم هل
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
عنه معلوم بالإشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة
هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا خير
اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فأناضامن وأخذ ما له صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
في جامع الفصولين راجع الفوائد ظهير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري

مطلب اذا كفل عن المبيع
بيعا فاسدا قال كفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدية غير
صحيحة

مطلب رجل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أبا زوجها بمهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمعتال على المحيل
مطلب اذا عمر المستأجر
بأذن الناظر صح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت
المحال عليه قبولا للحوالة
مطلب اذا توى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المعتال اسوة لغرماء
المعتال عليه

وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر حنطة الى دخول
الجرن بثمن ككفله آخر فظهر فساد البيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) بظهور فساد البيع يظهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان
موجودا ورتبته ان كان هالكاً أو مستهلكاً لا ثمنه فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر
بمحمولات لا آخر باجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمال ودفع له جارا يركبه عارية فلما
حل بمصر مرض الجار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان ترك الخروج معها حصل ضرر
كلى للجمال والجمال فلما خرج أو دعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل
أخبر به فاستشاط غضبا فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان المستعار غير مضمون
لهذا العذر الذي ذكر على الجمال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفلا دية قتيل على عاقلة القتاتل
هل تصح كفالتهم ويطالبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدية كما صرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والتارخانية نقلا عن الظهيرية فلا يطالبون بها لعدم صحتها والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة
فأحال الاخ المذكور أبازوجته بمهرها على زوج أخته استوفى الاب من مهر الاخت مهر بنته
بغير اذن من الزوجين فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن يحجبه
ومات الاب المحال أيضا فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطلة وللمعتال عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائما وبقيته في القيمي ومثله في المثلي ان كان مستهلكا في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال
بها مستحقا في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمعتال على المحيل لا على المعتال والحال هذه والله أعلم
(سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذا مال للوقف فعمر المستأجر باذن
المتولى وأحاله على مستأجر حوائت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المتولى بما صرفه وجبسه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في البحر عن القنية
ومثله في الحاوي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المعتال اذا توى من اعتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المعتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد
فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي تركته بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب)
المعتال اسوة لغرماء المعتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد توى والله أعلم

مطلب أقام المدعى عليه
بينة على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكر فجاء الغائب
ولم يعد البينة ثانياً في وجهه
مطلب اشترى جاراً بثن
فأحال البائع عليه آخر ثمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الجار أبويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو ممن مبيع فأجابه باني أحلتك به على فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته إلى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا وإذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى أهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم يعد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لأنه قد نوى بسبب ذلك على المحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه فباع له رطل بهيمة وأحال البدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلاً ان أعجب أبوي الجار فلم يعجبهما وردته على بئعه هل للبدوى طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوى عليه والحال هذه لبطلان الحوالة بنقص الشرط والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب أدب القاضي

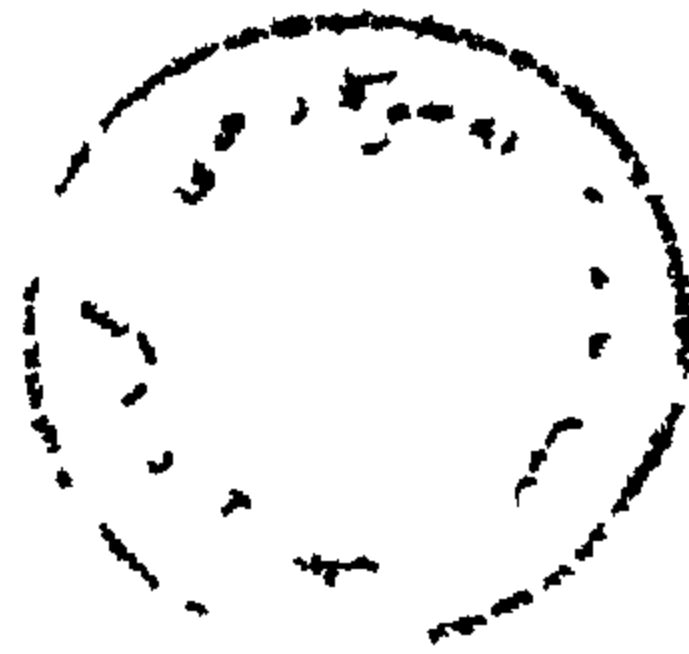
* (فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية) *

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
١٦٣	كتاب المراجعة	٢	كتاب أدب القاضي
١٧٢	كتاب المساقاة	١٦	كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥	كتاب الذبائح	١٦	باب التحكيم
١٧٦	كتاب الاضحية	١٦	باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦	كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤	كتاب الشهادات
١٨٥	كتاب احياء الموات	٣٦	كتاب الوكالة
١٨٥	فصل في مسائل الشرب	٤٧	كتاب الدعوى
١٨٨	كتاب الصيد	٩٣	كتاب الاقرار
١٨٩	كتاب الرهن	١٠١	كتاب الصلح
١٩٤	كتاب الجنايات	١٠٥	كتاب المضاربة
١٩٧	كتاب الديات	١٠٥	كتاب الوديعة
٢٠٠	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	١٠٩	كتاب العارية
٢٠١	فصل في الحائط المسائل	١١٠	كتاب الهبة
٢٠٢	فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار	١١٣	كتاب الاجارة
٢٠٥	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	١٣٩	باب ضمان الاجير
٢٠٨	باب جنابة المملوك	١٤٢	كتاب الولاء
٢٠٨	باب القسامة	١٤٢	كتاب الاكراه
٢١٤	كتاب المعامل	١٤٤	كتاب الحجر
٢١٦	كتاب الوصايا	١٤٦	كتاب المأدون
٢٢٥	كتاب الخشي	١٤٦	كتاب العصب
٢٢٩	مسائل شتى	١٥٢	فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠	كتاب الفرائض	١٥٣	كتاب الشفعة
		١٥٧	كتاب القسمة

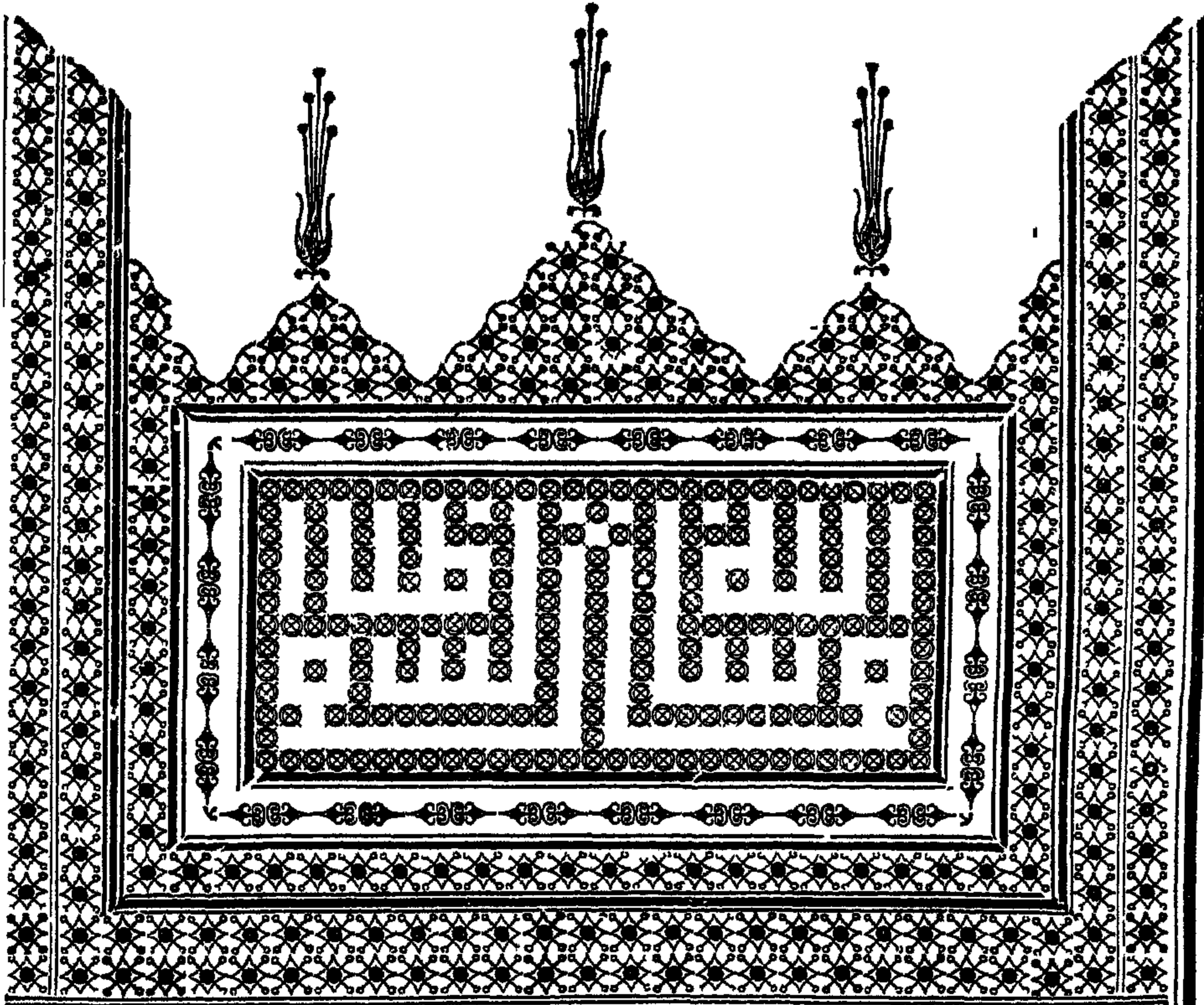
* (تمت) *

الف ٢٢

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان تفع الله
بها جميع الانام
آمين
م



* (الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا ق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حنفي ريعه لامرأة وحكم به لها حكما مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعي عنها من عبا ومات والا تان ابنه يدعي دعوى أيه بعينها فيه ولا وجه له شرعا مخالفته شرط الواقف هل يمنع من معارضة ما شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (اجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضي ان يتخذ قضايا القضاة التي ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه يتخذ هذه القضية ويضيقها حتى لو قضى باطلها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضي الثالث يتخذ قضاء الاول ويطل قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثاني بقضائه مبطلا للاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث ان يبطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا في الحوادث التي ترفع اليه اه (أقول) هذا في المختلف فيه فبالك بالجمع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وان فصل الحال على ذلك المنوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (اجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه اختلافا في محل يسوغ فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه فظاهر لا توقف فيه الافهام وأما في المختلف فيه فلا نه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا مما اجتمعت عليه الامة واتفقت عليه الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب في وقف ثبت لدى قاض ريعه لامرأة فاتداه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك
مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاه
مطلب اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتخذ الثالث قضاء الاول
مطلب القضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع
مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما أكرم به بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحل سبيله بغير حضور خصمه قال في الخاتمة وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مقلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ولا يتقدم بالأفراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب أنه مؤسر وقال المحبوس أنه معسر لا بد من إقامة البينة وأما مسألة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معطلا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه إلى دينه حاصلا أن الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس بدين هو غني مبيع إذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي إطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتما أو غايبا ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي إطلاقه بلا كفيل والحال هذه أدر بما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الأخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما إذا كان فقر المدينون وأفلاسه ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على أفلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد مؤسرا بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المدينون مشكلا أما إذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الأفلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وإنما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في الحال منازعة وأما إذا كانت منازعة بين الطالب والمدين بأن قال الطالب أنه مؤسر وقال المدينون أنه معسر لا بد من إقامة البينة فإن شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبيه على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد مؤسرا بما لا بد له منه وقد ينو ذلك في كتاب الجرف لا يعد بثبابة التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا امتنع المدينون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا يمكنه الوفاء منه إلا أنه متمرد ومتعنت في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه ليضيق عليه الأفرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه إلى أن يبيع نفسه وأما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولهما يفتي كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفى ببعض ثمنه الدين أو بعضه ويشتري له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج إليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر للمدين كما

مطلب إذا حبس بدين
وظهر للقاضي أنه لا مال له
له إطلاقه من غير حضور
خصمه بعد أخذه كفيلا
بنفسه

مطلب إذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والأعسار
لا بد من إقامة البينة

مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المدينون

مطلب إذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل

مطلب يقبل القاضي البينة
على الأفلاس

مطلب يسأل عن المقلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة إذا لم يكن في الحال
منازعة ولا اشتراط

مطلب الشهادة على الأعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة

مطلب لا يعد الفقير غنيا
بثبابه وكذلك بمنزله

مطلب في مدينون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه إلا أنه متعنت متمرد يؤبد
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما ويقولهما يفتي ولا

فرق بين العقار والمنقول

مطلب إذا أمكن المدينون
الاجتزاء بدون ثبابة التي

يلبسها يبيعها القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مالا يحتاج إليه في الحال

(أجاب) نعم يتقدم لكان الضرورة والخرج وقد أفتى به من يعتد به من علماءنا لما رأى من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والضيق وعدم تيسر الاستدانة في زماننا الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بمنع الشفيع عن الشفعة بسقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلا موجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب نفذ ولا ينقض ومسئلة القضاء في المجتهد فيه معلومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وإن لم يكن مجتهداً أو علم محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم يشترط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا يتقدم أحكامه إلا ما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوماث السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضياً ولم يمنع بل أطلق قائلاً وليتكم لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى إذا أفتى المدعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمم به تعمم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فإذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالك الإسلام فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في أزمته غير معلومة على أن ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولاً للقاضي فهذا المحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه أو يكون من قبيل الأجرة في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذ ذلك المبلغ إذا كان أجر المثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الأخذ قبل العمل وعلى عمل الغرفان هذا العير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاه الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نولي على هذا العمل من سأل ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور وجر مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الدين أو في الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي بمنع الشفيع لتخلف شرط لا يجوز نقضه

مطلب إذا شرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة ليس له الحكم بخلافه

مطلب إذا منع السلطان قضاة عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك

مطلب إذا قيد السلطان للقضاة ثمرات وولى غيره وأطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ

مطلب إذا اختلف المدعي والمدعى عليه في منع القاضي عن سماع هذه الدعوى فالمرجع القاضي إلا إذا أقام المدعى عليه بيينة بعد الحكم عليه بالمنع فيثبت ذلك يكون الحكم بإطلاق الخ

مطلب إذا أتي القاضي خبر بالمنع من عدل الخ عمل به مطلب في قاض ولى على إقليم فاشتري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم هل يتقدم قضاؤه أم لا

ليبينه للناس ولا يكتونه التيسيه على حرمة ما ذكره والعرض الى السلطان أي الله تعالى به
الدين فانه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فانهم يقومون عليه
ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا ن يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسببا للتسلط
على الرعايا أولى فان سكت العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيأثمون كلهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
هذه الداهية الكبرى والبلية العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تتحمل مجلدا ضخما وهيئات
ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
هذه المسئلة الكفاية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب
الخمر فثرت عليه أقرباؤه الدراهم كفروا وكذا قالوا مبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابهما أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على باب طبولات
وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى
عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرقا بين مقاطعة الاحتساب
ومقاطعة القضاء لأن كلامهم في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بيعه بل يستل عن كفر مسئلة
ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عامي ماشم للفقهرائحة ولشيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحانوتي كلام في الحصول المتجمل للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
المستنيب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لا من النائب ولا من المستنيب وان
كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب لا للمستنيب فطالبت به غير
جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة قواعد الفقه
ولا شبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
وان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا فاطبة من
أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يتفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى
اذا الامام لو قد برشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجز تقايد كقضائه برشوة ولا شبهة أيضا
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من
الامور المخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لانه من
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصلحه الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن
يترقى في عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة وما أقرب
هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
أقتوا بأنه يناب قاتلهم وأفتى السيد ابو شجاع بكفرهم وهو لا أشد فسادا منهم بلا شك ولا ارباب
وقد أشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاة عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو عصرنا * يعطى مقاطعة بحال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من اين اجمعه اذا لا آخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكمنا لا يتخذ
قل لي آخا الفقه القويم حقيقة * في كفرهم بالله يخفى المأخذ

مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب
أبي حنيفة فحكم بغيره يكون
مخالفا ولا يتخذ

والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دنس ويظهره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا حنفيا ليحكم في بلدة معينة بمذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن أبي ليلى في قضية مخالفة لمذهب أبي حنيفة وصاحبه
أيتخذ حكمه فيها أم لا (أجاب) لا يتخذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا
يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد صرححت العلماء قاطبة بأن القضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص فاذا خصه السلطان بزمان أو مكان أو واحدة
أو شخص تخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا يتخذ قضاؤه فيما
منعه عنه وحكمه فيه كحكم بقية الرعايا الذين لم يترد عليهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا مجمع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا أطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي
أكثر علماءنا من ذكرها وسأقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقواء والترجيح والاصح
والصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا النمط * ينادى هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * يراع الى ريقه قد نشط
فان ذوى العلم قد أجمعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يتواخي الجزاء * ويعلم مقتى الورى بالسطط
ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خبط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

مطلب التنافيذ الواقعة في
زمانا بشهادة رجلين غير
معتبرة

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصلح بغيره
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حكم أمضاه معنى قوله أمضاه حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البيئة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى قالوا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدين وهو أن يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثانى للحكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول
أجبره الثانى على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ

الواقعة في زمان غير معتبر لصداقها بلا دعوى وحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان يكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونقضه ولا شك أن دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيخان انما ينقض القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينقض انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشي من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن آخذ بحفظ وافر من الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطا لاطراف القضايا الحكمية وجعا لآبواب الحوادث الشرعية البتتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثة أي في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيه النفس قاضيخان في فتاواه بأنهم لا ينزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنزل قضاته وعما له وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فإن القاضي لا ينزل خليفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء والنظائر بعد ذكره لجملة من النقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن علل بأنه نائب السلطان فيسدل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحدا الا أن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زمانين ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاء هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التتارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القضية لو مات القاضي أو عزل بقي من نصبه على حاله ثم رقيم بقي فيما انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخرد لما قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي بإذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيلا عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد علوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين
 في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي
 هو نائب عن المسلمين فأني يتجه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح
 كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان
 وما معنى قول صاحب الاشباه ولا يفهم أحد الا أن أنه نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء
 بأنه اذا كان القاضي مأذونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح
 السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا تمت أو عزلت فقد عزلت خلفاءك
 فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاصر حوايه أيضا ان القضاء
 يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
 الا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل
 الا منه والله أعلم (سئل) في مفت يتفق المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من
 الكتب المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم وجه ما كونه ما جئنا فهل
 للقاضي أو غيره أن يجبر عليه ويمنع عن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل اذا كان ما جئنا وثبت عليه ذلك وجبر
 عليه القاضي وأفتى بعد الحجر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن
 البسائر أم لا والحال ان المفتي في بلاد خلت عن مثله علما وعملا وما يستحق من يسعى في الحجر
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على
 نفع المسلمين بالفتوى من الحكم وغيرهم أم لا بينوا الشايل جواب الواضح ليفهمه كل صالح
 وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم ودنياهم اليه تجوز المهاجرة
 منها الى بلاد فيها يوجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموثوق به في دينه وعفافه
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع
 التكلم بما انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول
 الله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات الآيات ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من
 الآيات الزاجرة الممانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق عن افهام
 المكلفين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يبين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به
 من المسلمين ولا جئت به شريعة من الاولين والآخرين واذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجر جاز
 وله الثواب واذا أفتى قبل الحجر بالخطا لا يجوز وان تعمد عليه العقاب واذا كان المفتي
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجر عليه واثبات الاثم لمن حجر ولمن أعان وأوصل الازية اليه
 ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئنا فالحجر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والحجر فيه حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من تقوذا التصرف شرعا وأما المهاجرة لتعلم
 العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة
 والاعانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤول والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب تواطؤا منهم بالتوصل الى أكل ماله فانكرها
 المدعى عليه فأقام المدعى بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعى في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على
 المفتي ما جئنا أو غير ما جئنا
 وفي فتواه بعد الحجر

مطلب في بلاد خلت من عالم
 يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة
 عن زيد الغائب

على غرماء الغائب وقبض ديونه والاقرار والابراء والانكار حتى أتلف الغالب من أمواله
 الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب)
 دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لا تصح ومسئلة
 الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلف التصحيح والافتاء
 فيها ففي مجمع الفتاوى نقلا عن المنتقى انه لو قضى على الغائب لا يتقدم عليه القتوى ومثله في كثير
 من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه
 وتبعه المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا يتقدموا أمضاء ألف قاض لئلا
 يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من
 كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال
 قبلت وان أقر يعنى المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر
 الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم
 ثبوت الوكالة وذكر الخصاص انه يحلف على الوكالة والاول أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار
 الوكالة وحدها انتهى وقوله كانكار الوكالة وحدها أى في الاستحلاف وجريان الخلاف
 فانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
 أو عين فكيف في مسئلتنا المجردة عن دعوى احدهما فالواجب على أهل الديانة القضاء والافتاء
 بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة
 بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتعالات والدعاوى الباطلة
 والله أعلم (سئل) من اسلم بمول دار الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة
 بخصومة قبض دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب
 قاضى بلدة الى قاضى بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير الوكالة المقيدة بخالف
 عمرو وأمر موكله موكله بمكتوب القاضي وأقام بينة وادعى بها وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك
 فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف
 أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وناقذا في ذلك وفي هذه
 الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ
 ذمة بكر من بعض الدين المزبور لزيد وقبض من بكر مقدار او قسط الباقي الى سنين عديدة وأقر
 عمرو أنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ ذمته وذمة كفيله من كل
 حق لزيد قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد ما لا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن
 عمرو ما أتلفه وأبرأ منه ذم المديونين بتعدي به بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى
 الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمرو والمذكور بينة وادعائه بها
 وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك أى كونه وكيله وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح
 الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين
 أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل
 البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر
 بالمال وأنكر الوكالة لا يستحلف على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاء على الغائب
لا ينفذ

مطلب ادعى أنه وكيل
الغائب بقبض الدين أو
العين الخ

مطلب الواجب القضاء
والافتاء بعدم نفاذ القضاء
على الغائب
مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقيدة بخصومة في بلدة
أخرى الخ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب
بقبض الدين ان برهن
عليهما يقبل وان الخ

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علماؤنا لا يسمعون
بالقول بجواز القضاء على
الغائب ولو أمضاء ألف قاض

مطلب أقام شاهدين أنه
وكيل عن الغائبة في بيع
محدود وباعه فإذا أنكرت
الوكالة القول قولها
مطلب في رجل مدين رهن
تحت يد أحد الغرماء مشاعا
وأظهر المرتهن الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة
مطلب حكم الشافعي لا يعتد
حكما إلا إذا وقع بعد دعوى
صحيحة

توجد لعدم ثبوت الوكالة وإن أنكرك الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لأن
التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
فافهم ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
الخامس في القضاء على الغائب راجعا للفتاوى الصغرى وفي معين الأحكام للطرابلسي في الفصل
الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من
الامور قال وإنما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى إن من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
لا تسمع هذه الدعوى لأنه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فأنتهى انتهى
(أقول) تعليقه بذكر أمر أولاه وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط
ذكر أمر يتصور الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله
الوكيل لأنه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند إلى دليل اذ علماؤنا رجعهم الله تعالى
لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاء ألف قاض اذ لو سمحوا به لتوصل الناس
إلى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة
للباطل وطريقة موصلة إلى أموال الغائبين لا سيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاوائل فإن
السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله
تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب عنه أن كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجبة لغضب الديان وأما
ما تلف بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع
الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهد أنه وكيل عن فلانة
الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة
المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر
في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع
الفصولين ما يشفي الغليل وينقي الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات
مدين والغرماء متعددين وقد كان رهن بدين أحدهم مشاعا لدى نائب قاض شافعي وأظهر المرتهن
محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل إذا رفع لقاض حنفي يحكم بمجرد ويختص
المرتهن به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
إليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما صرح به في اقرار الحائنة فلا
اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التفات إليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني بإحدى
الحجج الشرعية المشار إليها وإن حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة شرعية فإن لم يكن كذلك فلا
يعتد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض
بمثله مانصه الثالث لافرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع النزاع
بين خصمين في الصحة فخكم بها كان الحكم بها صحيحا وإن لم يقع نزاع بينهما فلا انتهى
وقد ظهر بذلك أنه ان وقع النزاع في صحة الرهن المذكور بين يدى القاضي المتداعي إليه فخكم
الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتهن به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب اذا مات وعليه ديون
وله ثلث بيت يا امر القاضى
بيعه فان امتنع الوارث يبيعه
القاضى الخ

مطلب فى رجل اشترى من
وكيل امرأة شقصا من
عقارات أخذها لها وكيل
آخر بالشفعة فادعى المأخوذ
منه بطلانها الخ

مطلب فى امرأة طلبت
مهرها من وارث زوجها ولم
ترك الادار الا يحبس لبيعها
مطلب اذا حكم حاكم
بالشفعة فحكم آخر بعدم
صحتها مستندا الى ان الارض
الخراجية لا تصح الشفعة
بها فحكم الآخر غير صحيح
والاول على حاله وسيأتى ثانيا
فى سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
العقار وقفا وبعضه ملكا
فان بيع الملك ففيه الشفعة

مطلب أرض الخراج
والعشر مملوكة يجوز بيعها
ووقفها وتورث وأما أراضى
بيت المال لا يجوز وقفها
ولا بيعها

(سئل) فى رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فالحكم (أجاب) يا امر القاضى ورثته
بيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعها واذا لم يبيعوا يبيعه القاضى
بنفسه أو يئصب وصيا يبيعه وقبل يجبرهم القاضى على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم
(سئل) فى رجل اشترى من وكيل امرأة شقصا من عقارات كان أخذها لها وكيل آخر عنها
بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة
بطلانها لكون الارض وقفا أوليت المال فبمجرد دعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من
غير بينة تشهد له بمقتضاه من غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذى
بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح الظهور هذا مع قطع النظر
عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
الثلاثة فى كل حكم هى الاصول والله أعلم (سئل) فى وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصة فى الدار وأقضى ذلك
هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله أعلم (سئل) فى كروم مشتركة بين جماعة فيهم
يتيم باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضا وغراسا من شخص وكتب بذلك صل لدى القاضى
بلغت الصبرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور باوعها فحكم القاضى لها بذلك مستوفى الشرائط
ثم وكلت رجلا فى بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صل لدى القاضى فادعى
المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب
ان الارض خراجية وبها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعدها معتدا على كون
الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتماده فى الحكم على عدم صحة
بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفيا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال
هذه ما جاع علما لنا على ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا
عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشروح والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها
بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذى بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة
واذا بيع الوقف لا شفعة فيه يبطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لا شفعة له بالجوار وانما الشفعة
بالمالك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب
الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشركة فى المبيع وفى حق المبيع أو جوار أو ما الوقف فلا
يؤخذ بها أو يأخذ بها وفى التنازع خاتمة فى فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كما فى فتاوى
العباسية انتهى وأما الاراضى التى لا يجوز بيعها ولا وقفها فهى أراضى بيت المال فافهم
والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بما صورته فى كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيم
باع بعضهم ما يملكه أرضا وغراسا لرجل لدى قاض فبلغت التيمية وطلبت الاخذ بالشفعة فورا
لدى القاضى فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بحصة بيعها
الواقع بعد حكم القاضى الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد
المشتريين منه لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أراضى الكروم خراجية

وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشيوعه فيكم القاضي
المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان يهاقيراطا وقفا فهو غير صحيح اذ حق
الشفعة ينبت على صحة البيع والارض الخراجية ملك لأصحابها يجوز لهم بيعها ووقفها
وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة مطلقا جائز
سواء كان الباقي مملوكا أو وقفاً فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع أم لا
اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لأعلى الوقف ولا فائز لعدم صحة بيع حصة الملك حتى تمنع
الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف أو قيمه يجاب الى القسمة واذا باع المالك قبل
القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ابتداءه ولا بقاءه في صحة بيعه على قول الكل
أما على قول أبي يوسف فلكونه قائلاً بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فلكونه يقول بعدم
صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق
ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشيوع لما رد عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق
مع توفر شروطه لا سيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
لا يرد عليه باللاحق انتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
حبسها القاضي بدين لرجل فهربت من السجن هل يضمن السجن ما عليها من الدين لرب
الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجن لعدم موجب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل
عين مستهلكة أو عمل كآجرة أو عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجن القاضي خلى رجلا
من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فرب الدين ان يطالب السجن بالحضارة لارائحة فيه
ثبتت الضمان لما بدمته لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخية من غير حنط ملزمة بمطالبة
الحضارة لا بما بذمة المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
فأي الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته
يختص بهادون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا فلا كلام في
صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فيها فان لم يكن بها
تركة لا يصح نصبه قال في التتارخانية راجع المحيط واذا نصب القاضي وصيا في تركة اليتام
والايتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته
أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة أنه قال يصح نصب على كل
حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
على السغدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط صحة نصب
القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة وكنت رجلا أن يزوجه من رجل
فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل المحلل
فحكم الشافعي بصحة انكاح الثاني هل يتغير ويرتفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا

مطلب اذا طلب المالك
القسمة مع الواقف يجاب
ان ذلك

مطلب لاضمان على السجن
اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
بلده وله ولد قاصر في بلده
وكل من قاضي البلدين
نصب وصيا
مطلب ليس للقاضي نصب
الوصي الا اذا نص له على
ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغة زوجها
وكملها مع وجود أبيها
فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
له قبل المحلل حكم الشافعي
بصحة النكاح نفذ حكمه
وارتفع الخلاف

(أجاب) قد أجمع العلماء ان القضاء في المجتهدين اذا صدر من يراه نافذاً واذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز ان يطلوه المحل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء سافى النكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً وبعضه الحنفى الى شافعى ليعقد بينهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جازولم يأخذ الا امر والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع القصولين راعياً للمختلفات القديمة للمشايخ وقتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة السيوت وحفظ المواشى فتلغ في أوانيهم هل اذا قلمت بانهم عند الأئمة الثلاثة أى حنيفة والشافعى وأحمد تجس ما أصابته بفمها أو يبلل أصاب جلدها ونجاسة سوءها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما أكلت أو شربت طاهر وانما يغسل الاناء سبعاً بعد ان يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن اراده في مسئلة اضطر اليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للمقلد تقليد غير امامه من الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعوا اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قلد الامام الشافعى في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاتحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعاً نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلد مالك الكافى مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتتزه عن ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك موجب الفسق والوقوع في الآثام كما نصت عليه الأئمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقال وجرى بين الفحول من العلماء عظيم المجال فلان طيل بذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالينة الشرعية أن غلة الوقف في رضى معلوم سوية بين زيد وعمر وقضى القاضى بذلك بينهم ما لثبوت القرابة الموجبة للمساواة فى الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمر وزيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائد عن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لامثب وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الاصول والفروع أيضاً في طلبه به ويحبسه عليه اذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدبر اذا حكم بمجازه حاكم يراه هل يتقدّم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال فى الظهيرية فان باعه وقضى القاضى بمجازه يبعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق اه ومثله فى كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء سابقا بقضاء القاضى اذا قضى بمجازه حيث كان ممن يراه لانه فصل مجتهد فيه والقضاء فى مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان الفتوى على أنه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولانا السلطان قاصياً أو نادراً على

مطلب فى التقليد

مطلب اذا أخذ احد المستحقين زائدا عما يستحقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذ، وحكم بذلك يرجع عليه بالزائد فى المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدبر نافذ بخلاف أم الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاصياً الخ لا يعزل الا بوصول اعلم اليه

مطلب ان كان المخبر بالعزل
وسو لا ثبت العزل مطلقا وان
فضوليا فلا بد من العدالة
او العدد

مطلب في رجل ادعى على
آخر فارسل له القاضي
محضرا فلم يجده لا يحل
للقاضي ان يخرج امرأته
من بيته ولو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب القاضي الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستنابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجته رجلا فاجله سنة
صح

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة ينزل بالعزل هل ينزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) ينزل عند وصول العلم اليه كما صرحوا به في عزل
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة به أو بكاتبته له كتابا بعزله
أو بإرساله رسولا عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الرسول أرسلني إليك
لا بلغك عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحد شطري الشهادة أما العدد أو العدالة وذلك لما في انزاله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لاجل مصالحه وضرورياته ادعى رجل لدى قاض ديننا وعيننا أو شيئا من الاشياء فارسل
القاضي له محضرا ففتش عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره
ويحتملها من غير طلب المدعى ذلك منه أو بطلبه ما الحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال تمتنع الاضرار به وسواء طلب المدعى
ذلك منه أولا قال في الحاوي الزاهدي رامن الفتاوى العضد لعل السغدي ولعين الائمة
الكرباسي توارى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي ان يخرج
امرأته وأولاده من داره ويحتملها لا يجيبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخانية فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا اظفريه وسأل المدعى من
القاضي تسمير الباب وانتم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صرح في مجموع مؤيد زاده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علماءنا ومحل السمر
وانتم ان ثبت امتناعه بلا عذرا ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضي الى القاضي) *

(سئل) هل لنائب قاضي القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (اجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستنابة ثبت
صححة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير
الابصار في بحث كتابة قاضي رستاق الى قاضي مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم في هذه
المسئلة مبني على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لنفاذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتى كما في البرازية فبناء على هذا يفتى بقبوله
من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق انتهى على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضي القدس
الى قاضي دمشق اذ كل قائم مقام مستتببه كما صرحوا به في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) في العنين اذا جعل بينه وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن ينفروا
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم في مسئلة العنين لانه ليس بمحدود لا قود ولا دية
على العاقلة ولهم ان ينفروا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) *

(سئل)

مطلب خلل المحاضر
والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوف
الشروط لا يعتبر
مطلب في المحضر المستوفى
للشروط

مطلب في محضر مضمونه
أن دار فلان انهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الزقاق فاذا أذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك
لا يعتبر اذنه

(سئل) في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للحاكم أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالمحلة فجاءه فلان وفلان ثلاث سمائم والعصى بأيديهم وضربوه وشجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجبات ثم حضر فلان المغربي سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورة من متشاجرين وفرق بينهم وطردهم واطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او عما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (اجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء الالتفات والاعتبار بل تسميته محضرا يكاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسرو وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه والحكم بالينة للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هنا من المدعى وأين الاقرار أو الانكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم بالينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكيمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس في الفواكه البدرية

اطراف كل قضية حكيمة * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكم كوم به وله ومحكم كوم عليه وحاكم وطريق

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر للحاكم أن داره الفلانية انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم اذنا صحح ما شرعنا هذا حاصل المحضر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ماؤها في الزقاق الغير النافذ أم لا وهل مجرد الاذن من الحاكم المذكور حكم على أهل الزقاق بغير يينة شرعية بوجوبهم أو اقرار أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا (اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ماؤها في الزقاق المذكور ومجرد الاذن من غير ثبوت حق التسهيل لا عبرة به ولا بدلائبانه من يينة تقوم على أهل المحلة بوجوبهم أو اقرارهم أو نكولهم عند طلب المين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بثبوت برؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على طبقة حادثة يرمى ماؤها في الزقاق المشترك وطلب رفعها (فاجاب) بانها كانت قديما على ايوان هدمه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة وتقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بقدوم الميازيب التي كانت على الايوان فنع نائب القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قديما على الايوان وأبقاها فهل المنع والابقاء كل منهما مصادف لمحله الشرعي المنصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو مصادم لما فيهم فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميازيبا أطول من ميزابه أو أعرض أو

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

مطلب في محضرين

يسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لأنه تصرف في المشيئة بغير إذن
الشريك وهذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان أشد وقعاً وأبعد رمياً فيتسع انتشاره ويكثر
انتشاره ويحضر من الأرض ما لا يحضر المتسفل فيمنع عنها شرعاً وليس له أن يسيل ماء طبقته الحادثة
في الزقاق المشترك بإجماع علماءنا قهر على شركائه وإن أثبت قدم ميازيب الأيوان لأن سطح
الأيوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من الميع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الإبطال وما بعد الحق إلا الضلال وما للضرر الآن
يزال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصلهما حضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفلاني وذكر نائب الحكم أنه أنعم عليه بتوليته وقبض غلته وتناول
وطيفته منه وأرسال ما بقي للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بأجرة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها مخالفًا لأمير الشريف يضمن المدفوع قاهره الحاكم كم يدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور نظير علوفته المحول به على القرية فدفعه أخوزيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكيلًا وكفيلًا عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب المحرر المرعي أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه بواقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر المرعي إذ لا يحملوا ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونه يملكها أم لا فإن كان الأول فقد برئت ذمة زيد المستاجر بدفع
الاجرة المسماة في العقد فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يامر الحاكم بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحة النافذة أجر المثل لا المسمى بإجماع أئمتنا وإن ألحقنا الناظر الكبير
بالفضولي في عقد الاجارة وجعلنا فلان المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجيزاً فالاجارة اللاحقة
كالوكالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبرأ المستاجر بالدفع اليه بإجماع أصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على
أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع
والمستاجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصاها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعقل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعيين النقود في العقود وإن عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داحضان إذ لا وجه للضمان والله أعلم (سئل) في صورة محضر مقيد في السجل
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة فلان بنت فلان وأنها تستحق في
ريع وقف جدها لامها فلان بن فلان انتقل لها عن والدتها فلان بنت فلان الواقف وان الحرمة
المذكورة والدة فلان بنت فلان الواقف المزبور ثبتوا شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالمحلة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبته بقرش واحد من أجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار
شرعي في ذلك واعتبار ماوجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضر

المذكورة المقيدة في السجل فوجب به اسم المخرمة المذكورة جلة المدعى في ربيع وقف جده
لامه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدته بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المنوال وثبت
مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجرة للمدعى المذكور فامتثل ذلك المستأجر المذكور وامتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا
فهو هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور
صحيحاً أم لا فلا يصح كون صحيحاً وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بإجماع علماء مازجهم
الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت
المتون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تسع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصماً للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة انما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً لانه حكم على غير
خصم اذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على المستأجر باطله لا جاع
أثبتت لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصماً في ذلك بالاجماع على أنهم صرحوا
بأن المستحق لا دعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انما يكون ذلك
لناظره وما أدونه ولا ناظرها قد ادعى عليه ولا ما أدونه في نفس الغلة فبالك في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا دخل له في اثبات
القسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلا ريب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكروب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان
القاضي لا يقضى الا بالحنة وهي البيئة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه ونظائره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فأطعست خمسة دعاوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا جروح والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
صلوات المهيمين الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بانه جذ كرمه وقطع اغصان دواليه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البيئة فأحضر رجلين
من قرية لحلول شهدا بانه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهمل المحضر المذكور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح اذ خله ظاهر كالشمس لان مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع
في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي
جرى ان ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها بما بالك بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي ألزم به الشرع فاذا تقررت ذلك وعرفته طهرت أن احد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظمه ابن العرس في الفواكه البدرية

أطراف كل قضية حكمية * ست يابح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

وبفقدوا احد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

مطلب التحالف

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد وعمر زوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باعهما رطل بن بقرشين فوزنه بازار باشا فوجده عشر أواق ونصف أوقية وطالباه بالبقية فانكر خلف المدعيان أن مراد باعهما البن بالقرشين اليين الشرعي ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشر أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابشي تسطير ذلك بعد السعي اليه بما فهل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمنان ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كما نشاهده ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازار باشا لاحتمال انفراده وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرضيا الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فابشرة وقال المشتري اشتريت مكايلا يتحالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف يثبت بحلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشر أواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهما يلزمهما التعزير الخ ليت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوع له الحكم بحلف المشتريين ما لم يجر التحالف حسما نطق الحديث لانه مخالف للحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترا اذا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصر حو ابان الاصح في مسئلة حلف المدعى عليه واقامة البينة بعد عينه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف كيف بما ذكر يعزرا الرجلان المذكوران هذا القائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وفحول المتأخرين أفتموا بجوارز قتله حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع

شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو بيرع والله أعلم

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو وأنه كان هو والمدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد أسلمه نظيرها وأن يضع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستتر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان وللمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور يبلده بمائة قرش وقاشا مصر يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخره من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعامصرية ومائة قرش اسدية ويطلبه بالاربعمائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالدا تسلم مال الشركة وأنكر أنه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وإن ثبت ما يدعيه فأحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بأن المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه ثبوتنا شرعا وحكم بموجبهما حكما صحيحا شرعا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك الزام شرعا تاما معتبرا شرعا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو ضحو النامافيه وأجيبوا عما يحتويه باحسن إيضاح وأفصح جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقديتين في الأمانات والشركات والغصوب والمضاربات وأن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهدانما تقبل على السبب لأعلى الحكم وإن الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعيين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب فإذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يخلو ما أن يكون قد تصرف في دراهم الشركة بشراء الأعيان ودفعها في ثمنها أولا لا يكون فإن كان قد تصرف فيها لا تصلح دعوى عينها بعده لأنه قد صرفها فيما هو مأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عينها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردها بعينها إن تفاسخا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بأنهم في ذمتهم وقوله باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاشا مصر ياتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الأمانة لا تجوز المقاصصة بها وثانيا قبضها لا ينوب عن قبض عن المبيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لانها معينة وعن المبيع غير معين فالواجب فيها ردها بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعى في مثل ذلك أن يطالب المدعى عليه أولا بإحضار تلك الدراهم فيقيم البيئة عليها كسائر النقليات فالمدعى المذكور لم يذ كر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدمه وفسخ الشركة حتى يكون حقه في ردة عين تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا ر بما يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش إلى آخره بعد قوله باعه صبرة حنطة بمائة قرش وقاشا يتسعين قرشا ر بما يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه الخ مسيبا عن قولهما تحاسبا قد علمت عدم صلاحيته مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوتها لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها إذا بدل للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة من الدعوى الصحيحة أذسماعها مبني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فإن قلت إنكاره التسلم من المدعى موجب للضمان والثبوت في الذمة قلت نعم لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لم يلاحظ للمدعى

مطلب الأمانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض عن المبيع

مطلب محضر في دعوى
قتيل

مطلب القصاص يجزى
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه
ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى به شهادة
الشاهدين بان المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فمكان آخر
مات آخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة
للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع أن تسعة
أعشار المحضر أو أزيد حشوا لا حاجة اليه ومن صيغ اصحبه في الفقه ظهر له خله كخلق الصبح
والله أعلم (سئل) في محضر صورة ادعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين
على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فأنكر فبرهن الأب على ما ادعى فكتب القاضي أنه
عرفه أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور حكما يمنع المخالف القاتل
بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون
القصاص موروثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على
طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام أو اطلاق
وعرفه في القوا كالبدرية أنه الإلزام في الظاهر على صفة مختصة بالمرء طن لزومه في الواقع شرعا
ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احترازه عن مطلق الإلزام اذ المعتبر هنا الإلزام بالصيغة
الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معين الحكم للطرابلسي بعد
تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
هذا في قوله ثبت عندى فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف
أن قاتل النفس المعصومة عمداً غير حق يقتل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ
الصغيرين فأصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما
حكاه الزيلعي فلو حكم بتأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صيغ الحكم
في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجزى على فرائض
الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص
فلربما يعفو البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويحرم التعرض للقاتل بالقتل
بذلك لسقوطه بعفو العاقل قل نصيبه أو أكثر والحاصل أن التعريف ليس حكماً وان القصاص
يجزى على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الاثر في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان
لا تجزأ يسقط بعفو أحدهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص
وكان الواجب السؤال عن الشهود وترتيبهم لاسيما في القصاص فإنه باجماع علماءنا واجب
والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم
(سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندى ابن أحمد الطنفي ابراهيم
ابن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جده محمد ابن صاحب القافون المستحق لريعه
مع من يشركه الثابت تركه عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة
بنت محمد الثابت تركه عنها في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكليهما وجهة الوقف المرقوم
من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظراً جده افندى ابن محمد
واستحقاقه في ريعه مع من يشركه في جميع الجنيحة الكائنة بأراضي مقرى الحدودية بكذا وكذا
لجريانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتنفيذ على

العادة وأبقى الجنيثة بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أجد الناظر المزبور من التصرف
 فيها لجهة وقف جده أوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل أجد الناظر
 المدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثتين أزال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وأن باب
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أجد افندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيثة جرباش
 وإن حدها شرقاً بجنيثة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموما إليه فابن زابراهيم
 أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي بجنيثة الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بحد الشاردية من الجانب الغربي بجنيثة
 جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما واتمس كل منهما من الحاكم أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان افندي فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد بجنيثة
 جرباش مشتملة على أرض منخفضة قبلية وأرض عالية شمالية ووجد بجنيثة الشاردية أرض
 منخفضة وشمالية أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف
 البينة من المتداعين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان
 والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيثة جرباش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي بجنيثة جرباش غربي بجنيثة الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيثتين بالقرب من الاصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيثة
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فاخبره ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار
 المزبور كان فاصلاً وأنه حرق وترك في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموما إليه
 اخباراً شرعياً وحضر لدى الحاكم الموما إليه الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على
 وجههما بالحد الفاصل بين الجنيثتين بالجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول التوت
 الشاميات وإن الباب المسدود بجنيثة جرباش وإن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد الناظر ومكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذلك لا بد منه
 كما صرح به في الاشياء والنظار فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
 والحجة في كلامه كاعده فيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد له بذلك كتاب الوقف
 المؤرخ المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاعده وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة
 وهي البينة أو الاقرار أو النكول وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذو اليد من الخارج فالقاضي
 لا يدري المدعي من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منهما ودعوى الوقفين
 كدعوى الملكين كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتنفيذ الواقعة في زماننا لعدم استيفائها للشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الغرس في القواكه

البدرية بقوله

أطراف كل قضية حكيمية * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكم عليه وحكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنينتين أزال الفاصل وضمهما بغير
طريق شرعي وإن باب أحدهما موجود وهو الآن مسدود وإن أحداً قندي الناظر الذي هو
الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف
يصح قوله في آخره وأبقى ذلك يسد الناظر وإن كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو
صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز إبراهيم أيضاً كتاب الوقف من السجل
فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله
فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنها المحاكم ولا يصح الحكم منه
ومنها قوله فحضر إبراهيم والحرمة فلانة وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنيئة
جرباش هذا بالهذيان أشبه إذا المدعى كونه وقف فلان على الجهة القلائية لا كون الباب للجنيئة
كما لا يخفى وهذه اللام لا تصح أن تكون ملك ولا وقف وإن كانت للاختصاص فهو غير المدعى
ومثله قوله وإن الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيئة جرباش غربي جنيئة الشاردية كان حداً
فاصلين الجنينتين بالقرب من الأصول إلى آخره أذهى شهادة بأنه حد فاصل فلا إثبات فيه
ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وإن باب الجنيئة الشاردية أزيل شهادة
بإزالته لا بشيء مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر أن مراده به الكشف
المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما إليه في وجه المدعين
المذكورين أخباراً شرعياً حكائية حال لا تتعلق بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج
سري الدين بن إبراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنينتين الحد الذي كان
بالمجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود لجنيئة جرباش وإن باب الشاردية أزاله السيل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك إذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جارياً في وقف
فلان بن فلان على الجهة القلائية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنينتين فهي أجنبية عن المتنازع
فيه كما لا يخفى على فقيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر
الأمحضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

* (كتاب الشهادات) *

(سئل) فيما إذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام
أبو السعود العمادي رحمه الله تعالى وإنهم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة
وسلمها للمشتري ثم ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعت مالا أملاك وهي لهذا المدعى هل تقبل
شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كما في
البرازية والخانية وغيرهما فلا يلتفت إلى قوله بعت مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم
(سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد
أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلائية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه باع

مالا يملك غير مقبولة وعلى

المدعى البينة

مطلب شهادة الفرد كالعدم

وإن تم النصاب يسأل القاضي

عن عدالتهم سرا وعلائية طعن

الخصم أو لم يطعن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد أن يسأل عنها سرا وعلانية في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعا للشريك الشاهد أم لا (أجاب) إنما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والملك إذا كان المشهود به مشتركا أو أما إذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوانحكام سياسة زمانا هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يلبى من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازيا لفتح القدير أن شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الأصناف وضمن الجهات لا تقبل (وأقول) لاشك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدروز على المسلمين (أجاب) لا تقبل أذهم كفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبائحهم ولا مناكتهم كالجوس بل هم شر منكم أن صح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقدا قبل هذا وأقام بينة وكتب بذلك حجة لدى قاضي الزمالة والبينة المذكورة رجعت عن شهادتها من غير إكراه بحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحا أذنبنا في شهادتنا فهل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنه لم يصادف محلا أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي تترتب عليه أحكام الرجوع أن يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لازم لهم على كل حال لا ريب في كذبهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث آخر أشهادتهما إلى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عذر بهما مع مشاهدتهما للزوجين وهما مجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج إلى الركوب فأدى المدعى للشاهدين أجره دأبتهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين أن أرض الحاكورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما أعمى

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
أن كان المشهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل إلا إذا أعيدت
الدعوى ووافقت بالشهادة
مطلب أعوانحكام السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمن الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدروز لا تقبل
ولا تحل ذبائحهم ولا
مناكتهم كالجوس
مطلب في رجل تزوج
بنتا فدعى آخر أنه تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب إذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته أن
يكون لدى قاض
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاث آخر أشهادتهما إلى
مطلب إذا أركب المدعى
الشهود لبعيد المسافة لا بطل
شهادتهما بذلك
مطلب شهادة الأعمى غير
مقبولة ولو فيما يثبت بالتسامع

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أما على الغائبين فظاهر لأن في شركة الاملاك لا ينتصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين فلا لأن شهادة الاعمى لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقته السماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى والقروى وأرباب الصناعات الدينية كالزبال والحائك والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر في شرح قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الاشياء التي تحل بالمرءة فتسقط بها العدالة الصناعة الدينية كالقنواقي والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته اذا كان عدلا ومثله النحاسون والدلالون والعامّة على قبول شهادة الاعرابي والقروى اذا كان عدلا انتهى فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يعول عليه ويفتي به فان رأى كثيرا من أرباب الصناعات الدينية عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجهة وأصحاب المناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة ينهوا بين الشهود تعصب ظاهر بأنهم أثار واقعة ذهبت فيها أنفسهم سلوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صوباشي المدينة وأن قصدهم يجمعون العصاة ويهجمون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها ينبت على الدعوى الصحيحة وأين هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والبرازية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منّا من دعا الى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة لارتكبه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فأنكر المدعي عليه فأتى بشاهدين شهد أحدهما بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة المذكورة أم لا لاسيما مع اطلاق المدعي والشاهدين القروش مع تنوعها (أجاب) لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا آخر بأخذه ماله وشهد المشهود له لشاهده بماله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته له ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا باتفاق العلماء قد ترادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخر ان الاولين يمثل ذلك جازت شهادتهما ومثله في متن الكنز وملتي البحر قال غالب الشراح في مسألة المتون في طرف الدليل والزام المخالف في دين الميت فصاركما اذا شهد الفريقان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في ذمة الحي لبقا ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحباه على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليدلسا كن أم لا

مطلب شهادة القروى والاعمى وأرباب الصناعات الدينية مقبولة حيث كانوا عدولا

مطلب شهادة المتعصب غير مقبولة

مطلب اذا وافق أحد الشاهدين وخالف الآخر لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لا آخر شهد له بمثل تلك مقبولة

مطلب اليدلسا كن الدار لامن بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك له بالشهادة أنه ذويد تسويعها

للذي يده مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن يده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب) البذلن له السكنى لا لمن يده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يد استعارة ويد استيداع ويد استئجار ويد ارتهاان ويد غصب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته القلاية وأدخلها في داره بلاذنه وخرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهره فأدخلها للطاحونة فوقعت في الشاغر وهلك وأقام بينة باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جار غيره فتبعه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضوعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكة أن أمه وكنت هذا في قبض حقوقها من فلان وفي خصومته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البزازي وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصرى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور التي عدلت الاشارة بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشارة بالله تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معالين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من أندر ما يكون واضرار للناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجري العوام الذين هم كالانعام عليها فيتضرر عباد الله تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار بالله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدى الى حسم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا أقام المقضى عليه البينة أنهم ما رجعا عند قاض آخر غير الذي كان قضى بالحق تتبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكرك له ان ركن الرجوع أن يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت وشرطه أن يكون في مجلس القاضي فبسه ظهر أنه اذا أقام البينة عند القاضي بأنها قالا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعنا اليه بذلك وطلب موجه من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجه كما هو سريح كلام الزيلعي وهو طريق الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالثابت عينا فكذا في القاضي بهذه البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصة في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له أم لا وهل اذا أنكر ورثة البائع البيع والتسليم وشهدت شهود بالبائع والتسليم يكتفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكفون وهل اذا أسألهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندري لونها ترد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبائع والتسليم للمشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عمد الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد به فاستوى ذكره وتركه وتخرج

مطلب أدخل مهره الخبر
داره وطاحوته فهلكت في
الشاغر تسمع البينة على
اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار
بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكة
أن أمه وكنت فلانا بقبض
حقوقها من فلان وخصومته
لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
النصرى وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة
الزور

مطلب اذا أقام بينة أن
الشاهدين قالا عند قاض
آخر رجعنا عن شهادتنا أو
شهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصة من فرس
وسلم لشريكه يكتفي للضمان
ولا يشترط لصحة الشهادة
بيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود قود مع شاهد أصلي وأتيا بالشينات على أصلها هل للقاضي ان يحكم للمشهود له بالمشهود به
أم لا وهل يشترط في صحته أن يكون الشاهد الاصلى بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسألة الشهادة على الشهادة أفردت بباب مستقل في كتب الفقهاء وملخص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنها على كل أصل فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران
فرعان على شهادة أصل غيره جاز والشهادتان يقول اشهد على شهادتي اني أشهد أن الامر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد ان فلانا أشهدني على شهادته أن الامر كذا وكذا ولا شهادة
لفرع الا بموت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما مشيت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف ان كان
في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الشهادتان احيا لمخقوق الناس
قالوا الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال نفع الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تخاصما فدخل رجل أجنبي بينهما مستصر الا حدما وضرب
الاخر تعديا ثم ان الصهر المنتصر له اشتكى المضروب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء
والتعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما أكبر الكبائر فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الامور لفسقه بها اذ لا يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكثر الكبائر ثلثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في اذكاره وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفع بن الحرث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكثر الكبائر ثلثا قلنا
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترغيب والترهيب للمنذري رحمه الله
تعالى وعن جرير بن فائد رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء لله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود
باسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد
ورواه الطبراني في الاوسط ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب
بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفارق قدماه على
الارض حتى يقذف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبيها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها الغير مبالين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

مطلب الشهادة بالوقف
بلا بيان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالتسامع
بالوقف

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسامع تقادم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الأشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالتسامع

أعاذنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقهاءنا قبل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل إن قديما قبلت والألا قال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لأن علم فيه خلافا عند علماءنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائلين تشهد بالسماح لا نسمعنا من الثقات أن الحكر القلاني وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب) ليعلم أولا أن لمسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وإنما فاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها اختلافا يطول ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجحه من يعتبر ترجيحه قال في الخانية والخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وإن فسر للقاضي أنه يشهد به بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لا نسمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو فسر للقاضي أنه أخبره من يثق به واستثنى العماد في فصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخانية والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضبعة وقف ولم يذكروا الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما وبصرف إلى الفقراء وفيه لو صرح باسمه تقبل إذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماعه فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع اهـ وهو عيّل إلى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم (سئل) في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تقادم الوقف وما حد التقادم وهل يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الخ أن يصل إلى من يشهد بالبت على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما شتهر عنده من أخبار الثقات من غير بيان من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بما لم يعاينه إلا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الأبصار وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو الذي يشتهر والكل من هؤلاء أطلق فعلم المتقادم وغيره فإن قيل علوا ذلك بيد الشهود وفناء الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا اتفقوا ولا يفتي الحكم بعله غيرها كما صرح به أصحاب الأصول أن انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعددها وأما التقادم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم قدم فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما خسر الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لو فستروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسامع
لا تقبل شهادتهم

المحققين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كاف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة بالسماع
وفسروا قائلين تشهد بالسماع لا نسمعنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً تعصبهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايداعه فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخانية والخلاصة والبرازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد بما لم يعاينه إلا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز إلا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم إلا بالمشاهدة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق
لما صرح به قاضيخان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فيها متعصبون
قصدوا بها ضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلحق بالإيجاب والقبول
للمتسكن هل تقبل لأحدهما عند النكاح أحد في أصل النكاح أو في مقدار ما سمي من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لأن النكاح يتم بهما لا بتلقين الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
وعن ابن عمه لاب وأم وابن عمه لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمه لام أم لا يرث ويكون
النصف الباقي من الميراث لابن العمه من الابوين وهل إذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد موته أنها
خلفت ولدا وماتت وقامت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمه بينة تشهد أن الولد مات قبل
وفاتها فأى من البينتين تسمع (أجاب) ابن العمه من الابوين أولى بالميراث من ابن العمه لام فقط
للقوة كما صرحوا به في أولاد الصنف الرابع جميعاً وأما مسألة إقامة البينتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما
مردودتان لأن أحدهما كاذبة يقين وليست أحدهما بأولى من الأخرى وإذا ردتا رجعا إلى
ما هو ثابت يقين وهو ارث ابن العمه من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لأجل
الموهوم كما هو لم يصح أنامله في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت
وابن عم عصبة ادعى على البنت بيتاً أنه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فادعت شراءه منها في الصحة وادعى
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة أنه كان في المرض هل تسمع وينقض
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لأن بينتها هي المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو ان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والبينة بينة من يثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أو لقاض آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة إذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغير تهمة هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخلل في عدالته باعتبار عدم الاتيان بما هو شرط
القبول من اللفاظ يجوز قبولها إذا أتى بما هو شرط وان كان لتهمة في الدين أو لمروءة لا يجوز
قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معدة عن وفاة عترف بها من يجوز تعريضه بها شرعاً بحضرة شهود أقرت
بأشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل إذا شهدت الشهود الحاضرون للتعريف
على فلاة بنت فلان من المشاهير الأعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرة تناكبها يجوز ذلك أم لا

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلحق المتسكن مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمه شقيقة وابن عمه لام
فالباقى بعد فرض الزوج
لابن العمه الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمه بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر أنك اشتريت هذا
الشيء من المورث في المرض
وادعى الآخر أنني اشتريته
في الصحة وكل أقام بينة البينة
للمشتري في الصحة

مطلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب إذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العدالة ليس
لمن ردها ولا لغيره ان يقبلها
بجلاف ما إذا ردت لغير ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

(أجاب) قال علماءونا في تحمل الشهادة على المتنبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف في المزدكي والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا واحداً تين قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا احتملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوا كذا في التارخانية أيضاً وغيرها ومن قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت أيضاً لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة انها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الوديعه أن فلاناجر حها فانت وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانه الفتاوى اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اه وينبغي جملة على ما اذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أولم يكثر ذلك منهم توفيقا اه كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اه وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتلميذ لاستاذة لا تقبل وفسره أي التلميذ في الخلاصة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خاصا لم تقبل والاقبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى بمبلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى هذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك اجماعا قطعاً ولا يوجبهم خلافه ما في الخاتمة والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلموا كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها لاحتمال أنها تكون مموهة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها فليست يثبت لذلك اذ لا بد من العلم بالمحكم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف انشأ الواقف المدعو حسن بن اسمعيل بن محمد بن خريص وقفه هدا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسأهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور المحصر فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في
عائلة واحدة بعضهم لبعض
مطلب الشهود اذا خاصوا
المدعى عليه تقبل شهادتهم
ان عدولا ما لم يساعدوا
المدعى في الخصومة
مطلب لا تسمع شهادة المودع
والمستعير والمستاجر قبل
الرد
مطلب شهادة التلميذ لاستاذة
غير مقبولة وكذا الاجير
وكذا من في عياله
مطلب ادعى مبلغا معلوما
وأقام بينة يشهدون أنه
دفع للمدعى عليه صرة
لا يعلمون قدرها لا تقبل
مطلب في دفع ايها ما وقع
في الفتاوى الخ
مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد أب جد
الواقف وأقام بينة على ذلك
لا تسمع

فأثلا في دعواه أن أباه الموكل له من أولاد الذكور وأنه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور
فأنكر المدعي عليه كون الموكل من أولاد الذكور فأقام المدعي شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور
ابن عطاء الله وعطاء الله من أولاد خريص من أولاد الذكور فهل بهذه الشهادة يثبت للموكل
استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور أولاد حسن المشروط
لهم الريع أم لا يثبت لأن شهادتهما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء
الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص فجاز
أن يكون من ذرية أولاد خريص وأولاد أولاده فيكون من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن
أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور
وكونه من أولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين
لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذكور إذ لا يلزم من كونه من أولاد خريص أن
يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعي في وقف حسن
إذا جرت إلى حسن لا إلى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف ريع الوقف مع من يتصل
بحسن الواقف من غير تخلل انثى في نسبه فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال اتقلت
بالوفاة عن زوج صغير اسمها محمد وهى واضعة يدها على الكرم المحوز المحدود بمحدود أربعة الذي
حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جدة غزال المذكورة فوضع محمد والمحمد الصغير المذكور يده
على ما خص ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت
لدى حاكم شرعي أنه وقف من قبل جدتها لامها الواقفة وقد انحصر فيها عت غزال المذكورة
لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الأولاد وأولاد الأولاد سواها وكتب بذلك محضر
حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود
بالحدود الأربعة المذكورة وتدعيه وقفها من قبل جدتها لامها فلانة وسئلت البرهان على ذلك
فجيزت فنعها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم اليقينة وعدم مضى زيادة عن سنة ونصف سنة
جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور إذا كراهي
حذف مدعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولما لم يضع يده
عليه وهو كرم المدعي عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا المحدود
الشامل لهما وضع المدعي عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرح في الأولى وأتى بشاهدين شهدا
بأنهما سمعا سمعا مستقيضا وأخبرهما الثقات وغيرهم ممن لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن
هذا الكرم المحدود وقف فلانة جدة الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف المزبور وأن الخصم أحضر حجة
لم يذكروا فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني
وأنهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يشمل هذه الدعوى والشهادة يثبت الوقف أم لا يثبت
لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولأن كلام من دعوى
الزوج وضع يد محمد على نصف المحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه أدخل في دعواه
مالم يكن لمحمد عليه وضع يدا صلا وهو كرم الموكلة المحوز لجانب الغرب من الكرم المدعى وادعى وضع
يده على نصفه وهو كذب يقر به المدعى إذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا أو ملكا وقد
حكم القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذى فهم أن دعوى اصل الوقف
غير دعوى صحته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماءنا لأنها ليست

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهى
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت أخت جدة غزال
أنه وقف الخ

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسمع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعمى في
النسب

مطلب في شهادة الاعمى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتى بغير قول أبي
حنيفة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس وشحوه وفيه مع
ذلك خلاف فالتون فاطبة قد أطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسمع لا يقبل
وبه صرح قاضيخان وكثير من علماءنا وعبارة قاضيخان ولو قالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسمع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع
يد محمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عيون في طلب الفقه وكرع في صافي ورده
على فيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى في النسب هل هي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طريقه السماع غير مفتقر الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته
لشرح الوقاية لو قبل القاضي شهادة الاعمى يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام
وحكمه ما يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بهذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على اطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذاها أعمى وبما يجري فيه التسامع
وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي أن يحكم بصحة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لكون القضاء يخص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المفتى به الذي مشى عليه أصحاب المتون الموضوع لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعمى لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل وأعمى وقت
الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وعمره قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع أو لا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين
متساويين من مجتهد والمرجوح عنه لم يبق قول له كما ذكره وحديث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى
فالمعتمد ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقرر أيضا عندنا أنه لا يفتى
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما الا لضرورة
كمسألة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المقدم

اذا قالت حذام فصديقوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضي ترجيح القول ولا يؤذن
بتصحيح انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقوله في ملتي الابحار لا تقبل شهادة الاعمى
خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا
تحملها بصيرا وأما تقييده بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مرجوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقيب في
الذخيرة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علمنا
أنهم لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك تضرب في نحر
الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه
فإذا تقرر هذا فلا ينفذ قضاء القاضي بخلاف ما عينه له السلطان نصره الله تعالى لانه معزول
عنه فهو فيه رعية لان القضاء يخص وأما كون الاقرار مما لا يجري فيه التسامع فهو يديهي
والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرمة أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
والمحدود في القذف ومن أبيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
لها أو عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه
خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد على معرفتها
رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ولم يقل أحدا بشرط كون المعروف محرما لها ولا جارا بل
يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف
بها ولا يلزمه بقوله أعرفها وأعرف بها محذور حل له نكاحها كابن العم والعمة وابن الخال
والخاله أو لم يحل كالعمة والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
على الاصح المقتضى به وكل ذلك صرح به علماءنا كصاحب معين والحكام والظاهرية والبرازية
وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على
ملك يهيمه - طلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فأقام بائعه بينة على النتائج ودفع
المدعى هل يلزمه وشهوده تعزيرام لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر
لوردت شهادته لثمة أو لمخالفة بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعرفان بالاندري من
هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعي
اصحاب بقرة كانت في باقورته فسرق هل تقبل اذا انضم اليه آحرام لا (أجاب) الراعي
كالمدع عند أبي حنيفة وشهادة المدع بالملك للمودع مقبولة فاذا تم نصاب الشهادة ووجدت
العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
باشافي حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي أن يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس
بمجتهد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دنيوية وتعصب
ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بعبثته أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه للثمة
مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفسق لا يجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار بكونه
شريرا يضر الناس بيده ولسانه أي حيث كان المخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
وبينهم ولا تعصب أما اذا كان بينه وبينهم عداوة دنيوية وتعصب لا يوجب الفسق فرد شهادتهم
مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دنيوية تنبيهات حسنة
لم أرها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أنا اذا قلنا ان
العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي
يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
من المحرم والاجنبي سواء
كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب اذا أقام المدعى بينة
على المشتري أنها ملكه
وأقام البائع بينة انها نتجت
عنده لا تعزير بينة المدعى
مطلب شهادة الراعي بالملك
لصاحب الدابة مقبولة وكذا
المودع للمودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
مطلب في شهادة العدو على
عدوه وعلى غيره وفي القضاء
بها

ووجدتني قد كتبت على حاشيته فيما عجز من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم
القبول إنما هو للثمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقيد بكونها على عدوه يتقيد ما عداه وهذا
هو المتبادر للافتقار فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلاً وفي معين
الحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني
فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
على عدوه والمستثناة واردة في الكذب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماني في بلادنا
هل تقبل أم لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معين الحكام
وغيره بأن موانع قبول الشهادة العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان
أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منها والمقتول بالعصبية كالكلاباذي
والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فعلم عدم قبول شهادة
أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندي شهد عليه هندية وهما عدوان للسندي
أيضا والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دينية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي البحر أن قلنا عدم قبولها للمعنى آخر غير الفسق وهو
التهمة لا يصح قضائوه قال وذكر ابن الكمال في إصلاح الإيضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة
عكس شهادة الأصل لفرعها انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل للتهمة لا للفسق انتهى فقد علم بما
قررنا عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورثته جميعهم
بكار شهد رجلان منهم لمدع عينا في التركة بأنها ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب)
نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل
شهادتهما وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
المحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظهيرية بعد أن ذكر
مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك
الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القبول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالمعتمد
القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزراعين بأرض في مزارعهم
لوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهدي بأن شهادة أهل الأرض لو كسل
الرعيق والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزراعين
لرب الأرض واختلف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأئمة
البخاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل)
في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود اشتروا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل
للساهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتقادا على أخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
على أن للشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على
اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هندية شهدا على
سندي وبينهم عداوة وفي
القضاء بشهادة العدو

مطلب شهد رجلان من
الورثة لمدع عينا في التركة
تقبل وتنفذ على الجميع
مطلب شهدوا لوارث لوارث
آخر بعين تقبل وتنفذ على
الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
بوقف عليها وشهادة الفقهاء
بوقف مدرسة هم من أهلها
مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض
لو كسل الرعية والشحنة
والرئيس الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزارعين لرب
الأرض

مطلب تجوز الشهادة
بالنسب والموت والنكاح
والدخول وأصل الوقف
وإن لم يعان وفيه كلام
نفيس

وان لم يعاين قالوا ألا ترى أنا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وموت الخلفاء الراشدين وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا إذا أخبر بها من يثق به ونص في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة أن الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه يشهد بالسماع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسماع فلو فسر لا يقبله كعائنة شئ في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا فسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشترى عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشترى عندنا تقبل ومثله في الخائنة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة ألا ترى أنا شهد أن الصديق رضى الله تعالى عنه ابن أبي قحافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعرضه وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان انتهى والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مستوغة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه ممن لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة أو حكمية كشهادة عدلين عنده أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على مانص عليه البرازي وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظية الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به إلى عدم اشتراط عدد ودوز كورة في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى كلام البحر والله أعلم

مطلب في تقسيم الشهرة
إلى حقيقة وحكمية

(كتاب الوكالة)

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى محل طاعته فهل لا يسهل أن يمنع من ذلك أم لا وهل إذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الأخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا (أجاب) قد كثر في كلام علماءنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أخا أو أجنبيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ومنعه بصيرتها أمر تبكا معصية لا حد فيها مقدر وإذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا قائل بمؤاخذه الأخ في مثل ذلك إذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول ما أخذ عليه أو اثم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم (سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى زوجتك بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال مجيبا له ان غبت عنها سنتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق شرعي يكن أخي وكيلاً عني في طلاقها ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تزيد على المدة التي عينها فهل إذا أبرأتها من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد مضي مدة أكثر مما عينها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للأخ لأنه وكيل محض فلم يقيد بالمجلس ولا يشوبه تملك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج
بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريد أن
تركها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

مطلب في تحقيق مسألة
الوكيل بالقبض فانه اما
أن يكون بقبض وديعة
أو دين واما أن يدعى الدفع
الى موكله في حياته أو بعد
موته

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروع ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكمكم كماكم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير ميمن فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المزبورين بعد علمهما بالعزل غير صحيح أجماعاً وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك استئنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبيع والقبض حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الإسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان محتججاً في خاطري كثيراً أن أجمع في تحريره كلاماً يزيل أشكالا ويوضح مراماً لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفرع عليها فائلاً التأمّل في مقالهم والتفحص لأقوالهم فيبدأ الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله أنه ان كان راجعاً الى ما يتقضي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنق الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه ان كان لنفي الضمان عنهما قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وركات زوجها في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بينه رجعت الورثة بحصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لافي ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر بأن المديون تقضي بامثالها وقد عزل عن الوكالة بموته فاهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف فلك الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتججاً بخاطري كثيراً ان أجمع في تحريرها كلاماً يزيل أشكالا ويوضح مراماً لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقته لتحريرها على الوجه الاتم وأنزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولاً أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعاً بعد قبضه فتجربى عليه أحكام المودع وان من أخبر بشئ يملك استئنافه بقبض قوله وما لا فلا وان الوكيل ينزل بموت الموكل وان من حكى أمره الا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمره يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا

علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا عليك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتبه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد المديون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المديون بعد الجلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الطاهر أن له ذلك لما تقرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن الميال في يده أمانة وكل أمين ادعى اتصال الأمانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وإن لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب شيء يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المديون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا الى تصديق الوكيل يستردده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المديون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه يردده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيهم فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقيه صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسمى مهرها ودفعه الى أخيها يدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حقه والقول قول الامين باليمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري به له ذرة أو ما ييسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة مخلوطة بالشعير بنسيئة ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتنع ويقول ما آخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ بها شيئاً هل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحل (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للأمر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسؤول عنها ويضمن مال الموكل للتعدى والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجهام صاعاً من ذهب في سنة العلاء عليه ويثقه ويرد مثله عليها ففعل واختلفت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته ببيعه صار وكبلاً عنها فيه ولها ثمنه الذي باعه به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً بيمينه وشرط رد مثله مصاعاً غير صحيح وإن لم تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيمته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة اسباهية بمدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا لعمائمهم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة حاكم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما سمي بيورلدي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريفهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعونه لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجهول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه يتخذ عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجهام صاعاً
ليبيعه ويتفقوا واختلفا في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة اسباهية
كتبتم للسفر فارسلوا جماعة
ليخرجوا لهم أمرا بعدم
السفر الخ

حيث ملحقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا لان اذنبهم بالجعل مشروط به فاذا اعدم الشرط اعدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما اذا اقدم من ان اهل العطاء المعروفين الا ان بالسباهية اذا قالوا بالجماعة من كبرائهم ان كنا كتبنا للسفر فادفعوا عنا لمن بيده الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان او كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث اعدم الشرط اعدم المشروط هل اذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم وجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (اجاب) لاشك في ان المقتى انما يقتضى بما اليه السائل ينهى واذا ثبت وجود الشرط للرجوع لاشك في الرجوع قالوا

اذا رفع السؤال ببيع مال * باعه ذو المال جاز بلا حرج

مع أنه ان كان مجنوناً فلا * أحد يقول بأنه صح الشراء

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره ان يشتري مهما رأى من المحلوج ومهما تبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطر بثمانين وأربعة وستين قرشا كل قنطار بثمانية وثلاثين قرشا كما أمره وسلم الأمور الا أمر المحلوج بعد أن أخبره بثمانية فاستغلاه وقال لا أحسبه الا بثمانين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يكملوا له الثمن من تركته فابوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (اجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لا أحسبه الا بثمانين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث أمره بالشراء بثمانية وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل يقبض الدين اذا مات موكله فقتل قبضته في حياته ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكر والدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام مع قرب مأخذها وسهولة مصعدها فهي علمك واجمع فهمك قال في الوكيل الحية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى أمر الايمالك استثنافه لكن من حكى أمر الايمالك استثنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكى نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكى يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايسى اذا وكل وكيلاً يقبض لدين فمات الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان وديعة فوكل وكيلاً يقبضها فمات الموكل فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقرب مما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق في اقراره ولو قيل اذا قال بعد العزل قد كنت بعثت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة أقرب مما ليس له ان يبدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع أمين فيه وقد أقرب بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب أرسل جماعة من السباهية جماعة منهم وأمرهم ان يدفعوا مالا للوالى في مقابلة عدم سفرهم حيث كتبوا للسفر فدفعوا فلا يلزمهم المال الا اذا كانوا كتبوا للسفر

قوله اذا رفع الخ كذا بالاصل ولا يخفى عدم استقامة وزنه اه معصه

مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره بيمينه لان يده كيد موكله وهو أمين ادعى ايصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيد ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمنان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل انتهى به ان يكون حاكماً امراً لا يملك استئنافه وكان نافياعن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في بالغلة عاقلة وكات زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرها من تركة والدها ثم ماتت فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الابينة (اجاب) لا شبهة في قبول قوله بلاينة فقد قال في الوالدية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية ينعزل بموت موكله ولو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأقنيت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بانه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والقبض والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص وبين في هذه السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيها فما الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بانه قبض منه حين كان وكيلاً هل تندفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلال في يده والدفع الى موكله في حق براءة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكى أمراً لا يملكه للحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبداً مثلاً لو كبله قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكى أمراً لا يملك استئنافه للحال وأما اقامة البينة من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمته كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فأقام شاهدين شهدا بأنه وكاه بخلاص المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الحياة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيائه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المقتضى به والحال هذه لا سيما وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطلب في بالغلة وكات
زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
بقبض الدين القبض والدفع
الى الموكل قبل العزل صدق
وبعده لا ابينة

مطلب الوكيل بالخصومة
لا يملك القبض وكذا لو أطلق
الوكالة

مطلب وكلت رجلا ليقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو أمره ان يتصدق
به على معين تخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخاصم
عنه لا يجوز الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب الخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومحالفته للشهادة بانه وكله بخلاص المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها بالارث
الشرعي من زوجها باجر مسمى ففعله والا أن تنكر اتصال ما يخصها وتمتنع من دفع الاجر المسمى
فما الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض لها والمجمل له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله أجر المثل لا يتجاوز المسمى لرضاه به
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان
الوكيل قبضها وأتى بها لمجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعندها
وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب الدفتر المقيسد بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العالية قهرا على الوكيل لغيبتهم ووضع
أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى ياتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحة الوكالة بقبضها يكون التسليم له مادون اذ فيه فيبرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة وصرحوا
قاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرحوا بانه لا يتعين الفقير ولا الدرهم ولو عين فلان عينه
لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الحاوي الزاهدي لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيله
بشيء لم يدخل ملكه لم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا لا فائل به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلا عنه ليدعي بحق على آخر هل
للمدعي عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرح علماؤنا قاطبة
متونا وشروطا بان الوكالة في الخصومة لا تكون لا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو
غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله
في كل مصنف وعالم المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لا أرضى بتوكيل زيد نعتنا منه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت بررة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهرية المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانها لم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقضت فلم تنطق بحجتها لحياها
وربما يكون سببا لقوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادتها ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اهـ بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقها
لما يعترها من الحياء والخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقد مشى عليه في الكثر وملتقى البحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
من المخدرة وهي التي لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي
ولا للمفتي ان يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري
له بهاريتا ويطبخه صابونا فامسك المأمور دراهم الآخر كاهما لوجود الزيف في بعضها وأدى
دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للآخر وبلغ الآخر فجاز ففعله هل للمأمور حبس
الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للآخر بغير إذن
المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير إذن المأمور
للمأمور أن يكلنه رده حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء
ثمنه فقد صرح علمائنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أذاه للبايع أم لا
وليس لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذا وكيل
بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغير من سلم اليه
وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطالب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء
حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير إذنه هل يضمن ولا يقبل
قوله عليه اذا هو أنكر (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما بما وكل به
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل
له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالتماسها
ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لا حق لها في الطلاق انتهى والخلع
طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة
بيعهاء يبعث بثمرها مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا
شائعافهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعتها على
دفعات متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
باعت الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من البيينة (اجاب) القول قوله
بيمينه اذ له بعثه مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالارسال مع من
ذكر وقد ذكر الراهدى رامزا يخ لبكر خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق أنهم يبعثون
الكرايس الى من يبيعهما لهم في البلد ويبعث باثمانهما اليهم بيد من شاء ويراه أمينا فاذا بعث
البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري انتهى وقد عضد بقولهم
المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دائنه بالمراجحة اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على
وجه الخيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح
وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مراجعة وهو جائز ولو وكيل مطالبة الموكل
والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضر فلان فباعه بغير
محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح به في الخانية بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زيفا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فجاز لا امر ذلك
للمأمور ان يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لأمين المصينة
ان يدفع الصابون الى الموكل
اذا حبسه الوكيل
مطلب اذا دفع أحد وكيلي
رجل للوكيل الآخر شيئا
بلا إذن موكلهما يضمن
مطلب لو وكل رجلا في خلع
امرأته فخلعها بعد عزله
لا يصح
مطلب عادة التجار ان يبعث
بعضهم الى بعض تجارة
ليبيعها ويبعث ثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
بالمراجحة عند حلول دين
دائنه ففعل الوكيل
مطلب وكل رجلا ببيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحضر
فلان

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء إلا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن
مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل ببيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصة

مطلب اذا وكله ان
يزوج ابنته من فلان بكدا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

ونهاه عن البيع الا بشهود او بالامتحان فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان
انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب ويعنى محضر فلان بحضوره أو على يده أو بمعرفة وما
أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين
لها رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعنق والهبة
والصدقة على المفتي به ويملك التزويج ولو بمطلقة لعموم قول قاضيان تتناول البياعات
والانكحة فيملك أن يزوجه امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في تعمير دار ورجل آخر من قبل آخر بالاتفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله
في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق المأدور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل
منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع
ما صرفه بل صدقا هما على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعى صرفه
ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بد من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين
أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين أن يكون الاتفاق والصرف من مال
الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من إقامة البينة اذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر
بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الخروج عن الضمان
فالقول قولهما باليمين ووجهه أنهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران
والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ينكران الضمان
ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية
قال ناقلا عن اليتيمة سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع
فلا بد من إقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما
كما ترى ثم اني ازددت مطالعة في المسئلة ونقرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول
وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجاعيا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل
القول للآخر ونقله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم ليفقها على أهله كل شهر كذا فقال
أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى
(أقول) كان وجهه أن الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل
ما وجب عليه للبائع كما صرحوا به في كتاب المضاربة فهو مدعي بنا عليه فلا يقبل والقول الثاني
قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه بدفع الدراهم له قبل الاتفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه
وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يعول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع
اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا بينة أم لا
(أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل تقر في
تركته الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ملحا من
وكيل شخص ببيعه وللمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن
أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع
الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا
في الخانية وكثير من الكتب شروطا وفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوجه ابنته
الصغيرة من فلان بكدا بشرط أن لا يعقد نكاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل

خالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينقذ أم لا ينقذ (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال في الحاوي الزاهدي رامن القاضي خان وكلته ان يزوجهما من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهو هذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا ثبوت رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه بقي له عندنا آخر كل حساب من ثمن البضاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبور من كان كذلك لا طلب عليه ففي الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن لك علي وقال البائع انما بيعت منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتوى للكركي وفي الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعتهامتك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثير في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول التابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا ثمن لك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكتابة التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين امرأتهما الاخر أن يزوجه امرأته ويقضى المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقرر في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا بمجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبة أخوته أنهم وكلوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للأخوة الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وتوكلوا في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع الشريف انهم لم يوكلا وأخاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشباه والنظائر بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره اليده أول المدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين باشهاد أخيه عليهم في جهة غيبتهم هذا لا قائل به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر في صلح التبائع من ماله ومات اهل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكله ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قال في الكنز ولو وكله بشيء بعينه لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزيلعي معناه لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه ينوي بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه طائفة بها فاذا ذكر في الحجة اشتراه لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
ليستقرض له مالا ويشتري
به بضاعة ففعل فات المرسل
لا ضمان على المندوب ومثله
المرأة لو اشترت شيئا وقالت
ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر أحد
الاخوين أخاه أن يزوجه
امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع
من مال مشترك له الرجوع
بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالته عن
أخويه في مجلس الحكم
بالاشهاد أن الدار الفلانية
لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
عقار بعينه فاشتراه لنفسه
مطلب اتهم بقتل أخيه
فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم السياسة

مال فاذن لآخيه الحي ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه فخلصه هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع قبل ايصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب) نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع مورثهم للحاكم السياسي باذن المتهم المدكور ولولم يذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله بعزله ويظل تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط لدوام الوكالة ما يشترط لا بدائها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل لورثة الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على المستهلك والحال هذه وانظر ما كتبه الاثمة في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين طالبه به فدفع له ثوبا وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم أقبض من الثمن شيئا ويطالبه به دينه والموكل ممتنع عن ايفائه محتج باذنه عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا (اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا ينعنه ببعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ناقتين ثم وكله ببيعهما وأطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجوز ورجع الوكيل بما دفع كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنيق اللوا يبيع ذلك العقار لشخص من توابعه فباعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصنيق بما مقداره نصف القيمة أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لمكونه مكرها بما أمر الحاكم المذكور ولو لكونه بالغبن الفاحش وهل اذا كتب في صلح التبايع أنه لا غبن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصلح أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكراه وان لم يتوعد وامر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يتصل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا أو لصا وفي القاموس السلطان الحجة وقدرة الملك وتضم لامه والواو الى انتهى فاذا علمت ذلك فجرد أمر المذكور اكراه وان لم يتوعد المأمور بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبيه هما يقولان بعدم الجواز وهو به وفي البرازية ويفتي بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما عزوهان وبأي ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جوازه على قولهما بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس الامر لما كتب في الصلح صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل بالبيع بما عزوهان وبأي ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهما خلافه قال

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل وكيله بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فاتا
الخ
مطلب امر المديون الدائن
بيع ثوب لاجل دينه فباعه
الخ

مطلب اودع رجلا ناقتين
ثم وكله ببيعهما وأطلق
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكره الوكيل يبيع
عقار الغائب على بيعه بنصف
القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لو باع
بغبن فاحش فيه خلاف

في البرازية ويفتي بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو الممول عليه عند النسفي وهو أصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعليه أصحاب المتون الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر لضرورة وقعت عليه خذلي من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زيتا بثلث معلوم ممثلا كلامه رباعه فربح فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجيز فعليه (اجاب) الربح للموكل كما أن الخسران عليه وقد صرح علماؤنا بصحة الوكالة اذا عم الموكل بقوله ابتع لي مارأيت فوق الشراء للموكل فالربح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاصمته ان احتاج الامر اليها وخاصة الوكيل لا احتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه ببقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المديون ببقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمديونه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه هل يبرأ المديون من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في الأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما ورجونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكلوا رجلا في قبض معاليهم من ناظر على وقف فوات الرجل وادعوا أنه قبضها منه ومات مجهولا فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفع له أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة نائبون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسيحاوي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصري وفي داخلها أربعون غر شالبيس القماش ويشترى بثمنه وبالاربعين ثيابا معلومة لهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهم ان يبيع تارة بثلث ومجمل وتارة بثلث مؤجل الى أجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثلث الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما سوى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصالها اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تجس فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبته في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تجبس في دينها لا طباق

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيئة ويبيعها ثم يشتري بها شيئا ففعل وربح فالربح للامر

مطلب لو وكله بقبض دينه والمخاصمة ان احتاج فخاصم الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمديونه ابعت الدين مع فلان ففعل فضاع لم يبرأ المديون

مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاتهم من ناظر الوقف الخ

مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتها صدق في براءة نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر قماش لبيعه وجرت العادة بالبيع نسيئة ومجالات لا ضمان على ورثته للمرسل ما سوى

مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها مطلب لا تجبس الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه
الا اذا ضمنه

المتون والشروح والفتاوى على أنه لا يحبس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لا عن تركه ثم مات الاب المزوج عن ابن وتركه هل يطالب
هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقرران الاب
لا يطالب بمهر زوجته ابنه اذا باشر عقد النكاح بولاية او وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذه والله أعلم

(كتاب الدعوى)

مطلب ادعى وارثا على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقربه بناء على بقائه بذمة أبيه فاخبره العدول بأنها أبرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراء صحيا هل تسمع دعواه عليه ابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقربه بناء على بقائه بذمة أبيه فاخبره العدول بأنها أبرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراء صحيا هل تسمع دعواه عليه ابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه
لأنه محل الحلفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقرو ولا جاموس ولا ولا ومات فتبين بعد موته انه اشياء من هذه الانواع
وغيرها هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظر ابرام لا (أجاب)
جميع ما ينظر للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا انما هو ابلغ من ذلك لو صالح أحد الورثة وابرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البزازية وكثير من الكتب فهذا مع
الابرأ فكيف مع ما لا ابرأ فيه ولا صلح بأي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها
من جعل السلطان ولاية قبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقته فهو
أعني المدعى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة تذكر اسم الميت واسم أبيه واسم أمي أبيه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي ففي
جامع الفصولين ادعى بنوة العم ولم يذكركم الجسد لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجسد
ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصبة ايده على حصتها منه لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فنارعهوه فيه
وادعوا أنه وقف مصرف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونه وعورس كونه وقف او يدعى
انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك لهم بشي سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير ولها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع بمجرد التذكرة الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشروطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (أجاب) يقضى لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل
وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشروطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكرة لحر وجها عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والقرار والنكول اذ هي كاغد
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورة كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فاقام الاخر بينة على صحته بعد ضربه

مطلب اشهدت في مرض
زوجها انه ليس له خيل الخ
فظهر بعد موته أنه يملك
شيأ مما ذكر تستحق فيه

مطلب لو صالح أحد الورثة
وابرأ ابرأ عما ثم ظهر شيء
لم يكن وقت الصلح
مطلب مات عن غير وارث
توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس قاضي جماعة
بانه وقف يقضى به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعصا ومات بضربه وادعى
الاخر انه صح بعد ضربه
ومات الخ

وموته حتف أنفه لا يضربه هل بينة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة الصحة منه أولى (اجاب)
 بينة الصحة منه أولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والحاشية والبرازية وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) فيما لو باع شيئا وبعض أقاربه يطاع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا
 ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا إذا باع شخص عقارا
 أو حيوانا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أقاربه مطلع
 على ذلك ثم ادعاه أو ادعى بعضه أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعاً
 للأطماع الفاسدة وسد الباب للتزوير والتليس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل رحل من قريته إلى قرية أخرى عن بيت كان هو
 ووالده يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل ليتن فيه فأعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في
 بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده
 عنه وتعاديد الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه
 ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تمنع من دعوى المالك لنفسه ولغيره
 انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل وازع يده على عقار مدة تزيد على
 ستين سنة والآن يدعى رجلان من أقاربه حصة في ذلك والحال أنهما مقيمان ببلدة الدعوى
 المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما لورود الأمر السلطاني بعدم
 سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواهما والحال
 هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا الكون منهم أن القضاء يخص بالزمان والمكان والأشخاص
 والحوادث فالسلطان إذا منع عن سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة
 سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحلف لها عينا أنه لا يبيت عنده إلا ليلة واحدة
 فأعارته ثم طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه أو لغيره هل تصح دعواه أم لا ويسترد منه
 (اجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة ومختصر اصول
 الزيادات ونوادير هشام وصححه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله أو موكلته ويسترد منه
 والحال هذه كما صرح به علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما وهو ذو ويد أن جده لا يملكه لآبائه وسلمه له وان آباءه مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو
 خارج وابن خال للآخر أن الجدة المزبور ووقفه على ابنائه وبناته وأولادهم وأنه يستحق معه فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموت أمه ومع كل وثيقة بما يدعيه فالحكم (اجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذي اليد أنه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع
 القبض فهو كالمواضع شرا أن فاعلم ذلك أو لا فإذا علمته فاعلم أن حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه
 إذا أقام كل من المتداعيين بينة فن كان تاريخ بينته أسبق فهو الحق وهذا إذا أرفقا لم يؤرخا
 أو أرفخ أحدهما إلا الآخر فهو لذى اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة والعبارة
 بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة صكهما إذ يجوز تأخير الكتابة عنه
 ولا شبهة أن هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه
 علماءنا القول في كتبهم والتلق من واحد وأحد المتداعيين داخل والآخر خارج هو موضوع
 المسئلة المسؤول عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فإن في بعضها التصريح

مطلب لو باع شيئا وبعض
 أقاربه يطاع على البيع
 والقبض ثم ادعى المالك
 لا تسمع دعواه

مطلب إذا استعار شيئا ثم ادعى
 المالك فيه لا تسمع دعواه

مطلب في وازع يده على عقار
 ستين سنة ادعى رجلان حصة
 فيه لا تسمع دعواهما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى
 المالك لا تسمع دعواه لنفسه
 ولا لموكله

مطلب تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما وهو ذو ويد المالك عن
 جده والآخر أنه يستحقه
 بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع اجرأ ورهن منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وغاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها بينة
أنها منه وشهد آخران الخ

مطلب تقبل بينتها على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لولياء العمد
بشهادة اثنين باقرار المدعى
عليه بالقتل لا يتفذ حكمه

مطلب في صدق حاصله دعوى
سلم ولا بد لصحتها من بيان
شرائطه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضور الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضور الراهن والمرتهن وفاقا وفيه راجعا للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى
ثالث أن البائع أجر منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن
عليه المدعى إلا أن تقبل بينته ثم رجع للفتاوى الظهيرية بما يخالفه وقد صرح في الخاتمة
بنظيره فبعض أثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حل الأول على سهو الكاتب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البينة بغيبة الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف جواب وقد وافق قاضي خان الإمام الخفاف في حله وقاضي خان من أهل الترجيع
كما نص عليه الشيخ قاسم في التصحيح فليغتنم هذا التحرير فإنه مع اختصاره ليس له نظير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر مقعدا على دراهم معلومة ثم بن وغاب الراهن والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغير إذن أهل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها اذ يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كما
نقله في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقف براستأجر رجل بعضا معينا منها من ناظره للبناء فيها فنعاه أهل الطريق مدعين أنها من جلة
الطريق فشهدت بينة شرعية أنها واقفة على البر المذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجربانها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل يتفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعا أم لا (أجاب) نعم يتفذ حكمه وتجعل وقفا ولو أن شهودا شهدوا أنها من الطريق وشهد
آخرون أنها واقفة فالشهادة القائمة على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العنانية ولو
شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد أم منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجدا اه والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بينة هل تقبل بينتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولياء دم عمه لدى نائب حكم
مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل تعديا فانكروا فأقام
شاهدا على اقرار معينين منهم بأنهم قتلوه بضربتي سكين ثم أحضر شاهدا آخر شهد بمثله فالزم
النائب المذكور المشهود عليهم ما بديته ظانا أنها موجب القتل المذكور غير معين نوعا من
أنواعها مع ابائهم الهافل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع المذهب صادرا
عن قيد له الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقرر عندنا
الاعلام في باب ما يتقضى من الأحكام بأن القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والأشخاص
والمكان ومنه التخصيص بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولا
بالنسبة لماءداه فلا يصادف محل قضائه اذا هو خالف ما خصه به من ولاية ولا شبهة أن
ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذاهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا مهجور مع
تصريحهم قاطبة بأن الحكم الصادر بمخالفة المذهب ممن يزعم أنه المذهب جاهلا به وليس له
بمذهب غير نافذ فانظر لما في الوالدية والتاريخية وغيرهما يظهر لك ذلك مع كون الأمر فيه
واضحا لمن شمر رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صدق حاصله ادعى زيد على عمرو أنه أسلمه في ثلاث
وخسين جرة زيتا بالبلسية وطالبه به فانكر ذلك وذكر أنه كفل بكذا اعنده في الزيت المدعى وأن

بكرادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
فذكر أنه لا بينة له فالزم بيقينة الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الإلزام صحيح ويكتفى في
دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمر وفيه مع
عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكون زيد هو المكلف بالبينه على السلم لأنه مدعى لا عمر ولأنه
مدعى عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعدمه ولم
يذكر الزيت الواصل أنه من عمرو أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
وغير ذلك مما هو ظاهر لثباتكم (أجاب) الإلزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط
صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزن أو بالتقادم في المجلس
حتى يصح عند أي حنيفة رحمه الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار إذا سلم
شرائط كثيرة لا يقف عليها إلا الخواص ودلالة في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب
ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طاب البينة من مدعى السلم على عمرو
أصالة إذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى إذا المدعى الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل بيان الايقاع ولا بد منه لصحة
الدعوى المذكورة كورة تحزر عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكور فلا تصح وإذا لم تصح لا يصح الإلزام المذكور
لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم ودیعة وقطنا
بقشره ومحاولا فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
فيعزراً أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذبه بأقامة البينة لأن البينة حجة
من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة
بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى المستأجر أن المالك وبنائه والناظر ينكر
هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
من مسئلة الكاس بالاولى وهي ككناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي هي على
عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدث الغلاني الذي يملك ملكاً وكنى
بالارث عن أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وصيك حال صغرك فاجاب ان الشراء كان
بعين فاحش ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعيه فطلب القاذي من مدعيه البينة فأقامها
بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستانغاليا على المدعى عليه
تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه باجماع علماءنا ولا تقبل بينته اذ من المصريح به عدم
جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره ان يقيم بينة
على أن البيع كان بمنزل القبية وقد صرحوا عند تعارض البينتين في ذلك أن بينة الغبن أولى
بالقبول لأن معهما زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانياً فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بمال وأحضر له تذكرة بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب
بينته على الخط والختم يحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليها كما صرح به في

مطلب إذا انكر المدعى
عليه الوديعة وحلف ثم أقام
المدعى بينة لا يعزرا المدعى
عليه

مطلب إذا اختلف الناظر
والمستأجر في الخواص الملتصقة
بارض المصبغة فالقول للناظر
مطلب القول لرب المنزل في
القطيفة التي على عنق
الكاس

مطلب حاصله ان استئناف
الدعوى بعد الحكم لا يقبل
وان بينة الغبن الفاحش
مقدمة

مطلب لا يقضى بالختم والخط
ولا يحلف عليه بما بل على
أصل المال

مطلب لا يعمل بمكتوب
الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له عمر في كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدة على العرف

مطلب ادعت الام شيئا من
اعيان تركه ابنتها عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيئا ودفنت شيئا وأخذت شيئا
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعى عليه
قاضيا وأراد المدعى غيره

الخاتمة واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخاتمة نقله في الاشياء وفيها لو أحضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما
يحلف على أصل المال كما في قضاء الخاتمة اهـ ولا شك أن الخط أعم من أن يكون بالقلم أو بالطابع
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره فرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب الممر يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة بأجماله
دخولا وخروجا فما الحكم (أجاب) يحكم لصاحب الممرية تدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذا نقول في رجل
له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعتها لها
ثم ماتت الام فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي انه ملك والام ممن تدفع
ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أنه ان كان العرف
مستمر أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها متصرفه فيها وتدعى ايتها في بعضها
أنها لها كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامتنعة مدعة انها كانت
عارية عندها وباعت شيئا من تركتها بيمينته ودفنت معها من المصاغ والامتنعة مدعة انها كانت
القول قول الزوج في انها تركه مطلقا وفي أنها ملكه فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك الصلاحية
وفيما هو حص بالنساء في انه تركه بيمينه ولا يتفدى عنها في حصه الزوج لغير ضرورة وتضمن حصه
الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به والا ينش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فجهت أمها وضره
أمها على البيت ونقلت جميع ما فيه وسلمتاه لاختها لا يباو طلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
أسبابها المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيدها فما الحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفى العلم بانه لا يعلم انه ملدها والبينة على المدعى والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتداعيين فالمدعى يريد أن يخصمه الى قاض منهما
والمدعى عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في البحر وهو باطلا فاشمل لما اذا أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد
المدعى عليه قاضى محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعية وكثروا كما في القاهرة
فاراد المدعى شافعيامثلا والمدعى عليه مالكيامثلا ولم يكونا من محلته ما فان الخيار للمدعى عليه
وهذا هو الظاهر وبه افتيت مرارا اهـ كلام الجبر (أقول) وقد اقيمت به أيضا مرارا كثيرة

والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناء بأذن نائب الحكم ليحسب ما انفق من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين أم بغير يمين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا عين لانه خصم في حق سماع الينة لا في حق اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعياً لا يعمل بمجرد دعواه ما لم يتورها بالينة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء وثبوتها وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (أجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان فإذا اتى البرهان يدفع للذي * قد ثورت دعواه بالبرهان وحديث سيدنا بهذا ناطق * يرويه عنه كل ذي عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان قد قاله الرملي خير الدين لا * حرمت أمانيه من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته قيساً وازاراً ومنشفتين ثم حصل بينهما وبينها خصمة فقال ما اعطيتك الا بئس وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمملى في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوراً بئس معلوم وسلمه له ثم طالبه بئسه فانكر شراؤه وادعى أنه وهبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بمنعه الثور عن مالكه يضمن قيمته ان لم ينبت بيمينه بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيمينه فله الثمن الذي قادت عليه الينة ومدعى الهبة على مدعى البيع اليمين لانكاره أمراً لو أقربه لزمه ان لم يكن له يمينه عليها وان أقام كل منهما يمينه على ما ادعى فيمينه البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع نفاذاً من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الاخر أسمع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة للثمة صرح به الزيلعي قال لانهما اذا جاءا معا كان ذلك بمعنى المعاوضة فتباحش الثمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده قائماً به أنه عمد الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغاً سماه وقامت اماره عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وأكله وشربه من طعامه ومراقبته والحال أنه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى عملاً بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا عين

مطلب في مستأجر ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان في شئ فقال اعطيته لك بئس وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الاخر هبة مطلب باع لآخر ثوراً فانكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها نواب سلطانية شهد بعضهم لبعض بالدفع لمن يتناولها مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى يعلمه منه الخ

الغمر المتخدد وبمثله أفق شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي صاحب تنوير
الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويزيد على ذلك قبحا وبعدا شهادة من بعشاء يتعشى
وبغدا يتغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم
يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف
بعد الحكم بصحة الوقف ولزومه فادعت بعدم مدة تزيد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد التصرف في الاما كن المذكورة على ما شرط
أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعدم مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
لا تسمع لامور منها علمها بوقف أبيها الا ما كن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
الواقف وتركها المنازعة في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما يمضي عليه
خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقهم بالرعية في منعهم عن القضاء في الحادثة
المتصفة بهذه المدة فتمنع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم
الكرم أن والده ملكه له في حال صحته وسلمه له فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك
اقتسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز أن
تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لا حدهم وقد صرح بذلك في البرازية والخلاصة والتاريخية
وجمع النساوي نقلا عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
شجرا فقال المدعى عليه ساومني ثمرته أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمره
لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابها بمال معلوم
عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حولا ما لا منكسر عليه مما عليه وهو ينكر
ويقول مالك على شيء هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه بين
(أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
الاحتساب لا تجوز باجتماع الأئمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب الفاظ تكون
اسلاما وكفرا وخطأ بعد ان قدم فرعا تقشع من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك بادو وقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرربوا على بابه طبولات وبوقات
ونادوا مبارك بادل مقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع
الدعوى به والاجماع منعقد على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ
منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكرو المأخوذ منه المال المدعى وأما المقاطع المذكور فلا
تصح دعواه باجتماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
في المرعى وهلك فأجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المرعى وأراد أن يركبها الحاجة
عرضت له فلم يرفها صلاحا لركوبه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يعتبران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان لمدع وركبها بغير اذنه وألزمه القاضي بضمن قيمتها هل القول
قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان أو كثيرا وعلى المقر له البيعة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
اما كن ثم ادعت ان بعضها
وقف امها لا تسمع

مطلب في ورثة اقتسموا
غلة كرم ثم ادعى أحدهم
انه ملكه له أبوه

مطلب في محتسب على قرية
يدعى الذي الخ

مطلب في رجل ادعى على
آخر انه تعدى على فرسه
وركبها
مطلب في رجل ثبت عليه
باعترافه أنه تعدى على فرس
فلان الخ

القول في مقدار القيمة قول المتعدي بيمينه وعلى المقر له البيينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل إذا ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوتة يكون أدنا ويكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب لساكت قول إلا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع إلا أن يضر بالأرض فله ملكه بقيمته مقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافرت عنها زوجها فراراً من نفقتها في عام سنة تخافت الهلاك فانتقلت عند أهلها وتركت بنتاً صغيرة فطمع لها بمنه عند أهلها فأتت فادعى على أهلها إنكم فرقتم بين زوجتي وبنتي وماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواه بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بمال وأشهد بذلك ثم بعد الإقرار ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل إذا أقام على ذلك بينة تقبل أم لا وإذا لم تقم البيينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا يمنع الإقرار السابق كافي الأشباه نقلا عن القنية حتى قال وقد أفتيت أخذاً من الأولى بأن الشهود إذا شهدوا بأن البعض لا حقيقة له وإنما هو فعل مواطأة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد مدعى الربا البيينة فعلى الطالب المين لأنه ادعى عليه فعلاً ولو أقربه لزمه فإذا أنكر يحلف والله أعلم (سئل) في بقرة تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعى الشراء فهل إذا أرخا وتاريخ ذي اليد أسبق ترجح بينته أم بينة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخاً والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض أن فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بتاريخ كذا والده وأنه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن لى قاض آخر على من بيده شيء من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل وارثاً أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثاً في جامع الفصولين وغيره لو ادعى أنه وارث فلان الميت وشهد أن قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثاً وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضى من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بألف أو بحق من الحقوق أو قال لا نشهد أن قاضى من القضاة حكم له عليه به أو نشهد أن قاضى الكوفة فعله إلى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذو نسب لا خلاف في قبول مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المعجل وفقره ظاهر وطلبتها فامتنع لذلك هل للقاضى أن يسأل من جيرانه عن عسرة عاجلاً ويحلى سبيله أم لا (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة لى إنسان فادعاه آخر فأقام المشتري بينة على المدعى أنه باعها لى بائة هل تقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على أنه باع المدعى لى بائة والله أعلم (سئل) في محله قسمت بين ورثة فادعى رجل على واحد منهم بمحصة شائعة فيها عينها وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وإنما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول قبض مهرها الذى شرط تحجيلة لها هل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى لها به أم لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تحجيلة على المفتي به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنه غصبها

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرت عنها
زوجها فانتقلت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل أقر على
نفسه بمال ثم بعد ادعى أن
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
وذو يد في بقرة الخ
مطلب في رجل ادعى أن
فلان المتوفى والده وأنه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجه بمهرها المعجل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها
لإنسان فادعاه آخر

مطلب في محل قسم بين
ورثة فادعى رجل على واحد
منهم بمحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت
على زوجها بعد الدخول
أنها لم تقبض مهرها المعجل
مطلب في رجل ادعى على
آخر شاة وأنه غصبها

فادعى الايداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان
أقام ذو اليد البينة على الايداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلمه امنه فادعت امرأة ان لها به اقيم او صدقته على ان الثلثين
شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواه على المشتري المذكور بغيبة البائع أم لا تسمع
الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواه على المشتري حيث صدقته على
الشراء المذكور أو كذبه وأقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه
مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض
أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين
لا حدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم
يجز صاحب الربع بيعه وأراد تضمين الشريك البائع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا بأنقص
فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع يمينه والبينة على الآخر
والله أعلم (سئل) في رجل تلقى يتاعن والده وتصرف فيه كما كان والده من غير منازع ولا مدافع
مدة تنوف عن خمسين سنة والآخر يزجاعة يدعون أن البيت لخدمهم الاعلى فهل تسمع دعواهم
مع اطلاعهم على التصرف المذكور واطلاع آبائهم وعدم مانع بنعهم من الدعوى (أجاب)
لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماهم من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في
واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك بائع بآثمه فهل يندفع الخارج الذي يدعى الملك
المطلق اذا أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذي اليد مقدمة لانه خصم عن يميني الملك عنه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف
هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن اجل في يد المدعى عليه أم لا
(أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب ولا
يمنع يمينه قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازع في رجل كل يدعى الملك
المطلق وتاريخهما سواء فمن منهما المقدم بيده (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان
دعوى الملك بسبب الشراء وأحدهما ذو يد والآخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل غصب ثورا مدعيانه نتاج بقرته وذو اليد ادعى انه نتاج بقره بآثمه اذا أقام كل بينة
على دعواه من المقبول من البيتين (أجاب) المقبول بينة مدعى النتاج من بقره بآثمه السابقة
يده عليه صرح به في الجرو جمع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج
تنازع في بقره ذو اليد يدعى شراءه والخارج يدعى ملكا مطلقا وبرهن عليه او حكم له به او سلم له فهل
تسمع دعوى ذي اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم
(سئل) في رجل صاع له جل مقصوص به وسم وغاب عنه أياما ونبت الشعر عليه فسمع انه بالحل
الفلاني فضى اليه فلما رآه اشتبه بذات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم تبينه
فعلم انه جله هل اذا ادعاه وأقام عليه عدلين شهدا له به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب)
في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هذا
دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حل لدعوى وانزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل اشترى ثلثي
فرس فادعت امرأة ان لها
ربعها الخ

مطلب في حصان بين اثنين
لا حدهما الربع وللآخر
باقيه فباع الخ

مطلب في رجل تلقى يتاعن
عن أبيه وتصرف فيه مدة
ثم ادعاه الخ

مطلب رأى غيره يتصرف
في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع
دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الدابة
في ملك بائع بآثمه الخ

مطلب تسمع الدعوى على
الغاصب وان لم يكن المدعى
في يده

مطلب ادعى كل من الخارج
وذو اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه
نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج
بقره بآثمه

مطلب ادعى ذو اليد الشراء
والخارج الملك المطلق وقضى
له الخ

مطلب في رجل ضاع له جل
مقصوص الخ

وفق في جامع الفصولين بقوله ويلوح لي أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعي قبل النزاع وأما قوله مع وجود النزاع ينبغي أن تبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد ثم قال هذا ما ورد على الخاطر القاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل الصعاب اه والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدرا معلوما فقالت تلقيته الخ
سئلت من أين التلقي فقالت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقيته عن ابن ابن الواقف وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا منها في البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء والله أعلم (سئل) في رجل اشترى عنب كرم من وضاع اليد ثم ادعى شخص على المشتري العنب أن الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العنب وان العنب نزل كرمه ويطلبه بثن العنب وأظهر حجة شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على المشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له دعوى مسموعة والحالة هذه إذ طلبه الثمن اجازة ضمنا وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع فإذا اتبعه فلا يخلو ما ان يعترف له بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فيكون البرهان على المدعي واليمين على المدعي عليه أما برهان الأول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي وأما برهان الثاني فلما فيه وفي أكثر كتب المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلما في أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن لمباشرة العقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكاه بقبض عنه وهذا كله ظاهر لم له أدنى المام بالمذهب هذا ولولم يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعى به وبيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المثلي شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر أنه غصب من كرمه وقرامن الاعناب وقطع من أشجاره كذا وقرامن الخطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والخطب فان قيل ان كان في العنب يشترط هذا لانه مثلي فلماذا يشترط في الخطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقد بين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز أو القرصاد أو غير ذلك وأنه رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله ولم يبين مقداره لان الوقير يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليتصور للحاكم ما يحكم به للمدعي والله أعلم (سئل) فيمن اتهم بضرب آخر فاشهد أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأه عاما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى أوليائه وتقبل بينتهم بأنه كان ضربه قبل ذلك الاثمه ادوات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن صبح طرف الغلة من أنامله في فقه النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفقوض لاختيه يباعا وشراء وجميع التصرفات مات أحدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى عههم ان البستان الفلاني والبتين الفلانيين له خاصة دونهم وأبرز كوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره وصدقه أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكروا وحلفه الحاكم لكونه ذائد ظاهرة ومنع ابن الاخ والآن يريد اقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول قدرا معلوما فقالت تلقيته الخ
مطلب في رجل اشترى عنب كرم من وضاع اليد ثم ادعى شخص على المشتري العنب أن الكرم كرمه ويطلبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر انه غصب من كرمه وقرامن العنب أو الخطب الخ

مطلب فيمن اتهم بضرب آخر فاشهد أنه الخ ثم مات هل تسمع دعوى الخ
مطلب في ثلاثة اخوة في عائلة مات احدهم عن ثلاث بنين الخ

وكسبهم بينهم وكل مفوض للآخر يباع وشراء وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على
أمرهم بعدم موت الآخر كما كانوا أهل تقبل بينته ويثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في حجج
الصكوك اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة أنها
من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صلح التبايع أنه اشترى لنفسه اذ تقرر أن أحد
المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضاً أنه لا يشترط في
شركة المفاوضة التنصيص عليهم بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لأنه بناء على
عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة أنفار ظهر واحد على بيت رجل وأخذوا له أموالاً وأثواباً ثم أنه
وجد اثنين من الخمسة الأخذين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الأموال
والاثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) ان كانت تلك الأمور جميعها في أيدي الاثنين فلربها
الدعوى عليهما بهما جميعاً ومطالبة التماس بينهما عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها
فلا تسمع الدعوى بشيء منها الأعلى من هويته وان أراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه
الاشترالك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم بخمسة وان ثبت
باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان قالوا اغتصبنا وأخذنا كذا وكذا وكذا خمسة
قضى عليهما ما برهان الأول فلما صرحوا به فاطبة أن دعوى المالك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد
ودعوى الضمان تصح على غير ذي اليد فينتظر في دعوى المدعي بماذا يفعل معه بما ذكر وأما برهان
الثاني فلما صرحوا به أيضاً في الأصول والفروع من أن اشترالك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل
في حق كل واحد منهم فيضاف إلى كل واحد منهم كلاً كما أنه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل
الجمع واحداً وفيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالأستيلاء على الصيد ونحوه
والاشترالك هنا باجتماع أيديهم وهو متصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهورهم أخذ كل واحد شيئاً
بانفراده فالضمان لذلك الشيء على آخذة خاصة حيث لم تعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم
عليه فالمالك مخير يضمن من شاء وترجع المسئلة إلى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس
بذكر شيء من الفروع شاهد على ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث راعياً
لقتاوى رشيد الدين غصب قنافة برهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثم ان المغصوب منه برهن على
غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد لكن لو ادعى
على غير ذي اليد أنك غصبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الأول تصح
ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المغصوب منه على المقضى له أن هذا القن ملكي
تقبل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي التبئين في الشركة الفاسدة معللاً لاستوائهما في
المباح الماخوذ بأيديهما لأنهما استويا في الكسب وفي كونه في أيديهما فكان في يد كل واحد منهما
النصف ظاهر فلا يصدق فيما زاد عليه إلا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيده
أنهم صرحوا فاطبة بأن القن على تصور غصب المشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التارخانية
من باب الغصب نقلاً عن السراجية رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأ عشرة قضى
عليه بجميع الألف اه ووجهه أنه ادعى الاشرالك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على
المغصوب وقد رد اقراره على غيره فبقى اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك
بالبينة لتعديها كما تقرر أن حجية الاقرار قاصرة وحجية البينة متعديّة وقد تقرر وجوب الضمان
بسبب اليد الظالة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكمية فالحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من
بيت رجل أموالاً فظفر
بأثنين منهم تسمع دعواه
عليهما ان كان الخ

مطلب دعوى المالك لا تصح
الأعلى ذي اليد ودعوى
الضمان تصح على غيره
مطلب الاشرالك فيما
لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه
ملك لا تقبل

مطلب القنوى على تصور
غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية
أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لا ناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في يد خاله ارثا عن أمته وادعى
انخال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه

مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب اتحاد
الصنعة وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابنين صغيرين
والكبير ولد فاكسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انتقيا كروا نداء الغصب قبل المنع كما حقق
وحتر في محله والكلام فيه يطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لا ناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي وصيا يدعى عليه أم لا
(أجاب) قدر فع مثل هذا السؤال لأستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين
الخانوي فاجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فناء مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصيا للدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بخصم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن أمته فادعى انخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه اقربته تقبل انتهى
وقال في البرازية وفي الاقضية شهد ا على البيع ببيان الثمن ان شهد ا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعمال له كسب مستقل حصل بسببه أموال او مات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماء نأب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أي به فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن
للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه له
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معينه له فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابنين صغيرين لا عن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جلة عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
قال كبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربه بعمله وأخواه يدعيان
ثلثه بعملهما وان ابنه لاحصه له معهما لكونه معينه والد فالحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فمال
كله والقول قوله فيماليه بيمينه وليستق الله فالجزاء أمامه وبين يديه وان لم يكن كونه بهذا
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
بينين والحكم دائر مع علته باجماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما نخجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للغارس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماؤنا في الابن والاب اللذين يكتسبان جميع
ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معينه لآبيه حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بمحضه قريته أو زوجته
ثم ادعى ملك المبيع لا تسمع
بخلاف الاجنبي ما لم
يتصرف المشتري

تعالى نصفها للغارس ونصفها لانيه حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جلة عياله يعينه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون
ما بين يديه وما بين يديه عنده ملكا لانيه ولا يجري فيه ارث أم يجري فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جلة عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما تحصل بكسبه وجعه
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لانيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالوكسب
جلة أموال لأنه في ذلك لانيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لانيه نص عليه
علما ونار جهنم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته والحال هذه والله أعلم
(سئل) من غزوة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضرا كت ثم ادعاه لا تسمع
واختار القاضي في قضاواه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعمافي القضية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعى باع أرضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرعاً وبناء وجاره ساكن ثم الآن يدعى انها
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكن وقت تصرف المشتري قبل له
فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكنة حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعرض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء
واقر الدعاء والثناء في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارتين أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري في المبيع زمانا بالتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثنائهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زمانا فتفيدون ذلك وتشيرون من أي كتاب نقل وفي
أي محل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب لازلت ملجأ للاجباب (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا
أو ثوبا وابنه وأمراته حاضرين يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسمع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما أي الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفتي شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في قضاواه في كتاب البيوع
ويفهم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا تصرف المشتري زمانا وهو ساكن تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا شترأ كهما في العلة وأما عبارة البرازية والقنية فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوت وقت
البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا تساوي الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم عما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير ملج فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناءاً كما هي عبارة تنوير الابصار * وأما عبارة القضية فن أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار المجاور ومقرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقرب مع دخوله في مسمى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثر افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذکور لا اشتراكهما في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال أكشف للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتمت فيهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناءاً ليتأكد عند الحاکم ظهور التليس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما نظراً للمدعى عليه لترجح جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاکم ان يدور مع الحق كيفما دار ولدفع ما يقال ان الجار للحال أكتشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا لقصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك فألحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة وهناك أقوال آخر سماع الدعوى في الكل مطلقاً اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وابناً وبنتاً فادعى وكيل الزوجة على الابن ارثاً فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقضى له للبنت بحصتها فيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه موأخذة له باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت أو من ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال أنا مبطل تسمع انتهى وفي البرازية أقر المقضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقضى عليه يبطل القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء أو بأمره لغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاداً أو قديماً ويريد صاحب الدار رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديماً أو مسيل أبية أو مسيل بآئعه اشتراط ذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوثه ان لم يحفظ جيرانه وأقرانه ورواه هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً أو يتي والحال هذه كما صرح به غالب علماءنا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وابناً وبنتاً
فادعى وكيل الزوجة على
الابن ارثاً الخ ثم أقر للبنت
بحصتها ارثاً الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

(سئل) في رجل ادعى شقضا معا في محدود على جماعة ذوى ايدار ثأني أبيه فاجابوا باننا
اشتريناه من زيد بكذا ووقع التقاض بيننا وبينه وزيد اشتراه من ابيك وتقاضا كذلك هل
اذا ثبت ذلك بالبينه يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم من زيد ووصله شرائه
زيد من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون
لذلك ولا يكف شهودهم ذلك أيضا (اجاب) اذا ثبت شراء المدعى عليهم من زيد بعد شرائه
من أبيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد ولا احضار
صك شرائه من أبي المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالشراء وبيان
الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون
الشراء ممن اشترى من أبيه لا من أبيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تسمية الثمن الذي اشترى
به زيد من أبيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقيه والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى على
عمه بتركة جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله بلا تركة هل القول قوله أم لا (اجاب)
القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم
من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلقت في موت
الاقارب فاليمين منه من يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى
وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك
فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايديهم متساويا
ولو كان في يد ثالث وأقر بانه مال الاب الذي هو جده المدعى فعلى ابن الاخ اليمين لان ارث الابن
محقق وارث ابن الابن فيه شك والاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا ويشك
في ارثه فعليه اليمين ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل
الذي تبنى عليه الدعاوى وتترتب عليه البيئات والايان والفقيه لا يخفى عليه من كان الممين
في جانبه ومن اليمين عليه بعد أن ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال
التي يقطعها السباهي تطر عطاءه في الدوان هل ينتصب السباهي فيها خصما للمدعى رقبته ملكا
أو وقفا أو لا ينتصب خصما لكون يده عليه اليست يملك (اجاب) لا ينتصب خصما للمدعيها
ملكاً أو وقفا لعدم ملكها لان السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل ليت المال
فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك
بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه الى غيره فيده عليها مائة فترجع الى خمسة
كتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماءنا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد
ابن النقيب والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسائهم
الموضوعة في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فنراجع كلامهم وكلام علماءنا جميعا في خمسة
كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله أعلم (سئل)
في متول على وقف يدعى على رجل اسباهي أنه يقسم بعض اراض من اراضي الوقف بغير طريق
شرعي ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في
حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فنسب من جانبه نائبا للكشف على ذلك بوجه
الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه
وانما يصدران في وجه الدفتر دار ومراعاة الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه

مطلب في رجل ادعى شقضا
ارثا في محدود جماعة فاجابوه
باننا اشتريناه من زيد وزيد
اشترى من ابيك الخ

مطلب ادعى على عمه بتركة
جده فقال كان أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه اليمين وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصما
لمدعى ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعى على اسباهي أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

والكشف والتحديد أم لا (اجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا ثبت
 دعوى رغبة الوقف لانهم مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقام
 للارض نظير عطائه في الديوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج
 الذي كان يحمل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرج بها عن ملك بيت
 المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فيسده عليها بآمانة فترجع الى خمسة كلف
 الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصريح النقل
 فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطاوبغا ورسالة الشيخ زين
 الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم
 فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي ادعى عليه مثله أرضا في يده
 أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين
 الارض (اجاب) لا تسمع لان الاراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملك وواضع اليد كذلك
 ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول خراجها مقاسمة أو وظيفة الا أن يوكله السلطان في
 الدعوى بها فملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال
 فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما يملك المنازعة وبمثله صرح
 صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا
 فوض لهم السلطان الدعوى فيثبت تصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله
 أعلم وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في
 الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماءنا بان وكيل بيت المال ليس
 بخصم يدعى أو يدعى عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفق بذلك استاذنا السراج
 الحانوتي وهي في فتاواه ولنذكر ما هو شاهد لصحة ما أدعى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع
 الفصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنها ملكه اختلف
 فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما
 لمن يدعيه قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أم بدون
 دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتك قبلك وسلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما وبه أفق (ط)
 وقال (مخ) هو الصحيح انه لا يدعى ملك العين كاستعير فلا يكون خصما انتهى (أقول) اذا وكله
 السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان
 وانتقل من الاخبار الى البيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى
 عليه شخص خارج انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها
 نتاج بائعه يندفع المدعى ولو أقام بينة بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام
 بوجه المشتري منه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة
 على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقائه
 البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى
 البائع المذكور الحمل منه فما الحكم (اجاب) ينظر ان ولدته لاقل من ستة أشهر من وقت
 البيع ثبتت نسبته منه وتصير أم ولده ويبطل البيع السابق ويسترد لها ويرجع المشتري بالثمن
 ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطئها ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذ لا يخلو وطئ في

مطلب دعوى السباهي
 على مثله أرضا أنها في تيماره
 لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
 لا يصلح خصما سواء ادعى أو
 ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
 خصما لمن يدعى عليه أنه
 استأجر قبله أو أنها ملكه

مطلب لو اشترى بهيمة
 فادعاه اخر فاقام المشتري
 بينة انها نتاج بائعه تندفع
 خصومة المدعى

مطلب في رجل باع جارية
 فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا أبو الاب
عقار اليتيم بلامسوخ

مطلب حاصله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
الفلانية وقف عليه وعلى
أقاربه ويده كتاب وقف
فحكم له بالدار بمجرد ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين

مطلب يشترط صحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه أقر يكذا فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعد ما أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع
بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه
خصمه فقد قال في جامع الفصولين راجع إلى الذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في يقيم باع جده أو اباه عقاره بغير مسوخ فطلب استرداده من المشتري فادعى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) يبيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التنازع من نقله عن المنتقى أنه باطل وصرح جوابه إذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ادى حاكم شرعي
وقال في تقرير دعواه ان الدار الفلانية الكائنة بالقدس الشريف بمحلة الشرف المحدودة
بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن العجائوني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
المزبور راضع يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طريق شرعي وطالبه بتفريغها وتسليمها اليه وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب
بان الدار المذكورة في يد زوجته الحرمة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعى فيها
استحقاقا فافترس المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعي
المتداعي لديه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتتة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعى عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى مرتبا
على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها لافي حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر أن اليد
في العقار لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصومة منتفية ولو أجاب
بان الدار بيده ولو أثبت المدعى يده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته
لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى اتفت صحة
دعواه فالأمر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولاً فاقرا المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر اليد ولم يكن للمدعى بينة يحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملك فلو أقر به يؤمر بترك
التعرض فلو برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه له لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به
للمدعى لا يتخذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم مرزوقا انما تشترط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وسماع البينة أم لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(ظنه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار ينتصب خصما به من غير أمر آخر

وفي العقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يده فمالم يثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهدنا بملكه الدار للمدعي ولم يشهد أنه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد المدعي لا بيد المدعي عليه وشهد آخر أن بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة قديمه لصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو فريقين ثم أذل شهدا بيده يسألهما القاضي عن سماع شهدا بيده أو عن معاينة لانهم ما سمعا اقراره أنه يده وظنا أنه يطلق لهما الشهادة وهذه تشبهه على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما فمالم يذكر انهما معا يناديه لا تقبل ثم رز بعد أسطر (عده) وقال تنازعنا في اليد فأراد أحدهما تحليف الآخر ينبغي أن يحلف لانه يظهر نكوله يده في حق الناكل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع المقررة بزيادة الامر ترجيا ويوجب لذلك كفتقلبا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين هلك لاهل ارث وله اخوة ولم يكفلوه فيه هل يطالبون بدينه أم ليس عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدين أخيه الهالك مطلقا اذا لم يكفلوه مات عن ارث أم لا حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك ما لا ووضعوا أيديهم عليه فينبذ يطلب الدين منهم ليوافوا من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضوليا وان الملك لفلان ولم يحجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد كبار نشؤوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي أيديهم من أمواله نحو الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك جميعه ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه وأما المال هذه والله أعلم (سئل) في مدع ديننا معلوما في تركته ميت أثبت به بالبرهان هل يحلف المدعي على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبو يحلفه كما في البرازية والمنية وفي الخانية يحلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته يحلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من يحجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجعوا على أن من ادعى ديننا على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد آذاه اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما أحلت بذلك ولا بشيئ منه على أحد ولا عندك به ولا شيء منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدر الشهيد والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمرو ديننا معلوما وذلك في وجه وصي أو ولد عمرو والمتوفى وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصي لم يحلف زيد المدعي المزبور أن هذا المال باق في ذمة عمرو ولم يقبض منه شيئا ولم يعوض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والا ن يطلب وكيل زيد المدعي المزبور المال من وصي ايتام عمرو والمتوفى فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون الدين مرتبا على المدعي وهو عين الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى للمين بوجه من الوجوه والا ن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غيرعين أم لا (أجاب) صرح علما ونارجهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من المين ولو أثبت الورثة لحق الميت ادعساءه أن يكون بدمته دين فيحتاج لوفائه نظرا له وللوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الخانية وغيره فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر يقبض وديعة من فلان ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يحلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يحلف (أجاب) لا يحلف

مطلب يشترط لصحة الشهادة
بان العقار في يد المدعي عليه
المعاينة

مطلب مات المديون عن
أخوة لم يطالبوا بدينه
مطلب لو قال بعد البيع
أو القسمة كنت فضوليا
لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
نشؤوا في خدمته وفي أيديهم
الخ
مطلب اذا أثبت الدين في
تركة ميت لا بد من تحليفه
أنه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
في تركه الميت بالبينه في وجه
الوصي لا بد من تحليفه أيضا

مطلب اذا أقر يقبض
الوديعة لا يصدق في قوله
أقررت كاذبا

مطلب اشترى كرما وتصرف
فيه زمانا وتلقته ورثته
والآن الخ

مطلب اقر الاب في حال صغر
ابنته أنه قبض من الزوج
مبجل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها أن أباه أقر قبض
مهرها حال صغرها وأقام
بينه الخ

عندهما إذا التحلف بترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف يحلفه
وفي جامع الفصولين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحلف فلما اختلف فيه
يفوض إلى رأي القاضى والمفتى واختار المتأخر ون قول أبي يوسف وعليه الفتوى (سئل) في
رجل باع كرما وتصرف المشتوى فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة سنين
والآن تدعى امرأة أنه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صلح يبيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان فباعها
ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيارته الشرعية ويده واضحة عليه إلى حين صدور
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المحدود والفلا في شركة زيد بحق الباقي بثمن سمي
وصدقت أخت البائع لآبيه ووالدتها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصدر من أهله
في محله وأنه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتري البائع برده المبيع إليه
إذا جاء إليها بتظير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعيا وقبضت المشتري المبيع وتصرفت
فيه مدة سنين وأعادت إلى البائع بعد دفع تظير الثمن المزبور والآن الأخت وأما المذكور تان
يدعيان حصة في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا تسمع
دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع ملكه فدعواهما الملك فيه بعده مناقضة
منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من أبيها على مهر مسنى
بعضه مبجل وبعضه مؤجل وأقر الاب بقبض المبجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
موته ادعت الزوجة على الزوج بمبجل المهر وذكرت أنه لم يصل إليها شيء منه فهل بعد الدخول
وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقر قبض مبجل مهرها حال صغرها بولايته
الشرعية عليها ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمبجل مهرها أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكتبية السادسة وكثير من أضرابه
بان الزوج إذا بنى زوجته أي دخل بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتججيله ويكون القول قول
الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا كان الزوج بنى
بها فإنه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتججيله ويكون القول قول الورثة في تججيل ذلك القول
وقال في متن تنوير الابصار فإن سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الخاتمة أي حالة الحياة وحالة
المات لا يحكم بمهر المثل لانا علم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تتججل من مهرها شيئا أعادة بل
يقال لها لا بد أن تقر بما تجملت والا قضينا عليك بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال
مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في بخره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما إذا
ادعى الزوج ايصال شيء إليها ما لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان
والله أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى
أيديك حال صغرك والاب ميت وأقام بينة على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض
بعينه فهل هذا الاقرار كاقرار الاب بعد بلوغها أنه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على
قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والثابت بالبيننة كالثابت عينا فكذا ناعيا منه مقررا بعد
بلوغها بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
عليه في صدق أقرفلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن
اليمين وأن وجبت ادعى أنه كاذب في اقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدر
في ذلك قول الموثق ومن اليمين وأن وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه أنه كاذب في اقراره أم لا
(اجاب) الابراء اسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو
بقاء الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه
بالابراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مستغرق
لتركة فلزم شرعا بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لاختويه وفي بثمنها ما كان عليه
بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه
نصفه الموروث له وخلصت الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول
وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وابرأهم من كل دعوى وتظلم وشكوى ابراء عما جازما قاطعا
حاصلات العلم المزبور عن صغير استمه هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
المشهديتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله لليتيم المزبور
فانكر بيع ثلث أبيه المتقدم شرحه فاثبتته الوصي بالبيننة الشرعية والزعمه باجرة المثل له بعد ان
حكم ببيعة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صدق شرعي فطلب استئجار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
ادعى أن بيع ثلث أبيه كان باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه ببيعة المثل فحكم
القاضي ببيعة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغبن الفاحش لدى الحاكم
فسمع دعواه وبطل البيع باخبار المعمارجية بأنه بالغين من غير أن ياتوا بلفظ الشهادة هل يصح
ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الاول لانه بعد تاركه
بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماؤنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته بأنه لو
برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كما في الشراء اذا ادعاه من فلان وبرهن عليه
وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل اتا كده وفي فتاوى شيخ شوخنا الشهاب
الحاجي رحمه الله تعالى سئل في وقوف استبدل وحكم به حنفى بعد ثبوت مسوغاته لديه فاقبت بينة
بعد الحكم بأنه ذور يع لم يعطل بسبب من الاسباب المدافية لذلك وحكم حاكم عوجبه بعد تقدم
دعوى شرعية مدرت من مدع شرعي لدى الحاكم والغنى الاستبدال الاول وحكم بعوده لجهة
الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقضه هل يلغى بمقتضى ما شرح أم لا اجاب لا يلغى
الاستبدال الثابت أولا لان القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن اذ البينة السابقة قد ترجحت
باتصال القضاء بها ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بيدة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم
شهدت اخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لا تسمع لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال
الزيلعي في عروة ذلك لانه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص
واحد في مكانين لا يتصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القية وغبن فاحش
للتناهي هذا مع الحكم بمجرد اخبار المعمارجية مع أن الاتيان بلفظ الشهادة ركز لا بد منه وهو أن
يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الابراء العام بقوله لاحق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم
الاستئجار وهو اقرار منه بأنه ملك المؤجر وأنه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقرفلان أنه استوفى
من فلان ما كان له بذمته وأنه
ابرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
لو حكم ببيعة البيع لعدم
ثبوت الغبن الفاحش ليس
لاخر أن يحكم بخلافه

مطالب حكم الحنفى في موقوف
بيعة الاستبدال بعد ثبوت
مسوغاته ثم حكم بعوده
لجهة الوقف لا يتخذ حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

عجبا لقاض ماله المأم * بالفقه يقضى والقضاء حسام

أذله جهلا بعد قسكا ولا * يرضى به حاشى الاله امام

قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقسام

مطلب حاصله ان دفع الدفع
مقبول وان بينة البيع بالغبن
القاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما لو ادعى خالد على بكر أنه وازع يده على العقار القلاى بغير حق لكونه ملكا من
أملاك مورثي فأجاب بكر بان وضع يدي عليه لكونه ملكا من أملاك والدي تلقبته بالارث عنه
فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيك بمسوخ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان
البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضى هذا الدفع ولم
يطلب خالد اثبات موجب الحجة المذكورة فذبح القاضى بكر من وضع يده على العقار وكتب
بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضى
عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن القاحش لا قائل بعدم صحتها بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى
عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر واليمين على
من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينه على من
يدعى كونه بالغبن القاحش فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن القاحش وإبطال بيع
عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا فاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة
النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو لدين على الميت لا وفاء له الا منه أو كان
في التركة وصية مرسله لا تنفذ لها الا منه أو غلته لا تريد على موته أو خشي عليه النقصان
فإذا ادعى اليتيم أن الوصى باع له لا لواحدة من هذه وهو لا يجوز أن يسمع القاضى منه ذلك بعد
بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن عقار فتنازع فيه ابن شقيقها
وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحته انه ملك من أملاكه وأظهر
زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنهما وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى
قاض شرعى بحضرة خصم شرعى يدعيه اربعة اثناعشر معتنق جده وشهودها موجودون والاخرى
خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل به او يحكم بموجبها بمجرد اقرارها أم يعمل بحجة الاقرار
الثابتة بالشهود الاخيار (أجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط
والكاغذ بلا بيان فقد صرحوا فاطبة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن
حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنكول
هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم فى الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع
لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام بارع يستند فيه الى نص
قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقرت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له
بالمالك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليها حقة قهوان كتبت اسماء وهم فيها وكتب
تاريخ سابق لما قدمناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال فى جامع الفصولين فى الفصل
الاربعين فى خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتمه عرض على محضر كتب فيه
ملكه تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز
(طعم) لشروط الحاكم أكتفى فى مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد
(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن بنته

مطلب المسوخ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغا
معينا من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لو دفع أحد المدينين
مبلغا وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
الناظر فطلب ورثته بين
المستأجر يحلف أيضا

مطلب ولدت غلاما وماتا
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والدها ودفعها وصى
أخيها بموت أمها الخ

فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قروشاً مبلغاً معيناً فانكروا وحلف فثبته الحاكم
ثم ادعى عليه ثانياً بأن بكره زوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين
كما لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه
ينافي كونه بذمته يستوفى من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله أعلم (سئل) في
مديوني رجل دفع أحدهما مبلغاً له وادعى الدافع أنه نظير ما في ذمة المديون الآخر فأنزل أذن
لي في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المديون الآخر أم لا (أجاب) نعم
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو مملك والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
الفصولين راض الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
الثلث وقال الدلال دفعت الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشباه والنظائر القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً فالتعيين للدافع انتهى
وفي جامع الفصولين أيضاً تبرع رجل بأداء دين بلا رضا من عليه صح انتهى فلا شك في براءة
المديون الآخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو
المتكلم على وقف جهة معينة من جملة أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة
مقبوض يسد عمر والمؤجر المزبور بحضرة شهود الصل ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضمون
الصل المرقوم لدى فاض حنفي في وجهه وكيل شرعي عن عمرو والمؤجر المرقوم فوات عمرو وتكلف
ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعي أن جميع مبلغ الاجرة قبضه عمرو ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصل الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحليف أخذاً من قولهم الديون تقضى بأمنالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاماً وماتت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها الابويها عكسه فما الحكم (أجاب) القول قول
الزوج بيمينه والبيئة على الاخوة اذ الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه
والبيئة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضاً فقال الاخ مات أخي بعد
موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخول قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبيئة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهرها في تركة والدها المتوفى
بالقرب ووصى أخيها الصغير يدعى دفعها بموت أمها عشرين سنة ومضى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للامر السلطاني وهي تنكر مضي المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تقر بأن الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البيئة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقرر أن يوم الموت

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي اليتام فيما يصلح
للزوجة

مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جانيه الا ان انه
صرف سنة توليته زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظهيرية والولوالجية والبرازية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان وماتا عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجة انهم ملكها ووصى اليتام يدعى ارباوا اقامت بينة
واقام الوصي بينة فن المرح منها (أجاب) المرح بينة الوصي لانها بينة الخارج معنى وبينة
المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جباية على وقف سافر ليحيى ماله يملده
فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وابرزد فتر محاسبة ممضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المتداعي لديه عن ذلك فأجاب بانه جاب لا دراية له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وكيلا في سماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية أمره انه مأمور بقبض ما على متقبلي الوقف ومن ارعاه فلم يلتفت
القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباهاه سامعا لدعواه معتمدا على ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الالزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الالزام غير صحيح لا طباق علما على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالاكاروغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمتول والمتولى من يلى
التصرف في الوقف ولذا لم تجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكارا وغلة دار ومثله في لسان الحكم لابن الشيحة وغيره ولانه
لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف ليطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ ليس
للووقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحيث قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع
علما ونا قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيوخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمان المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في التبض
والصرف لديانتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنهقر الزمان وظهركلة الدين من
المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايمان الباطلة وقله الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا هو مشاهد انتهى وفي جامع النصولين في أحكام الوكلاء (عز)
وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه عمل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم
بقبض أجر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف فيه
بين الامام وصاحبيه مشهور فتأمل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر
أصاب بندق وجه صغير فبضعتة ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المنجدة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسمع
شرعاً أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصده طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
البندق فاصابت بندق وجه
صغير
مطلب دعوى النسب المنجدة
لا تسمع

حق غيره ودعوى النسب المجرد عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقاء الاشراف
 أنه شريف أو ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذرت الدعوى لعيب المدعى عليه ثم
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله
 تعالى فيما اشتهر عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال
 اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن التركة لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه
 بالعيب والعلّة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيب الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب
 له وأسباب لاهله ولده مكتوبة بدفتره وقد وجد مع المدعى عليه درايا من الاسباب التي كانت به
 وطالبه باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بانه اشتراها من فلان بيلد كذا بكذا من
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فاقام بينة بانها درايا
 المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وساله احضار بانيها
 فاحضره فسأله من أين وصلت لك فاجاب بانه اشتراها من صارجي فكلفه النائب اثبات شرائه
 من الصارجي بالبينة الشرعية فاستمهله فامهله ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع جميع
 الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من بجلتها الدرايا أو جميع قيمتها بموجب اعترافه ببيع
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارجي فهسل
 الالتزام صحيح شرعا أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو
 قيمتها بسبب مصاحبته للدرايا أو مجاورتها منابذ المذاهب بجلتها فهو غير صحيح لعدم موافقته
 لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر
 عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظاهر فساد الراء وأراد كل مدع أن يعود الى
 دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح البراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (اجاب) نعم له أن
 يعود الى دعواه اذا البراء عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القنية وغيرها افترق الزوجان
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان فائضة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
 لان البراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعين وكتب
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر
 فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للبراء السابق والمختار أنه
 يصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ومسئلة البراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته ببيتا معلوما بثمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي وأقر
 بقبضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الآن يدعى أنه أقر كاذبا هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم
 بسماع دعواه في ذالزم شرعا (اجاب)

مطلب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق
 فيه أسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر انه
 اشتراه من فلان الخ

مطلب اذا جرى الصلح
 والبراء العام بين الورثة
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته ببيتا معلوما
 بثمن معلوم وأقر بقبضه
 والآن يدعى أنه أقر كاذبا
 • مطلب اذا باع ضيعة ثم
 ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه

عند الامام الاعظم * والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
 لانه مناقض * يمنع التناقض * وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الخلاف
 على التي لها اقر ان كان الاما استقر وهو الاصح المعتمد * اذ الزمان قد فسد
 حرره في حينه * العبد خير دينه مصليا مسلما * مجلدا مكرما
 والله أعلم (سئل) في امرأة باعت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (اجاب)

لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه
للتناقض لأن أقدمه على البيع اقرار منه وإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام
البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البينة أن الضيعة وقف
عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة
رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزيلعي أصوب
للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس
باحتيال أهل الحيل والخداع يبيع الوقف واظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه
باجرة لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسم المادة الفساد
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ليت المال بثمن معلوم ثم
ادعوا بعد البيع أنه وقف فالجكم (أجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به قاضي خان
ونص عبارته رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي
الزيلعي وإن أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط ومثل ما في الخاتمة
في التارخانية وفي الفصول العمادية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فتقبل البينة وبين
كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه
على الفقراء أو المسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو قبل
البيع فإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخلف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح
للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي ليت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
الشجر بانفراده فيه خلاف نقل الطرسوسي في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير
وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من
حيث ان قيامها بالأرض وهو بيع يحكم بالاتصال كالبناء انتهى هذا وإن ثبت أنها وقف وحكم
به حاكم فالمشتري يرجع على من باعه أصيلا كان أو وكيلًا بجميع الثمن الذي دفعه إليه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل شخصًا يشتري له نصفًا شائعًا من محدود لا امرأة فاشتراه ملوكه من ابنها
بالوكالة الثابتة عنها شرعا بثمن معلوم وتقابضا ثم استأجر ووكيل الرجل المذكور بالوكالة
الشرعية ملوكه انزبور من الوكيل عن أمه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي
عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التزاجر بينهما بإيجاب وقبول شرعيين وتسليمه
وتسليمه وحكمه بموجب حكم صحيح شرعي والآن يدعى وكيل الأم أن النصف المبيع والنصف
المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة
المذكوران صحيحان شرعيان (أجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة
كل منهما صحيح إذا جارة المشاع للشريكين صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه
متول آخر على وقف آخر أنه جار في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه
فأنكر فأقام المدعى بينة شرعية شملت بما ادعى وحكم القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه
أقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينتقض الحكم السابق بينة الخارج ويحكم بجهة وقف
ذي اليد أم لا (أجاب) لا ينتقض الحكم السابق باقاة بينة ذي اليد المذكور إذا البينة
ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقاة بينة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من
جماعة نصف كرم أرض
سلطانية ثم ادعوا وقفيت
لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر
من غير أرض الصحيح أنه
لا يصح

مطلب باع ابن امرأ بالوكالة
عنها نصف محدود لها وأجر
الباقى من رجل ثم ادعى ان
المحدود ملك أبيه لا تسمع
دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
على ناظر وقف آخر أن هذا
المحدود الذي تحت يده جار
في وقف الخ

مطلب في محضر

على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وينتدعي المدعي هذه
المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد
مقضيا عليه وينتدعي لم تغد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالينة المقيدة المثبتة
خلاف الظاهر ولمثله جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع ينتدعي به ملكه لما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غمس رأسه خنصره
في الفقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بنتي أخت المدعي الثابتة وكالته عنهما ما بشهادة كل من فلان وفلان بأن أباهما مات وخلف فرسين
احداهما شهابا والاخرى جارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكلتين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضعتا أيديهما على تركتهما ويطالبهما بما خصه من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس
لكون أمهما باعت جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بينة فاقام كلاما من
فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فامر الحاكم المدعي عليه ان تدفع موكتاه له ما خصه من
مخلفات أمهما أمر اشترعياهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعي التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالا جماع ليتأني انصبا بالحكم على شيء معين
من المال وهل اذا دفع شيئا بناء على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومة المدعي شرط قال أصحاب المتون
كالكنز وغيره فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلا كها أو غيبته اذ كرقمتها قال الشراح
لبصر المدعي معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من
ذكر القيمة ليتأني الحكم بشيء معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والكل عندنا قيمي
حتى الدبس كما صرح به في منح الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه ولهذا
لا يجوز السلم فيه فليت شعري بأي قدر حكم به الحاكم على المدعي عليه من قيمة الفرسين والجارية
والدبس والحاكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعي عليه اذا دفع شيئا بناء على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي أو بغيره ليرتب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من ثمن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعت المدعي بثمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأما ما يطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصك على تقدير ثبوته لا يلزم به شيء ما لم يستوف الشروط الصحيحة للحكم
وينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأة قدرا من زيت والدرهم وديعة فانكرت وشهدت البينة باقرارها بها هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لأصل له يحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة
كما صرح به في جامع النصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقرب بالايديع تقبل
كفاي الغصب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب ادعى على امرأة
قدرا من الدين وديعة وأقام
بينة على اقرارها بالوديعة
تقبل

مطلب اذا أقر القن بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت الاخت بأن
تركته تحت يدها توهم
الاخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وابقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعدموته الخ
مطلب اذا نصب القاضي
مسخرعا عن الغائب وحكم
عليه لا يتخذ

مطلب البينة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب ابرأت زوجها المتوفى
عما تستحقه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا في ارث

أصحاب المتون قال في الكثر أقر بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن
المقر ما كان كاذبا فيما أقر ولست بمبطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسان وعليه الفتوى
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو القداء هل اذا أقر القن
أو نكل عن اليمين يتخذ على مولاه ويلزمه دفعه أو فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى
يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين أفقونا مثابين (أجاب)
اقرار القن المجبور بجناية توجب دفعه أو فداؤه لا يتخذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فميسره على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا أقرت الاخت بمحضرة
شهود بوضع يدها على تركته يلزمه اوفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب)
قد تقر لدى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتوهم الاخت المتحصرا رث الميت فيها بوفاء
الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا توهم بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع
الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسح أو توفي الدين من مالها ان
امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق
فأرادت الورثة أو بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك
أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجبر رب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات مديونا تركته تصيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مدعي أنه
قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه انه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعي عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعي عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضي
مسخرعا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخرع هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب)
صرح في التارخانية وكثير من الكتب أن القاضي اذا نصب مسخرعا عن الغائب لا يجوز ولو حكم
على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخرع أن ينصب القاضي وكيل عن الغائب لسمع
الخصومة والقاضي يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه وفي الولوالجية
القاضي اذا نصب مسخرعا وهو يعلم أنه مسخرع لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر
والقاضي يعلم أنه مسخرع لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز
عندنا باجماع علماءنا وفي مجمع النساوي بالعزوا الى المتقى أن القضاء على الغائب لا يتخذ به يفتى
اتمى وصرحوا بان القضاء على المسخرع قضاء على الغائب فلا يتخذ لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب
أصحابنا قال في الجرا علم أن نصب المسخرع عند القائل به شره أن يكون الغائب في ولاية القاضي
اذا جعل نائباً عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخرع واذا كان الغائب ليس في
ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الالة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان
الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضي دمشق ان ينصب مسخرعا عنه وليس له طريق
فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر غصب فرس له فانكر فاقام بينة على اقراره
بغصبه اهل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع النصولين وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها وأبرأت ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من
ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرأها

يخصها من ارثها وغيره يكون لها ذلك أم لا (اجاب) ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حق يسقط بالاسقاط ويقبل الابرأء وأما عن الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح الابرأء عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلا مبول في جماعة وضعوا اسبابا لهم وأواني من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكة في صناديق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترق الصناديق الموضوع بها ذلك وصار أواني الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائك وبعض النقود بقن على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقود ويريد الدعوى بان بعض السبائك الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى بما يدعيه الا بحضور جميع المسالك لا لتباس الحال في ذلك (اجاب) أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدوارة في الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم تستلط بغيرها من اودعها عند الرجل المذكور فيه فتسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيها على الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما او لاحدهما اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية حكمية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجربى فيها الأحكام القضايا الحكمية وكلمة علمائنا رحمه الله تعالى متظافرة على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا أو يتميز بعد عسر صار كاختلاط الحنطة بالحنطة واختلاط الحنطة بالشعير والحكم في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها تنبت بالاختلاط لا بفعل أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرطت له كما صرح به السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فبالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر البين فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان البينة متساوية اذ مدعى الاكثر ويدو الاخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويده ودعه يد أمانة على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لان كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للآخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا مخلوطة بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فيمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بما عورته في رجل اودع عند رجل صندوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعوا صناديقهم فوق صندوق المودع برضا المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة صرة فضة ادعى المودع الاول أنها له وانها كانت دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر أنها لهما وانها اصلها دراهم مسكوكة وكل

مطلب وضع جماعة ذهبا وفضة وأواني منهما أمانة عند رجل فاحترق المكان وصار المذكور سبائك فجاء بعض أصحاب الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع صندوقا عند رجل واودع رجلان عنده صناديق ووضعها على الاول فاحترق البيت الخ

واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع
 الأول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحدا منهم بأنه كان في صندوقه دراهم بل يقول
 هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 التي استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه
 ورجعنا إلى البيئتين واليمين فمن قامت له بيئته عمل بها وإذا لم تقم بيئته ونكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته يقضى لخصمه وإن حلف كل لخصمه أن ليست لكل قضى بالشركة بينهم كشيء في يد اثنين
 كل واحد منهما يدعيه ولا بيئته له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعيًا فيما في يد صاحبه مدعي عليه فيما يده فيجبر على كل
 أحكام المدعي فيما يدعيه وأحكام المدعي عليه فيما يده حيث اعترف المودع بأنها
 كانت في صندوق لا يعرفه منها وإن أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواه ما عليه لانه مودع أنكر الأيداع رأسا واحدا فيمنع أن ادعى أنها ودعة
 لغيرهما عنده وبرهن وأن لم يبرهن وأثبت الأيداع عليه بالبيئتين لزمته دعواههما وكذا لو ادعى
 أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البيئته وللآخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشًا عن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض أنه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض ضمنا كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 البائع إذا قبض الثمن ثم جاء إلى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه لحاس وأنكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقرب استيفاء حقه
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن إن طلب بين المشتري على نفق العلم يجاب ويحلف
 فإن نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه نظما

مطلب إذا راد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعيًا
 أنه زيف فأنكر المشتري
 كونه هو فالقول للبائع

مطلب إذا ثبت نكاحها
 في وجه أبيها فادعت أنها
 حنثت كانت بالغت تريد
 إبطال الحكم الخ

أيا من بتحرير المسائل وائق * وعن فهمه للصخران رام قالق
 * لانت امام عالم متبحر * وحيد فريد بالفرائد ناطق
 وخير الدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 إذا قام برهان بتزويج قاصر * لهما من أبيها وهو في الجحد عالق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم وائق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فاوضح لنا عن ذا بما هو فارق
 وسامع عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا خطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والأيام ملاح بارق
 كذا الآل والصحب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين للاحق

(أجاب)

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له * لان اباه ليس خصما يشاقق
اذا ما احتمالات البلوغ تاكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
(وتنظم ثانياً أيضاً فقال)

لنكاحي من البرية رازق * ومن للنوى والحب لا ريب فالق
فمنك استمد العون في كل حادث * واني بما املت منك واثق
اذا كان سن البنت محتملما * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقلت فكاحي غريت وان اتى * على صغري من عاقديه التصادق
وما والدي خصم فيكفي حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجيب الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

مطلب في بكر بالغة ادعى
زيد نكاحها وعمرو ادعى
نكاحها

والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها نكاحاً حاموئراً فأنكرت فأقام شاهدين بذلك وادعى
عمرو نكاحها وأن زيد المدعى الاول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجحد فشهد الشهود أنها امرأته وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء يصح ظاهراً فلا
يطلب ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يؤقت الثاني وقتاً يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين
راعى التمعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهن انه أقرب بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يخاف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل إقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فاعلم من ذلك كله أن المذكرة متى
أقامت بينة بانه أقرب بعد تاريخه المذكرة لانه لا نكاح له عليها أولاً ولا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من الالفاظ تسمع بينها ويطلب الحكم المذكرة كور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يطلب به
الحكم المذكرة كور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
محددات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صدق
شرعى وبعدها أشهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صدق شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع مآذ كرفادعى بعض ورثته
على وكيلها الذى قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابرز
الوكيل الصكين المذكرة كورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فنهى عن معاشرتهما ثم ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المذكرة كور لادى القاضى المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مفلوجاً يخرج ويحجى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
ولا يعد مرضياً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فإى
البينتين ترجح منهما (أجاب) المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية ان المقعد والمفلوج
والمسؤول اذا اتصف كل دأع منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في امرأة اشترت من
زوجها محدودات ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره
 اضعافا فان اصحابنا قدروا المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائد بها اليها مضافا لاسيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا
 ثبت ذلك لادى الحاكم الشرعي صرح بجميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالينة الصادرة من الزوجة بأنه كان في صحته مريحة لانها المدعية والورثة ينكرون
 والينة للمدعي لا المنكر صرح به غير ما واحد من علمائنا وحيث طال ما به واتصف بما فيها به
 تفذ جميع تصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المكلف
 أولى من أهوارها والحاكمة بالحيوانات وكلامه بجوارها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه اشترى رطلين بنا بكذا فأجاب باني تسلمت منك رطلين بنا لا وصلهما الى أي فأوصلتهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمن عليه هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم عنه
 (أجاب) حيث لا يينة للمدعي التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البن لانه ينكر شراؤه منه
 والقول قوله فيه يمينه ومدعي الشراء ينكر الاذن بإيصانه الى أبيه والقول قوله يمينه فيه يضمن
 المدعي عليه مثل البن لا عنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ويجارية صغيرة أنها
 ملكه وبنت أمته وان والدته دفعت له العمر وليد دخلها الى داره لتعلم الادب وأن الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده فأقام زيد بينة أنها جاريته
 وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم انها لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو والمذكور
 وردھا عليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبتها له بحضور ولدها زيد المدعي وهو ساكت مصدق لهبتها
 فأجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من
 والدته وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو تقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا
 ادعى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (أجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعي أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين راضر الها وفيه راضر الادعي البراءة واستتمهل
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويبطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي اذا كان الدفع صحيحا ما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمرا أقر قبل الحكم أنها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته ويحكم به والرفيق من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 بها الا هانة والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد اليمين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه
 اشترى منه رطلين بنا فأجاب
 باني تسلمتهما لا وصلهما الى
 أبي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

يحدث في يمينه أنه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فحلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابنها بكرا ودفعت امتعة لابويها تارة بنفسها وأخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبه يدعيان ان المدفوع من مال الميت ولهما فيه الثلثان ارثا وهي تدعى أنه ملكها لاني فيه لابنها هل القول قولهما فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينها لان البدلها وعليها البينة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما أجمعت عليه أئمتنا رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو يأق لمستنيبه في كل شهر بما تجمد معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستنيبه بقدر زائد على ما تجمده وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الخافق سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعين ما فلم تأخذه في الله لومة لائم اذ ليس للضلالة الافق عمنها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضي ليس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بصحته فهو لمن باشر القضاء وهو النائب لا المستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبته له غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رجه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله به ولقد نطق بالحق من قال

ترؤد حكمة منى * ودع قبلا ودع قالا

فساد الدين والدنيا * قبول الحاكم المالا

أرى من اثر المالا * لحض الجور قد مالا

وأقول

بل اريب ولا شك * فدع من في الوري مالا

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا ان الارتحال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينة الشام الماذون له في ذلك على متولى وقف بخصوص أرض مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل التحرير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صك شرعي بثبوت أراضي الوقف بحدودها والا أن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعد مضي ثني عشر سنة يدعى بأراضي خرب داخله في حدود ما شتم عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت أراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (أجاب) قد تقررت في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان أراضي بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظري وقفين مختلفين أحدهما ذو يد والاخر خارج واليمنة عليه لا على ذي اليد والقضاء الذي اليد قضاء ترك للقضاء استحقاق اذ لا يكف للينة لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى أن يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب خطبت لابنها بكرا
ودفعت امتعة لابويها فمات
الابن عنها وعن ابني عم
يدعيان أن المدفوع تركه
وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستنيبه بما تجمد من
معلوم الحجج والسجلات
فادعى قدر زائد الا تسمع

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خزينة الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والا أن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في
صحته أنه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه
مطلب في صك مصادقة

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته
حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها فأقام عليه بينة بها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل للبراءة العام
بقوله ليس لي عنده الخ ففي المبسوط وغيره ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين
وكفالة وجناية وأجارة وحق فأن ادعى الطالب بعده حقا لم تقبل بينته عليه إلا أن يشهدوا عليه
بأنه ثبت عليه بنعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالوصاف المعتبرة شرعا بان الذي يستحقه صالح في
الدار القلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروفات بمحدودها وأنه حق من حقوقه
والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع الغرفتين والثلاث غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث
خلاوى مع الحما كورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصك وعرف كل
محدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له أعلاه
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع
الحما كورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن
اختلفا فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليهما سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه
بانقرا مدة سنين وما هو في تصرفهما معا من المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل
شيء كانا فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لأحدهما فيه على الآخر فترك كل ذي يد
على تصرفه ويمنع عنه الآن حيث لا برهان له عليه بشيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشركة
إذا اتعاهما الآن العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
سوية بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة
يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
هو الاعتبار بلا شبهة فيقضى لصالح والحال هذه بالعليتين والايوان والبيت السفلي ليده ولعبد
النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحما كورة ليده ولهما بالمطبخ
والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم برهان شرعي
على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به
الاصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
بها زيتون لمسجد يستغله الولاة عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض وزيتون
متصرف الولاة المسجد فقضى الزيتون وبقيت الأرض قراة ولرجل يسميها أرض فضيها إلى
أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف أنه لا بانه أحدث يده على
الأرض بعد قضاء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قديما هل إذا شهدت بينة بحدوث
يده على الأرض بعد قضاء الزيتون تنزع من يده ويملك منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له
بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن سجلات القيمة ودفترا
كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على أحدث يده ادعى عليه وأن

مطلب في أرض كان بها
زيتون لمسجد فقضى الزيتون
فأحدث رجل يده عليها
وصار يزرعها مدة ثلاثين
سنة الخ

يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه
 البينة على انها ملكه فان اقامها على وجهها الشرعي حكم بها والاتزع من يده وتكون للوقف
 لثبوت كونه ذائدا لدعوى الوقف والملك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع النصولين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل
 أنها لي وغصبها مني فلوبرهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذائدا وزرع خارجا ولم يثبت
 احداث يده فالزراع ذواليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بأن صاحب البناء
 والشجر في الارض ذو يد والثابت بالبينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آخرها رجل يتافس كسسته بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكه باستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استجارها تندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستجار اقرار بانها
 لا ملك لها فيه بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقربى بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم لها اذا ثبت بالبينة كالثابت
 عيانا هكذا كلمة علمائنا واختلفوا فكانه يقر بمجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 أقعد آخر بمصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أمينا يؤمر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا الأمر المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب
 الزيت زيتا على جهة طجحه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا
 للصبانة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمين ورثته والحال هذه اذ فعل
 ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على
 ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسمع
 منه لكونه لا يوجب عليه شيأ من الضمان ولو ضاع جميع ما بها لا يلزمه ضمانه من غير تعدنه
 عليه ولا تفريط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهيما من
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستيham اقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى المساوم المذكور في
 البهيم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرارا لذى اليد قولين صحيحين راجع للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك لذى اليد راجعاً للزيادات وقال راجع للفتاوى رشيد الدين الاستشراء
 والاستجار اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسمع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 زيد على عمرو ومحمد دأ أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه اني اشتريته من والدك وعمك
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة ساكت
 من غير عذر يمنعك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بينة
 تشهد له باشراء ولا ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعى وكل مدعى يحتاج

مطلب استاجرت بيتا ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسمع

مطلب ادعى على ذي اليد انه
 أقر له بهذه الجارية
 مطلب مات أمين المصينة
 فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستيham والاستجار لا تسمع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محدودا انه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه اني
 اشتريته الخ

الى بيته يتوربها دعواه ولا يتفعه وضع السيد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذة بالاقرار ومن أقريشى غير أخذ باقراره ولو كان في يده احقبا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرور راث السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يعاصيها شرعا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر يعاصيها شرعا كما شرح في الاول ويريد أن يبي في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضاءة هل ذلك أم لا ويمنع شرعا (أجاب) لاشبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة وللشريك منع شرعية من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما تقسم انصافا وقد صرح علماؤنا به اذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف فحول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب التآليف أقوالهم مجردة عن التصحيح اى الأقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الامام المقدم والهمام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حلبة الاجتهاد على سائر الفرسان الذي افردت بالمجلدات مناقسه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العادل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسي جابي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتقده النسفي والمجوبى وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام مشيت أصحاب المتون قاطبة ويكفي ذلك في الترجيح اذا المتون موضوعة لتأثير المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسى في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ماتا فاختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعد الموت وما اذا كانا حزين أو أحدهما أو عبدين فراجعنا ان شئت وليكن اعتمادك على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويبتل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء قال في الخانية لوقضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة بدين فانكرها فاقام البينة عليه بها فدعى البراء منها هل تسمع دعواه البراء عنها مع انكاره صدورها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية باع كلا من البيتين من رجل بحقوقه وطرقه الخ فأراد المشتري الثاني أن يبنى الخ

مطلب في متاع البيت اذا اختلف فيه الزوجان

مطلب لوقضى عليه بالنكول ثم أراد الخلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى البراء عن الكفالة عن الدين بعد انكارها لا تسمع

مطلب رجل يتقاسم مع
أولاد أخوته ثلث كرم زيتون
مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقربا وام اليتيم له
بدونه فان اليتيم عن وريثة
فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا
في يد أولاد الغائب لا تسمع
مطلب في رجلين تنازعا في
محدود أحدهما يدعى ان بائعي
اشترى من زيد والآخر يدعى
ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات احد
الشريكين فادعى ورثته على
الآخر انه كفل ثمن المبيع
لا تسمع دعواهم

لتناقضه الظاهر والاهر في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته
رجل مع أولاد أخويه يأخذ هو ثلث هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى
فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخى الآخر وانما كنت أسلم لأولئك
يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع
منع السلطان عن سماع ماضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في يتييم يتكلم عليه جده أبو أمه أقرله بأشياء من ديون وغيرها وصار
يراجع في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي اليتيم فان
اليتيم عن وريثة فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالى وكنت
أقرله تلجئة هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب)
لا التفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة اليتيم ولا يمين على الورثة لانه ما كان
اقراره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف ان وريثة المقر له يحلفون انما ما نعلم أنه كان كاذبا والله أعلم
(سئل) في فرس لرجل غائب تركها يسد أولاده يريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور أولاد
الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده
والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر
ذو يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذکور برهن الخارج ان زيدا الملتقى منه أقر قبل
شراؤه بانه بائع له باعنى المحدود المذکور بكذا فشرأ بائعك لم يجز لانه كان في بيعي فكذلك
شراؤك المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين
وغيره والله أعلم (سئل) في محدود موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده
عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة براه لكنه كان جلا في بطن أمه يوم بيعه وهو
لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يمنع سكوته ورؤياه
أم لا (أجاب) لا يبطل دعواه بسكوته ورؤياه ويعذر بعث ذلك والقول قوله في عدم العلم
بمينه وقد صرح في البحر بان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم ببلدة واشترى أو استأجر دارا
ثم ادعاه قائلا بانه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع
الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكوت المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه
على آخر بدين له في ذمته ولم يتخال بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ
خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه
لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التركة المدة التي منع السلطان من سماعها
بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلى وجد فيها بئر زيت قديم وهى في يد
المتولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف
الاول لو وضع يده متولى أم لا (أجاب) القول فيه للمتولى على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم
(سئل) في شريكين شركة مفاوضة سافر اللججاز بقول وباعا بعضه للعرب بثمن في ذمتهم وبقي
بعضه فوضعه في موضعين وديعة ومات أحدهما فدعت ورثته على الشريك بانه ضامن للثمن
الذى بذمة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من الفول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة
الشريك للثمن والفول المذکورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

مطلب استقرض بعض
متكلمي القرى مبلغا من
عمرو ودفعوا له زيدا المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
الخ

لا تصح دعواهم بذلك اذ كفاية الشريك بدین مشترك للشريك باطلا لانه ما من جرم منه الا وهو
مشارك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وانه لا يجوز ومما تظاهرت عليه المتون
والشروح والفتاوى عدم جواز الكفاية بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي
غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما لو قاطع زيد على قرى ومزارع من متصرفها ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة
استقرضوا من عمرو مبلغا فدفعوا له زيدا المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع
بذمتهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرو اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان اقترضهم اياه لدى حاكم
فأجابوا ان القرض لاحقيقة له وانما زيد المقاطع هدهم بالحكام وناولهم صرة مجهولة وأقاموا
على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم اذ ذلك عمرو وعترفه انه حيث
كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع
المذكور فهل لعمر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه
وهل منع الحاكم وتعريفه المدعى انه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في
محله شرعا وهل الحجة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت
الاستقراض من عمرو ولا يتنظر الى جوابهم المذكور لان حاصلا الانكار ومع الثبوت باحدى
الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه لزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة
على القرى والمزارع على الوجه الذي يفعل الا ان ليس امر اشرعي اذا الاستقراض نفسه امر
شرعي يثبت بدل القرض ديناً لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت
الاستقراض بنقطة متكلمي بعض القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة
زيد به وقد تقر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين
دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة
بين كونه اقترضه لهم وبين كونه اقترضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه
كانه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بدمتكم استقرضه بعينه زيد لا انا ولا شبهة
في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم ان القرض لاحقيقة له انكار والمنكر لا يثبت
عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرضنا قرض الحاكم عمرا لعدم بينة
له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه بمجرد الاستقراض
وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً ومما يقطع
الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان
ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا
صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس
الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكلها له بعد تعريف
عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر
حقوقها باذنها بالمجلس وأنها لا تستحق قبله حقاً ثم أشهد على نفسه الرجل المدعو غنام بن نويج
الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنه فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر
وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتهما ثلاث تطليقات
فموجب ذلك بآنت صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك

مطلب محضر حاصله ان
التوكيل لا يدخل تحت
الحكم

الاستحقاق في شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاهما قائلاً بأنهما داراً بيته مات وتركهما ميراثاً وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركته الميت إلى وراثته وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركته والدي ولم يقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها رأيت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسهه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الحفاء فيقع أشهاده على ما ظهر له وسماه جميع ما تركه باعتباره فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشاً بقبضة نقاش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فدعى المدعى عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدمته سوى ثمانية وعشرين قرشاً فأنكر وصول العشرين فخلقه عليها هل إذا أقام المدعي عدلين شهدا بالحق الشرعي على أنه قال له أدى المطالبة مالى عندك من غن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على إقراره بأنه ليس له من غن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً حيث صدقهما المدعيون في ذلك وثبت عند التهما بالوجه الشرعي إذا لم يمنع منها شرعاً والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر داراً علوية بثمن معلوم وتفرق عن تقابض وتراض فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلخل بناؤها وتريد ردها على بائعها هل لها ذلك أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجهل والغبن الفاحش مع عدم التغير أم لا (أجاب) لم يقل أحد من العلماء بان لها الرد بحدوث التخلخل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى منها والعجب ممن يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متخلخل بناؤها وترد عليه جبراً متخللاً بناؤها لا قائل بذلك من العلماء وأما مسألة دعوى الغبن الفاحش بجواب ظاهر الرواية منع الرد به مطلقاً سواء غره الآخر أو لم يغره وظاهر الرواية ظاهر الرواية وأدر كما مشايخنا يفتون بالردان غره أو لا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلخل لما اشتهر في المتون والشروح والفتاوى في مسألة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى الرد معه ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى البراءة في المنقول والعقار على آخر فنفعه الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانياً على الوجه السابق هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) البراءة عن الأعيان باطل منقولا كان أو عقاراً فلو قال لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو ديناً لأنه إبراء عن دعواها لا عنها بخلاف قوله إبراءك عنها فإن له أن يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة أن كان الإبراء عنها على وجه الإنشاء فإما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فإن كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في المنقول والعقار إبراء عن الأعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه شعراً وصوفاً تغزلها فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم ماتت الزوجة واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعى ملكه فالقول قول من (أجاب) الغزل للزوج قال الفقيه لبحر إن العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لأجل الزوج

مطلب ادعى على آخر مبلغاً من غن نقاش فدعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة أن المدعى قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من آخر داراً علوية فتراكم المطر ونزل منها على السفلى فتخلخل البناء فارادت رد الخ

مطلب دعوى البراءة عن الأعيان غير مقبولة لأن البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها

مطلب دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزلته ثم نسجه غطاءً ثم ماتت واختلف الزوج الخ

مطلب ادعى على جماعة من
أهل الذمة مبلغا قرضا
فأنكروا خلفهم الحاكم
لعدم بينة معه ثم ادعى عليهم
آخران المال الخ

مطلب لو منع القاضي
المدعى عن دعواه بموجب
الشرع ثم أراد المدعى
استئنافها عند آخران أتى
بها مع دفع تسمع وان كانت
عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر سنة
انزع وبني بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة قراريط
ونصف قيراط ارثا عن أمه
مع أن أمه الخ

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطاء هذا لا قائل
به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بذمتهم على سبيل القرض
الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجاويز الكائنات فانكروا فطلب القاضي منه
بينة شرعية فذكر أنه لا بينة له والتمس أيانهم فخلقوا فنعاه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
آخر بغيبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان
المدعى المذكور قرضا هل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومثله في
البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطق بكلمة المدعى على أن دعواه لما ادعاه فلان الغائب بقوله ان
المال المدعى به فلان مالي أقرضه للمدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
(سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من قاض
آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) يتطرق في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
وفي الذخيرة برهن الخارج على تنجاس حكمه ثم برهن ذواليد على النتائج بحكمه له به انتهى فإذا
كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وأن حكم القاضي له
بظاهر اليد المغنية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذ
القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لأقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع
شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم أقامتها بما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا
يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان
وهو باب واسع أوصله بعض علماءنا الى خمسمائة وثاني عشر فصلا وذكروا في مسئلتنا ما أفتينا به
فن رآه فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سنة أذرع من
أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذكور أن له ثلاثة
قراريط ونصف قيراط في المبيع المذكور ارثا عن أمه ويريد هدمه والحال ان أمه تنظره
يتصرف بالبناء والاتفاق المذكورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
المشتري ورؤية أمه له وإطلاعهما على الشراء المذكور والتصرف المزبور مدة مديدة أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص أعلاه لان علماءنا نصوا في متونهم وشروحهم وقتا واهم
ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا بنحو البناء والغرس والزرع
يمنعه من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على انه لا تسمع دعواه ويجعل
سكوته رضا المبيع قطعا للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة

اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع عروضا
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
بالاولى وذلك كله لاجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتليس والحاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل
ليناو امن الدنيا الدنية نوع نائل قترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فحسموا سماع
مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبائل الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب درء
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطق الاحاديث بشهرهم وقبح حال
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعا فيهما ولا بينة لهما ولا حدهما بنيان متصل
تربيعا على وجه التشريك وللاخر عقد عليها هل يقضى بها لهما أم هي لصاحب العقد أم
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التربيع لسبق استعماله لهما على
صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد صرحوا بأنه لو كان لاحدهما تربيع وللآخر
جذوع فذو التربيع أولى عليه عامة المشايخ معللين بان الاستعمال بالبناء عند التربيع يسبق
على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التربيع ان تكون انصاف اللبن داخله في انصاف
لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا ارتبت في المسئلة فارجع
الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعلو كل واحد منهما في يد رجل يتصرف فيه
مدة سنين تصرف الملاك بلامنازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو لنفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية العلو
انه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلو بيمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى
ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يؤتيك قيمة البناء أو ما أنفقت على الاختلاف وقيل ان باذن
القاضي فيما أنفق والافبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتى وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علو أراد أن يبني في
علوه بناء لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لذى العلو أن يبني على علوه
اذا لم يضر اجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
المختار والضرر وعلمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا
فيمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلو منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واعلم ان سقف السفلى وجذوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن
لصاحب العلو سكنا في ذلك كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطمينه
لا يجب على واحد منهما ما ذو العلو لعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعا فيها ولا بينة لهما
ولا حدهما بنيان متصل
تربيعا على وجه التشريك
وللاخر عقد عليها فالحائط
لصاحب التربيع

مطلب سفلى في يد رجل
وعلو في يد آخر وكل يتصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سفلى انهدم
وصاحب العلو يريد البناء
الخ

مطلب لو أراد صاحب العلو
أن يبني في علوه بناء لا يضر
بالسفل له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف المانع عنه وان شاء تحمل ضرره اذ
صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن
المأذون فيه شرعا لضمان على الساكن وان تعدى بان ازاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني
بلغني ان بينهما تنازعا في سطح حضر سكنه لذي العلوي يطالبه ذو السفلي بتطينه ليدفع وكف
الماء والله أعلم (سئل) في ذي يدو خارج تنازعا في بهيمة فادعى ذو اليد شراءها من زيد منذ ثلاث
سنين وادعى الخارج شراءها من عمرو منذ سنتين فما الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن
غاية البيان وخزانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن المسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله
الاصوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من
جهة ولكثرة من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقا والله أعلم (سئل) في رجل
اختلف مع والد زوجته فقال سمينا لها كذا مهر او قال الاب لم نسهم شيئا وهي في وقت النكاح
صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (أجاب) القول
قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارثا من أبيهما ماتا
فادعى ابن الاخ علي ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بينة
وقضى له فادعى المدعي عليه المدعي المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدعي ودفع
له فيه عشرة قروش أو يوجره له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لا ملك له فيه فهل تسمع
دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماؤنا قاطبة بأن الاستيلاء
اعتراف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
أواخر الفصل العاشر رافز الذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
عليه يصح وهو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
بعد الحكم حتى لو رهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعي أقر قبل الحكم انه ليس له
عليه شيء يبطل الحكم ثم رهن بعده لقتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر
وجاء المدعي عليه عنده هذا القاضي بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع
صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح
بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح
عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
كثير من الكتب فاذا علمنا ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لا أولاد له وله أقارب عصبة خمسة أحضرهم عند
ممرض مريض الموت وأوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقسموه خماسة بينكم لا يفضل
واحد على آخر فاقسموه خماسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة
والآن يدعى واحد منهم بأثر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالزيوتون
كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ماضى عليه من الدعاوى
خمس عشرة سنة فأزيد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بان المقسوم
مشارك كما صرح به الزيلعي وقاض خان والعمادي والبرازي لاسيما مع منع السلطان عن سماع
كل دعوى تضي عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد في

مطلب في ذي يدو خارج
تنازعا في بهيمة فادعى ذو اليد
الخ

مطلب اذا قال الزوج سمينا
للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت ورثا دارا
عن أبيهما فادعى ابن الاخ
على ابن الاخت ان أباه اشترى
حصته أمها في حياته فادعى
المدعي عليه المدعي الخ

مطلب يصح الدفع قبل
اقامة البينة وبعدها وقبل
الحكم وبعده وعند غير
الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
بزيوتون معلوم له ولهم من
غير تفاضل فاقسموه ثم بعد
نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدودا
على ذي يد أنه باعه له بالوكالة
عن الغائب فانكر ذو اليد
الخ

محدود أن ذا البداعه المحدود بالوصف كالة عن فلان الغائب بكذا أو أنقذه الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأنكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهمل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بشئته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال في جامع
الفصولين وهما وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلة تفتأمل والله
أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدعا شراءه
منه بثمن عينه فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم الشرعي
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وبقيت يده عليه ووضعت مدة ماتت البنت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المذكورين من بنت الميت الاول فيه فأجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فكف القاضي المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بانه مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهدا لديه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانهم لم يعلموا
ما بناق ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور راثا فهل يصح ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علماء ثنائى سائر كتبهم تضافرت على ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقيتهم لقيامه مقامه كان
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه المدعى الشراء قال في جامع الفصولين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فعاب اثنان وبقي واحد والاربع نصيبه له ونصيب العائنين ودبعة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا من سلا أو ادعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذا
بعض الورثة خصم عن كلهم اذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
التأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فإني بطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لاحد بنيه غنما وأفرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات وادعى الابن على
اخوته فيما بيدهم من التركة بحصته فصالحوه على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرأ عما
ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لا حق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد
أولادها على اخوتها فنفعه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذا الخصومة توجهت على الميت ولا تسمع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فادعت الزوجة
ثمنها فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عند الحاكم
آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأبرأ
ابرأ عما ثم مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فماتت فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ

مطلب اشترى جارا وسافر
به فوجد به عيبا فرفع أمره
الى الحاكم بتلك البلدة مع
غيبه البائع فحكم له بالرد الخ

مطلب اثبت العيب في غيبه
البائع عند قاض واختار
القسخ ثم أقام بينة بذلك
عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع وفاء
قال قول للمشتري والينة
للبيع
مطلب في وكيل أقر على
موكلته ان لا استحقاق لها
مع عمها والعمان ينكران
وكالة المقر

دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع
أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبه البائع وحكم بالرد بغيبته ولم يضعه عند عدل بل استقر في يد
المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالثمن
على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على الغائب ولا يتقدم على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على
القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلا كه عند العدل لتكون يده كيد البائع
حكما أم لو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولا واحدا قال في جامع القصولين في
الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رمز لرشيد الدين وجد عيبا وبأئعه غائب وأثبت عند
القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فمات في يده هلك على المشتري اذ الرد على بئعه
لم يثبت لغيبته ثم رمز لفتاوى الاستروشي وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع
أم لو قضى به ينبغي أن يم لك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه يتقدم في
أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاك المبيع عند
المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاضى غرة على آخر بأنه باعه جارا بها وسافر به الى
العريش فوجد به عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وأنه أثبت العيب واختار
القسخ وحكم به حاكم العريش في غيبه البائع فكلفه قاضى غرة الى البيان فاحضر رجلين شهدا
بوجه البائع لديه أن المدعى استخار القسخ لى قاضى العريش فهل يمثل ذلك يثبت الرجوع
للمشتري بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذى حكم ولان شهادة الشاهدين
انما هي باستخارة المشتري القسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا يتقدم على
ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا أما اذا كان حنфия فلا كما ذكره
في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن البيع بات والبائع انه
بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع
وفاء فإى البينتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علماء وناقها اختلافا كثيرا والراجح فيها
ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر
بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والينة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا له بان الينة لمن يدعى
خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت الينة بينة من يدعيه واعترض
بأنه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه
شرط زائد بخلاف الرهن فاعتنم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة
اشهاد حاصلها شهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة
الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب اليه ما فعله عنها على الوجه الذى سيشرح فيه
لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بهما في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما
المشهد لهما الا فى ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لاحق للموكلة ولا استحقاق مع عمها
فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد
المعاومة عندهم ملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة
على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العامين اصاله عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على
ذلك كاه التصديق الشرعى فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردها عند المحجة مع جحد المشهد لهما
التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردها الجاحد للتوكيل حق في الاسباب

المسألة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في ذلك بنت المم
الذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وانها زوجا كان أو غيره وليت شعري كيف
يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وجودهما متضمن لتكذيب المشهد الذي هو
الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا امر عجيب
نعوذ بالله من الزيغ والضلal ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أرز
مستتر بين اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر
حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن وبنث ورثادار افاذعي
مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقل الاخت مهما
غرمت فعلى ثمنه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وأب وابن وبنث هل للزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزيمه
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو وكيلها من مهرها أم لا تسمع لها ولو وكيلها دعوى في
ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولو وكيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على
شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين مما الا على
الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والاخر ذو يد أقام
الخارج بينة أنه أي النصف كان لا يبه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه
الكيفية لما صرح به في البحر وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجور في الكثر وملك المورث لم يقض
لوارثه بلاجر الا ان يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل
فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند
الموت كان جارا ومثله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل
آخر في بيع نصف فرس له يبد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص وادعى على
الوكيل شراءه من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل
له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه له لا في النصف ولا في قيمته
قال في جامع الفصولين المقر بأن ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وانما
خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بتاريخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة
الى مسئلة تلقى الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا
المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة لزمها عين
شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في بيئتها أم تحضر مجلس القاضي ليحلفها (أجاب) ذكر في
البرازية نقلا عن المنتقى عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا وامرأة يبعث من
يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها
أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى
واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كره اولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها
ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلايين أنها مخدرة وعلى
المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد
الشريكين فلحق ورثته
خسران لاشي على الشريك
الاخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم
ادعى الخارج أنه كان لايه
وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع
نصف فرس له فباعه لشخص
فجاء آخر وادعى على الوكيل
شراءه من الموكل لا تسمع
دعواه عليه

مطلب في امرأة لزمها عين
شرعية هل تحلف في بيئتها أم
تحضر لمجلس القاضي

اليمن وعلى الوكيل البيضة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الإكثار التي من بنات
الأوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الأعمال ويخرجن إلى العرس والماتم وبنات الأشراف ولو بعد
الزفاف بمدة يحققن عن الخروج إلى هذه المواضع إلا إذا رافقها مستقيم وتلام على الترك كعرس
الاخت أو العمة إذا كانت لا تخرج إلا في تلك الجهة كانت مخدرة فإن كانت تخرج فيما لا بد
تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا إذا ذهبت إلى حمام الحلواني رحمه الله تعالى وفيها قبل
هذا والمرأة البرزة كالرجل وإن كان المدعى عليه مريضاً أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تحضر بل
يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائباً إن كان مأذوناً بالاستحلاف وكلا النوعين فعليه عليه
الصلاة والسلام إلا أنه لا يذهب بنفسه في زماناً كبلات تطل حشمة القاضي والآداب تختلف
باختلاف العادات اهـ والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارتاعن أهلك في
قرية كذا فباعها إلى فباع بنياً على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري
فالمشتري يدعي شراء الكل والبائع يدعي ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فما الحكم (اجاب)
كل من أقام بيته على دعواه منهما ثبتت فإن أقامها فالبيته بيته المشتري فإن لم يقيم بيته تحالفاً
كما في الصحيح لأنه يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لأن الاختلاف في
المبيع لا في الثمن ومن نكل منهما الزمه دعوى الآخر وإذا نكل بالمشتري خلف ففسخ البيع الواقع
بينهما على أي صفة كان ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين إذا
اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي ثمناً والمشتري أقل منه وعجزا عن إقامة
البينة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما
ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسألة
اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بما متونا وشروطا وفتاوى وصرحوا بأنهم ما عند العجز
عن البينة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسئلتنا فإن
حلف كاف الآخر الحلف فإن حلف فسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتراذان وفيه الحديث
الشريف إذا اختلف البيعان تحالفاً وتراذلا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
(سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعتها لبعشرين
قرشاً وسلمتها ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتيها لخمسة ووزنتين قطناً بقشره وسلمت ذلك
في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري بينهما
التحالف ويفسخ البيع ما لم تقم بيته على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعدموت
المشتري لا يجري التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والنقول
قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة صرح بها في التارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل بدار لرجل اختلف فيه الساكن تبرعاً ومالك الدار كل يدعيه
لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لا اتصاله واستقراره بها انظر
لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمرناشي
الغزي في منح الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقرار)*

مطلب لو باع شجرة في محل
كذا فظهر أن فيه أكثر منها
فادعى المشتري الكل فالقول
للبيع والبينة للمشتري

مطلب إذا اختلف المتبايعان
في الثمن وعجزا عن إقامة
البينة يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
ورثة رجل أنها باعت الدار
لأبيهم بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا أن الثمن أقل من
ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
تبرعاً أن النخل الذي فيها
ملكه فالقول للمالك

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرباً طائفاً مختاراً لا آخر له عنده طبخة زيت طبخها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلاً معلوماً طالبه البائع عند المحل فاجابه المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ باقراره ويلزمه الحاكم الشرعي بما أقرب به طائفاً مختاراً أم لا (اجاب) نعم يؤخذ بالمقر باقراره بإجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية أقرب ثم قال كنت كاذباً فيما أقربت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقرب ولا مبطلاً فيما أقرب به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقرب من غير عيب على المقر له ويجبس حتى يوفي ما أقرب به والله أعلم (سئل) في رجل يئس وبين آخر معاملة وأخذوا عطاءً تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع التي بجهة كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا أقيم لك بضاعتك إلا بكذا انقص مما وقع أولاً هل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (اجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا أقيم بضاعتك إلا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقراً أحدهم وأشهدان استحقاقه بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح اشهاده والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه انك أشهدت بكذا أو أنك تحلف أم لا (اجاب) الاقرار اذا كان محالاً شرعاً باطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن القوائد من الاشباه والنظائر فاذا علمت ذلك فلا عين اذا أنكرا الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة اليمين القضاء بالنكول وهو ولو أقرب به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في يقيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً وأبرأه عما عن سائر الدعاوى مخبراً فهل له بعده دعوى على ورثة الوصي المذكور أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله هو بريء مالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم أن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان أو ديناً قال في المبسوط ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حذافان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة هل يبطل الابراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقرباً لغير وارث بدين يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا (اجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقرباً له لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسياً في بعض الذي أقربت به أنه وصلي فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بين بان المقر صادق في اقراره أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره اذا لم يصح محكوماً عليه بالاقرار وان صار محكوماً عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح

مطلب أقرباً لا آخر بانه له عنده
طبخة زيت طبخ صابوناً
واشترها منه بقدر معلوم ثم
تعلل بانه اشترى منه مالا
وجوده

مطلب بحاسب المتعاملان
وفضل بذمة أحدهما مبلغ
بعد المقاصة بثمن البضائع
واعترف به ثم الآن يقول
الخ

مطلب أقرباً استحقاقه
بالارث كذا من غير أن يعلم
ما يخصه والحال ان استحقاقه
أكثر

مطلب دفع الوصي مال
اليتيم له بعد ثبوت بلوغه
وأشهد على نفسه أنه
لا يستحق قبله حقا وأبرأه
ابراء عما ثم أراد الدعوى الخ

مطلب أقرباً في مرض الموت
لغير وارث بدين يحيط
مطلب أقرباً أنه لا يستحق
عند عمر وشيأ ثم ادعى زيد
النسيان لا يقبل منه

مطلب أقرب قبض الثمن
فإن المقر له فادعى المقر على
ورثته أنه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه بأقراره فطلب
عينهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
لابنتها بكذا أنها كاذبة لها
ان تحلف ابنتها أن الاقرار
حق

مطلب أقرت ان جميع
ما عندها من كذا وكذا
لوالدها وأنه عارية تحت يدها
صح

مطلب اذا منع الاب ابنته
من الدخول على زوجها
وكذا الزوج اذا منعها من
زيارة أبويها حتى تقر بكذا
ففعلت لا يصح لأنها كراه
والهبة على هذا

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر دارا بثمن معلوم واقرب قبضه والحال
أنه قبض البعض دون البعض فأتى المقر له فادعى على ورثته فاحتجوا عليه بأقراره هل يحلفون
أم لا (اجاب) نعم يحلفون ففي متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم
بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل وارضع اليه عليه ان بناء البيت له وان
أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الارض وتولى على
وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتسليم يشهد له بالاستحكار
واذا لم يكن مع الرجل تسليم يشهد له يقضي بالبيت لوقف المسجد أم لا (اجاب) الاقرار بان
الارض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيقضي بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماءنا
في الاقرار بان المقر لوقال أرض هذه الدار لقلان وبنائها لي كان الكل لقلان لأنه لما أقرب بالارض
له ملك البناء تعا فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا
وقتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما
أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى
تقرى بجميع ما تملكينه لي فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (اجاب) قال في البرازية
في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لقلان هذا الكلام محمول على البر
والكرامة على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في
صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملكه لوالدي هبة وقد مر أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل
على البر والكرامة اه وعلى تقدير العمل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب
أن يكون مقبوضا غير مشاع ممزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أبي اقرباؤها تزويجها الا ان تقر لبنتها بكذا وتشهد به على
نفسها ففعلت والا ن تدعى ان ليس في باطن الامر لبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها
تحليف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمتها أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها
كان كاذبا فتحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما
أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها
من الحلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام
الكرامة بل ككتب به صك لدى قاض باذنها (اجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لاخر وأراد الدخول فنعها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها
واسبابها فاقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لابنه الصغير
بما ورثته من أبيها فاقرت هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التارخانية
نقلا عن الينابيع قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح
الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير الى
أبويها حتى تهب وعلل بانها بمنزلة المكروهة وقد اتفق المتأخرون على أن الاكرام يتحقق في زمانا
من غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار
الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا تزوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى
زوجها امتنعها الاب الى ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمه فاقرت

بنك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفقي به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان
الاكرام يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدده وعلم ان منعها عن زوجها اكرام وكذا
منعها عن ابويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شتمه
آخرو وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتوم لم يكف أتي
طلقت زوجتي من أجلك وكر ذلك القول مراراً ثم ان المطلق توجه لنائب القاضى وذكر له صورة
الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثاً ولا امر ابعده لك واخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
صريح حيث كان كلام الخالف هكذا اذا الاستفهام الانكارى انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى
لم يكفك طلاق زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثاً بمثل
ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضى أخا الزوجة بأن الزوج
طلقها ثلاثاً بل لو أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في البحر والاعبار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضى شهوداً أتى حكمت لفلان على فلان بكذا
فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القلانسي اذا قال القاضى حكمت على فلان
بكذا وهو غائب لم يصدق اهـ فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلانا
وقع منه كذا والقاضى في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد منح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جري الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضى
فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكح فقال القاضى الامام لا يقضى القاضى
بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضى اذا أخبره انتهى فهذا قاطع
للشغب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان نحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما
قلناه كفاية لذوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعاً بانه لا حق له في
المكانين للفلايين وانهم من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً
وقبضه والا ن بعد مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح
عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص
مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالته كما ذكره الشراح قاطبة والله أعلم
(سئل) في أجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
باستيفاء ثمن ما باعت له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع تلجئة لأصل له في الباطن وانما
هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها ما كانت كاذبة
في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
الراجح صحته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أوصى كان ولا يوفي الابن فيقدم الدين
المعروف والثابت بمعاينة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان تلجئة يحلف المقر له أنه
ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بثلث قدره
ستون قرشاً وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه
شيئاً فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف
على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعيًا
فقال لشاتمته ألم يكفك أتي
طلقت امرأتى من أجلك
وكرر ذلك القول فقال له
النائب الخ

مطلب اخبار القاضى
بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
أني حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
أنه لا حق له في المكانين
الفلايين وانهم الفلان الخ
وعرض قدر معلوماً صح
ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
الموت باستيفاء ثمن ما باعه
صح

مطلب أقر بقبض ثمن ما باعه
ثم مات صح ويلزم المقر له
اليمين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أقرت الورثة بأن
جميع التركة لأحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
السرا أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشا على زيت
قادعى المدعى عليه أنه انما
وكله بقبض خمسين قرشا
من زيد

مطلب أقرت بان جميع ما في
البيت ملك للزوج والأسباب
عينتها فاعت ثم ادعت شيئا
غير ما عينته مدعية تجديده
فالقول قولها

المذكورون البيعة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء اذا أقر يقبض
المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن مدعى أن
اقراره كان كاذبا الغلبة الرجا منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تسبغ دعواه على وكيل البيع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع اليمين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذبا في اقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة
الخداع والخبائات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء ووكيل المبيع ترجع
الحقوق اليهما لا الى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركته
فاتفقوا في السر على أن يقر واظهارا بان جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة
الولادة وأشهد المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت يجري على فرائض الله
تعالى بينهم وان اقرارهم به تلجئة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل
شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم
الذي في العلانية وهذه من مسائل التجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد
ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخيانة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها
من الكتب وقد صرحوا بان مدعى التجئة اذا أقام بينة عليها تقبل لانه أي المدعى عليه ذلك
اذا عايناه يعترف بها ألزمناه بموجبها فكذا اذا برهن عليه خصمه بذلك اذا ثبت بالبينه كالثابت
عينا وهذا الاجماع لانعلم فيه خلافا بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يفعل
الناس خشية من الظلمة لاسيما في هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشا على زيت كل جرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه انما وكله في خلاص
خمسين قرشا من زيد قائلا مهما صرفته على الحكم أحاسبك به وانه استخلص من زيد المبلغ
المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا محصولا ودفع له عشرين قرشا فأنكر المدعى المذكور
ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكار لاخذ الخمسين قرشا على زيت كل جرة
بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الاول
وهو مدعى دفع الخمسين على زيت البيعة فان أقامها ألزم بالقروش الخمسين ان كان السلم فاسدا
وان لم يقمها طالب منه اليمين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع عينه الدعوى فتى
أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وانه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار
منه بشي آخر لكن رد برد المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانيا وصدق فيه بعده
لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كمال أقرفلاشي له بما أقر به أنه باق له عنده من
الخمسين الموكل في قبضها فليتب عليه ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت
زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسبابا لم تكن
مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الاقرار ببيتية ورثة الزوج يقولون انها كانت
موجودة وقت الاقرار هل القول قولها بيمينها والبيعة عليهم أم قولهم والبيعة عليها (أجاب)

الحمد لله ولي الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدى

القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة

نص عليها صاحب الخيانة * دعلا بعله جليـه

كون المقر أنكر الدخولا * فيما أقر فاغتدى مقبولا

فان أتوا بحجة لندفعت * لان دعواهم بهاتورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الال للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لهابه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصليا على النبي الامين
الحنفى الازهرى الرملى * عامله المولى بمحض الفضل
بارب واختم يا الهى عمله * بالخير يارباه حقق أمله

وصورة ما في الخانية في الاقرار قال ما في يدى من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام
وليس بجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة
اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما في الاصلح الاله وفي المشتبه
فاعلم ذلك وتنبه لثلاث تقع في الشبه والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتها من
دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به
على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكلة يا فا
وغيرها وساير ما بيدي من قليل وكثير لى الاربعة وسماهم سوية بينهم لملك لى فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعمل لى لاولادى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللقاسنى ان يقضى به والحال هذه فقد مر جواب أن قول الرجل جميع
ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف لى وينسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقارره للاجنبي فيقضى به وفي الخانية
ولو قال يعنى في صحته جميع ما هو داخل في منزلى لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أئيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار ووجب
القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا
الاقرار ووجب القضاء لهم بما أقرب به والدهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقرب عقا روا متعة
معلومة أنها لابنه وابن ابنه فلان شركة بينهما وأنهما ملكهما لا حق له فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الا تسمع
لصحته اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره لهما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولما في التتارخانية من أن اقرار المريض بدين
مشترك أو عين مشترك لوارثه ولا جنى باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهاد اثنان منهم
بعد بلوغهما أنهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلائهما حقا مطلقا هل يمنع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صلح فيه دعواهم عليهما بما يبلغ

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقرب لابنه وابن ابنه
بعقار وأمتعة معلومة

مطلب أقرا اثنان بانهما
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ما صورته فموجب ذلك برئت ذمتها ودفعة كفلائهما من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
الخ ينعنه من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكرر من أحد اليهوديين اقرار في
مجلسين أحدهما صورته أقر بأن لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان
وفلان بأن بذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربع مائة
 وخمسة وستون ثمن مبيع عين فادعى الساكت المذكور وأدعى المأذون أنهما دينان أحدهما خاص
به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الأشهاد المتقدم
أم قول اليهودي المقر بالحكم (اجاب) لا يمنع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليهما لانه
اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
ظاهر واذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشباه في الاقرار وعلى
الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الخانية والتاريخانية وغيرهما أن اختلاف الصك
بمنزلة اختلاف السبب قال في الخانية وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد
على ذلك لزمه المالا ن على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي مجلسين
مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم طهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقائمه مات هل تصح دعوى ورثته باستحقاقها فيها أم لا
(اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم فيه وان
صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسما عها منها لو كانت حية وذلك لما صرح به في جامع الفصولين من
أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز واذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة
بقرينة النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقلة بقبض كذا يعني
مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على
جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار
وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا ينعقد عليها باجماع علماءنا سواء كان قبل العقد أو بعده
لانه سفير ومعبور والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد ووزوجة وترك ميراثا قبل قسمته
أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقها ولا ارثا وأبرأت ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط
ما تستحقه من التركة فهل هذا البراءة يشمل ما تستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
علمائنا بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لاسيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثا معارض
بقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس فبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشباه
والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
تركة أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها ديون على الناس لو
أراد البراءة من حصة الدين صح لا لو أراد تسليم حصة من الورثة لتبليك الدين ممن لا عليه ولو قال
وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يبطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترف سيدها

مطلب قالت لا استحق في
متروكات أبي حقائمه ادعى
ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
المهر قبل العقد صحيح بخلاف
اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
ارثا غير صحيح وكذا اذا أبرأ
أحد الورثة بقبضهم من أعيان
التركة

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطئتها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه أخوها من الديون
المخلصة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
أحد المدينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
بكذا مهراً مؤجلاً وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجه بكذا مهراً
مؤجلاً وباعها به زيتونا

بأنه وطئها قات يثبت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبها منه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا
ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معدلة
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالبنت من جلة ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل أخيهما حقاً من متروكات والدها وان
الذي قبضه أخوها من الديون المخلصة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون
قرشاً فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصة ما على مدينين مائة مدينين والدها واذا اعترف أخوها
أنه من جلة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا
ثم ادعت انها أقربت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (أجاب) لا يمنعها الا شاهد المذكور عن
الدعوى بدين على مدين عليه دين لو والدها ولا يصدق أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً رأيت ان قال قد استوفيت
جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبيته أني أقبل
بينته وأقضى له بالدين اهـ وأنت خير بان واقعة الحال أولوية واذا قالت أقررت بالمال ولكن
ما قبضته يحلف أخوها انها ما أقرت كاذبة كما أفق به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت في وجه المدعى عليه الذي هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى
عليه فقط (أجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في
مجموعة مؤيد زاده نقلاً عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام المدعى بينة يقضى
بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا لان القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي بأقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة فاقض عليه لا على البقية فؤخذ من المصدق ما يخصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا عدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مهراً مؤجلاً وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت بمن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين
وغیره مع الا بقوله اذ يقبل قولها الى تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال
في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بمثل المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور مهراً صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح
بها الا به ويصح فيها هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

المهر المشروط تعجيله لزوجه المدخولة انهما باقية لها في ذمته وبيعها به زيتها من هو تاعنده لغيره
هل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقائه شيء
من مهرها المشروط عليه تعجيله قبل الدخول بها اذ دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فاقرارها
لها به لا يصح لانه اقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت وبيعه للزيتون المرهون عديم صحته
أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويبيع في حوائجه الداخلة والخارجة
غير أن في وجهه اصفرارا وفي جسده تغيرا لا يمنع ذلك عن الخروج لما ربه من بلده الى بلد
آخر أقر وهو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لآخره فلان هل يصح اقراره
ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من
اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالمريض الذي تختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان
الانسان لا يخلو عن مرض متاعدا يخرج في مصالحه لا يعتد مرضا عادة قال في الجامع الصغير
صاحب السبل والدق ما لم يصبر صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كاقرار الصحيح وقد
صرحوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الي فلان
يكون اقرار الالهة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخانية قال ما في يدي من قليل او كثير
أو عبد أو متاع فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم
له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علماءنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين
كثرت منهما الدعاوى والمخاصمات لقريب لهما لدى نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير
المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلا وان أراد الدعوى عليه ترسله الى هذا
الجانب ولا تسمع عليه دعوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاده
ذلك عنهما انا قتلت أبا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه
بقتل أبيهما وأخيهما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون
ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور المخاصمة له منهما والدعاوى عليه وايصال
الاذية اليه كما هو جار على الالسنة عند اذية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يأمل منه من
مجازاة المحسن بالاحسان لا بالساة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم
(سئل) في رجل دفع له آخر على يده صابونا وثيابا ونقدا ودعاه وأذن له في بيع الصابون
والثياب بمصرف فعل ودفع ثمنها له وتوفي الآخر بعد وفاة والده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد
على أن كلام الصابون والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بما خصها يعني زوجة الولد
بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونها ملكا للولد قائلا هي للوالد سلمها الى والده المذكور
يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فرائض الله تعالى ارثا عنه أم للولد فتجري
على فرائض الله تعالى ارثا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها لكم بين ورثة الولد والحال هذه
تظل قسمته لمخالفة الله موضوع الشرع أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة
بأنه اذا قال هذا الذي يدفعه لي أو سلمه لي عمرو فهو لزيد صرح به في الخلاصة والبرازية والتاريخية
وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكر اذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا
يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من بوجهه
اصفرار وجهه بتغير صحيح

مطلب قول المدعى عليه
للمدعين انا قتلت أبا كما
وأخا كما يعني بذلك غاية
الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
صابونا على يد ولده لبيعه
في المصروفات الوالد بعد
موت ولده فادعى وكيل
زوجة الولد الخ

مطلب انهم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر رواعلي منعهم
الا يبذل الخ

مطلب النزول عن التيارات
بمال غير صحيح ولمعطي المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخاصما على
حسبة بلدة فبذل أحدهما
دراهم للآخر لتكتب باسمه
فلبأذل الرجوع
مطلب تخاصما على حسبة بلدة
فدفع أحدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة اتهموا أهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يبذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التعريم فالغرامة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة لكراهة بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم لبعن
أولادكم وهذا مستنبط من فروع متعددة ذكرتها في القسمة والاجارة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التيارات بمال يعطي لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل
له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات
باعطاء السلطان لا دخل لرضا الغير وجعله قالا اعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازية وغيرها في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما ويأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما
فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء باثبات
الامام لا دخل لرضا الغير وجعله انتهى فهو صريح في عدم جواز النزول عن التيارات وأن
النزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت لشيخ الاسلام
الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانصه والفتوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة
وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاصل ان التيارات هو عطاء المقاتل
وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لالم هو مكتوب عليه فبيعه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترد منه دفع له كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة من يلى اعطاء الحسبة كذلك ثم اصطالحا
على ان يبذل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك
أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد ما دفعه وعلى الآخر ردّه والصلح
على نحو ذلك باطل كسئلته من مات وله عطاء في الديوان فاصطالح ابنه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويبدل لآخر مالا في مقابله وكسئلته السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا ليكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجلين
تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخصامة فدفع أحدهما للآخر مبلغا على أنه
مقي طلب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائيه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الآخر ابراءا عاما وأشهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه أخذ في نظير تركه للحسبة
المذكورة وعدم تعرضه لها فيها (أجاب) للدافع الرجوع بما دفع والحال هذه اذا صلح على
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا وللبرازي في المكفرات على
فاعلي ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والبراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صرحوا به قاطبة وخصوصا مع اقراره بعدد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من
الحسبة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتراض عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بمال ليختاره بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتتركه فو بماله يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرور في الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز فبالك في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا علق الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كما في المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام لا وجه له فهو والربا سواء وقد صرح حوايان الأبراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البينة هذا وقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذته نظير تركه للحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذ من كلام قاض خان في الصلح صرح به في الأشباه في كتاب القضاء ومما صرح حوايه أن كل صلح حلال حرام أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة الترك المزبور لا قائل بحله ولا مستوع له شرعا فالواجب على من بسط الله يدا في الحكم بذهاب إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على ما لمورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بذمته لمورثهم أزيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر وأقامة البينة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر وأقامة البينة على الزائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك بقيتها أو بشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا رائية تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء تلوا الصلح ففي البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق واختار أنه تصح الدعوى والأبراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار أئمة خوارزم أن يحرق الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقرأ الحسم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقرب بأن العين له إقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن كانا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرضها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من المالك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والأصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يفتى بصحته جملا على استيفاء الشرائط إذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صاغت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شيء معلوم وكتب صلح التخارج بينهم وما مات الأخ هل لأولاده أن يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعوا في التركة شيئا بعد التخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بامر سلطان فادعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسم

مطلب ليس لأحد المتخارجين الرجوع

مطلب إذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لأولاد المصالح أن يدعوا شيئا كان ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فادعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه الخ

لكون العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكاتب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بما دفعه له والحال
 هذه كالصلح عن تحليل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعين جرى بينهما عقد صلح وكتب صلح الاشهاد والتباري
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البزازی في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسموا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعاوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البزازی انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا
 كان هذا مع الابراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبزازی وقال لا رواية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البزازی وهو الاصح
 ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا ن فصالح أولياؤهما المتهمين بهما على قدر من المال واتفقوا على أخذ بتين به
 فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحرية ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الاخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عمدا مدة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزيت المصالح والا أن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر وملتي البحر وغيرهما من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولي المقتول على القاتل بينة بتة تل يوجب الدية على العاقلة
 ففضى بها ثم اصطلحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كآحدهم أو يكون الكل على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقررده لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والباقي على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضى لا بصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل القضاء بها
 ففيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضى فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلا مدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسمع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل الابراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أولياء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ بتين

مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزيت فصالح اخوه
 رب الزيت على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقرك به
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولي المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بها فبطل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

*** (كتاب المضاربة) ***

مطلب اذا صار مال المضاربة
عرضا فاشترى رب المال
بعض العرض بغير عينه
ونقض المضاربة لا يصح
البيع ولا النقص
مطلب القول للمضارب
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالربع في ما تين اشترى بهما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه
رب المال بما زاد عليه سوا واشترى من المضارب ثلاثم منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح
الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول
فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والافاضل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائز
واما الثاني فلما صرح حوايه أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا
بييع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا
(اجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

*** (كتاب الوديعة) ***

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغريم الكه لا يضمن
مطلب المودع المأمور
بإيصال الوديعة الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الايصال ولو
مع أخيه
مطلب اذا قبض الاب مهر
ابنته الصغيرة ثم مات
لارجوع لها في تركته على
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده اهل قرية أمتعتهم وبالهم زمن الفتنة أذ قصدهم باغ جائر رجاء
ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغى سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره
باحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا أو اتلاف عضو أو أخذ جميع ماله فدفعها المودع
خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال
انه لو لم يتثل أمره يقتله او يقطع عضوا منه او يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه او تلف
جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
من النقد قدرا معلوما ومن العبي كذلك وأمره بان يوصله ما الزيد فأوصله النقد وتأخرت العبي
عنده لعذر المرض أياما فأمر أخاه بإيصالها اليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل اليه فأدعى
المودع أن العبي لم تصل الى زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه الذي يحفظ به ماله كما هو المقتضى به نص
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض
مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فأثبت الزوج أنه دفع مهرها لابيها
وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بتظهير قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا
(اجاب) هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه
والنظائر ناقلا عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمرناشي
الغزي ناقلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين ففرق بينهما وبين الوصي فقل وفي الفصول
العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بمال يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن
وقيل لا يضمن انتهى فتحرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لأن الاب
أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول
بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها
الرجوع على الراجح في مخلفات ابيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار ديننا
مترتبة بذمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفي العلم

مطلب اذا قبض الاب
مجل صداق ابنته الصغيرة
ثم مات فارادت الرجوع
في تركته فادعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
جل قماش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالقول له اذا
اتهم المرسل باخذشي
مطلب حراث دفع ثورا الى
بقار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لاخر دراهم
ليوصلها الى أم مخطوبته
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع
الوديعة ضمن
مطلب وضع صاحب السفينة
الكياس فيها القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لاربابها عند مجيء احد منهم
او كتاب

مطلب اودع الوديعة فضاقت
ضمن الاول
مطلب يضمن المودع ان
كذبه المودع في قوله أو دعتها
واستردتها ثم ضاقت

باستئلا كه ولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل زوج
ابنته الصغيرة وقبض مجل صداقها ومات بلا بيان فطلبت منه من تركته فادعى بقية ورثته أن أباهما
جهزها به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بدلهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلا بينة
لصيرورته دينالها بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو طاهر كلام الخاتبة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب اما كلام الخاتبة فلعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وتعليط
من استثنى أحد المتفاوضين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رمز (حي) للمنتقى
وضمن الاب بموته مجهلا قيل لا كوصى فساقه بصيغة القريض وقال في الثالث والثلاثين رامزا
للمختصر مات المودع مجهلا ولم تدر الوديعة بعينها صار ديني في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحية يأكلون مهوور مولياتهم ولونهم وعن
ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيماعدنا طر الوقف والسلطان والقاضي والوصى الضمان بالموت
عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء لثلاثي توقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل الى بواب وكالة الرملة حلام من الثياب الفرسية فوقع الحبل في ماء فغرق فتحقق البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا فما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يتعد على الاثواب باخذشي منها
ولا يكون متعتيا بنشرها لاصلاح أمرها لانه فعل جليل ما على المحسنين من سبيل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم الثور لبقار فضاع في يده من غير تعدل يضمن أم لا لالجريان العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يتخلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة
التي خطب بنتها فدفعها ثم اختلفا هل يلزم الدافع استردادها من الأم أم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى امانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثورا ثم ان
المودع أودعه عند آخر بغير اذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الابداع
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالابداع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين بفرضه سلطانية يرد اليها السفن فيلقى وسقها بساحلها أرست سفينة بها ومن
جمله وسقها الكياس بها القشة قال سفانها لأمين الفرضه اذا حضر أهل الكياس أو ورد مكتوب
من أحد منهم يطلب ما هو له فكيف من أخذه فحضر جماعة من أهل الكياس وأخذوا ما لهم
وبقي كيسان فحضر رجل ودعه مكتوب بهما فأخذهما بعرفة الأمين وأوسقهما في مركب
فانكسرت المركب وغرق ما فيهما وهما من جلته هل اذا ظهر أن أخذهما غير المالك يضمن
الأمين أم لا (أجاب) لا يضمن الأمين اذا لوجه لزمانه لانه حيث ظن الاخذ لهما له حق الاخذ
لم يكن مفراطاً في الحفظ كمسئلة الجاهل يظن أن رافع الثياب مال كها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ
لما ظن أن الرافع مال كها فكذلك هنا لما ظن الأمين أن الاخذ له حق فافهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بمفارقتها أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند أي حنيفة لا الثاني
لتعديده بمفارقتها كما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع
فقال له المودع أودعتها عند فلان ثم ردها على فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي

مطلب اذا سرقت الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
ربها مع أخ زوجها فالقول
لربها في عدم الوصول
مطلب القول للمودع في
أنه ردها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا بئت الاكارا للثور
في بيت غير صاحبه فهلك
يضمن

مطلب استهلك المودع
الحنطة الوديعة يجب عليه
مثلها

مطلب قالت المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته

مطلب يصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدال
مطلب قيل للدال ان لم تبع
الشياب في يومها فردها

مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

(أجاب) يضمن اذا كذبه المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة
فلا يصدق الابينة والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخر دابة وربطها باتجاه
بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرقت هل
يكون متعليا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه
حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع
أخ زوجها بغير إذن من زوجها ليوصلها فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك
وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله
انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سوارا
ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا
(أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب
مضمونة عن تجهيل قافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويحترث عليه فصار
بيته في دار غيره ولا بيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان
عليهما (أجاب) يضمن الاكارا لصاحب الدار لان الاكارا أمين كالمودع ووضع في دار الاجنبي
ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء
فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه حنطة مثلها
(أجاب) يضمن مثلها لا بقيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة ردت الوديعة لربها
فوجدتها ناقصة فسألها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علمي فما الحكم (أجاب)
اقرارها بنقص في حصتها من تركته ولا ينقد على بقية ورثته فان وقت حصتها لم افها والافلا يلزمها
قيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شي بما اقرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة
ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح الدال فقال دفعت لربها هل القول
قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (أجاب) لقول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في
الاشباه والنظائر في كتاب الامانات كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع
أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه
فيه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا يبيعها وان لم تبع في يومها ردها عليها فحبسها
عنده أياما مع قدرته على الرد في يومه فهلكت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لخالفته الشرط
الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب
هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر قوسا فودعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل
لمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه
والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جله القافلة التي هو فيها فلما توجهت
للصوص نحو موضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذرا عليها فلما رجع في وقت
امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا* (أجاب) وضع
الوديعة واخفاها في جذر شجرة متمسكة في المفازة عند توجه اللصوص الى المودع غير موجب
للضمان قطعا اذا رجع اليها في وقت أمكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذا تعين الحفظ فيها

كدفعها لاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بعضها وهلك الباقي من غير تفریط هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما أنفق منها وما بقي يمينه أم لا (أجاب) يضمن ما أنفق فقط والقول قوله فيه يمينه (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها لمنوحة الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكاريا جارا عليه عجوة يوصلها لاخته يمكن كذا فججز الجار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكارى على جاره وسقط له جار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه العجوة وضاعت العجوة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر جارا ورجل عليه وله آخر فسقط جاره في الطريق فاشتغل به فذهب الجار المستأجر وهلك فلو بحال لو اتع الجار المستأجر بهلك جاره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما لو بعذر فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جارا العجوة يخاف ضياع بقية الجار لضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيرها ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما بعذر فلا والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استمهلته وجاء ان تجده هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كتابا فضاع فجاء مالكه فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر وبه يفتى اه وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع برامو وجهها الى سمط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجاعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشتريا جاموسا وأودعاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راعا للسير الكبير سئل مولانا عن مواش لهما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الاخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بسد أجيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر ما ذكره ومستأثنا بالاولى اذا الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع فضمن بالايديع والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة أرباع من بزر النيلة وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيا فشاوا الا ان قيم الساقية يقول ما زرعت الا ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلمتك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انفق بعض دراهم الوديعة وضاع الباقي
مطلب اذن المالك لراع ان يوصل شاة لزيد فارسلها الراعي الخ

مطلب رجل أودع مكاريا جارا عليه عجوة يوصلها لاخته فججز الجار فحملها المكارى على جاره الخ
مطلب طلب الوديعة صاحبها فقال له المودع امهلي ثم ادعى الضياع الخ
مطلب كالذي قبله
مطلب يضمن المودع الوديعة اذا وضعها في مضيق
مطلب اشتريا جاموسا وأودعاه من البائع فدفعه لاحدهما بغيبة الاخر ضمن
مطلب اشتروا بزر او أودعوه عند أحدهم وأمرهم ان يدفعه لقيم ساقيتهم فالقول له في انه دفع الكل

الشريك المودع ما نقص البرأى لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودبعة ليوصلها إلى المستعير فوصلها فاختار الشريك الذي لم ياذن تضمين شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استاذن الثاني الأول أن يبنى سائر على بيته يمنعه إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبناى البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير إذا مات لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجردها وصاها إلى مكان كذا فإردها عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمتها للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الأول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار إن شاء ضمن المستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أنحل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصبرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا بينة فليهما القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متنوع إلى أنواع شتى ففي الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالتقول قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال أعرتني دابة وهلك وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قدر كرها فهو صامن وإن قال أعرتني وقال المالك آجرتكها وهلك من ركوبه فالقول قول الزاكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم فيه إلا إذا رفع اليأس الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى بناء في دار زوجته بأذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها أو يصير البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الأذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها لها بلا إذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمر وسكن متدبس قط مما أنفق قدر أجرة المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما أنفق وانفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وأنه إن أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه انه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن

مطلب اعار أحد الشريكين
الدابة بغير إذن شريكه وأرسلها
المعير مع رجل الخ

مطلب استاذن رجل من
صاحب سطح ان يبنى عليه
سائر الورثة إلا ذن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب اذا خالف المستعير
بإعارتها فهلك في يد الثاني
قال مالك بالخيار في التضمن
مطلب أنحل قيد البهيمة
العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار
زوجته

لأنها ما رضية متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن أي نظير عمارته وإن أنكرت الأذن فالقول قولها وإن قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذا ثبت عدم الأذن يرفع بناؤه ويلزم به وإن ثبت الأذن له وتصادف على أنه كان كالمستعير يرفعه بطلبها وإن تصادف على أنه بنى لها يرجع بما أنفق يرجع بما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء فزرعها قطناً ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحرث عليه واستمر باقيا في الأرض حتى أثمر فهل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل الزرع منه (أجاب) ثمر القطن وشجرته للمستعير الذي بذرجه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر موصفا وتركه في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غير تفريط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقتة وأما إذا كانت مؤقتة وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعد مضي مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا وردّها عليه بعد أن ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويدعي أن موتهما بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير اليقينة ولو ماتت بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونهما تحتها حتف أنفها والله أعلم (سئل) في رجل استعار جارية لجل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم ياتها فأمسكها بعد الوصول من غير عذرو يدها عنده فضاغت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالادسالة عنده والله أعلم (سئل) في المستعير استعارة مطلقة هل يملك الأيداع عند أجني أمين أم لا وإذا كان يملك وضاع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

* (كتاب الهبة) *

(سئل) فيما إذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورربع بدو شاة تليكا شرعيا بإيجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الأنعام المذكورات بوضع يده عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد التخلية من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه أن يجعل المملكات ميراثا بينه وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتقليد صحيح لا تكون ميراثا عنه بل هي للزوجة بالتقليد المذكور (أجاب) هي ملك للزوجة المذكورة بالتقليد على الوجه المذكور وليست ميراثا عن الميت هذا وقد تقر بأن هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى العراس إن احتملها بأن أمكن التساوي فيه والافهوما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والبدن لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكم حاكم بوجهيه جازوا لا عند الإمام وهي مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب زوجها من

مطلب إذا استرد المعير الأرض وفيها شجر قطن فهو للمستعير

مطلب إذا سرق مصحف العارية من غير تفريط فلا ضمان

مطلب رد المستعير الفرس بعد أن ظفرت وقطع لها ثم ماتت فاختلفا الخ

مطلب أمر المعير المستعير أن يردّها بمجرد الوصول

مطلب اختلفوا في ملك المستعير استعارة مطلقة الأيداع

مطلب ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس ورربع بدو شاة وقبضت ثم مات فاراد الوارث جعلها ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره

مطلب دفع الأب ما قبضه من الزوج من المهر ليطلقها

أيها ما دفع من مهرها ويطلقها قد دفعه هل له استرداده أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد صرحوا بأن الأب لا يملك هبة مال ولده ولو يعوض ولا شك أن هذا مال الغير يدفعه الغير للغير غير حق فيستردوا الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص إلى غيره في الأعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) أن كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به إن مثليا فمثله وإن قيميا فبقيته وإن كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يتظرون في ذلك إلى إعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والأصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الثياب والدرهم ويتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) أن كان العرف شائعا فيما بينهم أنهم يعطون ذلك ليأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسده وصححه كصححه إذا المعروف عرفا كالمشروط شرط فطالب به ويحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت لابنيها الصغيرين يوتا لهذا النصف ولهذا النصف ولهما جاذب أب وهى ساكنة بها هل تصح أم لا ولا تفيد الملك (أجاب) لا تصح ولا تفيد الملك للشروع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيهما متاع الواهب واصطبل فيه دوابه وما يتحصل من محصول قريتي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومشغول في كثير من الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يستحصل من محصول القريتين بالاولى لأن الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لأن هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا فأطبه بأنه إذا وهب لرجل دارا والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما إذا وهبت الزوجة لزوجها وهى ساكنة فيها لأنها وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير إذا وهب له أبوه دارا وهو ساكن لأن قبض أبيه قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب رجلا زرا محصودا بنفسه أو بوكيله فداسه ونقاه وحرث حنطته وتبنه هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزيادة قيمته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته والحال هذه إذا الموهوب زرع وقد صار بفعله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم أن صهره والد زوجته ملكه شجرا معلوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهى لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يزوجها الذي طلقها فأتاها لئلا لها ألا تزوجك حتى تهينى مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتر وجهها ثم طلقها بأثا هل يبرأ من العشرة قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخانية ونقله عنها في البحر والله أعلم (سئل) في أفراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصص معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والأفراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح قال في المبسوط لشيخ الإسلام تميم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لأثنين نصف عبد أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبا لنصيبه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والأفراس

مطلب فيما يدفعه الشخص
لغيره في الأعراس
مطلب مضمونه مضمون
ما قبله

مطلب وهبت لابنيها الصغيرين
يوتا على السواء
مطلب لا يجوز هبة ما هو
مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس لواهب الزرع
أن يرجع بعد دوسه وتنقيته

مطلب هبة الشجر بدون
الأرض لا تصح
مطلب قال لها بعد طلاقها
لا أتزوجك حتى تهينى الخ

مطلب إذا وهب حصص من
أفراس معلومة لابن بنته
الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع
يحتل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق الخصم على
صدورها من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور
بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (اجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتل القسمة
كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لان تصديقه لا يصير الفاسد
صحيا وكما لا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة بمن شذ
بمخالفتهم ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا يتفقد تصرفه
فيه فيكون مضمونا عليه ويتفقد فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن
رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع افادتها للملك عندهذا
البعض أجمع الكل على أن للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب
قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أقتبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة
لذي رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ماهر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها
مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه
مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضيا لقضى
بمذهب أبي حنيفة لا يتفقد قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالرعية نص
على ذلك علما ونارحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد
ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الفلانياتين اللتين احداهما بنابلس
والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي
وحكم للواهب بالحصصة المذكورة هل حكم الحنفي صحيح واقع في محله أم لا (اجاب) نعم حكم
الحنفي صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع
الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاؤه قضاؤه لان الملك لم يخرج عن الواهب
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا بنها دارا وسلمته له ثم مات عنها وعن
شقيقه المذكور ثم وهبتا للشقيق وسلمته له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من
غيرها فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اما هبتها لابنها الاول فصحيحة لاستيفاء شرائطها
واما هبتها لابنها الثاني قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من
الشريك لا تجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها عن ابنها الاول باقيا على ملكها
بالوراثه عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لفساد الهبة وانقسم ما أصابه من ثلثي الدار ارثا عن
أخيه على زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنها عشرة
قراريط وثلثي قيراط ولزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة اتساع
قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية اتساع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل
وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج الى قبوله
(اجاب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ
واحد ويكون الاب قابضا لكونه في يده او يد مودعه أو مستعيره لا يكونه في يد غاصبه أو مرتهنه
أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه والأشهاد للحرز عن الجود بعد موته
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم الام اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنه
ستة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فالحنفي نقضه
مطلب امرأة وهبت أحد
ابنيها دارا وسلمته له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا
للشقيق الخ
مطلب هبة الاب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد
مطلب هبة أم الام لابن
ابنتها تتم بلفظ واحد وكذا
كل من يعوله

بنت بنتاً في حضانتها فوهبتها أمّعة معلومة ووضعتها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت هبتها بمجرد الإيجاب كما في هبة الأب لطفله أم لا تتم إلا قبض ولها (أجاب) نعم تتم الهبة بعقد كل من له ولاية على الطفل في الجدة كالأب والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتنوير الأبصار وغيرهما والله أعلم (سئل) في شيخ قرية طلب من جماعة ما لا يدفعه لقسام القرية على شرط أن ما يجازيه عليه به يكون بينهم سوية قدفعوا على الشرط المذكور هل إذا دفع القسام شيئاً يكون بينهم أم لا (أجاب) حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل وهب ابنه بالغ نصف ماله وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم ابنه الآخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مشتمل الأحكام نقلاً عن تمة الفتاوى إن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا يبطلانها على الأصح فتركه الواهب المذكور يجري على فرائض الله تعالى ووجهه الشيعون والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باع الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القاضي فيه إلا أن يأتى على القسمة عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً كان أو غيره فلو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كاه صاحب البحر نقلاً عن المبتغى بالمعجزة وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التارخانية نقلاً عن السراجية ونص العبارة وفي السراجية هبة دينه عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لأنه إبراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل) في مبتوتة أبرأت بائناً من مهرها ودينها عليه بشرط أمسالك بنتاً منه عندها إلى أن تزوج البنت أو توت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها ما صالبتة فقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن من صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتاً وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما عيّن له ووجد أحدهما الكفى في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

* (كتاب الاجارة) *

(سئل) في متول على وقف أهلي عقد اجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنسخ الاجارة بموته أم لا (أجاب) لا تنسخ الاجارة بموته كما صرح به علماءنا قاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتولي لا تنسخ الاجارة وإن كان المتولي هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات وكذا الأب أو الوصي إذا آجر دار الصغير ومات لا تنسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره إذا آجر الوقف بنفسه ثم مات لا يبطل الاجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جاماً في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في لسان الأحكام وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا جاماً في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية من جماعة ما لا يدفعه لقسام القرية على شرط الخ

مطلب إذا وهب ابنه نصف ماله لغيره وأولاد ابنه النصف الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب إذا وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس لواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع
مطلب مبتوتة أبرأت زوجها بشرط أن تمسك ابنتها منه فالإبراء غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع فيما وهبه المورث لابن أخيه
مطلب لا تنسخ الاجارة بموت المتولي وكذا القاضي

والأب والوصي
مطلب إذا استأجر جاماً فنفر الناس تسقط الاجارة
مطلب استأجر ثلاثة جاماً في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه فحكم الخنق بفلسد الاجارة بسبب الشيع

على أن لكل واحد منهم ثلثاقيه ووقع في القرية طاعون وانتقطع أهلها عن دخوله لاشتغالهم بالاموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رجه الله تعالى بسبب الشيوع من اعيان شرائط الحكم هل تنسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل اذا أوجر بعده بأنقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقيد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشيوع رامن الصدر الشهيد رجه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فاجر من اثنين فان أجزل وقال آجرت الدار منكم كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف من فيما اذا كان كله بينهما أو أجزأ أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لا في رواية ثم رمن للاسيدي وبي وقال آجرت داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم امن اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فيفسد وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبها باجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلمة سقط الاجر بقدره كمثله الجلاء المصريح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في يتيم استعمله زوج أمه في أعمال شتى من جلتها الحرث على فدان والزراعة في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته أم لا (اجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في يتيم استخدمه رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها ويريد أن يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه أجره خدمته ولم يعين له شيئا هل له أجره مثل عمله أم لا (اجاب) نعم له أجره مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها انتهى وقد تقرر أنه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث آجره من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن آجره من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب أيضا أجره مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجب في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر أجره ماضى بحسابه والله أعلم (سئل) في بدلين ثلاثة يعملون فيه زيت مما يخرج من الزيتون بعملهم عمل كل في زيتون الاخر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل اليتيم زوج أمه في أعمال فله ان يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
مطلب استخدم يتيما ثم بعد بلوغه الخ
مطلب استخدم يتيما مدة له أجر مثل عمله وليس لغير الاب والجد والوصى استعماله بلا عوض

مطلب يجبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر الاجرة يجبس المؤجر العين
مطلب اتفق العاملون في بذ على أخذ أجرهم من الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعمله زياتا بل له أجرة مثل عمله دراهم (أجاب) لكل فيما عمل للآخر في زيتونه الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لا من الزيت الخارج بعمله لانه في معنى فقير الطعان والله أعلم (سئل) في رجل أجر آخر بيتين فأنهم أحدهما عمل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماء والدار اذا انهدم بعض بنائها فالللمستأجر الخيار بعب يتقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى فاض شافعي حكم بلزومها ومات المستأجر هل للحنفي فسخ الاجارة وهل تعتبر التنافذ بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للحنفي فسخ الاجارة اذا حكم الشافعي بلزوم الاجارة لا يكون حكما بعدم انقضاءها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصال والتنافذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي افتاء وفائدة تسليم الثاني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع (أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أو متول أجر منزل اليتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكر ههنا انه يجب على أصول علمائنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقليل له اتفق بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (أجاب) بان اطلاق المتون يقتضي أنه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن القنينة وأوقاف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وان أبى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجعه والله أعلم (سئل) في رجل علم صغيرا القرآن ولم يشترط له أبوه اجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعقد بشروطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه فرار من اعطائه ما تعرف عند وصول الطفل الى النصف أو الى تمام القرآن في الحكم الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولا نا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في منتهى المسنى بتنوير الابصار أنه يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منح الغفار الحلوى بنتج الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يوم أخذها يصرف المعلمين عنده في اول النهار فيفرحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلج جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد ابن سلام أنه قال أقضى بتسمير باب الدلالة لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس في الاخرة فلواشغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بجمعة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم اجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
الاجارة بانهدم أحد البيتين
مطلب استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه تسعين سنة
وحكم الشافعي بلزومها
ثم بعده حكم الحنفي بفسخها

مطلب استأجر رجل أرضا
وقف من المتولى باجرة معلومة
لمدة معينة ليبنى ويغرس
فيها له الاستبقاء بأجر المثل
اذا ظهر بطلانها وان أبى
المتولى الا القلع

مطلب استأجر أرضا وقفا
وبني فيها ثم انتضت المدة
مطلب علم صغيرا من غير
اشتراط اجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
ليعلمه القرآن الى ان قارب
النصف فاستخلصه فرار عما
تعرف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
عند مؤدبهم ثم خرجوا من
عنده

مطلب في مؤتب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الأجر
من أبيه فلم يعط

قال في البرازية يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية قفلا عن المحيط
بأنه عند عدم الاستجار أصلا يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

يا خير دين الله أفنى سائلا * بحميل فضلك دمت بالاحسان
يا عاملا بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما بافاض لا شهدت له * كل الخلائق انسها والجان
يا أفضل العلماء يا من فضله * خرق به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرحن به بلا كتمان
فصريحه أني فقير عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علمت طفلا من أهالي خـبـرة * للخط والقرآن والاتقان
وتعبت في تعليمه يا سيدي * حتى انتهت في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا اتيت الشرع يا مفتي الوري * فطلبت منه عادة الصبيان
هل ذلك يلزم لي عليه سيدي * أم لا أفدني بالنبي العبدان
وأبى وأوضح لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشره * وحشرت في الاخرى مع الاعيان
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أبهر روا الاعداء في الميدان
ما لاح من قـبـر المجد نوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب) *

لله حمد دائم الا زمان * وصلاة ربي للنبي العبدان
خذ علم ما قدرتمه بتمامه * ممن لديه علمه ببيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونفيه * والاقدمون على اعتماد الثاني
والآخر ون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمي بلا نقصان
اولا فاجر المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما سيان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فاذا أبى فالحق حبس الجاني
وكذا على العبدى ويوم خيسه * والخلوة الموسومة التبيان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القرا لقد رزمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة جملة الصبيان
نقد الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام في ذا الشأن
واختم الهسى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له خمسة عشر قرشا على تعليمه
القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فتيقيد بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع مع والده فيما دفع

مطلب دفع والده لفقير يعلمه
القرآن ولم يذكرا مدة وشرط
له كذا فلما وصل الخ

من الاجرة وما بقي منها فالحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه أجر المثل فان ساوى المدفوع خرجا سواء وان زاد اجر المثل علمه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بيمينه وعلى الفقيه آيينه والله أعلم (سئل) في مستأجر ربحى ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخجاسى الذى به شرط الاجرة على المستأجر محصول الافندى فادارها المستأجر مدة ولم يدرك الحجر الخجاسى وقل الماء فالحكم الشرعى (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخجاسى باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الأجر المسمى وله أعنى المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولوالجى والبرازى والخانى وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل به داء في انفه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب لذلك مدة ودأوا فالحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيمارى من جلة تيماره أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استئجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقطع وفيها الشيخ قاسم بن قطلوبغا تليذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للجندى أن يؤجر ما قطعه الامام الاعظم من اراضى بيت المال أولا يجوز أجاب نعم له ان يؤجر ما قطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أجر ثم قال واذا مات المؤجر أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب لبعض الخنفة من أهل العصر أنهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذى وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم الانقساخ بهما واستظهر للانقساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما الزوم فيها فكل ما قد عرفته مما سقته بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما فى الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بر ونصفها وقف على جهة بر اخرى أجر المتكلم عليها ثلثها شائع لرجل سنة بما ليتناول ما يتحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشتوها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطلة لا يجوز معها للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعى (أجاب) الاجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما صرح به علماءنا فاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا لا تنعقد ولا تنفذ شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يخشى على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضى رجلا يقبض حصه ووقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له لبصره في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فأتى بها الخالها وقال لها ارضعيها

مطلب استأجر ربحى ماء
بشرط دوران الحجر الخجاسى
ولم يدركه الماء

مطلب استأجر حماما ثلاث
سنوات ثم تحول عن هذه
الحرفة الى غيرها
مطلب اتفق مع طبيب على
مداواته وجعل له اجرة من
غير بيان مدة
مطلب اذا كان في أرض
التيمارى بئر منهدم يجوز
له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المتكلم
عليها نصفها الرجل لكونه
ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط لخالة ابنته
نصف مهرها لاجل تربيتها

مطلب محدود بعضه وقف
وبعضه ملك للجماعة اذن
المتولى ومن له الملك لرجل
بالعمارة ليصرف عليه من
ماله ويرجع ففعل ثم سكنه
الخ

مطلب رجل يخرج الماء
من بئر ويسقى بقر القرية
شارطا على كل رأس مقدارا
من الخنطة

مطلب رجل أقرض آخر
دراهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل
السلطان زيد على مكان في
كل سنة بكذا فزاد عليه بكر
فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر
الخ

وتعهدي أمرها وربها على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فالحكم (أجاب) ليس
لها الا أجر المثل كما في الاجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة
استترم فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمره ويصرف عليه من ماله
ويرجع به عليهم ففعل واستترما صرفه ديناهما عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى
فانه استاجرها باجرة معينة ثم آجر الجميع حصصهم ما عداه لامرأة باجرة زائدة عن سنة اجارته
بغير اجازته ويريدون ان يأخذوا منه اجرة تلك السنين بحساب ما دحل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة
صححة أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العمارة حالا ولو وعدهم بان يحسبها من الاجرة فيما
سيسكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع
ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا اجرة لهم أصلا فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علمنا
صرحوا قاطبة بان أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لأجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم
الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشباه والنظائر من كتاب الغصب منافع المعد
للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما
الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه
يجب الاجرا انتهى يريد أجر المثل وصرحوا قاطبة بان القول قول المستاجر يمينه لانكاره
الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد
تقع المثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى
الزيادة على ما يدعى المستأجر أو الغاصب من البيعة واجارة المرأة فبما عدا حصة الرجل اجارة
المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل
قاضيخان في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المغنى من ترجيح قولهما
شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالا وان وعدهم بحسبها من
الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو
شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد العاقدين وكل هذه
الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم
(سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآلات ورجال ويسقى بقر القرية وما يحتاجونه في
بيوتهم وكرتهم سنة كاله شارطين على كل رأس من البقر مقدارا معلوما من الخنطة والآن
يريدون دفع المشروط فالحكم في ذلك شرعا (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قيمى على الاصح
فينظر الى ما يأخذه الاخذ منه ويقوم فيعطى أخذه المستفيع به قيمته قليلا كان أو كثيرا ولا يصح
الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغا على
ان يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرقته نظير فائدة ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجر
المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقته والحال هذه اذا ما جعله من الربح أجرة غير صالح لها شرعا وقد
نهى عن كل قرض جرنعا والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان
متعلق بموكبه في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر واقتضى الحال أنه اشترى
زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر ازاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد بذلك
الحيلة في رفع يده هل اذا قبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان
بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المزبورة بالنقصان

يلزمه اتمامها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض
 وثمار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشروز كاه ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
 كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روعي فيها شروط الاجارة والتظاهر أن المراد
 بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا للاول ولا للثاني فلا
 يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ
 لا صحة ولا لزوم اذا انعقد منتف بوصفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
 أيدي المزارعين لياخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمتاسمة منها والعوائد الظلمة كالعسدية
 والخميسية ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان
 قصدا كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
 الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئا يحرم عليه
 التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستئجار بقرة ليشرب لبنها أو بستان لياكل ثمرته ومثله استئجار
 ما في يد المزارعين لاكل خراجه الذي يحصل بالقاسمة فانه عين وقع عليها الاستئجار قصد او مثله
 باطل كعائات لاسيما وقد أضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد
 الطلمية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في
 شريكي عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلودا ليتخذها قريبا واشترى جميع ما محتاجه حرفتهما وله
 نصف الربح الرائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من
 الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعاملين الا اجرة عملهما بالعمة ما باغت والباقي جميعه لرب المال
 اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا وهذا لا شك
 فيه والله أعلم (سئل) في وصي آجر حصة اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (اجاب)
 اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب
 البحر ومنح الغفار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا يتام
 بلا اجارة لمدة سنين ولم يكن شريكا لهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكناها أم لا (اجاب) نعم
 يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في بئر معدن حزن العلال بالاجارة
 بين يتيم وبالغ آجره البالغ ياذن الولي هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (اجاب) نعم
 يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون
 الحاقا له بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفعه لرجل ليرفع عليه لزراع من
 المزارع الى البيادر بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح ذلك
 وجميع المتحصل لصاحب الجبل وللاخر اجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى
 رجل يؤجرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله
 وكذلك في السفينة والبيت اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جمال دفع
 جماله الى جمال ليؤجرها وثلاث الاجرة لجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة
 وانتزعها بعد هان منه صاحبها فهل للجمال اجرة مثله لثلاث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للجمال
 اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجمال والله
 أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جمال آخر فحصل من أجرها حصة وشعر ايسر على
 الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للجمال شيء من ذلك بل السكل

مطلب اجارة القسري
 والاراضي التي في أيدي
 المزارعين لياخذ المستأجر
 الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
 بماله ودفعها لشريكي عمل
 ليتخذها قريبا وشرط لهما
 نصف الربح

مطلب آجر الوصي عقار
 اليتيم بدون أجر المثل

مطلب بئر بين بالغ و يتيم
 آجره البالغ باذن الولي يلزمه
 دفع الاجرة للولي
 مطلب رجل له جبل فدفعه
 لآخر ليرفع عليه الزرع
 وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جماله الى
 آخر ليؤجرها على ان له
 ثلث الاجرة فنه اجرة مثله
 مطلب أراد العامل على
 جمال آخر لاختصاص بما
 يحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجرة
المعزول للمتولى لاله

مطلب رجل عرف بالحراسة
فامر به رجل بحفظ مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا ترا عمل معي
ببقرتك في أرضي على أن
اصنع معك المعروف الفلاني
مطلب الافلاس عذر تفسخ
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرعى لهم بقرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقف اجارة طويلة وغرس
فيها ثمرات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
يتفق عليها ان احتاجته
ويحسب من الاجرة

لرب الجال والجمال أجر مثله صرح به صاحب البحر نقلا عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول يطالب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا
لم يصح قبضه يطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول به ليكون أخذه منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل اتصّب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) نعم
حيث اتصّب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البرازية والجوهرية وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا ترا عمل معي ببقرتك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
الفلاني فعمل ببقرته معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عيّن به يصلح أجرة أو جهلت مدة العمل المستاجر عليه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد لجهالة الاجرة يجب أجر المثل بالعاما يبلغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر دكانا مدة سنة مثلاث ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة
لعذر الافلاس فهل يقبل قوله بمجرد ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدقه في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس بيمينه لانه
الاصل وقد قالوا وقال المستاجر أريد السفر وكذبه الاجر حلف المستاجر على أنه عزم على السفر
كما ذكره الصكرخي والقديري وقالوا الانتقال من البلدة عذرا لأن يكون الخروج يحتمل
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومثلتنا أولوية بالحكم المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته بيوم ويومه بسنة يعنون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعجز عن العمل بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقفها من متول عليه اجارة طويلة وغرس فيها ثمرات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنسخ بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كي لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا
تنسخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فاذا ضرر بتملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخبار
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم ويمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد أجرها نائب الشرع الشريف لرجل اذ لا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان يتفق على
عمارته ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البيضة وان وقع الاختلاف
في قدر ما انفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

مطلب أجر متولى الوقف
دار الوقف من رجل عقودا
متعددة باجرة معلومة وأمره
برمها ليكون ما أنفقناه
على رتبة الوقف فصارت
أجرتها اضعاف أجرتها قبل
الترميم

المسجد الأقصى استرقت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى فرمى بها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على
رقبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخباره قدر ما علوماً وكتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرتها التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم اضعاف الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنين وهو
يدفع كل سنة تلك المائة قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطالب بما تنقص عنها أم
تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولاً ان ما صرف
في العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف للاذن الموجب له لصيرورتها للوقف بذلك وإذا صارت
لوقف وبلغت أجرة مثلها أضعاف الاجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لاسيما مع فساد
الاجارة المذكورة لكونها طويلة ولئن وقعت على الوجه الذى ذكره علماءنا فى كتبهم ان تجعل
عقوداً مترادفة كما ذكر فى السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير لازم قال فى جواهر
الفتاوى فى الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب فى الصك انه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر فى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال سئل ملك الملوك أبو العلا فمين
أجر داراً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمره الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك أفتى للتدين حسيبة * كى لا أكون بما أحرظ لما

وقد صرح علماءنا راجعهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بانه يفتى بكل ما هو أنفع
لوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة تنظر للوقف وصيانة
لحق الله تعالى وابقاء للخيرات قالوا يجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعدها وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه
لا ينقص عنه والرجوع له فى غلة الوقف فان لم يكن فليترتب الى دخولها والله أعلم (سئل) فى دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه جاماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه إعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبته على جوابه فراجعه وتأمل
فيما كتبته والله أعلم وصورة ما كتبته قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى ولى الأمر فإمره
بهدم بنائه وإعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
إعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح فى انه يلزم هدم حائط الوقف لإعادة القصران وهو مخالف للقياس
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازية هدم حائط غيره خير من هدم حائطه
وتسليم النقض له وبين أن يأخذ ويضمنه قيمة القصران وليس له الجبر على البناء كما كان لانها
ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المماثلة لتفاوتهم فى
الحذاقة وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته اه فىكون وجوب الاعادة استحساناً كما فى هدم
حائط المسجد وقول البرازي خير من هدم حائطه وقوله فى الاشباه والنظائر

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنتها امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف

قوله وصورة ما كتبته الخ
هذه الجملة ساقطة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت فى
بعض النسخ فابقيناها لما
فيها من الفوائد اه مصححه
٣ قوله وقوله فى جواب
السؤال الذى بعدهما الخ
كذا بالاصل وفى نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما مرجع ضمير
التثنية اه مصححه

في العصب من هدم حائط غيره فإنه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الخانية قال شيخ الاسلام التمر تاشي الغزي أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخانية لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولفظه ثمة رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط المسجد فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه أو حفر فيها بئر يضمن النقصان اه كلام الخانية ونقل الشيخ وأقول قوله على هذا ملكه قد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما فاصل لكون حائط الوقف كذلك أو المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحا من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيائه من الهدم وحفظه من الضياع وجودة في حائط الوقف لوجوب صيائه وحفظه فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسلمه ثم باعه في اثناء الشهر الاول لاخر فسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له أجرة الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقود مترادفة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته على ادارته لفقره فهل والحالة هذه يكون ذلك عذرا ممتنع ضا لفسخها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو الليث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بصحتها يجوز وفي فتاوى قاضيخان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لو دخل العقد ولم بعدم نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وسدتم قدرته على الارض عذري فسهلها كما في البرازية وغيرها وأما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجرة جميع العقود ومات الأجر وانتقل الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفسخ الاجارة بموت الأجر المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالقبض كان تلجئة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل الواجب المسمى من الاجرة أم أجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة لا تصح كما صرح به في ملتي الابحار وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب لما مضى من العقود أجرة مثلها بالعمة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الا أجران كان له تركه والا تآخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الأجر أن الاقرار كان تلجئة لزم المستأجر

مطلب رجل أجر بيتا كل شهر بكذا ثم باعه لا تخر فسكنه المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض بستان موقوف عقودا مترادفة وتسلم المؤجر واستمر سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه المشروط له النظر دار الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجرة جميع العقود ثم مات

بين بانه غير تجبئة فاذا نكل لزمه دعوى المدعى وللمستأجر على الوقف انتزاعه من يد المستأجر
والزامه بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضر بارض الوقف فان ضرر
يملكه الناظر بقيمتهم مقلوباً للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصححة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا ماعده مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوى
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصلح أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الا آخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الققيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بموت الأجر من حيث انها وقعت صحيحة فذكر
في القنية انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصرف فقط وذكر قارئ الهداية خلافه والواجب في
الوقف آجرة المثل على تقدير الفساد ومن جلته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلت
في اثناء المدة وكانت صحيحة فلم تنول فسخها على ما عليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر
المسمى كما في الصغرى والله أعلم (سئل) في المكارى اذا عين له رب الاجال وزنا وحلف بالطلاق
أنه كذا فحمله المكارى بنفسه وعطبت بعض دوابه ووزنه عند انتهاء الحمل فوجده زائدا هل
يضمن ويقع طلاقه ام لا (أجاب) لا يضمن كما صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي
له ان يزن أو لا فهو مغتر لا مغرور ولا يقع طلاقه للاحتالات النافية عنه الوقوع والله أعلم (سئل)
في مكارى رجل المتاع بعض الطريق وخوفت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له
أجرة حمل المتاع لذلك المكان الذي أعاده منه أم لا (أجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية
المكارى اذا حمل بعض الطريق وخوفوه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له اه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر مكارياً يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى
المكارى ما ينوب الاجال من الاغفار من ماله هل تجوز الاجارة أم لا وللمستأجر فسخها
(أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستأجر فسخها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر بهيماً ليركبه من غرة الى دمشق ذهاباً وإياباً فضاع منه حال سفره من غير تفریط في
حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياعه
حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا وجالساً في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر آخر اعلم معلوم بارطال مسماة قطناً في قشره مؤجلة الى خروج
القطن ثم بعد مجيء المحل طالبه فاستهله فلم يهله فاشتري منه القطن الذي جعله أجرته في الذمة بثمن
معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما له أجر المثل
(أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا الجهالة المؤثرة في
البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة
وحكم الفاسدة ما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل استأجر أكاراً كل شهر بقرشين فاشتعل شهرين
وبعضا من الثالث وطالبه باجرته فحجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل
العدل بقية سنتك فأخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل
المعتاد على الاكوة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شيء له في الخارج لانه بيع لربع الخارج بما
في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق

مطلب عين رب الاجال
للمكارى وزنا فحمل المكارى
بنفسه وعطبت
مطلب لا اجر للمكارى اذا
حمل المتاع بعض الطريق
ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاجال
على المكارى ففسد للاجارة
مطلب استأجر بهيماً فضاع
منه ولو في حال نومه لا ضمان
عليه
مطلب اذا استأجره بارطال
قطن معلومة مؤجلة الى
خروج القطن فالاجارة
فاسدة

مطلب استأجر أكاراً كل شهر
بكذا فطلب الاجرة بعد
شهرين فحجز المستأجر عنها
فقال له لك ربع الزرع الخ

مطلب في مرتهن سكن دار
الرهن في حياة الراهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يتيم

مطلب اذا استاجر أرض
الوقف ليغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استاجر ذميا لتعمير
ما انهدم من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكفله ذمي آخر بذلك

مطلب اذا استاجر رجل
حما ووقفوا زاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لا خريتا يسكنه
ويرمه ففعل ثم اخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لمن مشى معه مالا للحماية
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فيهم يتيم
فاستقر المرتهن سا كتابا دار الرهن مدة سنين هل تلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعده
للورثة الكبار ولليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللكرار من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكرار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قبل لنجم الأئمة ما يختار فيمن سكن دار اليتيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا آجر ناظرو وقف قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء لزيادة الزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ما سيغرسه زبده
والحال ان في تلك الناحية من يغرس على الأرض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف
تبع الأرض والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فآجر زبده الأرض الموقوفة لعمره وكذلك
على أن يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبع الأرض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث استاجر زبده ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل
لو غصب الأرض وغرسها كان له أيضا وسواء كانت الأجرة صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ما سيغرسه زبده
وأما أجرة لعمره وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كالمزارعة اذا مالكت
المنفعة في الأجرة له ان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشتغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر ذميا لتعمير ما انهدم وترميم ما استرم من البئر الفلاني بكذا من الأجرة
على ان استاجر فعولا منها بشرط انه مهما حدث في البئر من شيء الى عشر سنين فهو قائم به وكفله
في ذلك ذمي آخر أيضا وفعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا بفعله حادث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤاخذ بعمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول
الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا
كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استاجر حاما ووقفان اثنين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد
أم لا لكونها اضرارا وتعنتا ومما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يعتد في
العقار غبنا فاحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستاجر المزبور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة
كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا خريتا يسكنه ويرمه فرمه
وسقفه بخشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ماله منه هل له
أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير لا مستاجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المسكاري اذا دفع عن جولات مستكرية مالا لمن مشى معه حتى يحميها
من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا فلا يلزم ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعا

ولا يلزم المستكرى ما أتى المكاري لمن مشى معه إلا أن يتبرع له بشئ بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في عقار غير معلومة عندها أجرتها لاختيامة باجرة معلومة مقبوضة دون أجره مثلها هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلغ أم لا يزاد على قدر المسمى (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة إذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل بالغاما بلغ انفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات مملوكة مشتركة وتناول أجرتها لمدة سنين والآن الشريك يطالبونه بحصصهم منها هل يحكم القاضي عليه بهالهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب) لا يقضى عليه لهم بحصصه منها لأن المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فلكل الشريك العاقل لكن ملكه في غير ملكه ملك حيث فيجب عليه التصديق به او دفعه لشركائه خروجا من الاثم والثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضا والله أعلم (سئل) في شركاء في دار آجروا واحدا منهم مالهم فيها سنة باجر معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعدها فاجرتهامثلها فسكنها سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة من آجر دارا كل شهر بدرهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه وهي دؤارة في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بعلا وحل عليه وله جار فسقط جاره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل لرفيقه خوفا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشتغال بمماره ولو اتبع البغل هلك جاره ومناعه فهلك البغل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر دار مسترة وعمر ما استمر منها وأجرها باكثر مما استأجر هل الزيادة له أم للوقف وهل اذا ادعى الناظر أن الاجرة الاولى دون اجرة المثل وأنكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر (أجاب) الزيادة له لا للوقف وقد صرحوا بأنه اذا أجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به عملا كبناء تطيب له الزيادة وعن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر ان الاجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولأن عقدا الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة والنقصان فلا دليل في ذلك لمدعاء انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر اذا أجر المستأجر هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالكثرو لا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد لا اذا كان بخلاف الجنس أو عمل به عملا كبناء فتطيب صرح به في الاشياء نقلها عن البرازي والله أعلم (سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الاخر سنة باجرة معلومة فسكنها سنتين هل لأجر للسنة الثانية التي لم يعقداهما عقدا اجارة (أجاب) لا اجرة لها بلا شبهة إذ سكاها بها بتأويل الملك وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجنبي خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا لمدة بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفع شيئا على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع به والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يصالب المحتشب بما التزمه من المال ولا تصح

مطلب اذا وقعت الاجارة على حصة غير معلومة كانت فاسدة

مطلب اذا أجر محدودات مشتركة وتناول أجرتها لا يقضى عليه بحصة الشريك عند المتقدمين ولكن مختار المتأخرين خلافا

مطلب أجر الشريك في دار مالهم فيها الواحد منهم كل سنة باجر معلوم قائلين الخ مطلب اذا استأجر بغلا ليحمل عليه فدفعه لرفيقه لا شغاله بمماره فهلك

مطلب اذا استأجر دارا للوقف وعمر ما استمر فيها ثم أجرها بزيادة عما استأجر فالزيادة له والقول له ان الاجرة اجرة المثل

مطلب للمستأجر ان يؤجر وتطيب له الزيادة ان بخلاف الجنس أو عمل عملا كبناء مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب الاجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير عقد فدفع الاجرة لشريكه بناء على انها تلزمه له الرجوع مطلب اذا التزم ما لا على احتساب قرية لا يطالب به ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام اليئنة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الالتزام أو الأجرة كما رأينا بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقعت بسراى الجديدة واقعة وهي أن واحداً قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر به على باب طبولات وبوقات ونادوا مباركاً بادل المقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام وانتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفله به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (اجاب) كل منهما باطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما ما شأله الرجوع به باجماع المسلمين لكونه دفع ما لم يتعلق بذمته شرعاً على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به ديناً لازماً فلا تجوز بديل الكتابة لعدم لزومه مع أنه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التي قال بعضهم بصحة الكفالة بها أما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الخراف وكرى النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى فظاهر وأما على تفسيرها بانها ما يأخذه الطلبة بغير حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوايب المترتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك بمال معلوم من احد التقدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلاً كان أو كثيراً هل يجوز أن لا يجرؤا ولا اذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض (اجاب) لا تجوز المقاطعة على ذلك اذ لا وجه لها شرعاً لكونها لا تتصور شرعاً أن تكون بيعاً اذ بعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعاً كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنيف ولان تكون اجرة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالعديم واذا كانت كالعديم فالمطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير اذن الناظر اذ اذنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعاً لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الامور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض ومسقفات على ان يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعي أم لا (اجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا اجرة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده ففي الفصول العمادية وذكرها في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجرة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط المزمة على المستأجر صارت المزمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولاً فتفسد الاجارة وحكمها أعنى الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميمها بحسب له وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغاب ما باع لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلي جهات الوقف المشتملة على قرى ومزارع وحواليت بحجة شرعية مدته معلومة باجرة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم مثله شرعاً فوضع زيد يده على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب اذا قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفل به شخص فكل منهما باطل

مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعداد شجر وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر الوقف الاهلي جهات الوقف باجر معلوم وقبض زيد بعض غلة الوقف ثم سافر زيد قبل انقضاء المدة ففسخ الناظر وأجر من بكر ثم عاد زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة قبل زيادة أجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة التواجر وترافع مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء اجرة المجلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور متعللاً بأن زيد اقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكر أم لا وهل اذا كان الناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من غلة المأجور زاعمين بان لزيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد حبس جميع المأجور لاستيفاء أجرته المجلة وليس لهم مطالبة المستاجر بشئ من ذلك أم لا (أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصدا فهي باطلة كما صرح به علماء ناطبة وصاركن استاجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استاجر زيد القرى والمزارع والخوانيت لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المتقبلين من أجره الخوانيت أو لأجل تناول ثمرة الاشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج فالاجارة باطلة باجماع علماء السالفرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطلة والحال هذمه والباطل يجب اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والخوانيت وان كانت الاجارة وقعت على المنافع كزرع الارض وسكنى الخوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد ورفع يده واجارتها الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقائه الى استيفاء مدته ولوعزل الناظر المؤجر لانها لا تفسخ بعزله ولا بموته ولا بالتفات الى ما تعلل به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستاجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم (سئل) فى قرية تليت المال ضمنها من له ولايتها رجل بمال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها من المضمن وولى غيره فاخذ خراجها من أهله هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصداً ولا بيعاً لانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمضمن عليهم مطالبة والله أعلم (سئل) فى رجل قاطع رجلاً على ما فى مقاطعته لجهة الميرى من القرى والمزارع بموجب حجة بيده سنة كاملة تبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما فى مقاطعته مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد ان قبض العلة والواجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى تخدم المقاطع بخدم وتحمّل له عيديات وخيسات وشياً يقال له فتح المنجل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أو لا تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبدل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعاً فى مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له أخذه شرعاً والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طلب له به شرعاً باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الاختفك كيف يطالب به وهو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه فليس له ما ليس فى الشرع حله * وما لم يجزه عالم وفقهه وما كان بدعا فهو محض ضلالة * وطالبها بين الانام سفيه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
المال بمن له ولايتها ثم ما
وولى غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه
مطلب رجل قاطع رجلاً على
ما فى مقاطعته لجهة الميرى
من قرى ومزارع سنة بركة
معلوم ثم استحق ما فى مقاطعه
مستحق بالامر الشريف

ويحل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بهما من سلطان ومالم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أيضا في تيماري آجر المتحصل من تيماره لا آخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض به منه وعلى الآخر البيعة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف جار في الاستحكار بما اشتد عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات بأجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب في صدك الاجارة الحكم بعدم انفساخها بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البيعة ويجري عليها القضاء من حاكم يراها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا العمل في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستئجار له قال في الكنز في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منح الغفار وأكثر الكتب وجل الطعام مثال ومثله حصد الزرع المشترك وجملة وتذريته وتنقيته والحرث عليه أوله فافهم والله أعلم (سئل) في اماعي مسجد لهذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس بمعاشهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صدك اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه آجر فلانا ما هو له وهو الربع في البستان المشتغل على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستأجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا لفسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه أنه حيث استأجر كذلك فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا ينسخ بالزيادة ولا بعيرها وحكم بصحته وعدم انفساخه ولو بموت المتأجرين أو أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالتماس المستأجر فهل يعمل بالصدك المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها وقفا محكوما به وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذا الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالأشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة صرح بها في منح الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة

مطلب لا تصح اجارة المتحصل من التيمارات
مطلب تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو حكم بعدم فسخها بموته

مطلب اذا اتفقا على الزرع عملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان ياخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غاب منهما يسد الآخر مسده فحصل ليس للمعاضران يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالأشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الحنبلي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا في حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لنصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الحنبلي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكر لمن له أدنى المام بالفقهاء كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلويها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر وكث مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الاخر اجرة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع اجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك اجرة باجتماع علمائنا فاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين آجرا أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرون عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستاجر ومات الا جران والمستاجر في اثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو رقت صحيحة تنسخ بموت أحد العاقلين واذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى اجرة المثل لا المسمى وما بقي لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين اجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجارتهما ففعله ظالم متغلب عن تسليهما واختص هو بهما هل تلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرتها باجتماع علمائنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن موقوفة معدة للديانة آجرها المتولى من اياس مدة معلومة باجر معلوم ولها بالوعة يجرى فيها الماء وقد منع فضلات الديانة ونجاساتها جريان الماء فهل تكون اجرة التعزيل عليهم كما في الكفاية والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيان واصلاح بئر الماء والبالوعة واخرجه يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستاجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التارخانية وان امتلا خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعني المستاجر فثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فاجرة تعزيلها على الوقف وللمستاجر ان يخرجها منها اذا لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم به عذر كما هو الا يستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم من متحصلها فآجروا واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون وغيرها فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي ام لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علمائنا على ان الاجارة اذا وقعت على تناول الاعيان أو اتلافها فهي باطلة قال علمائنا رحمه الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بقره ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمرته فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقاسمة كل أو وضيقة وانه باطل وقد أفتيت بذلك مرارا وصورة ما رفع الى في قرية آجرها المتكلم عليها الاخر ليتناول

مطلب مدرس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة ثم
عزل وولى غيره فاراد أخذ
اجرة المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك

مطلب آجر أرضا عشرون
عقدا كل عقد ثلاثين سنة
وشرطا الخراج على المستاجر
ثم ماتا

مطلب استأجر قري من له
ولاية اجارتهما ففعله ظالم
هو بهما

مطلب اصلاح بئر الماء
والبالوعة على المالك أو الوقف
وللمستاجر فسخها ان امتنع
المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاء في
بيت المال يحالون به على قري
لياخذوه من متحصلها من
قسوم وغير ذلك اجروا واحد
منهم فالاجارة باطلة

ما يتحصل من خراجها ورسوم أنسكتها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت بأنها باطلة لا تجوز
والقول قول المستاجر فيما وصل إلى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة برآجره من له ولاية إيجاره لرجل مدة ثمان سنوات
بأجرة مسماة فأجر المستاجر المذكور ما في إيجاره المدة المعينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الإجارة والحال أن المؤجر الأول آجره بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستاجر
الأول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستاجر الأول لأنه المباشرة لعقد
الإجارة الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الإجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد
كما صرحوا به فاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الإجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فاقتى بعضهم بأن المستاجر إجارة فاسدة لو آجر من غيره إجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمرة أن الأصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للناظر على
العاقبة معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في نجارين تقبلان فدا دين أهل قرية
فسالهما آخر أن يدخلاه معهما فأيا فاستأجراه على فدا دين معلومة فادعى أنه شرط عليهم ما في
عقد الإجارة أنهما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له التلث معهما فهل استأجراه على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجراه على الوجه المشروح فاسد باجتماع المسلي
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل لعملة دراهم فإذا اختلفت
المستاجر في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به التلث
وان غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض
لزراعة التين بشربها من دهر يج مائها فأنهدم الصهر يج وغار ماؤه فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستاجر والحال هذه من الإجارة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عمل له شيء
من الإجارة يرجع به عليه فانظر الخاتمة والولولة الجدية ومنع الغفار يتضح لك الأمر ويرتفع عن غير
يقينك الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فأنهدم
قبل انقضاء مدة الإجارة بترادف الأمطار هل للمستأجر فسخ الإجارة والرجوع بما دفع بمجمل
عنها أم لا (أجاب) صرح القدوري بأن الإجارة تنفسخ من غير حاجة إلى الفسخ وصرح في
الكذب بأنها تنفسخ قال في الجوهرية وفيه أي قول القدوري إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال إن العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القدوري
للشيخ قاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال إن ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الأول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما عجل من الإجرة لما بقي من المدة بحسابه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له إجرة خارجة عن إجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القرار فيها بأجرة الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما
الكتب فينظر إلى إجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنه بناوياً
الملك ووجوب إجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحساناً فله
يلزم إجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بأن المملوك المعدل لا يستعلا لانهما تجب إجرة المثل على
السكان فيه بغير عقد إجارة إذا سكنه على وجه الإجارة دلالة أما إذا سكنه بناوياً ملك أو عقه

مطلب إذا استأجر عقار
الوقف ياقل من إجرة المثل
مدة ثم أجره المستاجر من
آخر فالمطالب بإتمام أجر
المثل هو الأول

مطلب نجارين تقبلان
فدا دين أهل قرية فاستأجرا
آخر على فدا دين معلومة
وادعى أنه شرط عليهما أن
غابا ثلاثة أيام يكن له التلث

مطلب استأجر أرضا بشربها
من صهر يج مائها فأنهدم
الصهر يج

مطلب تنفسخ الإجارة
وقيل تنفسخ بانهدام المكان

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة البائع بعد
موته وتطلب له من المشتري
إجرة خارجة عن إجرة البقعة

مطلب مات وله علوفة
منكسرة عند متولى وقف
فأقام القاضى ولده مقامه
له طلب المنكسر لايه

مطلب ارض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل بطائفة
منها غراسا بعد ان استاجرها
ثم مات المؤجر قبل مضى
المدة

مطلب استاجر بهيما للجل
قدر معين ثم زاد عليه فهلك

مطلب استاجر بهيما للجل
عنب على ان ما يبيع به
فنصفه أجرة جملته للجل
مطلب اذا مات المؤجر
والزرع بقل يبقى باجر المثل
مطلب استاجر أرض
الوقف سنة لزرع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع
وتسلم الأرض لناظر الوقف

مطلب اذا استاجرت رجلا
ليستخلص لها ما يخصها من
ارث أيها ولباشرة نكاحها
صح ان ذكرت مدة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله علوفة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراة مرتبة عليه في كل ليلة فأقام القاضى ولده مقامه فهل لولده الميت ان يطالبه بعلوفة آية المنكسرة ويجبره القاضى على اعطائه علوفة والده أم لا (اجاب) نعم له ذلك كما صرح به في أنفع الوسائل وجعله الاشبه بالفقه والاعديل وعلل بانه عمل ليس بواجب عليه فعليه فكان ما اخذه في مقابلته في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار بها ويدفع أجرة مثلها أنشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد ان استاجرها ممن له ولاية ذلك مدة سنين عينها باجرة معلومة هي أجرة مثلها ومات المؤجر قبل مضى المدة هل للمستاجر استبقاءها حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقطع غرسه ولا تؤجر بعد قلعها باكثر من الاجرة المعينة لها أم لا (اجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الغارس هذا وفي منح الغفار نقلا عن البحر وفي القنية استاجر أرضا وقفها فغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستاجر أن يستقيمها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الارض المختكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل آجر بهيما للجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهلك معه فما الحكم (اجاب) ان اطاق البهيم جل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستاجر لا تكاره والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بهيما للجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فنصفه أجرة جملته فمات البهيم وادعى ربه أنه مات بسببه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن فقد تقر بأنه يسلك بفاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا للزرع فزرع ومات المؤجر وهو بقل هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (اجاب) يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخانية وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البساتين يباح للمستاجر أكله أم لا يباح له ويضمن قيمة ما أكله منه (اجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطبة في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستاجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لاتصح لانه لاتصح اجارة بستان لبياكل ثمرة شجرة لوقوعها على اتلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا وكالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها ممن يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب استاجر أرض
وقف مدة سنين للغرس
وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة
قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها بشرط ان
يعمرها طاحون بخل ومهما
حدث من ترميم فعلى
المؤجرين ومهما احتج من
آلة طاحون فعلى الخ

ما خصها من الارث وتسليمها لها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع
واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما
وذكرت له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح
رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
وقف آجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب)
يلزم المستاجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت فللناظر
أن يملك الشجر للوقف بقيمة حال كونه مقلوعا جبرا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص
لا يملك جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الأرض للناظر وان تراضيا على تجديد الاجارة وبقاء الغرس
جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من
جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بخل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب
الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين سنة متوالية عشرة عقود يلى كل عقد ما قبله
باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون
كأخشاب وحديد وأحجار رخي فعلى المستاجر وكتب صدك الاجارة كما شرح وحكم الحنبلي
بموجبها وفيه ومن موجبها لزوم عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستاجر من أو أحدهم الى
انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الحنبلي بعدم الفسخ بموت المستاجر من
أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة
انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا (أجاب)
الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحونا ويزيل آلة المعصرة
لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
منفعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان
كانت فاسدة فعلى تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل الا
واحد او حكم الحنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح
ان مذهبه كذلك أولا أم لا الم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلتختلف شرط
كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة
فتفسخ بالفساد وتنفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر جاما بربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعا عنه وبقرش اذا جرى
الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمرو وتصرف
فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الاجارة
والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه
بانها أجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم
في الفاسد وقف أو ملكا أجرة المثل والقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة فيما زاد
ما لم تقم عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة
من حيث هي تقع بازيد أو نقص وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعا
والعبرة في ذلك للينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في
التعمير والحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركة الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي
بقراص وصيا على الصغير فاستاجر هو والزوجة رجلا باجر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص
ماترك الميت هنالك ويأتي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه واصله
ما يملكه بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأتى وجليها هو إلى بقراص هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب ارثهما أو مناصفة (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلص التركة والاثبات بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلاً
التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذا القسمة في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صححة الاستئجار من الزوجة فلما له من
الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالصباية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أقم شاهداً على ما ذكرت قلت أما من كرع من حياض الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك
فان المساوى لهذا من الفروع لا يكاد يعد فنذكر منه ما لا غبار عليه ففي البرازية وكثير من
الكتب استاجر رجلاً ليحمل له غلة من مطمورة عينها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وجليه ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لأن الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر اشجاراً ليقطعها وذهب بالاجراء
ثم انهما تقايلا البيع في الاشجار هل للأجراء شيء ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه إلى موضع
الاشجار فلهم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلا أجر لهم لان المقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلاً
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجيراً على ان يقطع له اشجاراً بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستاجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئاً انتهى قوله
لا أرى ظاهره التفقه فتامله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء ربي شخصاً وعلمه شيئاً من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجرله فيكافئه العالم المربي في
مقابله علمه من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولوازمها ولم يجرب بينهما عقد تواجرا في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجرة لخدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجتماع ائمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا باحد منهما والواقع
من التليذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلاً بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيئاً من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أو للناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعاً وان كان يعمل باجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما ببلغ وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما ببلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلاً لم لا يسه

مطلب رجل ربي شخصاً
وصار الشخص يخدمه
ويتجرله فيكافئه المربي فأت
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أمر إن كان قريباله فله أجر المثل وإن كان من أهل التبرع في مثله من قبل لأنه انما لم يسم
الأجر رجاء الزيادة على أجر المثل وإن كان أجنيا كان متبرعا إن كان من أهله من قبل والافله أجر
المثل بالغامبلغ وفي الفتاوى الواقعات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
وهو عدم وجوب الأجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت
وتعطلت مدة أعوام لخرابها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها باجرة
معلومة وعمروها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأجروها باجر المثل عامرة
والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبليها أجرة المثل عامرة ونمسا على مالكى العمارة
هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبليها باجرتها عامرة لأن
العمارة ملك للمعمر وطلبه على المحتكر باجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت
وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في آجارة الوقف خانوت أصله
وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الخانوت باجر المثل قالوا إن كانت
العمارة لورفعت يستأجر الأصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكف صاحب البناء برفع
البناء ويؤجر الأصل من غيره وإن كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الأجر
انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل أجر نصراينا طاحونا
تدور بماء نهر يبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغيره
بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاسخة على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى
صحيحة فلان مستأجرها أحق بها للزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجرى مجرى الصحيح
في الاحكام فلا بد من المفاسخة بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قروش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه
مزارعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجره أرض الوقف
وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الاجرة على المستأجر لا على المستغل اذا المستأجر
أدخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة والى فسادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
(سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريك الاخر نصفه
فيه عشر سنين بخمسة قرش ليا كل ثمره مدة العشرينين فاكل المستأجر ثمره ست سنوات
وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على
أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش لسنه هل له ذلك أم لا (أجاب)
ليس له ذلك ولا لمن قبله فان اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له لا تنعقد بل تقع باطلا
لأنها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تنعقد كما صرح به علماءنا فاطبة
وكذلك بيع الثمرة قبل وجوده باطل لأنه بيع المعدوم ولا قائل بجوازه وقاعل ذلك مغتبط في
الجهل المظلم الذي يبعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان
باقيا وضمن مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة
والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول القابض
ضمننا كان أو أمينا فبقبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فنذكر من النقل ما هو موجود
في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينعقد على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة
أرض الوقف وعمروها ليس
لناظر طلب أجرتها عامرة

مطلب خانوت أصله وقف
وعمارته لرجل أبى صاحب
العمارة ان يستأجر أصل
الخانوت باجر المثل

مطلب أجر طاحونة لرجل
ثم أجرها لآخر قبل انقضاء
مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض
وقف وأدخل معه مزارعا
فالاجرة على المستأجر

مطلب اذا استأجر من
شريكة حصه في شجرة الزيتون
المشتركة بينهما فالاجارة باطلة

كما لو استاجر بقرة ليشرب لبنها وفي الاشياء والتظائر ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستجار لا يجوز الا لمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والقنواي مطبقة على ان الاجارة يبيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمرة عشر سنين بخمس مائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعدموته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون (سئل) في امرأة عزمت على الحج فاستأجرت جالا يحملها ويحمل ادواتها معلومة باجرة معلومة ذهبا وايايا عجلتها فماتت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها أشهدت على نفسها أنها لا تستحق بذمتها حقها دخل ما تجدد في ذمتها بموتها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استيفاء المشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شاهد صدر بما كان في ذمتها لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جالا يحملها من بلده الى الحج ذهبا وايايا ويحمل له الاجرة بتمامها فرماه في الذهاب فماتت عنه فحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للجمال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا وايايا كل بحسبه على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لا أجر له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنا بكم الشريف من اقتنائكم المنيف في المحضرين اللذين حاصلهما استاجر عمر وقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمتولى العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بعقد فذولى فيتوقف على اجازة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيما رفع اليكم وحقيقتها مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وأفدتم الحكم الشرعي في ذلك حسبا انتهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلة من أصلها وتكون عسما اذا لا يسلك بالبطل مسائل الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلة فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول الترية وفيما دفعه للمتولى العام من المبلغ الجواب موضحا مع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانها اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطلة ومما صرحوا به ان من استاجر بقرة ليشرب لبنها او كرماليا كل ثمرة فهو باطل ومما يقطع الشغب قولهم جعل العين منفعة غير متصورة فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطلة فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على الاتقاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المتحصل من الخراج بنوعيه أعني الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاتجار من الدراهم المضروبة فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل

مطلب استاجر جالا
يحمل أدواتها الحج وأشهدت
أنها لا تستحق بذمتها
فماتت في أثناء الطريق

مطلب استاجر رجلا جالا
يحملة الى الحج ذهبا وايايا
فرماه في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استاجر سفينة لحمل
غلال الى محل معلوم ويحمل
الحج
مطلب اجارة قرية الوقف
باطلة لانها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطلة فيجب على المستأجر رد
ما تناوله فاعلوقيته هالكا
ويسترد ما دفع

لاحكم له باطابق علمنا واذا قلنا يطلانه لزم المستاجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للمتولى الخاص ولا دخل للمتولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومثلتنا فيه عن الاجارة مطلقا فنصرت الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انها على اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلة يرد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضماته ان كان مستهلكا أو هالكالا لأنه قبضه على جهة التملك بعقد باطل لاحكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لجل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة مسماة عجل بعضها ولا يتأتى له جله فجله فحمل بعضه ثم اشتغل عن بقيته بالمكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم اجد كروة غير هذه الكروة هل له ذلك أم لا ويجبر على جله قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له جله معا يجب عليه جل السابق لتقدمه على الاخير ومتى التقى الحقان قدم اول الحقين اجاعا بغير خلاف والله أعلم (سئل) في رجل آجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل تبطل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجاع وحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينقذ وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الحاشية يتوقف على اجارة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا ووقفا ليزرع ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلمه وزرع فيه ماشاء فأكله الجراد وبقى من المدة ما يتمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالعاما بلغم أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغة ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعتمد التمكن من الاستيفاء لا حقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بلغم وان أكله الجراد بالاجاع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا بواجرة معلومة مدة سنين معلومة فكر بها وزرعها صيفا فلم يذبت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتو يامع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعديا ثم بفعله مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لا حد فيها مقدر وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزارع بالاجاع لانه غاء بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أتلف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكرا ب وصف في الارض غير متقوم بانقراده كلون الدابة فلو ضمننا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما لكها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله محال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجر وابلان جملة لجل مما اليك لهم معلومة وجولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفار على الجمالة فحملوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت الاخفار منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفريه فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفريه من مالهم أم من مال الجمالة يحسب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي حملوا اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا يحمل له قطن فحمل بعضه لعدم تاتي جل الكل ليس له ان يحمل لغيره قبل جل باقيه
مطلب اجر أرضا ثم باعها فالاجارة صحيحة والبيع موقوف

مطلب استاجر بستانا ليزرع فيه ماشاء فأكله الجراد وبقى من المدة ما يمكن الزرع فيه يجب المسمى
مطلب اذا استاجر أرضا مدة سنين وكر بها فتعدى المؤجر عليها وزرعها يسقط بقدره ولا تنسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران كان من الكيلي ما يشترط في السلم

المثل اللازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوز بها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لأن القاسد يجب اعدامه لا تقريره وجميع ما دفعوه بأذنهم للفقيرة لا شيء منه على الجمالة وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امر أم رهنبت يتنا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتين بأذنهما وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنة (اجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لانها المالكة وقد أجر المرتين بأذنهما فبطل الرهن وصحت الاجارة وتفقدت ولزمت الاجرة للمرأة الراهنة والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا وكذا من الخنطة ففروه حتى أيسوا من خروج الماء هل تجب الاجرة المعينة لهم أم لا (اجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الخنطة اذا اجر حيث كان كليا يشترط الصحة بيان القدر والصفة ومكان الايقاع كما في السلم كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (اجاب) نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هنه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بنينا بأذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن أن يدفع اليه قيمة ذلك ويتملك البناء للوقف فهل حيث كان البناء بأذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه ويتصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الارض الوقف المشتغلة ببنائه أم لا (اجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يزد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قبول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه ادعى وانكاره يعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان أذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمره في عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته منزوعا أيهما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة ويتملك البناء لا يجبر المتولى بل يتربص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الخانية فهو كما ترى صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرران أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يلتزم به وهما ضرر التربص الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير ارتفاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحرم من

مطلب في امر أم رهنبت يتنا
عند آخر على عشرة قروش
فأجره المرتين بأذنهما الخ
مطلب في شيخ قرية استأجر
أربعة نفر ليحفروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت
واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استأجر رجل حانوتا
من المتولى وبني فيها بأذنه ثم
زاد آخر على المستأجر واخذ
الحانوت وأبى المتولى ان يدفع
له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر
ان يعمر لنفسه

هذا ان البناء ملكه وان العرصة للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفوا وأجر المتولى بأذن مالك البناء فالأحرى ينقسم على البناء والعرصة ويتطربكم يستاجر كل فاعا أصاب البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخانوت من أصله وأما اذا استمر فاذن له بمرمته أو تطيينه أو نحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجرا أو خشبة أو شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشيء وان أنفق على نحو تطيينه ورمته أجره للأجر اذ المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لان عين الخانوت كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فتنبيه لما حرره فانه مفرد واعتقه فانه أوحد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بمقدور أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادة أو نقصان لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزائد منه ولا لفائت فالاجارة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البرازية وكثير من الكتب استاجر أرضا على أنها عشرة جرات بكذا فاذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الاجارة كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدورها ومنافعها ويرافقها وما يعرف بها وينسب اليها مدة معينة باجرة معينة فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهر يبيع اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد اجارة يقصده استيفاء الارض مقررة للبناء والغرس أو لأحدهما والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احتكر من آخر أرضا بمبلغ للبناء بها فاحتكر المستحكر قطعة منها بالرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا (أجاب) نعم بموت المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استاجره على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأنكر الاستئجار فقام بينة شهدت على اقراره بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستئجار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر زيد حصة موقوفة من بستان من المسكلم عليها مدة معلومة باجرة معينة فيها غبن فاحش ثم أجز زيد الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في توأجره لرجل باضعاف الاجرة التي استاجرها بها في المدة المزبورة من غير ان يزيد في الما جور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام اجرة المثل بلجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه تمام اجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر ناقلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجزها بغير أجر المثل يلزم مستاجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منح الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو

مطلب استاجر ساحة وقف للبناء بها على أنها كذا من الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع في استئجار الساحة

مطلب رجل استحكر أرضا وأحكر آخر قطعة منها فموت الاول ينفسخ كل من الاحكارين

مطلب لا يصح الاستئجار على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون أجر المثل يلزم المستاجر تمام أجر المثل

مطلب استاجر ظئرا ترضع
ولده الى ان يعيش

مطلب اذا انقطع ماء الرحي
لا أجره عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل للرعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من
الرعي في محل لا يمكنه النظر
الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تبع الفحول بقرة
فندت بها ولم يردّها الراعي
مطلب اذا تبع النحول بقرة
ولم يقدر على ردّها لا يضمن

مطلب اذا نبت بقرة ولم
يردّها مع قدرته يضمن

مطلب ذ ترّ البقر فسرق
منها ثور يضمن

الا تقع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القفسي ونقله عنه في منح الغفار
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا ترضع ولده الى ان يعيش ويجعل الابرة ومات الولد بعد
شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة لجهالة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين ويسترد
ما زاد عنها مما جعل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر رحي ما عطف في الماء وزاد زيادة منعه
عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب)
لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من
الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب)
لا أجره عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الريلي وغيره والله أعلم

* (باب ضمان الاجير) *

(سئل) في رجل دفع للرعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لا أدري
أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثور للرعي
فقال يعني الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على
قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهلكت واحدة بقوله انه وقعت في
بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا
أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رجه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول
قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام
فعليه اليمين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن
ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت
على قوله ومن الناس من أفتى بقولهما ومنهم من أفتى بالتصنيف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على
قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى
ملتب بالاشجار هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد
صرح علماؤنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتقيا بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع منه
شيء لا يضمن ومثل الانجار الا كبات والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم
(سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فندت بهم ولم يردّها رعاة الباقورة مع قدرتهم
على ردّها فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في حفظ المتعين
عليهم مفرطون والله أعلم (سئل) في راعي نذت من باقوره بقرة صارف فتبعها فغلبت عليه وفقد
من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلب منه فقال أدلى ما دفعته
من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة
عليه وفحولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردّها كالقارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب
الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة ترعى بقرا القرية غاب اثنان منهم
لعمل مشترك بينهم فندت من البقر بقرة ولم يردّها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاقت في حكمه
(أجاب) الحكم ضمان قيمتها الربها حيث ترك الراعي ردّها مع قدرته على ردّها وعدم الخوف على
ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترعى البقر ترعى وذهب الى بعض المنقات فسرق منها ثور
هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة المصوص وترقبهم لدوب الناس في بلادنا وفتوى عدم

مطلب إذا ادعى الزاعي
هلاك البقرة بعد انكار
تسليمها لا تسمع
مطلب الاجير لو ضرب بقرة
فكسرها يجب عليه قيمتها
يوم كسرها

مطلب استاجر حمارا
فسرقت برذعته فاصابه
برذع فرض فردته على مالكة
ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرة
فامر مالكةا رجلا بذبحها
وادعى الاياس من حياتها
يريد تضمين قيمتها للبقر
مطلب ادعى ان بقرة
ضاعت مع البقار والبقر
ينكر

مطلب اذا ترك الحراث
البقر الفاضله تترعى فضاقت
لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا
فاختلف مع مالكة فالقول
للمالك في عدم الاياس من
الحياة والحراث في القيمة
مطلب اشتغل الحراث
بالتعشيب فضاقت البقر

مطلب اذا اكرى المكارى
غيره فضاقت الحمل يضمن

الضمان في بلاد يؤمن عليها في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم (سئل) في بقار يرعى بقرة قرية طال به
رجل من أهل القرية برذعته فأنكر تسليمها أصلا هل اذا أقام ربهائنة على تسليمه أياها ثم ادعى
البقار الهلاك تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم
أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل
يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه
بين أجير الواحد والمشارك ولوردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقر أنه
اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخانية في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرقت
برذعته فاصابه برذع فرض فردته على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا
وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمته مالهانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن
وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما
انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سليما وضمن العدو ان تعتبر
القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهرية في كتاب الغصب فان زنت الحارية المغصوبة عند الغاصب
أو سرقت فردتها على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده
اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يردّها الراعى الى المالك
أو لم يردّها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم
(سئل) في بقار ضرب بقرة فسقطت فتجمل مالكةا وأمر رجلا بذبحها وطرحها على البقار قائلا
له عليك ضمانها وتولى وادعى انه أيس من حياتها ويريد أن يضمنه قيمتها حية والراعى ينكر اياس
حياتها وكان تناول من لجها فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعى
شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول
قوله فيه مقدار او قيمة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار أن بقرة ضاعت معه والبقر
ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه
بغير تقييد على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد
دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث بيده بقرة المالك تركها معه من البقر الفاضله تترعى
بجنب الارض التي يحترث بها حتى تاتي نوبتها فيحترث عليها كما هي عادة أهل البلد فضاقت منها ثور
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أيس
من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا واذا أنكر صاحب الثور الاياس من حياته هل
يخلف واذا حلف يلزم الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لا (أجاب) لا
حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفا فقال المالك كانت حياته
ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليمين على المالك فاذا عجز الذابح عن اليمين
وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة
عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب
حتى غابت عن بصره وضاعت بتقريظه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله
أعلم (سئل) في مكرس لم المكارى الحمل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسلمه الحمل
وفارقه وضاع الحمل منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

والحال هذه اذ رب المحل رضى بيده لا يدعيه وصار كمودع أو دوع والله أعلم (سئل) في مكار
سبق القافلة وليس مع الاجال المستأجر على جملها مال الكها وغاب المكارى عن الاجال وأمر
أصحابه بسوقها الى المحل فضاع من دوابه دابة مع جملها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة
دون المحل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له
أن يودع فيكون متعديا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر بناء فانهدم جانب من بنائه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان
خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدوه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهدم
البناء ادعى الابن أنها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن
وله أجرته المسماة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره الهبة والتسليم
مانع له من دعوى الملك كما في مسئلة البيع التي أطبقت عليها المتون وقوبلت من علماء المذهب
بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر صيما من ولية ليرعى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير
تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم
(سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فرجعت ليل الى مسارجها أو
موارد ها فبقريتها ذئبان ضاريا هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على
الرعاة لا سيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو في قريتي لد
والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل
ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجدر بها ثم وجدها بعد
أيام قد نفقت في نهر قالوا ان كان عرفهم أن يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكفوه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار
انتشرت باقورته في المرعى فوقعت في مبطخة انسان فالتفت جانبها منها بعد أن تراخى عن سوقها
لترعى هل يضمن ما ألتفت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع ربها على أن يزرعها بذره
من عنده فان بنت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تثمر لو
بقيت ويكون النابت للبقار فما الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت
اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في
مشيتها والافهى عجماء وفعل العجماء بنصر النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الاخيار والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفعت له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها
سرقته هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب)
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان
مطلقا وأنه أمين وانقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون
الفتوى بالصلح على النصف جبرا عمدا بالقوانين وفي جامع الفصولين رافى القوائد صاحب المحيط
لو كان الاجير صالحا يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان دستوراي مؤمرا بالصلح فهذه أربعة
أقوال كلها مصححة مفتى بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقد بعضهم
قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى وبه يفتى
احتشاما للعمرو على وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لغسالة ثوبا لتغسله
باجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركتته منشورا فضاع هل يضمن حيث

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع هل يضمن

مطلب استأجر بناء ليلى له
فانهدم جانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استأجر صيما من
ولية ليرعى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقفلا فرجعت
ليلا الى مسارجها فبقريتها
بطنها ذئبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا ألتفت الباقورة
مبطخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان يصنعه

مطلب اذا دفعت فضة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرقته ففي
ضمانه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوبا فضاع تضمن جميع قيمته
نقاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل لغير واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة
الاجير المشترك ولم يوجد منها تفریط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن
بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفریط في الحفظ
فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبرا كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعي بقر بقرية استأذن أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذنوا له ثم ان الثاني أقام ثالثا يري
بغير إذن من أربابها فضاع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له
من أهلها فمما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاختزال يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

مطلب عين البقار رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثا بغير إذن فضاع ثور

(كتاب الولاء)

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بنى معتقه وأولاد من زوجته له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا وأولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
ولا أبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا أولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد
وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لام وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده
والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن للرقيق عقارا وظهر إلا أن للرقيق
عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبته بما خض أخاها من تركه الرقيق والدعوى على
ذى اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالك وان ثبت عتقه فكل شيء
حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي لابنه
وبموت ابنه استحق ورثته ما تركه هذا الابن للام سدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق وبموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بنى معتقه وأولاده
من زوجته مستولدة

مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابوين يدهما
على مخلفاتها على أن يقربا أنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقا هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا
وتقسم تركته على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضا الارث
جبرى فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مخلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال
تركت حقي من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبرى لا يصح
تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا الا استوفاه ثم ادعى
دارا في يد الوصي انها من تركه والى ولم أقبضها قال ألم أقبل ينسبه وأقضى له بها أرايت ان قال

مطلب اذا أكره الزوج
على أن يقربا أنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مخلفاتها
حقا لا يصح اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصى

قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس و قبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبي
 ألم أقبل ينتموا قضى له بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشي رآه أو علم به عند
 نسيه انه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية الرمهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم القسح اذا زال الا كراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يمتثلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضولهم فينتدبون كراهامنه ولو لم يكن الا أمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماء نارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وجبس ملجئ
 باهلها طلب من رجل منها بيع عقار له بها فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك
 مع ان قيمة المبيع اضعاف اضعاف الثمن هل يتخذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب صل
 لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر لا لما
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه به وقع به ضرباً شديداً أو حبساً مديداً فالبيع
 غير نافذ والقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا
 وأما الرد بالغبن الفاحش فقد أفتى به كثير من علماء مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعملوا الاول بانه ارفق بالناس فلوراه القاضي وحكم به نقضاً ذهوقاً قول صحيح أفتى به كثير من
 علماء نوا الله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل واكرهه
 وهدده بالحكام وتحقق أنه ان لم يطغه فيما يأمر به أو وقع فيه ما هدده به لقدرة عليه فكتب على
 نفسه ما أمر به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكتله به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يطل
 اقراره ولا يستحق عنده الا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء (أجاب)
 الا كراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الا كراه لان صحته تعتمد قيام المجيز وقد قامت دلالة
 على عدمه والا كراه فيه يكون باسياء منها اذا قال المتغلب لرجل امان تقرلي بكذا ولا أقول
 للظالم القلاني لقي ما لا أو وجد كذا أو نحو ذلك قال في الحاوي الزاهدي في كتاب الا كراه بعد أن
 رمز لنجم الأئمة قال المديون لداً أنه ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان ما يدك
 ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الا كراه وله ان يدعى عليه انتهى
 (أقول) فاذا كان الرجل له جراءة وهدده بمن يسمع كلام العمارو قال ان لم تقرلي بكذا أي بشي
 لا أصل له أسعي بك الى من ياخذك بمجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كذباً لا يلزمه
 ما أقربه على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بثبوت الا كراه على الوجه المذكور
 عن الاصل بطل عن الكفيل اذ قد تبين أن لادين على الاصل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذمي حرقته الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتصل أوقع القبض عليه حاكم المتكلم عليه واتهمه بأن سوباشي ودع عنده ثلاثة آلاف
 من القروش فهتده بالضرب الفاحش حتى أقر لدى قاض بذات فكتب عليه بذلك هل يتخذ
 اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا يتخذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند فوت

مطلب اذا اكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 لزمه من السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا اكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الامر لا لما كتب

مطلب اذا اكرهه أن
 يقر له بكذا فاقروكفله بما
 اقربه رجل فالقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب امان تقرلي بكذا
 والاقول للظالم القلاني

مطلب اذا اكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر بثلاثة آلاف
 أو دعها عنده سوباشيه
 فاقرو لا يتخذ اقراره

الرضا وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه عدم الرضا ويفسد كل امر تتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الاكراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عما الخارج عليها عند ارادة دخول زوجها الا ان تبعة مالها من عقار وكروم ففعلت حين لم تجددت من ذلك هل يتقضي بيعها أم لا وحكمها حكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا يتقضي بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماءنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر بن منيع امر آتته عن المسير الى أبيها الا ان تهب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقلا عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في منظومته المسماة بتحفة الاقران في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشوف قال

ومنع عرسه أن تذهب * لأهلها يصاح تقضى مأربا
الا اذا تسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا
لأنها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم
ونظمها وتطيرتها في بيتين خالين عنه بقولي
وما نفع زوجته عن أهلها * لتهب المهر يكون مكرها
كذلك منع والد بنته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها ففرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياء يغلب في الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعلّة الشاملة فليس الاب قيّدا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد موتي ما وجد منها منع ضربها ورميها قتلها وأهل الرساتيق يعتدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرما لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتقضي بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة
عن زوجها اكرامه وكذا منع
الزوج لها عن أوبىها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلاعين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلاعين ولا يشترط
حضور الوصي وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بيته

ويؤمر الوصي بدفع مالها أم لا بيمين يمينه لأنه مما يختص (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا يمين
عليها لعدم الفائدة في التحليف لأن البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء النكول
وهي لو أقربت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحقل البلوغ
فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتاريخانية والحانية وجامع الفصولين وغيرها ومما يدل على ذلك
جعله اقرارا وخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها قال القول لها في حقها
ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحيز والمحبة فهل يكون بيمينها أم
بلا يمين ووقع في الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة وذا هو انه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم
ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء
النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي
قريبا ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ
اذ لا فائدة له لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ
الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت
الرشد الا بحجة شرعية وهي حلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا
لا يسلم اليها حتى يؤنس منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره
ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما ويقت له دست واحد
واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها تباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي
ثوب يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما ينتميه لرب الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا
كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا يكفيه وهل اذا
امتنع من ذلك يبيع القاضي بنفسه ليوفي به دينه أم لا (أجاب) أكثر علمائنا لنقل في هذه
المسئلة ووجدتني اقيمت فيها امرار التكرار وقوعها وزيادتها أكثر الغلبة للماطلين وضعف
الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محجوب عن
الجنة ما بقي عليه درهم فما أقيمت به أولا أنه يحبس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بنفسه
عند الامام رجه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين بثمنه قالوا بقولها سايفتي وفي
تصحيح السيد قاسم قول صاحبين يبيع من قوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع
المنقول وهو الصحيح ومما أقيمت به ثانيا قال أصحاب المتون يحبس القاضي لبيع ماله لانه قال
الشيخ ارح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند في حنفية وقال صاحب يبيعه القاضي
جزاء لظلمه بالامتناع وعجز خصمه لقصر الباع والقاضي نصب لخلاص العاجز عن الوصول
الى حقه لاسيما من خصم لا يبالي بالمطل الحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا بقولها ما ينتى وقالوا
اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من ان يجعل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه
أن يجتري بمادونه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء
ولا ريب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضي من العاشر في الحبس
يمكن المكفول له من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كانوا أقول) وأمر الدين
لقد أثق الاحمال وأضر في الدين من خباث لا علم وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله
أعلم (سئل) في صغيرة جدت أم أم تحرص على مالها واضعة يد عليه ولها ب مسرف مبذر

مطلب يبيع المديون كل
مالا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضي ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة حق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفا

يخشى على مالها منه اذا نزع من يد جدتها لاسرافه وتبذيره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذا المتصف بذلك يمنع عن ماله نفسه خمساً وعشرين سنة عند أبي
حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف ماله ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا انه لم يكن بالغاً اذ ذلك
ولم يثبت أنه حينئذ كان مراهما فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبتي عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقد الايجاز حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثني عشرة
سنة فلا ينقذ رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينقذ نكاحه والله أعلم

(كتاب المأذون)*

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخدام ولو صار مأذوناً لتضرر واذا لم يصر فهو مأذوناً وتعلق برقبته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى
قاضياً كما في الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق
بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)*

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فأنقطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فما الحكم (اجاب) مالها كغيرها من شيء أخذها مقلوبة وضمنه نقصانها وان شاء طرحتها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاعاً مشتركة
وبين بنته واخت زوجته بغير اذن من الاخت فماذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز أن يضمن
قيمه من جنسه الا اذا ساءت وزنا فراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلمهم لمهورهن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها
بما تناوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل
موته كلامهم باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكماء زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساً من زرع فافتقر سهادته هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخراجها ضمن وان لم يسقها بعده لا على ما عاين المختار وعليه الفتوى كما في الخلاصة والبرازية
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فردده

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
ولا ولي له ثم ادعى عدمه

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراء شيء بعينه لا يكون
اذن بخلاف مالوراه يبيع
ويشترى فسكت

مطلب أخذ لاخر سكيناً
بغير اذنه فأنقطعت
مطلب اذا استهلك مصاعاً
مشتركة يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركه

مطلب أخرج فرساً من زرع
فاقتصر سعادته
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائع بعيب

على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (اجاب) ليس له أن يضمنه لانه برئ
بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة وسلمها ثم ردها
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده
هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشترى وتسلم ثم رد أم لا (اجاب) ليس لهم تضمينه وهم
مخبرون بين تضمين البائع أو الذي هلكت عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي
ذبح ناقة آخر مدعي الأياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (اجاب) في الأجنبي
اختلاف تصحيح وقوى في الضمان وعدمه صحح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع
الفصولين رامزا للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول
قول المالك في نفي الأياس بيمينه واليمين على الذابح فإذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح
والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على رجل آخر وأخذ من منزله
بغير إذنه وجهه جلا من الخنطة فعثر به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجمل ويضمن
المتعدى ما نقص من قيمته أم لا (اجاب) نعم له أن يسكه ويضمن المتعدى النقصان والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتماعا على غصب ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما
قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (اجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في بهيمة بين شخصين تعدى عليها آخر وحرثها بغير إذن الآخر
ثم زال التعدي ومكنت أيا ما صححة ثم ماتت حتف انفها هل يضمن حصاة شريكه أم لا ويكون
كالودع تعدى على الوديعة ثم زال التعدي (اجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ
لحصاة الشريك يزول الضمان بزوال التعدي كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها
لا يزول لم يردّها إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا
هل لها أن تطالب الورثة به أم لا (اجاب) لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة
والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغصبها من يد أحد الشركاء
مدعي أن له عليه دين أو وثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان
قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحدا منهما (اجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس
بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يتنعه بعد طلبه والله أعلم (سئل)
في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها
منه فقال على ردها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم
أم لا (اجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب
الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قراريط باع منها خمسة
لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلكت
عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصاة البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى
من عنده التاج رد حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (اجاب)
البائع الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم
وانتسلم وحق البائع المذكور في التاج بقدر القراريط الخمسة في الأم باق يبطئ به من هو
في يده إن باقيا بيمينه وإن هلكا فبضمن قيمته ممن شاء ممن اشترى وتسلم أو باع وسلم لوجود
القبض الموجب للضمان وإن كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محلها إذا لم يقع عليها

مطلب باع حصاة في فرس
مشتركة فردّها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهلكت

مطلب ذبح ناقة آخر مدعي
الاياس من حياتها

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وجهه فعرج بسبب
ذلك

مطلب غصبا ثورا واستهلكاه

مطلب اذا استعمل أحد
الشريكين البهيمة بغير إذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشتركة من يد أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الأم

مطلب أوسق فرسا
مشتركا بين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قراريط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسلمها مع واحد من تاجها
ثم هلكت

غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته
 في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل زانما أنه قريها وفرق
 بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردها أم لا (أجاب) يجبر على ردها بالعلها قال علماؤنا من خدع
 امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها يجبس حتى يردّها أو يموت في الحبس نقله في منح الغفار
 عن الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها فإذا
 يلزمهما (أجاب) يجبان حتى يردّها عليهما أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره
 في منح الغفار في كتاب الجنایات ولا شبهة في وجوب التعزير عليهما لأنه في كل معصية ليس فيها حد
 مقدرو هذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجانه الموكل بأخذ ما يسمونه
 محصولا أن يأخذ من رجل مالا لوجه لا خذمه فاخذه هل يضمن إلا أخذ أم القاضى (أجاب)
 يضمن الترجان إلا أخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن إلا أمر لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه لولم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربها على دراهم معينة قبضها
 في المجلس قبل التفريق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويجبس إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع أن يخاصمه أم لا (أجاب)
 نعم له أن يخاصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى أقرض من أراضه حنطة وشعير أو ذرة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقره وجارته
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما اقتصره أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقى يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقتصره من الحنطة والشعير
 والذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قرمية فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة
 إلى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراب مصبنته في أرض رجل حتى دار
 كوماهل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتخليته من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صدر الولى جماعة فقالوا الرجل خلى منا من مصادرتة فدفع عنهم
 ما لأهل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 ما لا خلاص لهم إلا به على قدر رؤوسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس
 وقبض عنها وخلطه ثم أن مشترىها تعلل على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلشا واستعان
 عليه بشرطى متعلب أخذه منه أربعين قرشا قهرا فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لأن مالهم لأنه بخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخوذ من ماله والصمان مقرر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركه وبعضهم غائب فأخذ ذوقه ورغلبه من التركة مالا غصبا عليهم هل يختص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبس حتى يردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضى
 ترجانه أن يأخذ من آخر مالا
 بغير وجه فالضمان على
 الترجان

مطلب إذا استهلك حنطة
 فصالح ربها على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صح الصلح والقرض
 مطلب للمودع أن يخاصم
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمارى أقرض
 من أراضه حنطة وشعير
 استأسره أهل الحرب فوضع
 التيمارى يده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قرمية فخلها آخر
 مطلب ألقى تراب مصبنته في
 أرض رجل
 مطلب إذا أمر جماعة رجلا
 أن يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخلط ثمنها بماله
 فتعلل المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله
 مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة مالا يكون على
 الكل

حصة جزئية تحو قراطين هل له ان يحرقها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الابقدر حصته (أجاب) نظما

مطلب ليس له ان يحرق من
أرض الوقف الا بقدر حصته

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينبغي شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤالها
ويارب خير الدين راعى خطه * يرجيك امداد ايقية المهالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فمضى بالهداية سالكا
سليما من الآفات يرضيك فعله * وما لم تكن ترضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعتللا استغلال اذ مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته
أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذمى ثبت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فماذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بان لا يكون مراكبا عليه فينقضه
ويسلم الساحة للمالكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت وثبت من
عروقها أغصان فتعدها رجل فغلظت فركبها فأنثرت مزاركها بها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكن لانها نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (بج) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يتقطع من غصنه أو يقشر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثر الوصل
فهو له والشجرة لصاحبها انتهى وذكر أقوالا أخر لكن القلب يطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء
ملك المالك ولا وجه لتلك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركن غصنه في لحافته أو شقها وركزه في نفسها في موضع القطع فأثر يعني
الغصن فالثمر للراكن الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركن ان صلح لتناول
بن آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعتها وقد قدمنا ما تطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين
في أرض سلطانية من عاداتهم ما زرع الخنطة والشعير وما أشبههما من الحبوب وبالارض شجر
خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثر هل لشريكه
في مزارعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة
الحبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة خروبه أو غصب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهدي (سئل) في حرث أخذ بهيمة رجل جل عليها آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرث آخر ودفعها للصبي يعقل معه سكين قائل له هات لفرىكه فأخذها الصبي
وعربت منه فتنجزها بسكين فأتت من ثمنه فنزخته فن الضامن منه لها (أجاب) البذل المترتبة على يد
الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء من الصبي فهو أي ما ضمن في ماله
ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من أقاربه والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردّه عليه ول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه
بسبب أنها ماتت بركوبه وهو ينكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا بينة تشهد عليه بمدعى المدعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بينة والقول قوله بيمينه
أنها لم تمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متعلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مستحقها و وكل من جانبه رجلا يقبض غلتها فهل لمستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقررت ضمنه

مطلب أجر المالك المعتد
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الاجرة
مطلب من بنى في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان لم يضر
مطلب شجرة زيتون هلكت
وثبت من عروقها أغصان
فتعدها رجل وركزها فأنثرت
فالثمر للراكن

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأثر

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها للصبي فهيرت
منه فتنجزها

مطلب ركب فرس صديقه
بغيبته وردّها عليه أول
النهار وماتت آخره

مطلب لمستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت بالصحة الى فرضة يافا وأظهر المراكبية شيئا مما بها فثارت ريح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار أسبابهم وأدتعتهم ولرجل تاجر بداخلها رزصرة فصاح عليهم أن أخرجوا الى باقي وسقى فاستقر وفي آخر أخرج أسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الريح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو مال كره والله أعلم (سئل) في الراعي اذا قترط وضمن المرعى بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لأنه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير إذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغمة ما بلغت ان مات عنده وان رده من رضاء من نقصانه ويبرأ بقدر ما رد كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضيق الدابة ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المشترك أم لا للاذن فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان ارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصة الشريك في الفرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين را حزا لقوائد صاحب المحيط سيب دابة الوديعة في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقبل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقرة ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ ويفتق بانه لا يضمن والفقه فيه أنه مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح وأكل الذئب أيضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضياح وأكل الذئب مقرر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشركة ترعى في المرعى كما هو عادة أهل القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها ألفت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم ألفت زرعها هل يضمن مال كرها قيمة ما رعت أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقا ولو قتر بها للزرع بحيث لو شاعت تناول منه يضمن القيمة لانه قيمى والقول فيها قول السائق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا لاخر يملك منافعها بغير إذنه وزرعها قطنًا أو كل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان أصول قطنه باقية فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده المتعدى وسبب كونه متعديا ان السابق اليها أحق بمنافعها من اللاحق المتعدى عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد أبيت منافعها للزرع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدية والله أعلم (سئل) في ذئب شوكه وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطل منافعها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانتسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستقر في يد ذئب

مطلب ثارت ريح بعد وصول المركب فامر التاجر المراكبية باخراج وسقه فتشاغلوا بأسبابهم الى ان أتلفه الماء

مطلب فرط الراعى وضمن المرعى بما ادعى المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته أقل أو أكثر أو مثل ما ادعى

مطلب في الشريك أو المزارع اذا ترك البهيمة ترعى فتلفت أوضاعا أو أكلها ذئب

مطلب لاشئ في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك ما أتلف الغنم من الزرع لو ساقا

مطلب لو زرع أرضا لاخر يملك منافعها بغير إذنه ترفع يده عنها لان من سبقت يده الى مباح فهو أولى به

الشوكة الى الان وزهق الباطل وييدهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي مع فلان وفلان من اليسكجربة على ان يعمر وها من مالهم ويتقعوها وعلهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعي (اجاب) أما خسف بعض السقف فهو من قبيل الظلم والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الان لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الخجة التي بيد المتغلبين فلا عبرة بها حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وقيح البهتان فالواجب على حكام الاسلام رفع يد اهل الاعتداء وتقرير يد اهل الاهتداء ولو بالاهانة والايلام فان ردة الامانات الى اهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل) في فرس منعها أحد الشريكين عن الاخر في نوبته فغصبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة حصته أم لا (اجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هدمه ورأيتني سابقا سئلت لو قال أحد الشريكين هلكت في نوبتي وأقام بينة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية بيوتها وأراضيها البيت المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن أو مفتلح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من ارباعها وتركها مدة سنين اختارها منه ثم رجع فرأى غيره في مسكنه أو مفتلحه الذي كان في تصرفه سابقا له ازعاجه عنه أم لا (اجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك الاختياري والله أعلم (سئل) في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فالح عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصكية خسون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه الخسوس وفيما تاخذها الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا (اجاب) لا تلزمه الخسوس وأما ما يسمى كسر الفدان حرام قطعي يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فاخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها مذبوحة الا تضمن الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما ناقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (اجاب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها هو ويضمن الغاصب الا ان ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منهما بما ضمنه على الاخر وان شاء ضمن الغاصب الا ان قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء لمطر فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه او ما انهدم من الفاخورة أم لا (اجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نقسا كن او مالا اذا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث لا قائل يضمن بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوهما ان له عليه دين ثم ردها الى بيته ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى الوديعه الى بيت المودع والى من في عمله قبيل يضمن وبه يفتى اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتى اذ الرذالي في عيال لما رده الى المتأمن من وجهه لا من وجهه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمسئله بحديثه

مطلب فرس منعها أحد
الشريكين عن الاخر
فغصبها منه متغلب

مطلب في قرية ليبت المال
من سبقت يده الى مسكن
او مفتلح فهو أحق به فتركها
واحدة مدة سنين اختارها

رجع
مطلب قال ان خدمت انسانا
فعلى خسون قرشا لو وقف
الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة
مذبوحة ليس له الا تضمن
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها
ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر
نقسا او مالا لا ضمان على
أحد

مطلب اذا ردة الغاصب
المغصوب الى بيت المالك
والى من في عمله لا يبرأ من
الضمان وأما المودع ففيه
خلاف

لا يبرأ اذا الضمان ثمة كان لازماً فلا يبرأ بشك ومستلثنا مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل
الاقوال والله أعلم

(فصل في السعاية والاعونة)

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصباً عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك لمسلم
وقال له بهذا المحل كذا وكذا فخذ فخذ بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعاً (أجاب) يلزمه
شيء أن أحدهما التعزير البليغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم
الداية وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من
علماء الحنفية قطعاً فساد السعاء والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن إيقاع الفعل
وأخذ المال بالسعاية والاعوان صار كانه المتلف مباشرة فوجب الضمان وتظهر ذلك كان في
غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين
ابني عمه متضاربين ليصلح بينهما فافتري عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه الى انه جرحه
فادماه فآخذ هذا الحاكم وضربه نرباً مؤلماً وجبسه وأخذ منه مالا وآذاه فماذا يلزم الساعي
(أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استحساناً اذا
هو بسعائه وشكواه كانه ألقاه في النار النجاء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعونة
والسعاء والله أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى باخر الى
الحاكم فغرمه الحاكم يعززر
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

بأيها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الجلم
يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه * فياخذ المال قسراً منه بالزح
(أجاب)

أفتى بتضمينه حذاق مذهبنا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عندا ليهلكه في اسوا البرح
كما يشاهد في الاقطار أجمعها * وفيه من ابلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خير الدين معترفاً * بالذنب لكن يرجي الختم بالنجم

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذباً فغرم
مالاً بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسعى به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن
الساعي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر الى ذي سياسة عرفية قائلاً انه خطب
على خطبتي فغرم مالاً بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد انصراره وأذيته بالرفع لمن يغرم
بمثل ذلك ضارباً في نحر الرفع الى أهل الشريعة العزراء والملة الزهراء نحض مرض في قلبه وخبث
في فؤاده وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جملتها التسمية بالمهر ورضا
المخطوبة والكفاءة وأموراً أخرى وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخاطب الثاني
ارتكاب المخطورة ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يعزرم مع تحقيقه أو غلبة ظنه بالتعزير
يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه الحرمة واضرابه عن الشرع الشريف زيد
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر لرجل من اشقياء البادية القادرين
عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه ما لاهل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى باخر الى ذي
سياسة قائلاً انه خطب على
خطبتي فغرمه ما لا يضمن

مطلب سعى باخر لرجل من
اشقياء البادية فغرمه ما لا

مطلب ذي سعي يذى الى
حاكم سياسة فغرمه

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم وثلم عرضه
يعز الساعي وجوز أبو شجاع
قتله

مطلب جماعة سعو الى الحاكم
برجل فاخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي يا آخر الى من
يغرم بالسعاية فغرمه
مطلب سعي يا آخر قائلا انه
يرى بحريهم المسلمين فغرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

مطلب تركه طلب الاشهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
بو كبل أو كتاب أو رسول

ظالم يأخذ بجزء كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فغرمه بضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي يذى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائه فغرمه بسبب سعائه ما لاهل يلزمه
ضمنان ما غرمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفتى به فحول علمائنا
المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد بضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما أقرب به للصواب لما شاهدته من عدم التخلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض ويأوى
اليه الضيف والمساقر ويؤمنه الناس على أشياءهم أودع عنده مباشرة فريته حنطة فسعى به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم أن المباشراً كل حنطتك وأطعم مودعه أيضاً منها
ككذا وكذا كذا باقراء وأضره بذلك أضراراً عظيماً وثلم عرضه بذلك فإذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أبداً أنواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علماء نناقله قال لانه ممن يسعى بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه انبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعي
اليه وهذا القدر كاف في قبحه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتاً في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمدوا وأخذ جميع ما هو به
هل يضمنون بسعائهم ما أخذ أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعائهم لظهور أن الحاكم العرفي
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في
النقطة والله أعلم (سئل) في رجل سعى يا آخر الى من يغرم بالسعاية الكاذبة قائلاً له نرى
وتعدى على فغرمه مالا بسعائه الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفتى
به المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس
الخفي وأزعم به وجه المافيه من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعى يا آخر كاذباً
عند من يغرم بمثل سعائه قائلاً له انه يرى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعاية مالا فيقول والحال هذه يضمن ما غرمه المسعى به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
يضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول يشاب قاتل الاعونة
وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى انما جراء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من انصار بين الله
تعالى ورسوله اهـ ومثله في مشتل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلاً قاله كاذباً هل يعد سعاية ويضمن ما غرمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعد سعاية قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خليفة
بأن فلان مات عن ولد صغير ومثل فقن الخليفة الولد أنبته الله والمال كثره الله والساعي دمره الله
فقال السامعون الخليفة يرجه الله اهـ فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية
فكيف بقوله فلان قتل قتيلاً والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب

المواثبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث أضر بطلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الاشهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد
على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطلت شفيعته فلو أن ضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثبة وعجز عن طلب الاشهاد يوكل وكيله به ان
وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى أضر بطلبه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطلين أي طلب المواثبة والاشهاد فإذا قدمه عليهما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفيعه حين لقيني
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري يحلف بالله أنه لم يطلب حين لقيني صرح به في منع
الغفار نقلا عن الخانية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
محاذية لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها
خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك
ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها
وايقافها وتسكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان
ليبت المال ويدفعها للناس من ارضه لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو ارثا أو غيره مما من أسباب الملك أنهم ملكه وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه
في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه بالحصص
للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا
بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت بيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرافا الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواثبة والتقرير وآخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطلين المذكورين أو لا سقطت لان الواجب على الشفيع اذا علم بالبيع أن يشهد على الطلب
فورا فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح
وناب مناب الطلين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أفتى بعض علماءنا بسقوطها بالتأخير شهر الخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفلى
فوقه علو يبيع السفلى هل لصاحب العلو أخذه بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفعة قال
في الخانية علو لرجل وسفلى لاخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى
سفله كان لصاحب العلو أن ياخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو فكانا جارين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ
بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفعة العلو أحق من الجار في

مطلب تؤخذ الشفعة في
الارض الخراجية لانها
مملوكة وكذا العشرية
بخلاف اراضي بيت المال

مطلب اراضي بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بترك طلب المواثبة
أو التقرير تسقط الشفعة
وكذلك بتأخير طلب الاخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفلى بالشفعة

مطلب صاحب السفلى
أحق بشفعة العلو من الجار
في قول أبي حنيفة الخ

قول أبي حنيفة إذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس العلو والعلو
الشفعة في السفلى بالعلو بأن له حق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقاره هل لأخوته المشاركة فيه الأخذ بالشفعة
معه أم لا وإذا قلتم لهم الأخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل إذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمته بقوله

مطلب الشفعة على قدر
رؤوس الشركاء لا على قدر
انصبتهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتون حيث قالوا إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
يطلب عدده ما فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب إذا الغائب ليس له نائب
وإذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها له
كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهومه أنه لو لم يسلم اليه الدار كانت
بينهما نصفين اهـ والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أرضا وغراسا باع أحد الشركاء
حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقيةهم الأخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

مطلب يقسم المبيع على
رؤوس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أو أرضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والدته
الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار القلانية الجارية في ملكهما بالارث
من ولدهما المعلومة بمحدودها الأربعة اشتراء شرعيا بإيجاب وقبول وتسليم بثمن معلوم من
القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين أقالة شرعية وتفاسخ لعقد البيع فهل
تتبع الأقالة المذكورة الشفيع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تتبع وسواء كانت الأقالة
قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع أم بعد قضائه (أجاب) الأقالة لا تنع الأخذ بالشفعة لأنها
بيع في حق الشفيع فبأخذها بعد الأقالة بالشفعة وقد صرحوا جميعا في باب الأقالة أن المبيع
لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايل بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
كما أنه اشتراه منه الحاصل أن الأقالة توجب للشفيع حق الأخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رجه
الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب
والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقيتها التي هي ثلاثة
وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
شريكا في نفس المبيع وذو الجارة (أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه
مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع العم
نصفه لأجنبي والايتم ليس لهم جد ولا وصي ولا نصب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مدة
أربع سنوات وبلغت يتيمة من الأيتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكوت كما
سقطت شفعة أمهاته فهل إذا نصب القاضي وليا لليتيمين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
وأخذ النصف المبيع بها وكذلك إذا بلغ أحد اليتيمين له أخذه تماما بالشفعة دفع الضرر حتى
يلغ الآخر ويخير في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير إذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على

مطلب اشترى شريك من
شريكة بقية الدار المشتركة
وله جار يطلبها بالشفعة
لا شفعة للجار مع الشريك
المشتري

مطلب الأقالة لا تنع الشفعة
بل توجبها ولو سلمها قبل الأقالة
مطلب إذا لم يكن للصغير
أب ولا وصي ولا جد نصب
القاضي له قريبا يأخذه
بالشفعة ولا فهو على شفعة
حتى يبلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ بالشفعة ومازاده المشتري على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعته الى أن يبلغ فإذا بلغ له الشفعة وإذا نصب القاضي له قيمته لا أخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حانوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انهدم وتعطلت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل بأثنى عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب به ذلك وفيه شهادة شهوده أدناه بانها ضعف القيمة وثبت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعى فقبل الحكم بالأخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الأول بلجهة الوقف فقيل للشفيع أتأخذه بالعشرين فقال لا فهل أولاً يجوز هذا البيع أم لا وإذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا وإذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا وإذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة الشفيع أم لا تلزمه وإذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع وإذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لأن حق الشفعة ينبى على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين إذا تلزمه الزيادة وإنما تلزم المشتري فقط فإن جميع أصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بأن الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لأنه استحق أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك إبطال حقه الثابت فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس بجهل قدرها وضعت بعد القبض أو خاتم به فص مجهول القيمة أو صبرة حنطة أو شعيراً ونحوهما فتخلط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل إذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً أو غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا وإذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل إذا اتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقدارا معيناً يحكم له بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل إذا كان الخاتم مشلواً موجوداً يجب احضاره ليقوم أم لا وهل يأثم الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر أو ضحو النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى غنماً معيناً فإنه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزعمه كما نقله في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لأن المتبايعين لم يدعيا قدراً معلوماً ليرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هذا وقد عالت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات ثم يستلمه من ساعته وفي الدرر والغرر ومن التنوير وضع الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده يأثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال في منح الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقاراً بدهم جزافاً وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع ياخذ الشفعة بما يدعيه من الثمن باليمين لو احتال المتبايعان على اسقاط شفيعته ويلزمهما القاضي احضاره ليعلم قدره ان باقياً

يعطى الثمن على رزعه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولا وينبغي ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة القلوس وهي كذا أن يأخذ بالدرهم وقيمتهما فقال هنا وهذا موافق لما بحثه يعني وافق بحسنه المنقول وقد علمت الاحكام المسئول عنها والله أعلم (سئل) في محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا منها تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفعة له أم يشترى كان أجاب يشترى كان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق المبيع وهذا فيه سواء اذا الطريق مشترك والحال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)*

(سئل) فيما اذا استأجر نصف موقوفا من دار استأجر اشريا ثم يبيع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار سائبة ورأى القاضي أن يتدنى المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكنا في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكاها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعدها ستة أشهر وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فالحكم الشرعي فيما خص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروح لأن للمتكم على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين والمهاياة غير لازمة منهما والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرأ من وجهه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحسانا لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير ومأبث للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا اجرة أما السكن فله من صحة المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحته ببقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الدهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبني على أن المنافع لا تقوم الا بالعقد عندنا ولا قد فيما زاد وحصل الجواب انه لا يصدر اجرة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيمضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفأ شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرران عقد الاجارة بالمعجزة يتجدد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعناه ودين له المام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب

(سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع ثم لا لوجود البناء (أجاب) تسمع لما في التارخية نقلا عن الذخيرة فاسم دارا بين اثنين وعرض أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة ويبيع دار فيها يشترى الملاصق مع المقابل في الشفعة

مطلب اذا تهايا المستأجر لنصف الدار الموقوف مع المالك فالمهاياة غير صحيحة الا اذا أجاز الناظر قبل السكنى وان بعدها فلا وان في الاثناء فبقدر ما بقي

مطلب دعوى الغلط بعد بناء الشريكين مسموعة

أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره
رفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذ منهم
اتهي والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقتسموا شيئاً ثم بلغ الطفل فتصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (سئل)
في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولا آخر ربعه ولا آخر مثله يريد صاحب
النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الا تبى على القسمة اذا طلبها
شريكاه أم لا (أجاب) نظماً

نعم يجبر القاضي الذي هو متمنع * باجتماع أهل العلم والحال ما رفع
ولم نر شخصاً قاتلاً بامتناعه * ليجمع كل ملكه في الذي جمع

والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك اسطبل اهل لاحد البنين أن
يختص بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا
طلبوا المهايأة أجيبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبيراً يمكن قسمته أجيبوا فان أبى بعضهم
يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الدلاحة توفي وترك
بقراً وأرضاً وكرماً وداراً وكان أذن لواحد من أبنائه أن يتعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
ورضيته بقية الورثة أن يستمر على تصرفه فغنم وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولي
هل تتوقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب)
نعم تتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد صرح علماؤنا بان كل عقد يصح
التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم
(سئل) في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاثة بيوت متساوية سكن احدهما سكنت في بيتين
وأخرى في بيت وتطالبها بحقوقها في البيت الثالث الذي بيدها هل لها ذلك بحيث لو رفعت أمرها
الى القاضي وطلبت التهايو هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة
ولهذه مدة معلومة ويقرع بينهما تطيباً لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عقار مشترك بين اثنتين
تقاسمه قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما ما له
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والا نريد أحدهما نقضها ويدعى الغبن الفاحش فهل له
ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكرنا أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة
كما صرح به علماؤنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولو لم يقر حيث كانت بالتراضى كالبيع فكيف مع
الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضى بينهم بحضور
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها
بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغبن الفاحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضى بل هي
أكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول اذا
لم يقر بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقاً والله أعلم (سئل) في دار
عليها عوارض سلطانية وملا كهام متفاوتون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم
فيها أم على قدر رؤوسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء
المهايأة أجيبوا واذا طلبوا
القسمة الخ

مطلب أذن لواحد من
ابنائهم في حياته أن يصرف
على متروكاته ثم مات الخ
مطلب قسمة الفضولي
تتوقف على الاجازة بالفعل
أو بالقول

مطلب ثلاثة بيوت مشتركة
بين امرأتين سكنت كل
واحدة بيتاً فاذا طلبت
احدهما المهايأة في الثالث
تجيب

مطلب اذا ادعى الغبن
الفاحش بعد القسمة
والاقرار بالاستيفاء لا تسمع
دعواه

مطلب دعوى الغبن في
القسمة بعد الاقرار
بالاستيفاء لا تسمع وان قبله
ان بالتراضى فكذلك وان
بالقضاء تسمع

مطلب تقسم الغرامة على
قدر الملك ان كانت لحفظ
الاملاك وان لحفظ الانفس
فعلى عدد الرؤوس

كما صرح به في الاشياء والنظائر أن الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك والقسمه على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقرع عليها الولوالجي في القسمه ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القبيل الاول لان السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستقر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها أي تملأ دارت وتؤخذ من تناول غلتها للوقف أم لا (أجاب) قد تقر أن الغرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها أي تملأ دارت ولو وقفت فإذا طلبت طلبت من غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفا والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على شجر زيتونها وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تتبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا أيضا بان من قام بتوزيع النوائب السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهوى النفس كان مأورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتويا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها بالكلية والله أعلم (سئل) في غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشريكين (أجاب) ان أمكنت المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمه فلما صرحوا به من انه يجبر الا ترى عليها في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمه فلا جبر في مختلف الجنس ولا ما تبدل منفعته بالقسمه كالرحى والحمام وأما القسمه لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما كرم اقسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه خفت أشجاره وخصت آثاره والاخر اعتنى بهما صلاح أرضه وشجره والتردد اليه بكرهه وبقره فأستغلظ واستوى ونجا بمشيئة فالق الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمه لأخذ لنفسه سهمي شتويه فهل يتنع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتنع عليه ذلك والحال كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمه أنها اذا كانت بقضاء القاضي وظهر غبن فاحش تنسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضي من شرح الامام الاسيحي أن دعوى الغبن في القسمه اذا كانت بالتراضي لا تسمع كافي البيع وقال بعض المشايخ تسمع كمالو كانت القسمه بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضيخان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمه كمالو كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمه بالتراضي ألزم منها بقضاء القاضي ووجهه أن الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمه بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى الغبن فكيف تنقض القسمه في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

مطلب العوارض السلطانية
التي على الاملاك تدور
عليها أي تملأ دارت

مطلب اذا بيع شجر وعليه
غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجبايات توزع على
زارع الشتوى والصيفي
بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف وبعضه
ملك جبرا ان أمكنت المعادلة

مطلب اذا اقسما كرم
وأراد أحدهما نقض
القسمه لضعف نصيبه بعدم
اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاحش
في القسمه مسموعة ولو
حصلت بالتراضي

منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا جديدة
اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صلح الاقسام ان
الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي
(أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
أعلم (سئل) في شريكين في كرم اقتسما مئنة فاستحق رجل نصفه شأنا فصالحا على
شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مئنة فمابق ويريد تجديد القسمة وادعى
الآخر أن كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له مابق ولا حظ للآخر معه فما الحكم (أجاب)
المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما بجزء شائع
كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضي كل بمابق فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضا كل
بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استقرت القسمة ولا تنقض بعده
وان لم يقع الرضا على شيء فلهما فسخ القسمة وإعادة الأمر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال
أحدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر
الرضا بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة
ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة نقض ما يخصنا من الدين من مالنا
كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن عقارا ومات الراهن والحال
ان المرتهن من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
واذا قلتم لاهل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بغال اقتسماها
بالتراضي وجعل لأحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجح قسمته هل تصح القسمة ويلزم المال
المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علمائنا
اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني فيها
والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة أو لم يرضيا بتعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
الباني رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص
عليه في البرازية وفي التتارخانية نقلا عن الناصري حاطب بين اثنين انهم بنى أحدهما بغير اذن
صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه جذوع وان كان لهما عليه جذوع ينزع صاحبه عن وضع
الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقاسمين ادعى
أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
تسمع دعواه لانهم من قسم دعوى الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في
الذمة أو المثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاق قبل القسمة
على أن يفرض لنصيب أحدهم
طريق و وقت القسمة على
أن يسلك من الطريق القديمة
مطلب اقتسما كرم
مناصفة فاستحق رجل نصفه
فصالحه على شيء منه فاراد
أحدهما تجديد القسمة
فادعى الآخر أن كلا صالح
عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
الورثة الدين بعد القسمة
مطلب اذا اقتسم الورثة
الدار المرهونة والمرتهن من
جملتهم انفسخ الرهن ولا
يسقط الدين
مطلب اقتسما على أن يدفع
أحدهما للآخر دراهم
زيادة على نصيبه
مطلب بنى أحد الشركاء
في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
لا يمنع دعوى الدين

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعماً أنه لم يعلم بأنها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل القسمة كالتاحونة والجام والصبانة وغيرها إذا احتاج إلى مرمة وأنفق أحد الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعاً أم لا (أجاب) إذا أبنى الشريك العمارة والحال هذه فمرمها شريكه لا يكون متبرعاً ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا إلى فتاوى الفضلي راجعاً فض طاحونة لهما أنفق أحدهما في مرمتها بلا إذن الآخر لم يكن متبرعاً إذا لا يتوصل إلى الاتفاق بنصيب نفسه إلا به انتهى ومثل الطاحونة والصبانة إذا الطاحونة مثال لما لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر وإذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فإن في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الأصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار إذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه إلى أن يدفع له ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا أن العقار إذا انهدم لا يجبر أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي ويمنعه عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شريكه مما أنفق فإن امتنع شريكه عن ذلك فرفع الأمر إلى القاضي يحبس حتى يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الأرض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركاً بينهما أم لا (أجاب) أن غرس بغير إذنه لنفسه بالغراس له ولشريكه أن يكلفه قلعه إلا إذا طلبا قسمة الأرض فإذا قسمت فإن وقع الغراس في حصة الغراس فيها والاقلع وإن وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فأمره إليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكلفه قلعه وإن غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وإن غرس للغراس فهو له وكان مستعيراً لحصة شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض بالغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين شريكين على جنب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه ثم أقسمها بالتراضي فوقعت العلية على ما أصاب الآخر بالقسمة هل له رفعها عنه حيث لم يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه أم لا (أجاب) له رفعها إذا الباني مستعير لحصة شريكه للبناء وقد علم أن للمعير أن يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بني عليه في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الأشباه بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فإن وقع في نصيب الباني والآخر انتهى والتقييد بغير الإذن لما أنه بالاذن هل يصير مشتركاً أم يكون للباني لانه قيداً حترزى فافهم وفي مشتل الأحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا داراً فوق وقع الخوض في سهم المسيل في آخران لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع إجراء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكلفه رفع بناءه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة وبلاصقه أرض لهما يعبر عنها بالحبل تعرف بمجودودها الأربعة اقتسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقاضوا تصرفاً بعد أن قبض كل ما خصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبل في دخل نصيبه وادعت المرأة عدم ادخل الحبل في القسمة وثنها بقية على الشرع فما الحكم اشترعى

مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصي غلته في القسمة
مطلب إذا عمر أحد الشركاء
ما لا يقبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعاً

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعمر الآخر
باذن القاضي ويمنعه عن
شريكه إلى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
ويريد أن يختص بالغراس
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فقسماها
فوقعت العلية في نصيب
الآخر

مطلب كرم مشترك وبجانبه
أرض مشتركة اقتسما
لكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

(أجاب) إذا أقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به وإذا لم يقم تحالفان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلانها إن شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر الحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سواء وحصلوا بكسبهما شيئا فأتشأ لكبير منهما ولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيئا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الابن معنا لو والده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم الولد المعين لآبيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعد لسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فارادوا أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من اعداده لسكاهم الملك لهم فتكون الأما كن من جملة ما تركه فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بما نابه منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتستايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من إفراز نصيب كل واحد بطريقه في الأرض والدار وشربه في الأرض ولذلك إذا قسم ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسخت القسمة والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما صلح وتسلم كل ما خصه وأكدا على أنفسهما أنه متى ادعى أحدهما على الآخر بشي يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خسون دينار ذهبا يشترى به زينا لا سراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أبيهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما لفلان وأنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصي المدعى من غير مدع شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الأولى شهدا بعتاه فعمل بهما نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليهما من شهادة شاهدي القسمة الأولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الأشهاد لأمور كثيرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقاسمته لخصمه وقد صرح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعى مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من شهادة شاهديه لغو لانهم شهدا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في البرازية وغيرها لو شهدوا أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الأرض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهد أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم

مطلب اخوان حضلا
بكسبهما شيئا ثم كبر لاحدهما
ولد وأخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين
مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لاولاده أما كن
لسكاهم أو لتقسم غلتها عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسموا ادعى
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسمع

مطلب الشهادة على أنه أقر
أنه وقف هذه الأرض غير
مقبولة الا إذا قال وكان
مالكها

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوماً بلزومه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاصل أن العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاسميهما كرمًا وأشهدا وتصرف الع فيهما خصه بالقسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وإن مقاسمتهم ماله لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضيان والز يلى والعمادى والبرازى وكثير من علماءنا من أن الأقدام على القسمة اعتراف بأن المقسوم مشترك قال الز يلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة ديناً فى التركة صح دعواه ولو ادعى عينا بى سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بأن المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبلىة وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لزيد ليس لى إلا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى إلا تسع قصبات فهل العبرة للقصب المعداد أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما تشبه به البيئة فإن أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بيته كل منهما فى الجزء الذى يد صاحبه لانه خارج وبيئة الخارج أولى وإن أقام أحدهما بيته فقط قضى له به وإن لم يقيم واحد منهما بيته تحالفوا وإذا كفى البيع لانها مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح بها فى أكثر الكتب ومنها منح الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تحالفوا وتفسخ القسمة والله أعلم

* (كتاب المزارعة) *

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فرده إلا أخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله فى الأيام انذ كورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هى الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيا أم لا يستحقان فيه شيا ولهما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيا بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينتظر بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والخال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشترى كاه على أن ما بذراهما يكون مشتركا فبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كان كل منهما صار مقرضا من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح فى البحر فى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقررت أنه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحها تأمل والله أعلم (سئل) فى رجلين تشاركا فى الزرع وقال كل منهما لا آخرهما زرعته يبذرى وبقرى فهو لى ولك مناصفة وزرعا على هذا الشرط يقرهما وبذرهما هل كل شئ زرعاهما يكون مشتركا بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا لا آخر نصف مازرع وإذا تساويا

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بأن المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء انه ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لا حر ثورا على
ربع الخارج فحرق عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل

مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشترى كاه على أن ما
بذراهما يكون بينهما

مطلب فى رجلين قال كل
منهما لا آخر مازرعته
يبذرى وبقرى يكون
مناصفة

في البذر التقيا قصاصا وان زاد لاحد منهما بذرا يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل
قال لنسيبه ازرع ببذر كذا حنطة على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بمثلها ببذر من حنطتي
فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون
بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين
قال كل واحد منهما للآخر ازرع ببذر كذا ومهما زرعه فينتا نصفان فزرع على ذلك هل يكون
الخارج بينهما نصفين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه خاصة
لالشركة ولم تقم عليه بنية يكون القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال
في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة جائزة
والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب
الفتاوى فهذا صريح في أن ما زرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر
ولا بنية لخصمه فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من
أحدهما بقرا وعمالا وبذرا ومن الآخر بقرا انضم إلى بقره وبذرا يضم إلى بذره فزرع كل واحد
بذره مستقلا بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة
غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل لربه أما لو اتفقا على أن ما يبذره أحدهما
بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزرع مشتركا يصير
الآخر مستقرا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوقي في فتاواه
عن قاضيخان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع
اثنان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة
فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع
صاحب الشعير عليهم بثالث الشعير الذي بذره وفي الفيض للكركي وفي النفائس خلط الحنطة
بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كريمة باجاعة على وجه الشركة
بينهم فلما كان أوان الزرع زرعه بعضهم بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع
البنّا قدر حصتك من البذر والزرع بينهما فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا
أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض
بينهم ما زرعهما أحدهما ونبت فتراضيا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز
لأقبل ان ينبت انتهى فحيث تراضوا على ان يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع
جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في اكار ترك البقر ترعى لبلا فضاغت
والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بارسال البقر ليرعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاغت
اختلف فيه المشايخ ويفتي بأنه لا يضمن اه يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضيقا فيما
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يقره وبذره وأعانه اكاره
مع جله من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك
زرعه ببذر كذا للشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بيمينه حيث اتفقا على أن اصل
البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في قطن زرعه انسان في أرضه يبذره وغاب عن قريته فخرث الأرض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لا آخر
ازرع ببذر كذا على أن
الخارج بيننا وإذا ادعى
أنه زرع لنفسه خاصة
فالقوله بيمينه

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبذرا فزرع كل
واحد منهما ببذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا
بالنصف ليزرعوها ببذرهم
فزرع اثنان بعضها حنطة
والآخر بعضها شعيرا

مطلب إذا رضى المزارع مع
الآخر بعد نبت الزرع ان
يعطيه حصته من البذر
ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الاكار البقر
ترعى فضاغت بعضها

مطلب أعان اكار صاحب
البذر وادعى الشركة في
الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
قطنًا فخرث رجل الأرض
طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرب أحدهما الارض
لا يستحق بمقابله شيئا

مطلب اقتك الراهن الارض
بعد ان زرعها المرتهن قطنا
وأثمر في يد الراهن
مطلب زرع الزوج
الارض بلا اذن الورثة وفيهم
صغار وبكار

مطلب اشترى أحد الورثة
بدراهم من التركة بذرا وزرعه
بلا اذنهم

مطلب اذا لم يشترط للكار
شيء من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشتريه مع آخر على ان
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشترى كوا على أن يعملوا
ويكون الخارج بينهم

مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشترى كوا مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن للسته

مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فلاحق بها الذكر
من أولاده

هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولا حق للعارث فيه ولا أجر له لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرب أحدهما الارض عليه وقام بأموره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما سباعا لصله أم هو للذي كرب وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل اشتريه من آخر أرضا فزرعها المرتهن قطنا واستغل ثمره فاقتكها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو غنما ملكه فان شجره ملك للمزارعه المرتهن لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها والباكر من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل للزراع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغير اذن البكار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر وان بذلهم والكل في حياض المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جلة فالغلة مشتركة كما في البرازية والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطنا بدرهما اشتراهم بدراهم من التركة وذلك بغير اذن بكار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي للزارع ولا شيء فيها لبقية الورثة كما في البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذكور في الولوالجية وغيرها وللاكار أجر مثل عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشتريه مع آخر على ان يعمل معه يقمر منهما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح بشرطه عمل رب الارض فان خارج لب الشجر وعليه لا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشتروا على ان يحرقوها على بقرهم وعمل فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل مانح من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجره مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنه الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كوا منع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقمرهم ويكون القطن مقسوما على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم أجر مثل عملهم يقمرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتيمار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنات هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للبنات فيها (أجاب) المزارع في الارض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الارض وانما هو أحق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائفا ولا معطلا لهما تعطيلاً يضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحا كما كان بوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم

مطلب ليس لأحد أن يزرع
أرض الوقف أو السلطانية
من يدمن يزرعها

مطلب إذا ترك المزارع
الأرض السلطانية أو الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
و بيد كل واحد من أهلها
حصة يزرعها ليس لأحد
أن يأخذ من حصة صاحبه
شيئاً

مطلب زرع الأرض الوقف
أو السلطانية بغير إذن
صاحب اليد
مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية أن يكافه قلعه الخ
مطلب غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه ثم
ادعى عليه رجل أن الأرض
ملك له

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية
واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصص تلقاها عن أي به بحيث أن مدته
ومدة أي به عليها تريد على أربع سنين ويريد رجل أن يرفع يده عنها ويرعها مدتها أن له فيها حصص
هل ترفع يده عنها أم لا ويملك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها ففي الحاوي الزاهدي
والقضية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنع له حق
الاسترداد بعد أن رخص (بح) ثم قال رضى الله عنه قول (بح) أحوط فإذا كان هذا فيمن له
حق القرار فبالك المزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالـ كردار وهو أن يحدث
المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كبساً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب
الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم (سئل)
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصص راحل عنها وتركها اختياراً قبل بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يد الغرس عنها ويأخذ
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
حقه فكيف إذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بها
بالزرع والانتفاع ومتى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالحصص حيث أذن له
بالصريح أو الدلالة أرجع الى ما قاله الزاهدي في القضية والحاي يظهر لك ذلك والله أعلم
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم
معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هي كذا مدة السنين المتعددة هل لأحدهم أن
يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل إذا فعل ذلك
للحاكم رفع يده عنه وإعادة للمزارع الأول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا
(أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر وإذا فعله أحدهم للحاكم
رفع يده عنه وإعادة للمزارع الأول لسبق يده الى ما أبيح له ولغيره ومن سبقت يده الى
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا فروعا كثيرة دالة على ذلك كمشكلة النثار ومشكلة
الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه
لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصص بغير وجه ككونه خائناً أو عاجزاً معللين
بما ذكرته وليس بشيء من قواعد دنيا بآباء والمزارعون في إقليمنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتمدا عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصص
المعهودة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصص هل لمزارعها أن يطالبه بحصصه من
الخارج أو باجرة زرعها دراهم أم لا (أجاب) لا وإن قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها
يعطى ما هو المعتمد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظاري أخذون عداده مدة عشرين سنة
ويريد الآن بعض أهل القرية أن يكافه قلعه أو يرضيه ببدل الأرض قائلاً إنها في ريعي الذي
أعزم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذبح غرس في أرض
وقف كرم أو تصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكاً أو مزارعة هل تسمع
دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا للمنع السلطاني خلدت خلافة مبدية
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب في بيان الكردار
التي يستحق بها القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار
مطلب يصح فراغ المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الأرض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتكثر غلتها لا تنزع
من يده إلا إذا زاد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب مزارع أرض الوقف
إذا تركها لضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
إذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الأرض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزرعتها

إذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الأشجار المسماة عندهم بحق القرار إذا أهمل الأرض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزرعها عنها ويرفع يده ويستولي عليها إذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على قهر من الانفار ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الأشجار واضعوا أيديهم عليها عن إياهم مدة تزيد على ستين سنة
هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها هو بأكونه أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها. والحال هذه إذا المفوض اليه من السلطان
تناول الخراج الموقوف عليها أو الحصة المقررة في خراج المقامة وليس له ملك فيها حتى يترك نزع يد
مزارعيها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الأشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يد زراع مدعوين على مزارعهم مدة سنين هل
ترفع يدهم عنها بغير جنة مادام واقفين بمزارعهم أو يؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من
مزارعيها الفراغ عنها يزارع آخر صالح بصح فرائعه ويسوغ للمفروغ له مزارعته أم لا وهل إذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه إذا المقصود منها توفرو من فرغ لمزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعته ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جنة يأتون بها
حيث قاموا بمزارعته وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متوالية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صفياء وشويا ويؤدي ما عليها من النصيب
مدة سنين لا يزارعه فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في
مزارعته هل له أن يستعيدها منه ويكون أحق به من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم
للبد السابقة العادلة ترزع البد اللاحقة العادية وحيث أبحث للزرع فمن سبقت يده إلى مباح
فهو أحق به بالزرع والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لجاعة حق قرار في أرض وقف فرحلوا من
قرية ثم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم وله حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم وله حق
الاسترداد قال في أخاوى الزاهدي حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدميتهم وله رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يد ذي عصا بالمقاطعة بطائفة معدة للزرع بالخصعة في يد مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الخصعة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد أن يرفع يد المزارع ليأخذها لغيره هل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالخصعة المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشر سنين متلقيا بها عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة سنين والآن تبرز شخص
يدعي أنها كانت في مزارعة هله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها لا مريين
الأول أن الأرض السلطانية ذات تصرف فيها إنسان وغيره يراه ولم يمنعها من حق الاسترداد لأن
ذلك الغير لا ملك له في رقبته وإنما له حق الانتفاع بها إن كان قد سبق إليها قبلي في المزارعة بها وترك

المختار يسقط حقه في مزارعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ماضي عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسموعة شرعا فكيف بهذه الدعاوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برزله رجل يدعى عليه أن والده كان يفلح بها قبله وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لا مريين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماءنا رحمهم الله تعالى صرحوا في الأراضي التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك أن يستردها منه لسقوط حقه فيها بذلك إذ ليس ملكا له بل حق المنفعة بهامادام مزارعا فإذا تركها ساغ لغيره التصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالخاصة والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضي الوقف وأراضي بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع بزرعها شتويا وصيفيا لرجل بثمن معلوم وتركها له بحسن اختياره فصار ينتفع بزرعها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع بهامدة سنين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته رفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وإن أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وإن قلنا بعدم صحة بيعها إذ حق المنفعة بها ثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب يتقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوي والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزرع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس للآخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكراب وصف في الأرض فلاحق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولا أحدهما أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينازعه فيه وفي كرابه أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن ينازعه في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه إذا الكراب وصف في الأرض فلا يتصور فيه باتفراده ملك لأحد ولكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف القدان وربع البذور ومن الآخر ثلاثة أرباع البذر مناصفة والعمل كله عليهما وأحدهم لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف القدان ربع الخارج وللعاملين ثلاثة أرباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف القدان شيئا زائدا عن العامل الذي لا يقره لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية
يدير رجل نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يفلح بها

مطلب باع مزارع أراضي
بيت المال أو الوقف لرجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكردار

مطلب إذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب أرضه
والآخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف القدان وربع البذر
ومن الآخرين ثلاثة أرباع
البذر مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما
ثور اشتراك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والأرض
على الآخر
مطلب أخذ أرض بالحصة
ولكل منهما ثور والبذر
عليهما مناصفة والعامل ربع
الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثلث في مقابلة عمله على
أن الفدان أن يبقى بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومريض الخ

مطلب المستاجر لجل الطعام
المشترك لا يستحق الأجر

مطلب أربعة اشترى كوا في
فلاحة ومن أحدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقر فقط
مطلب دفع لا آخر بذر
القطن ليزرع بعملته
وبقره على أن للدافع الثلث

به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق بشئ فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما ثور اشتراك في الزرع عليهما على أن يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والأرض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للآخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر
وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الأرض
إذا استوفى منافعتها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثور اتفاقا
على أن يحرث أحدهما عليهما والبذر منهما مناصفة والعامل ربع الخارج يخرج من الوسط
والأرض للغير بالحصة فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد إخراج الحصة للأرض
لهذا نصفه ولهذا نصفه ولا أجر للعامل ولا حصة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرث عليه
ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثلث عليه
على أن الفدان أن يخلص من العمل سالما أعاده إلى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا
من العمل فعليه غنة المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومريض الآخر قبل
الزرع فأتى بائع البقر بحمار والعامل بحمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بناء على ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج في بينهما مناصفة استبعا للبذر لا لصحة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا
للفساد بقدر الامكان إذا بيع المذكور فاسد والحال ههنا لا أجر للعامل لما صرحوا به في
باب الإجارة الفاسدة أنه لو استؤجر لجل طعام مشترك لا أجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا
خلافا للشافعي معالين بكون العقود رد على ما لا يمكن تسليمه لأن العقود عليه جل النصف
شائعا وذلك غير متصور لأن الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جر يحملة
له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لأن كونه عاملا لنفسه
يمنع تسليم عمله إلى غيره وبدون التسليم لا يجب الأجر إلى آخر ما ذكره في تلك المسئلة وإذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجره العامل تفقها ثم رأيت أنه كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حيث وافق تفقهى المنقول وعبارته بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين بالغين وابن أخ أحدهما بالغ والآخر قاصر اشتراك الجميع في فلاحة
فكان من أحد الأخوين بذر وعمل ومن أحد ابني الأخ بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لأرباب البذر بقدر بذورهم ولا شئ
من الخارج للأخ الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لأرباب
البذر بقدر مال كل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا آخر بذر القطن ليزرعه الآخر في أرضه بعملته ويشره ويكون الثلث له والآخر
الثلث هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه أصحاب المتن فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم من حص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر من اربعة بلا
أرض يجوز قاله بذكر رأس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة يجهني قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ثأنا سنة ليرزع
له شتويًا وصيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات فما الحكم (اجاب) الذي نص عليه علمنا ونا
أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكان لهم ذلك وتبقى
المزاعة على شرطها إلى أن يستحصل الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل
أن يستحصل الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر ويتفق على الزرع إلى أن يحصل بآذن القاضي
ويرجع بما اتفق على الوارث في حصته وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقليل
ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في زرع الحنطة والشعير
مربعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فنعوه عنها هل لهم
ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير (اجاب) ليس لهم ذلك بل يجب
عليهم دفع حصته منهما ويكون مقرضا لهم ومستقرضا في البذر كما صرح به في البزاية وغيرها
والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم القدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر
والأرض فما الحكم (اجاب) المزاعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل
أجرة عمله ولرب القدان أجرة عمل فدانه صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
في العامل اذا مرض فقام آخر مقامه بنصف ماله في
الخارج
مطلب مرض العامل فقام
آخر مقامه بنصف ماله في
الخارج
مطلب مرض العامل فقام
ولده صاحب البقر أن يعمل
وله في نظير ذلك نصف
ما يحصل من عمله على
بقر الغير
مطلب اتفاقا على الزرع
في أرض سلطانية وشرط
لا أحدهما الثلث وللآخر
الثلثان فكر باها وبعده
أراد المشروط له الثلثان أن
لا يمكن صاحبه من الزراعة
الآن يبذر الربع ويأكل
الربع
مطلب امتنع أحد المزارعين
عن الحصاد
مطلب اخوان يعملان في
الفلاحة مناصفة ولا أحدهما
ولديعهنهما فاراد والده أن
يقسم الخارج اثلاثا

مطلب اذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا مكانه
وتبقى المزاعة على شرطها

مطلب اشتراكوا في زرع
فغاب أحدهم قبل الزرع
مطلب اذا كان من أحدهم
بقروا من الآخر العمل ومن
آخر بذر وأرض فالمزاعة
فاسدة

مطلب مرض العامل فقام
آخر مقامه بنصف ماله في
الخارج

مطلب مرض العامل فقام
ولده صاحب البقر أن يعمل
وله في نظير ذلك نصف
ما يحصل من عمله على
بقر الغير

مطلب اتفاقا على الزرع
في أرض سلطانية وشرط
لا أحدهما الثلث وللآخر
الثلثان فكر باها وبعده
أراد المشروط له الثلثان أن
لا يمكن صاحبه من الزراعة
الآن يبذر الربع ويأكل
الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين
عن الحصاد

مطلب اخوان يعملان في
الفلاحة مناصفة ولا أحدهما
ولديعهنهما فاراد والده أن
يقسم الخارج اثلاثا

نشأ لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والآن افترق الاخوان ويريد أبولولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه انصافا فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد معيناً لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل بالعمل من صفة للاب النصف ولأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط من جاتبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فاخذ الفدان وشاركه مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر أم على الشريط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدها فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أخماسا حسه على صاحب الثور والباقي على صاحب الأربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربعة لصاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربيع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدادين وخمس البذر إلا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأحدهما ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا مقرر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في القلاحة الشتوى والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كرايهما وبورهما نظير أرض هذا وزرعا الشتوى في أرض أحدهما يبذر بينهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل بهما وزرعا القلاحة لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف من الارض التي زرعت أجرة فاسدة وحكم الأجرة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب العامل بدله فقال له هلك على وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خذاف ذلك بفتوى المفتي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (اجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عبرة بالظن البين خطؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتركا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتسوي غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب الفدان فقال له ذوالاثنين نزرع على ما بقي من بقرك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا قبل ذلك وأدركت العلة فما الحكم في الزرع وثمره القطر وجرة الزيت (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا شترط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر لانه عماؤه فيتبعه من بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطر العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشتركة ولا أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له إذا مات ثور من بقر اليتيم أو احتاج إلى بدو آلات للحرث أن يجدد غيره ويشتري له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن من أحدهما البقر ونصف البذر ومن الآخر العمل ونصف البذر والارض

مطلب اتفقا على أن من أحدهما أربعة رؤس بقر ومن الآخر رأسا والحرث عليهما وإن من صاحب الثور خمس البذر ومن الآخر أربعة أخماسه وإن الخارج بينهما أرباعا

مطلب اتفقا على زراعة ارضيهما فزرعا أرض أحدهما تكون يبذرهما مناصفة وامتنع أحدهما عن دفع أرضه بل استقل بها

مطلب إذا هلك ثور الشريك فدفع العامل له نصف قيمته بناء على أنه يلزمه ذلك فله الرجوع بما دفع

مطلب اشتركا رجلان لأحدهما فدان وللآخر فدانان على أن يبذر صاحب الفدان السدس والعامل عليه السدس والآخر الثلثين ومن جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق فطلب الوصي اليتيم أن يجدد ما تلف من آلات الحرث

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرس وانتشت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ماصفة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرطوا إذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب المين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع القصولين لو عرف غارسها فهي له والاف في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة تجز من ألف جزء للوقف والباقي للمساقي واستجار الأقربة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة باجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلكت الأشجار بالكلية وتعطلت الأرض وتعينت المصلحة في ذلك وحكم الحاكم يرى جواز نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المتولي العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا آخر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويحجر على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا لا ضرر قال علماؤنا رجعهم الله تعالى أن المساقاة لا تتخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويعمل عليه على نصف الخارج فعملان نصف العمل وتم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء بطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب قهرافا الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجرة الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالثلث إن كان قد دفعه أما فسادها فلا يلزم لضرب لهامدة وأما كون الغراس كله للوقف فلا انعقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضه لجهة الوقف باتصاله بأرضه مستهلكه بالعلوق فيها فوجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه ابتغى لعمله أجرة وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر ليغرسها الثلثان للغارس والثلث للدافع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقربة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الأشجار مفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا آخر أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعلوق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على ياتعه فإذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شك
 في شيء مما أفتينا به فليرجع إلى الخاتمة والتتارخانية وشرح الدرر والغرر بلنا خسرو ومنع الغفار
 وغيرها من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الإجارة استأجر من متولى
 الوقف الذي له الإجارة والتكلم على الوقف المزبور شرعاً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى نموا ونشأ جديد بعد جديد ومستجد بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فمات عمرو وزاد في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر حصه الوقف لغرنى البدل الغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الإجارة الأولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقدتها وهي تقسده بثلثه قطعاً اذ هي بيع
 المنافع فكما يفسد الشرط القاسد عقدي بيع الاعيان فكذا يفسد عقد بيع المنافع وإذا فسدت
 الإجارة الأولى فالغراس كله للوقف لأن العامل غرسه بأذن متولى الوقف في أرض الوقف بإجارة
 فاسدة فنكأن المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضاً للغراس بإتصاله بأرض الوقف مستهلكاً بالعلوق
 فيها كما صرح به غير واحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الابصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا تتوقف في فساد استئجار عمرو والواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرح حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجر قطن دفعه لآخر ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجر قطن له لئلا يترك ذلك
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا قلة وكثرة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطن له
 واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العادل يقول شرط لي الثلثان
 وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لآخر فيه حصه بسبب بقر منه تضاف إلى بقره هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم (أجاب) مجرد البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جيعه لما لك الشجر والله
 أعلم (سئل) في حرثات عند انسان مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكون عن
 اشتراط حصه للحرثات فيه هل له فيه حصه أم لا وإذا قلتم لا هل إذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثاني عامه بغير إذن صاحبه هل ثمرته للحرثات أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرثات في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو ملكه والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجلاً على شجر قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمر يطالب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه وأقام به قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه لجهة الوقف
 وكلما كملت مدة الإجارة
 استأجره لياجرة المثل
 وهكذا فجاء عمرو وزاد في
 الأجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجر قطنه لصاحبه
 ليقوم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجر قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن
 وجعل له حصه في مقابلة بقر
 منه تضاف إلى بقره

مطلب لاشيء للحرثات فيما
 يخرج من شجر القطن
 حيث لم يشترط له حصه

مطلب إذا ترك العامل شجر
 العمل قبل أن يصير للثمره
 قيمة لاشيء له

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جميعه لمالك الشجر قال في السبازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه ومثله في التارخانية خيت رده على صاحبه قبل أن يصير للقطن ثم له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلاث مثلاً هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قولهما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لانهم ما يجزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جيد لان العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما وقد صرح في الاصل بان تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على ان كثير من علماءنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالخلية أو بالتهابي كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بطريقهما ويراعى فيهما شرائطها والله أعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى أضرت الزيتون المعروف ما هو في خلاله ضررا نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب بنقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لاحد بل انبات تعهد بها رجل بمصدا ما حولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أو ان ثمرها فادعى شخص ان والده حووطها وحجر عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر أرضا لبعضها شجروا وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والاثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمره الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر أرضا للغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعينامدة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الارض وعليه للغراس اجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب منح الغفر في بابها نقلها عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسها أحدهما بيقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث مزارعته اعنه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صيفي وشتوي للزارع والغراس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا يورث الارض

مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها
مطلب نبتت شجرة في أرض غير مملوكة فتعهد لها رجل مدة طويلة فادعى عليه رجل أن والده حووطها
مطلب دفع لا آخر أرضا ببعضها أشجارا وأمره أن يغرس البعض الآخر وله ربع ثمره المغروس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا لبيت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يغرس أو يعمل ليس
لمن ولى بعده النقص

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لحدهما شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المذكورة ولا شيء إلا آخر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف
دفع أرض الوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا
بالاتهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقص ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقص ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا أكرتة فيزرعا صيفا وشتا يشركا ولا أحدهما قطن عتيق كان
زرعه العام السابق يذره وبقره وأكرتة خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن
عملت بقره وأكرتة فيه كما هو ظاهر والله أعلم

* (كتاب الذبائح) *

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عمدا

(سئل) عما ألغزه الشيخ محمد الغزى صاحب التنوير في شرحه لمنظومته تحفة الاقران
أفدنا أيها الخبر المقدى . جوابا كالهلال اذا تبدى
اذا ما المرء يجرح صيد بر . ولم يذكر له الخلق عمدا
يحل على المصحح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(أجاب) *

ألا خذا أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبدى
رمت الى جراد أو سمك * فصدت الطير أو طيبا تبدى
فما قد صدته حل وإن لم * تسم الله ذا الافضال عمدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره
في تارك تسمية * عند تعاطي نحره
عمدا غدا يتركها * قد صرحوا بحله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا منتقى * تبدو كنوز سره
شخص رمى جراحة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حل فادره

والمسئلة في اخائية وعبارتها رجل رمى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا ما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولورى الى
جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا لم يصيد آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بسون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الانثى وما سن الثنى (أجاب) صرح في منح الغفار ناقلا عن شرح النظم الوهماني معزيا الى التمهيدية قال والانثى من الابل والبقرا أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجوا أي مرضوض الاثنان من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضخان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجوا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا ثم قال ورأيت في منية القنية للتوقاني والفعل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخصى والافهوك كالانثى من الابل والبقرا اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النعجة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي وأجاب عن سن الثنى بقوله
ان الثنى من الاغنام ذوسنة * والخمس للابل والعامان للبقر . والله أعلم

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير غير الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالخلاص أنه مخالف لما في المتون الموضوععة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلاينية فاخصوا بنوع نسبة واشتغلوا بامور لم تدر بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاجدية وهم جهال حتى بنوا قض الوضوء ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعليهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد سئل بعض علماءنا عن مثل هؤلاء فقال اقترؤا على الله كذبا وسئل ان كانوا زائعين عن الطريق المستقيم هل يتقون من البلاد لقطع قنتهم عن العالم فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب أزكى وأولى نص على ذلك في التارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم النكير وروموهم بما تحتف عنده صخور الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر يات بصوت حسن على القواعد المقررة لكن يحكم من أحكام القراءة لکن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير لحن وتطريب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكمل أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسین الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي التبيان في آداب حملة القرآن أجمع العلماء

مطلب في بيان الافضل في
الاضحية

مطلب ما ينسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير غير
اللامس للجسد لم يصح عنه

مطلب في جماعة سمو أنفسهم
صوفية واشتغلوا بامور لم ترد
بها الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ في
الجهر يات بصوت حسن
على القواعد المقررة لكن
يصادف ان يخرج قراءته على
طبق نعم من الانعام المقررة
في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار
 أئمة المسلمين على استحسن تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة بنهاية الشهرة
 فمن مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينو القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أوتيت من ما را من عز امير داود راوه
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لورايتني وأنا اسمع لقراءةك
 البارحة رواه مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب وحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى الرضا والقبول
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أشد اذنا
 الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته رواه ابن ماجه وحديث أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا رواه أبو داود
 بإسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رجهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حمد القراءة بالتعطيط فان أفرط حتى زاد
 حرفا أو أخفاه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيما نص عليه في البرازية وغيرها من كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالالحن معصية والتالى والسماع آثم ان قلت محله ما اذا أخرج لفظ
 القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدودا أو ممد مقصورا وتعطيط
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه
 القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرآن عرييا غير ذي عوج وان لم يخرججه اللحن عن لفظه
 وقراءته على ترتيله كان مباحا لانه زاد بالحنه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماء
 التلغى في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الاذان بالتطريب الذي هو إخراج الكلام عن
 موضوعه الاصل وصيغته وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قالوا ما يمنع لعدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل
 أظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أنني تبت ورجعت عن خدمة الحكم وتعاطي أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر
 النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على يا سيد المرسلين أنني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهدك على أنني تائب عن ذلك كله وقد كرر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أنني ان عدت الى أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك فخلاً الى حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المنتقم * وقد بان منه زوجه * وخلت منها عصمته
 * ويكفي في الانبأ بآثمه * والاعلام بعظيم جرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهدهم الله اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الايمان بعدتوا كيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى

مطلب رجل تاب عند البيت
 وأشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكم وكرر
 ذلك عند الحجر النبوية
 وعند الصالحين وقال ان
 فعلت كذا فخلاً الى حرام

من أمة انما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة فيها ما ريل عن عين الالكه الكمه قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صلة أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن بونس في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العهدي تناول كل أمر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى بشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا تكونوا كالتى نقضت غزها الخ وقال القرطبي أيضاً توعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أى بصدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الأمر يتحمل من الكلام مجلداً خفياً فلنقتصر على هذا فقيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع عن قواده رين الظلام والله أعلم (سئل) فيما ابتدع ظلماً وتعدياً على كنيسة لدا الموقوفة على العمارة العامرة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال جزيل ووقوع عذاب وييل على أهلها تجزياً وابتداء عالم يعهد في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام ممن لهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الأمر الشريف الخافاني والحكم المنيف السلطاني لمخالفته للشرع والقانون ومغايرته عرفاً وشرعاً ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسوطة يد وقدرة على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الايمان ولا سيما مع ورود الأمر السلطاني بذلك ونهيه عن مباشرته منضمماً الى نهى الباري جل وعلا من عزيز مالك وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كنا نسمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترانى على الخطا والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يتجأ وزا المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (أجاب) كيف له ذلك وهو ممتنع * من أصله الاول قطعاً ابتدع

فكل ما صار وكل ما فعل * خلاف ما عن سيد الرسل نقل

والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه أيضاً ما لا سماه خدمة في مقابلة مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعاً أم لا وما لعلماء الحنفية من الكلام في هذا المقام (أجاب) لا تلزم شرعاً بل تحرم قطعاً وللبزازی في ذلك كلام انكأ من السهام ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والأمر يرجع لمن الأمر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل بأسكة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه من التجار الواردين اليه من البر والبحر بمال معلوم ثم اشترك آخر معه في الضمان فخير هل يلزمه نصف الخسران أم لا (أجاب) هذه مقاطعة والتزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا المهين السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسمى بالضمان وقد ذكر البزازی في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عنده صخور الجبال وتقشع رلديه

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسة له بأخذ المال

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

مطلب أخذ احتساب قرية بمال وجعل من له ولاية عليها ما لا أيضاً سماه خدمة

مطلب رجل ضمن ما يحصل بأسكة حيفاً ثم اشترك معه آخر فخير

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطل
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صرح في التنازعانية نقلا عن نصاب الاحتساب بما قلناه هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكري الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حرّكات المرتعش
وذكري العيون أنه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لأنه يشابه الله وهو والله يبين حال
المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التغني واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوافيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلم تخل عن الهوى وتخل بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط أحدها ان لا يكون فيهم أحد الثاني ان لا يكون
جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القول
الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام أو قنوج والخامس
لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وجدا الا صادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيد ارجه
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيها قبل هذا ذكر محمد رجه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أتخشى ان أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزا سوى ما شاركني فيه المسلمون وقوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس
للإنسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس
والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها
عن الذخيرة وممنهم من قال لا بأس به في الاعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز جاريان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال لهما أتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا آخر في التغنى حاصله أنه يقترب الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيجل أولهوا مجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر لتعلم الفصاحة وتنظم القوافي فيجل
أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عيانا فيجل ولا يحرم ومنهم من فصل
قائلا ان كان داعية للخير يجل وان للشر يحرم وشبهوه بسوق الدابة ان احتج اليه حل
والاحرم وأنشد

او ما ترى الابل التي * هي ويك غلظ منك طبعها

تصغي الى صوت الحدا * ة وتقطع البسداء قطعا

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع باليراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من
لا يعترض عليه لصدق قوله وأباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور
المعرفة فليستقدم والا فارجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهر به في
المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آباءهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
ذوي المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم من سلمت لهم فقهاء الملة
المجديّة ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يا رفاعي شئ الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطويهم الحال
وينشرهم المقال ولا يخافون ذلك من حضور الناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصدتهم
ذكر الله المهيمن العلامة يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على
ذلك ويقول لفظ شئ الله كفر فأنه هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص بعده من
غاية النقص فائلا جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعية وأحمد
ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد الممات ويشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
المؤلمات فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب
بالنقل الصحيح عن العلماء ذوي الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سوالك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
المشهوره التي هي في كتب الاثني عشرية مذكورة أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد
يتصف بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما
الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رجعهم الله تعالى فاذا تقرر
لك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة البحر الفهامة جلال
الدين المحلي ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم الجنيد سيد
الصوفية علما وعملا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتفويض
والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الاعلى المقتفين آثار
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس فوقف على ملك
وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي بغير ان وفي قتولي
وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الا الجنيد فانه تستر بالفقه وكان يقف على
مذهب أبي ثور شيخه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري للسياق
فقال له لم تقدمت فقال أوثر أصحابي بحياة ساعة فبغت وأنها الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي
فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عبادا اذا قاموا قاموا
بالله واذا نطقوا نطقوا بالله الى آخر كلامه فبكي القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم نخلي سبيلهم رجعهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية
الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقدر
اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حشره الله
تعالى في زمرة من قال من أحب اولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
فهو معهم في البيران * وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
تفريطه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبتهم اياهم ومحبتهم لهم
لا تكون الا لتبهر روحه لما تبهر له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن المتشبهه تعوق بظلمة النفس والصوفي خلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا يشكرها الا كل نفس جاهلة غبية فنرجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهر به وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهر فهو وان ذكرني في ملاذ ذكرته في ملاخير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بهم او ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كاجمع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بهم ولا يعارض ذلك خير الذكر الخفي لانه حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا مما ذكر لانه أكثر عملا ولتعدي قائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد انشط وقوله تعالى واذكركم ربك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها نرات لئلا يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فامر به سد الذريعة كانهي عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلواته وتسمع لقراءته فان مؤمنا الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلواته ويستمعون ويطردون بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يجب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الخاتمة بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدعوا أصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه أبعد من الرياء وأقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضروفي البرازية ناقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احتراز عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخراجه جماعة من المسجد سمعهم يهللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر ايجاف قولكم قال قلت لابي من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة فيه ولتعلم الناس بتهبعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الجائز يجوز لغرض كما تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا غابا بالخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجربلاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخائزاه لمخصا في المسئلة للعلماء كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الامجاز لعبد القاهر

السني الاشعري بما فيه الكفاية ولو لم يكن الاحديث كعب وقصيدته المعروفة واثارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتحلون حلقة دون حلقة فليقت الى هؤلاء الى هؤلاء والاختلاف فيما يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه حسن وقبحه قبيح فاجاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء اذا أضيف اليه شيء الله فهو طلب شيء اكرام الله فما الموجب لحرمة ولا يجوز الاعتراض بما في قيد الشرائع وتظم الفوائد * ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بخود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غني عن كل شيء والسكل محتاج اليه وهذا لا يحتاج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فان لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص ففقهه كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد لذة الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقاً فجعل أي مشي على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لخوازرقص الصوفية عندما يجذونه من لذة المواجه في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حر كاته حركات المرتعش وبهذا أفق البلقيني وبرهان الدين الانباسي ومثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين في الوجد مغلوبين في القيام * والحركة عند شدة الهيام * والشيء قد يتصف نارة بالحلال ونارة بالحرام * باختلاف القصد والمرام * وبتقرير جميع ما قالوه يطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المريد من كان يكذب بكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه * ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من افتائي هذا سؤالاً لرفع الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فأجبت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي حضر مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياماً ويرقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكور بيانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلاً من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما جواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثين فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعاً فكل ذلك جائز فاجابه الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخطئ وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المقتضى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بقلته هذه وانكاره قاذفا في كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكفر الكل من قال بجواز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاية الامر رجهم الله تعالى
وعلماء المسلمين وصلاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تفوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطبيقه زوجته ويثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الجد لله) توفيقا للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور * والمجازف المغرور * من
تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر شنيع * وقول فطيع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتفوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكرا * والقائم به مزدري * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المختلف فيها الا مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في
وجوب الاستئصال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الاية فلا يقدم على النكير * الا عالم تحرير * متسع الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع * لاسيما في مسألة السماع * فانها دقيقة المغزى
بعيدة المرمى واسعة المجال * شاسعة المنال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلف في
تقريرها أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي للآن لم تحترق * وان كثرت البحوث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تصحيح *
فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة * في مسألة أجال كل عالم فيها قد احه * ووقف بعد التادل دون الباحة * فالكافر من كفر
بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والنكال * اذ ليس في انقدر
المذكور من السماع * ما يحرم ينص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير ما عين، وانزاع في سوى
ما بين * وقد قال بجواز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أقضي لقضاء
المأوردى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
احكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالمنع
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتعنى ليستفيد به نظم القوافي وبصرف صريح اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتعنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
راستدل عليه بأن أنس بن مالك كان يتعنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الحنفية بما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الحنفية وذهب
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله ارافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزموا بتحريمه من

التساء الاجانب وأجر والخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضى الله تعالى عنهم
فيمعزل عن هذا الخلاف بل وصر تقف عن درجة الإباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد
من المحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
مجالس الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة لاخرة مندوب اليه وقال
في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه
لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا أجد في نفسي شيئا من الاقسام
فالسماع مكروه في حقه وليس بمحرم اه فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيما قال ووقع
في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية
الى أقوم الطريق بمنه وكرمه آمين اه والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدهم مما عليهم
من الكف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم
رجل ولده السلطان قسما على بلدهم الاصلى لياخذ ما يحصل من قسم أرضه نظير عطائه في
الديوان يسمى اسباها يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا أن يدفعوا له دراهم يسميها كسر
القدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تاهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاداً وتوسعوا به بحيث
ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الخلاج والمكاري والتاجرو وغيره أولا
يجبرون لكون تكليفهم باحد هذين الامرين ظلمنا بهي الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
(أجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
امير نفسه فله الإقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
العلامة الهمام تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخط على من يفعلها من
أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات
يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلما وأنت تعلم ما أوعد الظالم والمصيبة أعظم ان كنت
تستبعم الله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات مختلفة الى بلد لد الموقوفة
وسكنوا بها الكثرة الثن وخطوط النفس والجور والاختلاف فمنهم من لم يعرف بفلاحة أصلا
ومنهم من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل فاقبلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشرين سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين
سنة وستين سنة وجاءهم أولاداً وأولاد حتى أن أحداً أولادهم وأولاداً أولادهم لم يربلدا آبائهم
أصلا والبلد له مقتطعون فريعا ذكر أهل البلد النازلين بها وغيرهم لمقتطع البلد أن هؤلاء الذين
رحلوا من بلدك وسكنوا ببلدك فلاحوا وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامرا وكان مغله
وافرا فهل يجوز في مله من الملل لا حد أن يجبرهم على الرحيل من بلد الى البلد المذكورة أم لا وإذا
أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
(أجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وألقوه ويشق عليهم الخروج الى
وطن هجروه وأنفوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد أحب وأرادو يعيش بأي بلدة
رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل ولا يحل في نحلة من النحل ازعاجهم
واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفة عن عالم ولا
يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وخروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداعي
للاقامة من حب الوطن والباعث للملازمة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده التي

مطلب لو رحل أهل بلدة من
بلدتهم واستوطنوا غيرها
لا يجبرون على العود اليها

مطلب اذا رحل أهل
بلدة من بلدتهم الى غيرها
لا يجبرون على العود عليها

هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ثل بسببه كي ينجم من العذاب الاليم اذ محبة الوطن مستولية على الطباع مستدعية لفرط الاتباع ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها تواقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بهما خيرا عادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شتموا بهما رائحة عدل لبادروا الى الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحنفي الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتدأه بالحمد لله مستحق الحمد ان الله وانما اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤوا بجهلهم برهم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين في اذاعتهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص يوحده الله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوقائي نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يخشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

* (كتاب احياء الموات)

مطلب اذا أحيأ أرضا مواتا
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها
مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعقبه آخر بالحرث

(سئل) في رجل أحيأ أرضا مواتا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها ممن لم يحيها (أجاب) ان الذي أحيأها أولا أحق بها على الأصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا تخرج عن ملكه بالتزك نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبيل يده اليها فاعقبه آخر بالحرث فيها فمن الاول (أجاب) الاول أولى كما هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

ء (فصل في مسائل الشرب)

مطلب الماء النازل من
السماء في نهار يج
الموضوعة لحراره مملوءة
بخلاف ماء لا باران معينة

(سئل) في الصهاريج الموضوعة لحرارة الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء انحرز بها ملكا خاصا لاصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السانعة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها وبضمن المستقي منها غير مباحة مال كها ولا يكون مأوها كماء الابار المعينة التي يستخلف مأوها وهل اذا كان بيد شخص صهر يج ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف المالك في املاكها ولا تصرف لغيره من اخير ان فيه واذا باعه شخص يتفديعه ثم لا

واذا ادعى بعض الحيران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بينة على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز به مملوكا لا ريبا بها لأنها وضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعينة والخصائص التي لم توضع للأحرار ولما في ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 يجب في الصهاريج الموضوعّة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أفتيت بذلك
 مرارا ولا ينافية ما في الولوالجية وكثير من الكتب لو نزح ماء بئر رجل بغير إذنه حتى يست لا شيء
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له أملاؤه بالماء لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتثال فيضمن مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحب
 والأواني ومما صرحوا به في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفعه ذلك الماء وتنازع فيه ينظر إن كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شك
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فملك ماؤها كالصيد إذا دخل الدار فعلق عليه
 الباب ليأخذه ملكه وأما إذا لم توضع لذلك لا يملك كالصيد إذا تكدر في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وهياها للأنبات حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرفّة عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها بحفره وطبه لتحصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء أحراره في
 الصهاريج الموضوعّة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بدله على الصهريج لاشك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه باجتماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في قناة قديمة بدار إنسان يسيل به ماء
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك ويبقى القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر والميزاب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسيلهم
 في الزقاق فيضرب بالخير إن هل لهم منعهم أم لا (أجاب) لهم منعهم لأنهم متعددون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها مجرى ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجروا منها ماء اغتسالهم وغسل أوانيهم وثيابهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا صل استعمال ملك الغير مخطور وإنما جاز إجراء ماء المطر المعتاد قديما بناء على أنه يحق
 فمساواة لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى الإصلاح
 فما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم أجماعا فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قيل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا جاوزوا
 دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره رفع عنه ذلك إلى
 أن ينتهوا وعندهما يكون إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع أجماعا لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراء داره بوجه ما لأنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر الخصاص في
 النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الاتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنتهى دار بقرب بابها صهريج

مطلب ليس لمن بداره قناة
 قديمة يسيل به ماء جاره إن
 يمنعه من ذلك

مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق إن أضر
 بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها مجرى الماء المحلة النازل
 من السماء أن يمنعهم من أن
 يجروا ماء اغتسالهم

مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتج
 إليه

مطلب في صهر يجر في يد
رجل ادعت امرأته أن لها
فيه حق الاستقاء بواسطة
أن ماء أسطحها يسيل إليه
وان له فاقديا في بيتها وأخبر
بذلك رجلا من فقهاء الحكم
لها بمجر ذلك

مطلب استاجر دارا وفيها
صهر يجر معدلها الاشتية
وفيه ماء قبل الاجارة ليس
للمستاجر فيه الا ما أباحه
المؤجر

مطلب نهر لقصرية وقف
معها على جهة ليس لاهل
قرية موقوفة على جهة
أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة
لقصرية جارية في وقف تمر على
قرية أخرى فإذا جعل أهلها
مالا لجهة الوقف في مقابلة
شرب أرضهم وأشجارهم
اختلفوا فيه

في يدر بها ادعت امرأة أن لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة أن أسطح دارها يسيل منها ماء إليه
وان له فاقديا في بيت من بيوت دارها أخبر رجلا من فقهاء الحكم بقدمه وسيل أسطحته
وأسطحها إليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي يبيتها والاخذ من مائه بمجر داخبار الرجلين بعد
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه خال عن
شروطه الشرعية اذا داخبار الرجلين ليس بشهادة للمرأة وكون ماء أسطحها يسيل إليه لا يوجب
ملك الماء لانهم لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لاذات يدقم للبئر فسد ودفي بيت لها من دارها
والمدعى عليه ذو يد باختصاصه بالبقعة التي بها فم البئر الذي ينزع منه حالا حيث تأخرت عنه
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور
والأواني والكيزان بل بحث الكمال بن الهمام في البئر المعينة لانها المنصرفه عند الاطلاق
أنه ينبغي أن يملك حاقرها الماء بحفره وطيه لتحصيل الماء فإذا علم ذلك علم أن فم البئر الذي ينزع منه
الماء ولا استطرأ لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها يثبت به وضع اليد لصاحب
الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجر داخبار كما كتب في السؤال
وهو مما لا ينبغي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر
دارا للسكن في بيوتها وفي الدار صهر يجر معدل جمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء
ملك للمؤجر وليس للمستاجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور
المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة للاحراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحياض التي هي
الخوابي كما يفيد التعليل في مسألة الانهار المملوكة والا باروا الحياض بقولهم لانهم لم يوضع
للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت
للاحراز ولا يافيه بعض العبارات الموهمة اذ محاملها معلومة عند الفقه الماهر فلا يجوز
للمستاجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر لقصرية وقف معها لجهة برير على قرية
أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمتكلم على النهر منعهم أم لا
(أجاب) له منعهم كما صرح به قاضيخان وغيره قال قاضيخان نهر لقوم يمر في أرض رجل كان
اصحاب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضرب اصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا
نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الا واحدا أو كان
فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرع أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع
الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا قيد بعدم الضرورة لا تقاؤه والنقل مستقبض في المسئلة
والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقصرية جارية في وقف على جهة برير ماؤها على أرض لقصرية
أخرى جعل شيء من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور
كل سنة هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة مبنية على جواز بيع
الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة
ببيعه في بعض البلدان وفي ظاهرها رواية لا يجوز قال البزدوي يضمن الشرب بالغصب قال
بكر رجه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهرها رواية ليس
مذهبا لاصحابنا لكن قالوا في الوقف يفتى بالضمنان في غصب منافع الوقف وبكل ما هو انفع له
فما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع
توفر شرائط الحكم نفذ والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قد

يسمى ذلك النهر بردي يشرب منه أراض عدة وقرى تحوى خلقا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك القرى على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيهما جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير لترفع إلى نهرها الخاص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقدار متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم وثم إلى أن تستوفي العليا والسفلى ويفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لأهل السفلى إلا ما شذ فهل تمنع أهل القرى العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر أراضهم ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته لأن في السكر أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته أو اصطلموا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المنع حقهم وقد زال بتراضهم ولكن إن أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا ينكس النهر به وفيه أضرار بالشركاء إلا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري إلى أرض واحد منهم إلا بالسكر فانه سيدأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمراء على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

مطلب ليس للأعلى من
شركاء النهر أن يسكر النهر
بغير إذنهم

(كتاب الصيد)

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يساح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حلتهم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولأنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لأنه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلهي أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمه الله تعالى أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح إلا للتلهي أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد إيراده عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فاتخاذ حرفة كصيادة السمك حرام فأوردته هنا بحاله والا فالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة أو لا بطلاق آيات الصيد وثانيا أن أصحاب المتون والشروح أطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليستأمل والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب في الكلام على إباحة
الصيد والتلهي به واتخاذ
حرفة

مطلب الاولى أن لا يأخذ
الطير ليلا

مطلب في حكم السمكة
المطروقة في بطن أخرى
مطلب ان يوجد في بطن
السمكة درة فهي خلال
وان خاتماً أوديناراً فلقطة

الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الاولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صياد صايد سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المطروقة أم لا
(أجاب) قال في الحاشية اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
القوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لا لانها مستقدرة والله أعلم (سئل) فيما
لو صايد سمكة فوجد فيها درة أو خاتماً أوديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها درة ملكها حلالاً وان وجد خاتماً أوديناراً مضروباً لا وهو لقطة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجاً بعد التعريف لان كان غنياً عندنا كذا في الاشياء والنظار للشيخ زين بن
نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعار شيئاً ورهنه
ثم مات ليس للمرتهن بيعه
بل حبسه الى أن يفكه
المعيران لم يكن له مال
مطلب أعاراً شيئاً لرهنه
وعين له مدة فله استرداده
عند انقضاءها والقول له اذا
أنكر الاذن بالرهن
مطلب استعار شيئاً لرهنه
فهلك في يد المرتهن
مطلب اذا ضاع الرهن في يد
المرتهن يسقط دينه والزائد
عليه أمانة
مطلب اقترض مثلاً ورهن به
قيماً ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن أن
يمنع الارض من المشتري
بعد أن باعها الراهن وأجاز
المرتهن
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك لو مات الراهن
فالمرتهن أحق به من بقية
الغرماء

(سئل) في رجل استعار من امرأة خلتاً لا يرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل يتقضى بيعها أم لا (أجاب) لا يتقضى بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري
وتحبسه عندها الى أن تفكه المعيرة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسباب استعارها من آخر لرهنها وعين للرهن مدة معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها كون الشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذا لم يقد
الذكر فاسد والفاقد يجب اعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة والجل في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه اذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فرفهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجير أو أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتهن الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً جرة زيت بمثلها ورهن المقرض بها خلتاً لا فسرق
الخلخال فما الحكم (أجاب) ذهب الخلخال بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكمل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك يهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخلخال طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتهن أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصاً
مشاعاً في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للقبضة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه بالتفاسخ
رفعاً للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبيعه لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبيعه بنفسه ليوفي الدين من ثمنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعني سواء كان قابلاً للقسمه أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشئ مع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريكه أو غيره وهو فاسد وقبل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرهما وإذا مات الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيعه باذن المرتهن فإن لم يكن له وصى فلو وصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحد منهما فالقاضي أن يبيعه بنفسه ويتضي دينه وإن كان للثمة كبراً يأمرهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا فالقاضي يبيعه كما تقدم وإن كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها وفكالك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الامام تأييد حبسه إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه جبراً لأنهم ما يريان الجبر عليه وهذه المسئلة فرغ ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثيران الفتوى على قولهما فإذا حكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود محكوم بصحته بالمرابحة رتب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولى ومن عليه الدين فطالب متولى الوقف الآن ورثة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولى أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقبل فاسد وهو الصحيح وإذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف لأنه حكم في فصل مجتهد فيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستيفاء منه فإن زاد على دراهم الوقف يرد إلى الورثة إن لم يكن عليه دين ولا صرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفي به استوفى منه ولو لم يحكم بصحته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء إذ له على المحل يد مستحقة لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علماءنا قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتوناً عند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنتين ومات الراهن قبل أن يثمر الزيتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الأيتام واستقر المرتهن بأكل ثمرته ثمرته مدة عشر سنين والآن يطالب أمهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ما أكله المرتهن من ثمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقر بأن زوائد المرهون مضمونة بالاستهلاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا تقال الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتهن ثمرته ثم مات الراهن فأكل المرتهن بعد سنين هل انقطعت الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمنه ما أكل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتهن ما أكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعد موت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع الحاكم الرهن إن امتنع الراهن من بيعه

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فالمرتهن أحق بهم من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه نفذ

مطلب إذا أباح الراهن ثمره الرهن إلى المرتهن ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الراهن المرتهن ثمره الرهن بموته

مطلب استئجار الرهن
الرهن من المرتهن باطل وبيع
الرهن الرهن بخيراذن
المرتهن غير نافذ
مطلب دعوى الرهن حيث
تقدم تاريخها أولى من دعوى
الشراء
مطلب اذا اباح امرأته ثمة
فريتونه في مقابلة صبرها عليه
ببقية المهر لا تصح

مطلب وضع أي الرهن
والمرتهن الرهن تحت عدل
ثم مات

مطلب لو رهن حليها لتكفن
زوجها لا تكون متبرعة

مطلب اذا مات المرتهن
مجهلا للرهن بضمن جميع
قيمه

مطلب ارهن بارودة فدخل
بها في هيباء فاخذت منه
مطلب حكم الرهن القاسد
حكم الصحيح

مطلب اذا اباح الرهن
المرتهن سكنى الدار المرهونة
فله اخراجه وللمرتهن حبس
الرهن بيته ويجبر المرتهن
على بيع دار الرهن ولو لم يكن
له غيره

عليه لا آخر وسلمها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة واذا
باع مالك المعصرة معصرته بغير اذن المرتهن ينقذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
استئجار الرهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا أبرة له فيرجع
بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتهن يسترد المعصرة
ما بقي له على الرهن درهم فتعود الى حبسه ولا ينقذ بيعها بغير اذنه واذا طلب من الحاكم الشرعي
فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان
أحدهما يدعي ان أباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة
آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستندا شرعيا بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة
الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور وأولاً وجعلتني ناظر اعلی وقفها وأظهر مستنداً شرعياً
بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأنى دويد عليها بالنظر الشرعي فهل اذا
أقام مدعى الرهن المقبوض اليه الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينته
ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه أثبت
مدعاه في وقت لا ينزعه فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببقية مهر
لها عليه على ان تاكل ثمرته نظير صبرها به عليه فاكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
لعدم صحة مقابلة الصبر باكل الثمرة اذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
رجل له بذمة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فأتى العدل فالحكم (أجاب) الرهن
على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضي على يد آخر والقاضي ان
يبعه لا سيما على مذهب أي يوسف رحمه الله تعالى لان الرهن لم يطل بموت العدل وانما بطلت
يده بموته فيختار ان غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة
في شرح مختصر الكرخي فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئاً من حليها
الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه
أم لا (أجاب) المقرأنه يبدأ من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه وأن وارثه لو كفنه من ماله رجع
به في تركته فلا لزوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتقتل
حليها والله أعلم (سئل) في المرتهن اذا مات مجهلا للرهن هل يضمن قيمته كالأمر لا (أجاب) نعم
يضمن جميع قيمته لان زائده أمانه فتضمن بالتجهيل وغير الزائده مضمون من قبل والله أعلم
(سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتهن بها في هيباء فاخذت منه فما الحكم
الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغته ما بلغت والقول قول المرتهن فيها وعليه ما زاد
على القرش الذي بذمة الرهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معلوم
وهي ساكنة بها هل اذا قلتم بأنه رهن قاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينقذ بيع الرهن لها
ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق بهما من سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
القاسد حكم الصحيح فلا ينقذ بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق
بهما من سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حرة مديونة رهن بتين بيتين لهما رهن شرعياً لآنان
ثم أباح لهما السكنى تبرعاً فسكنت ثم عن له ان يخرجها بماله من حق الحبس واعادة يده هل له ذلك
أم لا واذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبته بدينه وجسمها حتى توفي دينه أم لا واذا قلتم له ذلك
هل تجبر على بيع الرهن وان أثبت تحبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها

لأن حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له إعادة يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية أي للمرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وجبها به حتى توفيه ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه إن تسرويد المرتهن يداستيفاء حقه لازم محترم وتعلق حقه بماليته يجعل المالك كالأجنبي حتى إذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي وإذا كانت مفلسة لا يتمتع ببيعته بذلك ولا نقول أنها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا يحيد عنها ولا غنية لأن ذلك إنما هو في غير الرهن أما الرهن فماليته أحق بها المرتهن أي من سكاها فيما هي عنه كالأجنبية كما علمت ومن صرح بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده رهن بدينه فقامل ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة أن المبلغ الذي لفلان الغائب باق بذمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل إذا ثبت أن الإقرار على وجه التلجئة باقرار المقر له أو بالبينة على الاتفاق سري يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حل بدراهم أقرضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفك رباطها فادعى الراهن فكشى عنها والزوجة تقول إن الصرة بعينها لا أدري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بيمينها إن ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعليه البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن أحدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى دابته فادعى ضياعه فهل إذا تقدر الضمان بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (أجاب) الضمان على المرتهن خاصة إذا صرحوا بأنه ليس للشريك أن يرتهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صبرة سمسم بثمن معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض السمسم عند البائع عيبا فاختار في الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انتقص عند المرتهن قدرا أو وصنا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال إن زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بئته المحدود بمحدوده الأربع وأقام البينة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه آخر زاعم أنه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الأجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون مخرلا بجمحة الرهن أم لا يكون مخرلا بجمحته حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد النبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقل به أحد من العلماء والمرتهن أرجوع بما دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرماء الميت وإن كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وإن خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمونه بقدر حقوقهم وإن

مطلب إذا ارتهن شيئا بمبلغ ثم أقربان هذا المبلغ لفلان ثم مات فأنبت ورثته أن الإقرار على وجه التلجئة يكون المبلغ لهم
مطلب إذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه فاقول لهم
مطلب ليس لأحد الشركاء أن يرتهن وإن فعل فالضمان عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب إذا قبض المشتري المبيع وقال للبائع أمسكه حتى أدفع لك ثمنه فتعيب في يده يسقط من الثمن بقدره
مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمر الحاكم المرتهن أن يدفع الأجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الأول من العقدين

اتصل بكل منهما قبض فالعبرة بالسبق تاريخاً منهما ما لم يجز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لا تفسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط الزوم او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطاً لكن بموت المأجر قبله لا يكون أحق به من بقية ثمراته لاقى الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علمائنا الاعلام واذا تأملنا المتأمل ظاهره الحال وعرف كيف يتجه له المقال والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخرارتهن به دار للمديون نصفه له ونصفها لاولاد أخيه الضامين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتهن آخرها المرتهن للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجارة على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجارة للرهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرهما بان الاجارة من الرهن باطلة وعلاؤه بانه مالك فكيف يستاجر ملكة وقد أقيمت مراراً لا تحصى في الرجل يرتهن محدوداً فيؤجره للرهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تحصى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الرهن هل تلزمه أجرة لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أجرة لذلك مطلقاً أذن الرهن أو لم يأذن بمعدة للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدل قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز ذلك في طريقه الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضاً والله أعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به حان توريده الزوجة ان تقضى الدين وتنفك الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأة خلتا لغير فضاء منهما واحد والمدعى يدعي أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتا جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصه الدين منه يكون مضموناً وما اصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتهنة بيمينها في قدر قيمة الخلتا الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان مثلاً قيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن كرم من رجل بمبلغ وغاب الرهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارثه الكرم واكل ثمره مدة سنين ثم حضر الرهن ومنعه المرتهن الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتهن الاول فما الحكم في ذلك وفيما أكله من ثمره (أجاب) ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه لاعلى اثاره الاول ولا على الثاني لكونه متطوعاً والله أعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغمة ما بلغت وتؤخذ منه أو من ارثه بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغمة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار ولدرر والعروا والله أعلم (سئل) في بيع الراهن نرهن

مطلب اجارة المرتهن الرهن
من الراهن باطلة وكذا الرهن
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتهن الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن
دار الرهن لا تلزمه أجرة
مطلب قال الراهن للمرتهن
ان لم أعطك دينك الى كذا
فالرهن بيع
مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا افتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
اولاد صغار
مطلب اذا ضاع الرهن قال قول
للمرتهن في قدر القيمة فان
زادت على الدين فالزائد
أمانة ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتهن الكرم
وصارياكل ثمره فهو متبرع
ويضمن ما أكله من ثمره
مطلب اذا لم يعلم ضياع الرهن
بالبينة يضمن المرتهن جميع
قيمه

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فكاه
مطلب اذا سرق الرهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بيتا بطريق
بيع الوفاء فانهدم ومات
المرتته عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن

مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال فضة ورهنه المرتهن
عند آخر بغير اذنه وهلك عنده

مطلب دخل رجل دارا آخر
في غفلة فرعبت امرأته
واسقطت جنينا

مطلب طلب من عطار شربة
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات

مطلب لو ناوله عرقا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما

مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فجرحت يد
المتعدى

قبل فكاه بغير اذن المرتهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الخانية أنه يتوقف على اجازة المرتهن في أصح الروايات ويملك نقض البيع ويملك اجازته واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجوهرة وأكثر المعبرات وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يصح ولا يتقدوليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زيت لا آخر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع جملة أسبابه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة وأما في صورة نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهدم البيت ومات المرتته وأحد الراهنين عن أخيه المذكور فهل لورثته مطالبة بالأخ المذكور وليس له أن يتعلل بانهدام البيت أم لا (أجاب) لورثته مطالبة بالأخ المذكور وأما انهدام البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر نقصانه لانهدام مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط من الدين بقدره وان ثلثاه فنلت أو أكثر أو أقل فبحسابه كما صرح به في البرازية وغيرها عند التكلم على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال فضة على قدر معلوم من القروش فتعدى عليه المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك عنده فما الحكم (أجاب) للراهن ان يضمن المرتهن ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالعدة ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة بيمينه وبالبينة على الراهن والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

(سئل) عن رجل دخل دارا آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لمباصر حوايه من أنه لو صاح على امرأة فاسقطت جنينا لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقد رآه الله بموته وأهله يقولون مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليها لان علماء فاضل حواطة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له كل فأكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف بعرق يتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حرامه فتناولها صاحبه فتجاذبا فجرحت يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

مطلب امرأة لها ابن وبنت
أمرت الوالد بحمل أخته
فحملها فغثر بها فشيح رأسها
ثم ماتت

مطلب رجل يرعى غنما
لجماعة آذن واحد منهم له
أن يسقى الغنم من بئر فتنزل
إليه ليحج الماعز
مطلب لرجل بئر في بيته
استعار إنسان ليخزن فيها
غله فقصرها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب إذا قتل ثلاثة رجال
فلوليه قتل الكل أو العفو
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في إحدى عينيه فأتى قاضي
والده أن استأذنه فجلس في
قافله فيها روايح الخ
مطلب يهودي فتح كنيفا
فادعى عليه نصراني أن ابنه
مات برأيته

مطلب رعى بوجه امرأة
حربا فآخذها خوف لزمته
به القراش ثم ماتت
مطلب إذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقعت في قدر حار وماتت
نضمن

صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأته لها ابن منه ثمان سنين من زوج توفي
وبنت من آخر هو حي خرجت أمهما بهما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنتها المذكور بحمل
أخته المذكورة فحملها فغثر بها فوق عا على الأرض فأنشج رأس الصغيرة ومكثت أياما ثم ماتت
هل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل يرعى غنما لجماعة آذن واحد منهم للرعي في دخول داره ليسقى غنمه مع
بجلة غنم غيره من ماء بئر فألقى الراعي نفسه في البئر ليحج الماء فقضى عليه ومات بها هل على
صاحب البئر ضمان أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر أو هيج بداخله (أجاب)
صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بئر مملوءة لشخص بداخل داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار إنسان منه
البئر ليخزن به حنطة فقصرها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فغر غلام من أولاد السكان عليها
فسقط بها ومات غنما بعفوتيه هل لا تلزم ديتة المعبر ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم
ديتة واحد منهما باجتماع كل إنسان إذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها من وقع بها
الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها إذا مات غنما لا اختناق
من هوأ به ليس على حافرها ضمان وصرح أيضا بأنه إذا تعمد المرور عليها فسقط فيها لا ضمان
فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هالك في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة
أحدهم مسلم والآخران نصرايان اجتمعوا على قتل مسلم عمدًا تعتيا هل يقتلون به جميعا أم لا
وهل لوليه الصلح مع أحدهم كأنما من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا (أجاب) نعم
لوليه الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح
مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم
(سئل) في مكاره خادم كبير يسوم دوايه في سفره وحضره جماعة من رجل سهم خطا في إحدى
عينيه فأتى بعد أيام قاضي والده أن استأذنه فجلس في قافله فيها روايح طيبة
ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) جله في قافله فيها مساكن وروائح طيبة
لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيفا
فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغيرة مات برأيته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله
أعلم (سئل) في رجل رعى بوجه امرأة حربا فآخذها خوف بناقض ومرض لزمته بسببه
القراش وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها كمن غير صورته وخوف
بالغافات فإنه لا ضمان عليه لاستناده إلى خوفه إلا إذا جرحتها الحربة أو عضتها وماتت بسبب
ذلك وكمن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل)
في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للتفرج وتركتها بلا حافظة لها فوقعت في قدر
طعام حار كانت بين يديها فهلكت هل تضمن الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركها الحفظ
الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في القنية والحاوي قال فيها راض الشرف الأئمة
المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للأم فخرجت وتركت الصبي فوق في النار تضمن الأم
ورمز للمحيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمز لنجد الأئمة الحكمي وقال امرأة تركت
ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوق في النار فعملها الدية
للأم وسائر الورثة إن كان ممن لا يحفظ نفسه ورمز للمحيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء

مطلب اذا وضع بندقية
وبعد استقرارها خرجت
وقلت شخصا فلا دية عليه
ولا على عاقلته وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر
والمسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
بجلبية وصباح فادعى رجل
أن امرأته ألفت جنينا
بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين
قول بعضهم صاح على آخر
فمات لا يضمن وقول بعضهم
يضمن

مطلب اذا أرسل رجل
آخر لحاجة فمات أو قتل
لا ضمان عليه

فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة
ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده بندقية حجرية ثم وضعها وبعد
استقرارها وقع مشخاصها على خزانها لا بفعله فأورى وخرجت وقتلت شخصا هل عليه وعلى
عاقلته دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث لم يكن خروجها بجرمته ويشهد لذلك
فروع يطول ذكرها منها ما في جاع الفصولين وضع جرة على حائط فتلف بوقوعها شيء لم يضمن
اذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا
يدبغان جلودا في حانوت واحد فأذاب أحدهما شحما في مرجل فخاش فصب عليه ماء ليسكن
فالتب الشحم فأصاب السقف فأحرق متاع صاحبه وأمتعة الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا
به قاطبة بقولهم ولولم يدق الحداد ولكن حلت الريح بعض النار عن كبره فأحرقته أو قتلت كان
هدرا ومنها جل قطننا إلى السداف فلققه امرأة في السكة فتحمل قبسا من النار فأصاب النار
القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا يتظر ان كانت المرأة هي التي مشت إلى
القطن تضمن وان مشى صاحب القطن إلى النار لم تضمن إلى غير ذلك من الفروع المصروفة
بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بجرمته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على
أهلها نائبة فزحل بعضهم فتبعهم أعوان الحاكم السياسي ليردوهم فأبوا فضرب رجل من
الأعوان بندقية جهتهم فأصاب رجلا من الراجلين فقتلته هل تلزم جناية شيخ القرية بقولهم
هو حرضهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جناية بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر
لما تقر أنه اذا اجتمع المباشر والمسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجلبية
وصباح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضيمن من كان سببا
لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
اذا يلزم الضمان بمثله لعدم موجب وقدا فتى والشيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا
صاح على امرأة فألفت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول)
وجهه أن في موتها بالتخويف بالضرب وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موتها بالخوف
وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التارخانية نقلا
عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءة فماتت من صيحته تجب فيه الدية (وأقول) لا مخالفة
بينهما فالأول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءة وهي منسوبة إلى الصباح والخوف
منسوب إلى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرد الخوف
لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فالقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء
البينة أنه مات من التخويف اذا أنكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءة فآلفت من
صيحته جنينا يضمن لنسبة اللقاء إلى الصيحة منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءة فآلفت امرأة
غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كما لو ضرب رجلا أو قتله فمات آخر
بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه تحرير جيد والله أعلم (سئل) في قرآن
بفرضه يا فافا أرسل أجبراله حرابا لبعاء قلا إلى العوجاء يستعجل المكارى بالدقيق فمات أو قتل في
الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله
في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ
العاقل بذلك اذ يخلص الامر بان رجلا بعث رجلا في حاجته فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب من اهل خاص الماء
مع معلمه ففرق
مطلب قال لا آخرا كوني
على عقدتي خنصري
يدي فكواه فشلت
مطلب في قتل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في امر اهل مع معلمه خاص في مسيل ما ففرق مع جماعة مع جماعة هل
يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاص باختياره فلا وجه لضمان معلمه والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا آخرا كوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فشلت خنصره هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو اطة به وتعذر دفعه الا بقتله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فنفق أصحاب الدار عينه لا يضمن ان لم يتمكن تحييته
من غرق عينه فكيف بمن أراد بانسان لو اطة ولم يتمكن تحييته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح
والله أعلم

* (كتاب الديات) *

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأنتف لها ثلاثة أسنان فوكت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو
مقرر غير أنه يتوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويذعي على الاخ أنه شكاه عليه لحاكم سياسي
بذلك فغرمه مالا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على
الزوج ارش الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان ظملا أو بحق لان
المباح يتقيد بالسلامة ففي الاسنان الثلاثة سبعة مائة وخمسون درهما أو سبعة من الابل ونصف
لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى
المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فاذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما
ذكر فقه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره وان لم ينضبط فحكومة عدل
وللقاضي ان يقدرها باجتهاده وهذا قلته تفقه أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان
الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل
زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها
فالقت جنينا بسبب الشتم ولا قاة السر ج لبطنها وماتت بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية
للمرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على
مردفها الشا دلهادية في الام وغرة في الجنين فامادية الام وهي نصف دية الرجل في نفسها ورثتها
وزوجها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لانحصار
ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها
فأصابها حجر من راعي الاغنام فالقت بسببه جنينا وهو يقول رميت حجرا لأدري أهو الصائب
لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لأدري هل اللقاء أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي
هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد
الثبوت الشرعي المستوفي للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه
بمجرد الاعتراف بالرمي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاقرار بالرمي والاصابة لاحتمال أن اللقاء
حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن اللقاء حصل به أو بالينة العادلة التي تشهد بأن حجر
هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن اليمين
المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالينة العادلة

مطلب رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلفه وسيرها فالقت جنينا
وماتت بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الاغنام وهو
يقول لأدري أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الإقرار أو النكول فاللأزم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحسب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقريرا فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحية الأيسر فما يلزمه (اجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولا إذا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بسكين على يده فجرحها جرحا قاحشا فشلت فإذا يلزمه وهل إذا قال الضارب إنما ضربته لأن قريته اتهموا واحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (اجاب) يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة بإجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا ففقد عينه فماذا يلزمه (اجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سنالها (اجاب) لا (اجاب) يلزم في السن اثنتان ونصف من الأبل أو مائتان وخسون درهم على عاقلة خسون مفصلة أربعين بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فأسقط سنا من أسنانه فماذا يلزمه (اجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجعة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا (اجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبنصره وشل ما بقي منهما وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (اجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبنصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحد عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذاهب منها أربعة مفاصل ففيها دية أصبع وثلث دية أصبع ثم تطوى إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا يتففع به حكمه حكم المقتطوع في وجوب الدية فتجب دية الخنصر والبنصر كلا عشر من الأبل وهي خمس الدية أو بحسبه من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات
بسكين فقلع عينه وأربع
أرحاء من أسنانه وكسر عظم
لحيه

مطلب رجل ضرب يدا آخر
عمدا بسكين فشلت

مطلب إذا ضرب آخر ففقد
عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة
فأسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعصا
ففق عينه

مطلب ضرب آخر بجرح
فأسقط سنا من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر
بسكين فقطع بعض مفاصل
خنصره وبنصره وشل ما بقي
وحصل للوسطى والسبابة
بعض شلل

مطلب بترمكبوسه بالتراب
في يتدجل فاذا أخرج
تراها رجل كان ضامنا
هالك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عمدا
ولها زوج وأولاد وأب مات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عمدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمعوا على القصاص وان
عفا أحدهما انقلب نصيب
الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عمدا ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عمدا
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشجها شجعة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر
بدفع واحد منهم ضعوا
في حلقه خشبة كي لا يهرس
أحد ومنع آخر فهرس رجل
رجل

والقصة المشروحة وان كان ينتفع به فقيه حكومة عدل بان ينظر الى ما فات وإلى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في بترمكبوسه
بالتراب في بيت نخس عمد لها رجل فأخرج تراها وخرنها حنطة وسدها وغاب مدة أشهر ثم حضر
وقتها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية على عاقلة
الخروج أم لا (أجاب) صرحوا بان كبس البثر بالتراب نسخ لحفرها فيكون باخراجه كحدث البثر
العدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها ان ماله في ماله وان نفسا حرة فعلى عاقلته والله أعلم
(سئل) في امرأة قتلها ابن عمها عمدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات الاب قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس ديتها لا انقلاب حصتهم في القصاص ما لا يعوت الاب ويرث القاتل حصته فيه كما نص
عليه في التتارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عمدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمعوا على طلب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف ديتها والمقرر في كلام أئمتنا أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عمدا بمجر دهمته وليس لها وارث سوى زوجها وابناء عمها
فماذا يجب لزوجها على أيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف ديتها في ماله
خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل لا على
عاقلته وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب والجد في أموالهم يقتل
الابن عمدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بمجر أو قدر عمد فكسر بعض سنه فماذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمبرد اقتص من الضارب فيبرد من
سنه بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسابه ان كان نصف سنه
فنصف ارش السن وان ثلثا فنثلث وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الدية فينظر مقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يمكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التتارخانية والبرازية
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضربة ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقله في التتارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر أيضا في التتارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فرعا
يظهر المقدار الذاهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والخذل هذه والله أعلم (سئل) في
امرأة حرمت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضرب بالمارة فأتدب أخوها وشج
الناحية في رأسها شجعة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه انتعير لا ارتكابه المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتطركم مقدار هذه الشجعة من
الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجرون حجر بد قال قائل منهم ضعوا في حلقه خشبة لئلا يهرس أحد فقال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل رجل منهم فكسرها فالحكم فيه (أجاب) الحكمة في ذلك عند
علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل فلنص علما ثنائيا في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم
فلنصهم في مسألة الأربعة النفر الذين استوجروا الحفر بترفقت عليهم من حفرهم ذات
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية ويسقط ربعها على ثلثي الموت من جنائيه وجنائيمهم
فسقط ما قابل فعله كما صرح به في الخاتمة والولول الجيسة وأكثرت الكتب وإن مات الذي انكسرت
رجل من ذلك قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

* (باب ما يحدثه الرجل في الطريق) *

(سئل) في رجل له أيوان سفلى هدمه وجدد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازيب نصب
في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأهل هل إذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهله لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الإباحة وتكليفه
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وإن تراضوا بوضعها لهم أن يرجعوا لأنها إباحة وللمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له أن ينعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له أيوان في داره عليه ميازيب بنصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجدد بناءه وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا ويكلف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك ويكلف إلى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا الميراب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخاتمة في الجذع وإن أراد
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهقا
فوقه أضر بلا شبهة لأنه لقونه يحفر زيادة عما يحفره المستفل ويعد وقوعه ويكثر انتضاحه
واتتشاره فيتضرر به جاره وذلك لأن الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن أضرار الجار وإذا نهى الله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام سابطا بغير إذن من السلطان ومنع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسة تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب إلى هدمه أم لا (أجاب) للناظر
مطالبته بطرحه بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فلكل أحد
ولو من أهل الذمة غير العبيد والصبيان أن يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين رامن الفتارى الدينارى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام أبى حنيفة
يرفع ويمنع ولو لم يضر في التمارخانية وذ كرشخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل أحداثا ظلة في الطريق العام ولا يضر بالعمامة فالصحيح من مذهب أبى حنيفة أن لكل
واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولو لم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فان كان
هذا فيما لا يصرف فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
متكلما على مدرسة فعير معالمها بغير موجب بحيث أنه سدت طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها أيوانا على سابطا أحدثه على طريق العمامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
لقدّمها وهدم السابط هل يجب إلى ذلك شرعا أم لا (أجاب) نعم يجب إلى ذلك والحال هذه

مطلب إذا وضع رجل
ميازيب تصب في زقاق غير
نافذ يجبر على رفعها وإن
أباح أهل ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب الميراب
أن ينقله أو يرفعه أو يسفله

مطلب ليس لصاحب الجذع
أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق العام
سابطا بغير إذن السلطان
ومنع به القضاء عن طاقة تجاهه

مطلب إذا أراد رجل
أحداث ظلة في الطريق
العام يمنع ولو لم يضر على
الصحيح من مذهب أبى حنيفة
مطلب إذا كان متكلما على
مدرسة فسدت طاقات فيها
بسبب بناء سابط أحدثه
على طريق العمامة فللناظر
عليها الآن أن يخاصمه
برفعه بل ولكل أحد ذلك

اذلا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخاصة آحاد الناس ما عدا العبيد والصبيان ولو لم تضر صرح به في التتارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج جرحا إلى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرح من لكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يختص بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسديلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكثر وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعب بحيث آل إلى السقوط وأخبر المعمار به أنه يحتاج في استناده وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء إحداث مثل ذلك إذا كان ليس في إحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه ووجرت عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور المعمار به وأهل المحلة وجاعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في إحداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها ذرعت أيضاً فخافوا أنها تزيد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في إحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناءها حتى أن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الاتفاقات أم لا (أجاب) قدأكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضراً أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن اله غار أنه انما يلتفت إلى خصومة من يخاصم ولم يكن له مثل ما للمخاصم فكونه مثله لا يلتفت إليه اذ لو أراد دفع الضرر عن العامة بيد أنه نفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه تمتعت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال زبه يعتبر ولصاحب الدار الاتقاع بفناء داره بالقاء تلج وطين وخشب وربط دابة على الإطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في إحداث دكان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث يضر بالاجتماع وإذا لم يضر يجوز إذا لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة ذمياً كان أو مسلماً منعه ورفعته قال في الكثر من أخرج إلى طريق لعامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرحاً أو دكاناً فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبة بنزعه والله أعلم

* (فصل في الحائط المائل) *

(سئل) في حائط مال إلى الطريق العام أو الخاص فشهد على ربه من له ولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من آء الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما شلت تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب إذا أخرج جرحنا
إلى طريق العامة فتح به كوة
مشرفة على عورات جاره
وهناك طريق فاصل

مطلب اختلف أئمتنا الثلاثة
في حكم وضع قنطرة أو ظلة
في طريق العامة

مطلب في إحداث شيء في
طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط
لمائل ما تلف به حيث أشهد
عليه من له ولاية الأشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال أن طالب بنقصه مسلم أو ذمى ولم ينقصه في مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب إلى الجار فإذا طالب ولم ينقص مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء مذهبينا متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكسرت عظامها وماتت هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم رب الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه نقضه قبل الوقوع مسلم أو ذمى والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لم يوجد منه صنع هو تعدل مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلا فبإلزامك أذا لم يكن كذلك والاجماع منع تعدل على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

(فصل في الخيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسئلة فتح الكوة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسئلة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذه المسئلة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضررا ينافي قليل بالمنع مطاوعا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الخانية جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أضر الشريك بذلك أو لم يضر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه أنه بفعل ذلك يصير مستعملا للملك الغير بغير إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك ولجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع يعرفه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوة للهواء والقضاء مطلة على ملكه مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور لهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا كان الملك مطلقا التصرف للمالك ومسئلة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء وإنما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضا لو ثبت له مطالبته لثبت للدائر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفلى فوقه علو هل لصاحب

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة

مطلب إذا أراد أحد الشريكين البناء على جدار مشترك ليس له ذلك
مطلب أراد فتح كوة مطلة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه

مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والقضاء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء لسفل

مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضر بالعلو

بينه ليتوصل الى حقه ويمنعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بنائه بالغية ما بلغت لانه مضطر الى بنائه
اذلا وصوله الى حقه الابه ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفلى بما أنفق بالغاما بلغ
لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا يته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قسمة الولوالجية
وبه يفتي والله أعلم (سئل) في سفلى عليه علو ولا هل هذا العلو على سطح لصاحب السفلى
انهدم جانب من المرفادى ربه على رب العلو أنه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهدم
بسبب ذلك وذو العلوى ينكر حدوثهما ويدعى قدمهما هل القول في ذلك قول صاحب السفلى
بيمينه أم قول صاحب العلوى بيمينه (اجاب) القول قول صاحب العلوى بيمينه وان كان الحادث
يضاف الى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان وصاحب العلوى ينكره والاصل
عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقف مسجد جامع لها استطراق قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين
بانه ما وضع الا بوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعى (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول
لصاحب الميزاب والافلا بد من بينة وقال بعضهم يترك لو قديما وحدا القديم أن لا تحفظ اقرانه
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا القديم قال (مش) هذا
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو
عرصة لدار علوية وذو السفلى يطالب صاحب العلوى بتطينه لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجا بانه ليس بمالك فهل تطينه عليه أم على صاحب السفلى أم عليهم ما وهل اذا تلف طين السطح
بواسطة ارتفاعه به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلوى
فلكونه ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفلى وانما لصاحب العلوى سكنه والارتفاع به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولأنه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذى السفلى فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثانى لعدم موجه وهو التعدى ألا ترى أن السفلى لو انهدم لا يجبر واحد
منهما على بنائه لما قلنا وانما يقال لذى العلوى ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى
بنفسك ان شئت وتجبسه عن صاحبه الى أن يؤدبك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع
عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقصا ما وأما صاحب
السفلى فلما صرحوا به فاطبة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينه ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست
مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع
ومقتض وانما هي مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدى من
ذى العلوى فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشى المأذون فيه شرعا أو بمرور الايام واللىالى
وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار ل بكر ويفصل بينهما درب سالك هنالك يريد زيد أن يجعل سفلى داره فرنا
لخبر الخبز ويبنى له بيت نار ويجعل باعلاه ملقفا للدخان لكن بكر ايمانه من ذلك ويتعلل عليه
بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علو له عمر
على سطح صاحب السفلى
انهدم جانب من المرفادى
صاحب السفلى أنه انهدم
بسبب احداث رب العلوى
حوضا وشجرة فيه وهو ينكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستطراق منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار علوية
طلب صاحبه من ذى العلوى
تطينه لكونه المتففع به
وامتنع صاحب العلوى لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر البين

الرواية سواء تضرر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر للبني وفي الخاتمة دار فيها ساحة بين رجلين اقتسمها فصارَت الساحة لأحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة يتيها ويسلبها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والقوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة اصطبلًا أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المفتى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها منعها عنه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتحملة الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه ممنوع قياساً واستحساناً فـ كثير من الجيران له يتحملون حتى نحن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشاباً وركبت عليه دالية بغير إذن أهل تؤمر برفعها عنها وتجب على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أخشابها وداليةها عن حائطها لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يمزون على ظهر عقار جاري الوقف على جهة البر المرغوب زاعمين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حاد ثاهل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل لمدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر بإجماع العلماء ومما صرح به علم وأن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الاجرة في ذلك لمدة وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على غل الخازير يد الجار هدمه هل له ذلك ويجب عليه القاضى اليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضى بذلك لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لأنها كاسمها مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد اليد لا يهدم قولاً واحداً لأنها حجة بظاهراً حال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جنابة البهيمية والجنابة عليها)

(سئل) في رجل جمع به فرسه فأنلف انساناً حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكر وأذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منع الغفار وقد أجاب عنها مولانا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه إذا تحقق عجزه عن منعها حتى أتت أسنانه قدمه عذر اه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع الفصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها لا كدر وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الركب عند العلبة انتطع تسييرها فنهت

مطلب امرأة لها طابون في دارها أرادت جارتها منعها منه

مطلب من وضع أخشاباً على حائط جاره يؤمر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفاً يلزمه الاجرة مدة الوضع وكذا ليس لصاحب العلو أحداث شيء على السفلى
مطلب إذا أثبت صاحب السفلى حدوث العلو بالبينة يحكم بهدمه بخلاف ثبوته بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الراجح

مطلب جمع به فرسه فأنلف انساناً فإن أثبت بالبينة عجزه عن المنع فهدر والالا

بالمنفقة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الاولياء بينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافيه فهم ينكرون المنافي وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب فقتل عنه وأركبها فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (اجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق جوحه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم بنية على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القتل في انكار الجوح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مر من طريق راكباً مهر انظر المهر الى جلد مفروش فيه فنفر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد مما ذكر (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارس فلما في التتارخانية وضع شيئاً على الطريق فنفرت منه دابة فقتلت رجلاً لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الراكب فلما أفتى به أبو السعود العمادى مفتي الروم أنه
 اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى أتلفت انساناً فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فلعدم قاتل به من أئتمنان أحد من علماءنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع
 فعل العجماء جباراً أي هدر اقتصبت به اذا عدم ضمان وراكب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر
 بتلك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في حجر بدأ صاب صبياً وضع يده على الزيتون الذي
 يداس عليه به حال سوق الدابة فهدر سهاقات بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جلاتهم أم لا (اجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم
 ومثل حجر البذعة الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في
 الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبياً فكسرت رجله وصاحبها ركب عليها وقال كنت نائماً
 فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير رجل على
 فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته ومات بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه
 رجل فلم ينته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برهن برهان الدين
 صاحب المحيط ربط كلباً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبياً وكسر ثنيته
 يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان الدين عن ثور نطوح
 فسره الى المرمى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان أشهد عليه يضمن والا فلا وفي البرازية نقلا عن
 المتبقي مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عقور
 لرجل عض رجلاً فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبتة بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (اجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة
 الكتب ويتحملها العاقلة وهو كاحدهم كما في الحائط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم اليه أهل قريته وأشهدوا عليه فنطح رجلاً فكسريده وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 فجمع حتى قتل رجلاً

مطلب اذا ركب مهر افقر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجلاً رجلاً فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البذعة
 انساناً حال سوق الدابة فمات
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير رجل على فرس
 فأسرعت فهلك بسبب
 عثرته

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فما أتلفه ان كان بعد الاشهاد
 على مالكة فالضمان عليه
 ومثله الكلب والشور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عقور قتل
 انساناً

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكة فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد رالتقاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الفتوى
وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وعن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسر
النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم
(سئل) في رجل له ثور يطع بقرة رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي
العجما التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجما جرحها جبار يعني هدر والمراد بالعجما كل
حيوان سوى الا دمي والمراد بجرحها اطلاقها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن مالكها أو راكبها أو
سائقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرعى فهل يضمنها هل يضمن
الراعي أم رب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أما الراعي فلعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن
حكمها العجما وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل عقرب بقرة آخر فالحكم الشرعي
(أجاب) ان كانت ماتت من العقرب ضمن جميع قيمتها وان أيسر حياتها وذبحها مالكتها آيسا من
حياتها ضمن قيمتها عاقرها ماعد اللحم والقول قوله ان أنكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان
اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة به فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل بعير ربطا هما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما الآخر عفا فاحشا
فدبجه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معضوضا (أجاب)
يضمن قيمته معضوضا إذ فعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب ضربته فرسه فجرحها ورجع بها الى مربطها وترك
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان
أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربته وأقام ربهما عليه البرهان أن موتهما بسبب الجرح ضمنها
والا لانه المذموم والآخر المنكر واليمنة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)
في رجل من عادته أن يعرض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في
مربطه وفك رسته وقاده ورجل عليه زرع وقاده به فعرضه في ذكره وانثيه فمات من ذلك فهل
يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا وليا القليل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء
تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد المرور على البئر المحفور تعديا في غير ملك الخافر فان تعمد
المرور بمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحمله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك واليمنة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكف
لا شيء فيه وكذا العبد المكف ولو كان مكانه مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا أو عبد اقل الحرفيه الدية والعبد تجب قيمته فالخاسل أن الصغير
والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير
دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهلك فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
والله أعلم (سئل) في أخوين جالين في مخيم واحد في الربيع ومع أحدهما جمل زجل دفعه له
ليرعاه بالاجرة مرض الجمال مرضا أقعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصي أخاه عليه
بمحافظة مع جله تجاله فمات حتف أنفه أو بفعل سائبة في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمن
غير تعذر

مطلب ثور يطع بقرة رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت
مطلب رجل عقرب بقرة آخر

مطلب بعير عرض بعير آخر
عضافا حشا فذبحه مالكه
مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الاكل
والشرب حتى مات
مطلب رجل عادته أن يعرض
حذر صاحبه أهل القرية
من القرب منه فحمله انسان
فعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعيرا
صائلا عليه بخلاف آخر
والعبد على تفصيل فيهما

مطلب لا يضمن من صاح
ببعير فهل
مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجمل لا يخران مات من
غير تعذر

على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فسيه
إذا حصل أنه راع ترك الأدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجماع ائمتنا وقد
صرحوا بان له أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقته المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد
قدح زناده فلم يور ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ريح حملت من القتيلة ناراً فألقتهما على محل
الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لأنه إن كان يحمل
الريح والقائما لا يضمن وإن كان بفعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقيه بيادى النظر والله أعلم

* (باب جناية المملوك) *

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها هلكت تحتها هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا يتفقد أقرار العبد على سيده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده وإذا ثبت بالبينة الشرعية
أن سيده أركبه فهلكت تحتها وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها بركابه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلان فاضربه بيارودة عمد فاستقر
صاحب فراش إلى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالخزف فلا
يصح أمر مولاه له فيه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب
جناية المملوك في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلاناً أو رميته إلى آخره والله أعلم

* (باب القسامة) *

(سئل) في قبيل بقرب قرية فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) إذا وجد قرياً بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكاً غيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أولياء القبيل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنفار أنهم ضربوه على يده فشلت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه
على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قبيل ببندقة وجد بين قري ثلاث وهو
بأرض واحدة منها واليهما أقرب بعد أن صالوا جميعاً على الصواب والالتقاء بالأسلحة والقبيل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقات فهل تلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعاً أم أصحاب
البندقات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القبيل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا قاطبة أنه إذا التقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن
قبيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القبيل فيه القسامة والدية لأن القبيل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتن ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعاً وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

مطلب في راكب خرجت
بندقته فقتلت فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

مطلب إذا أركب عبده فرس
الغير فأقر العبد بها
تحتها فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب أمر عبده البالغ
بقتل فلان فاضربه بيارودة
عمد فاستقر صاحب فراش
حتى مات

مطلب قبيل وجد بقرب
قرية فدعى أولياؤه القتل
على معين لا تسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
شلل يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قبيل ببندقة وجد
بين ثلاث قري وهو بأرض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعاً والتقاء بالأسلحة ولم
يوجد إلا ثلاث بندقات مع
ثلاثة أشخاص

ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علماء شافعية مشهور وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف فاجلوا عن قتل قاتلهم القسامة والدية على أهل المحلة لا على الملتقين لا باعتبار أن الحكم عليهم بأن القتل منهم يبين فافهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً مع دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محلته كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهد المعروف بالكائن بقرية بيت لحم المنفصل عنها بالساحة المذكورة وبها أثر ضربة بندقية من هقة يدعى وليه أنه رمى ببندقيتين من حائط المهد القبلي والشرقية ولا يعلم المزهقة منهما ولا الضارب له بعينه والساحة ليست مخصوصة لأحد بل مباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على الجهتين أم يدر بيننا الجواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أن ادعى الولي عليهم لا أقريتهم فقد صرحوا فاطبة في جنس هذه المسئلة بأن الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وإن كان المكان مباحاً لسائر الناس حيث كان قرياً يسمع منه الصوت وقد صرحوا بأن المحلتين والسكتين وكل مكانين أحدهما منفصل عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهله دون الآخر فإذا علم ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى على الأقرب وطلب القسامة من أهله يجاب إلى ذلك ويحكم له بها وبالدية عليهم وعلى عواقلهم أن ادعى الخطأ وعليهم خاصة أن ادعى العمد وأن ادعى على غير الأقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه ر عليهم من الله عزير الرحمة والرضوان والله أعلم (سئل) في رجل كشف عليه صوباشي الرملة مع جماعة نديهم الحاكم الشرعي صخرة جرم غفير من المسلمين فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بالمرسة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لأروح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم في الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بشيء مما ذكر وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم واليئنة على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة والدار وتلتحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا القياس في الدعاوى جميعها أن اليئنة على المدعى واليمين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس لخطر الدماء وهذا مما نصت عليه العلماء في كتبهم فاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بوادية وغير بوادية أخذوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتلت رجلاً منهم ولا يعلم من هو الولي القتل يقول حتى عند هؤلاء البوادية جميعهم يعينونه عند أحدهم والآخر كلهم غرمائي هل إذا أقاموا على واحد منهم يئنة أنه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل

مطلب إذا وجد قتل
بساحة مباحة لسائر الناس
فالقسامة والدية على أهل
أقرب مكان إليها وعلى
عواقلهم أن ادعى الولي
الخطأ وعليهم فقط أن ادعى
العمد وأن ادعى على غيرهم
فلا بد من اليئنة

مطلب رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق في المرسة
في خازوق مدقوق في حائط
وهو ميت فادعى وليه على
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية
من بندق أحدهم ولا يعلم
من هي فأرادوا أن يقيموا يئنة
على واحد منهم أنه الذي
خرجت بندقته

بينهم ويثبت القتل عليه وتتقى دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل
بينهم ولا تتقى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع إلا من صاحب الحق والبيينة لا تقبل إلا لاثباته
أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليدفعوا بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى
واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت ينشئه وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط
صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى بهم أو غيرها
صحت الدعوى ولا بد من بيينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل
المسئلة والمجد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
بيت من دار شخص وبقر به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
الدار القسامة والدية مالم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهى مسئلة من وجد مقتولا في بيت
أو دار ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية مالم
يثبت القتل على غيره أى على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية فتلا عن النوازل صبي
مات في ماء أو سقط من سطح إن كان من يحفظ نفسه لاشئ على الابوين وإن كان لا يحفظ نفسه
فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي
القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لاشئ عليهما إلا
التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده
وفي الطهيرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
الجرا المالح وليس مملوكا لا حد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة
ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها
فاصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها
هل يلزم أهل الدار والجيران والمحلة شئ من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شئ من ذلك (أجاب)
لا يلزم أحد شئ في ذلك لادية ولا غرامة إذا العجما مجبار أى فعلها فبالك بفعل النار هذا القاتل
به من فقههاء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
القتيل المدعى قتله بجحر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان متهما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أى حنفية وصاحبه إلا في رواية ضعيفة عن أبي
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد قتيلا بيثره في أقرب قرية من أخرى وقد
شوه تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القتيل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهما
وثبت كون البئر بارضاها لا بارض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربهما للبئر خاصة
لأن الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر المالك أولا فإن

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قتيلا في دار شخص
وبقر به بندقية فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندقية
فقتله

مطلب لاشئ في الصغير إذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجد في
شاطئ البحر المالح
مطلب لا يلزم أحد شئ
في امرأة أصبحت محروقة
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب وجد قتيلا بيثره في
أقرب قرية من أخرى
ووجد دم سائل تحت شجرة
بقرى الأخرى

لم يوجد على أقرب القرينين ما يدعي الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل القرينتين مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القليل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قليل لا تجب قسامة ولادية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولم القرية الأخرى لأن الثابت بالينة كالثابت عياناً فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولاً ثم بعده القرب وإن ادعى على الأبعد ولم يك مالاً لا قسامة ولادية واعتبرنا في ذلك الينة أو الأقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى أن برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والألفاقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصل أن ثبت كون البئر ملكاً لأحد فالقسامة والدية عليه والأفعلى الأقرب منهم ما لم يثبت تحويله ونقله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالأقرب والبعده مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرية مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأساً واحداً وسأل أيضاً عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لأصل له شرعاً وقد علمت الأحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في قلاة لا مال لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم نقلوه إليها وهم مقررون بأنهم ماقتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بأنهم ماقتلوه أم لا (أجاب) حينما أقرروا أعني أولياء القتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية ماقتلوه لا يلزمهم قسامة ولادية إذا ثبت عليهم الأقرار إذا الأقرار حجة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض القرينان على أمرهما ولم يذكرا إقراراً أولياء القتل بأنهم ماقتلوه ولو ذكروه ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية إذا أقرارهم بذلك يمنعهم الدعوى لأنه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى بحيث ثبت ذلك لأوجه لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية إذا وجد فيه قتيلاً ما حكمه وما الحكم فيما إذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحدها قتيلاً (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامته وديته على أهل محله لأنهم الأولي بتدبير أموره كما إذا وجد في دار رجل منها فهم على عاقلة لا على أهل محله الحاصل أنهم ما على عاقلة إلا خص لاحق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على الأعم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشر بن متقها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحداً منهم وشرط النظر لمدربها ووقف على ذلك كله قرية ووجد إلا أن فيها قتيلاً ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الغارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القتيلى في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغفار بعد نقول كثرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم أن القتيلى إذا وجد في أرض فلا يخلوا ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية والقسامة على المالك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة للملك والولاية كما قدمناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة

مطلب قتيلى وجد في قلاة
لا مال لها وأولياؤه يدعون
على جماعة أنهم نقلوه إليها
ولكن ماقتلوه

مطلب في حكم القتيلى
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب إذا وجد قتيلى في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين وأما إذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا لأنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكراخي رجهما الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها انما وجب على أهل المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد ها قتييل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالمحلة في المصرا أم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القتييل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القتييل بلا شبهة اذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصرا أو قرية لان عليها التدبير وأهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قتييل وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما أطبق عليه متون المذهب قاطبة وشرورها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال ينو الناذك مفصلا معلا * أجاب * القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار مشلا وسببها وجود القتييل وركنها اجراء المين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية ووجود أثر القتل وتكميل المين خسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان أبي الى ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح الجمع لابن مالك * والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلث درهم ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تتسع لا يؤخذ زيادة عماد كرمقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رجه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجري ذلك في الكل يجري في البعض فتقرر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قتييل في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قتييل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسببها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

مطلب في القرق بين الدار
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد
الضيوف قبلا في بيت
المضيف فالقسامة والدية
على عاقلته

مطلب اذا وجد قبيل في قرية
موقوفة فلا قسامة ولا دية
على أهلها وإنما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معينين والافادية
في بيت المال

مطلب نساء رصيان
يستقون من صهر يج
سقطت صغيرة من بينهم
فانت غرقا فادعى أولياؤها
عليهم بانهم دفعوها

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان
من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فنت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت
المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في البعد حقيقة
فتعتبر فيها البدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن
السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما لا تحقق التهمة في حق
الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فالاصح
المفتى به أنها في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفة لطاهر الرواية واذا قلنا بها عليه
خاصة بدعوى القتل العمدي فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقدرها من الذهب ألف
دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحمل مجلد الكن اقتصرنا على ما لا بد منه
والله أعلم (سئل) فيما اذا بات ثلاث رجال في بيت من دار ملوكه لرجل من قرية والرجال ليسوا
من أهالي القرية فأصبح أحدهم قبلا بجراحة والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله
أحدهما وكذا مالك البيت وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يتبين قاتله فهل
موته بهذه الجراحة لوث فادية على من المذكورين ينوالنا الحكم بشرطه الشرعي
(أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلته قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف
في دار المضيف قبلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في
بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة
اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاط ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته
على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان
ولاية التدبير اليه فلزمه جاية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن نحكم عليه بانه القاتل حقيقة
حتى لو كان له دار بدمشق سكنها جماعة باجارة أو اعادة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيلا
فعليه قال في المحيط واذا وجد القتيلا في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب
الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل
القرية ولا على من كانا بائنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وأما
اللوث بما ذكر للاستحلاف فالحنفية لا تقول به كما نهر عليه الشراح فاطبة والله أعلم (سئل)
في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولا دية
عليهم فمن يوجد بارضها قبلا (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح علماؤنا بأن
القتيل اذا وجد بارض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا
كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف
المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل
والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين أم على غير
معينين وانما يتبع ولي المقتول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا
غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحل هذه
والله أعلم (سئل) في نساء رصيان يستقون من صهر يج بقرية سقطت صغيرة من بينهم تستق
فانت غرقا هل يجب لها على عاقلته من يستق قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها
بانهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم بمحتردها ما يلزم في القتل

اذا وجد في المحلة أو القرية اذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها بركة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها بركة قدمها لا يوجب على أحد شيئا باجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه فان ادعى أولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل واحد أو امرأتان موصوفتان بالعسالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورثته يتاومعه اجراء يعملون مياومة سقطت على رأسه ائجار من سقف البيت الذي يرمته في حال مرثته فارتضخ رأسه فهلك بذلك هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بانه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتيل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محرر مسطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا امرية فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يجزون بشهادتهم لا أنفسهم مغنا ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدع ومن قتله الجحر بغير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتيل وجد بقرية وقد اشتهر أن قاتله فلان بن فلان منها هل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان نكلوا قضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم تكن بينة تحليفهم على نفي العلم بذلك وان نكلوا قضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتيل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتيل في معسكر أقاموا بفلاة من الارض لا مالك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبار اللد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فتجب على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله اه ومتله في كثير من الكتب كالولوالجية والظهيرية وتنوير الابصار وشرح الدرر والغرين وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهم على المالك عند الامام والله أعلم

(كتاب المعاقلة)

(سئل) في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والده دية باذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كائنة من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو ممن يتناصر بهم أو لا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كأحد من اذاعلت ذلك فاذنه لو والده أو جب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب اذا مات البناء بسبب سقوط حجر على رأسه فهو هدر وتقبل شهادة الاجراء العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتيل بقرية وأقام أهلها بينة من غيرهم أن قاتله فلان تقبل وان لم يقيموا فلهم تحليف أولياء المدعى عليه

مطلب اذا وجد قتيل في خيمة فان كان في أرض مملوكة فالقسامة والدية على مالكها والافعل من يسكنها وان وجد خارجها فعلى أقرب الاخبية

مطلب قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فدفع والده الدية باذنه ليس لو والده ان يرجع عليه الا بقدر ما يخصه وما بقي لا يرجع به على العاقلة لانه تبرع

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يصبر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقرب بالضرب ويشكر الموت
بسيبه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جيناميتا وماتت
بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضربها رجل بعصا
ليلقيها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فاصابت
آخر وقتله

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضربها آخر بعصا
ليلقيها فخرجت وقتلت انسانا
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

فقط فيرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لم يأذن من العاقلة
فافهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصبر
واحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول الشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحسد كون الموت بسببها
ويقرب بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم
يصبر صاحب فراش منها ولم يعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة
دية له إذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم
عليه بينة بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كما حددهم أو يقرب بأنه ضربه ومات
من ضربته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأة ضربت أخرى فألقت جيناميتا وماتت بعدهما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة لها عصبتهما
النسبية فلا يدخل الزوج ولا آقار به حيث لم يكونوا من عصبتهما النسبية والله أعلم (سئل)
في رجل صوب ببندقية نحو رجل ليرميه بها فضربها رجل بعصا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها
وضعه النار فيها فاصابت رجلا غير المصوب نحوه وقتلته فهل الدية على صاحب البندقية
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا إذا صاحب
البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب وإذا اجتمع مقدم المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء
فيها فيما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصله أن صاحب
العصا لما ضربها أصاب النار فاقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله (فأجاب) وكان قد
اعترض الجواب الأول بعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا لما ضربها أصاب
النار فاقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول إذا ادعى على واحد من عصبته إثبات المباشرة كما
وصفنا فإن ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك
لزم عاقلة الدية وهو كما حددهم وإن ادعى على صاحب البندقية أنه المباشر على ما شرحنا وأقام بينة
على ذلك لزم عاقلة الدية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهما هذا إذا أنكر صاحب البندقية
للضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحولها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفًا بالباشرة فتلزم
الدية في ماله ولا تلزم عاقلة إذا عاقلة لا تعقل عمدا ولا عبدا ولا مالزا بالسيخ والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعوب تحق على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويخط فيها خبط
العشواء ويقف فيها وقوف الجار الموقر في الجبال ويحير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال
ليت شعري لو ألقيت عليه مغالطة فقبل له لو اختلفا فقال صاحب البندقية لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأثرت النار وألقيتهما على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الدية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألقى النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الدية
ماذا يجب فأجاب به بيزه ويرسله لنا فان نظرت من غمر ذراع في هذا الفن إلى لابط
اعترفنا بالفضل ولا يفرض على ولاية الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقبض بيده تلميذه إلى

الفتوى فأنما هي أثقال الناس يحملها المفتي على عاتقه أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهدانا للصواب وجانا من الوقوع في الدعوى وأجازنا بفضل من الهوى الفاسدة ولقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان بارض * طلب الطعن وحده والنزلا

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في ضيف وجد مقتولا في بيت مضيغه وقلتم بوجوب القسامة والدية على عاقلته ولم تسع عاقلته واجب الحول المقدر شرعا فعلى من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي فأن لا فيكون جنابة شخص لا عاقلته له يعني حكمه فيه حكم جنابة شخص لا عاقلته له وقد تقر أن جنابة الشخص الذي لا عاقلته له في بيت المال وكذا في غيرها من المعتبرات والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والافضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي وصيا على أيتام أخيه وللميت زوجة وكنت أباها في القسامة والشهادات والبارئ العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته أنه قبض بجميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بذمته أناس معلومين ثم إلا أن يدعى الأب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المزبور أعيانا بيد الوصي غير ما قسم هل تسمع دعواه ويقبل مجرّد قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيما يده وهل إذا خنت الأعيان بالدراهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الوصي أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا يقبل مجرّد قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما يده أنه له أولريد أو من تركه أخيه أو تركه أبيه إذا كل من كانت له يد معانة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذ ما خنت عليه لأجل القسمة فلا قائل به بل شراء مال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازيا بالشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم مجرّد التخمين لأجل القسمة ليطهر به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكروا لا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أمره وبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجود مسوق شرعي داع للبيع وهو الحاجة للفقرة والكسوة وكون الدار آلت إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد أنه بمن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجد دهبا بناء والآن كبر اليتيم وادعى غبنا فاحشاهل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغبن الفاحش ولا ينفع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن وأقام هو بينة فيينة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قبل بينة المشتري أولى لأنه ثبت بالزيادة والاكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده أرثا من جهة أبيه فأقام ذوال اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعي بينة أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذوال اليد فقيل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن
في مسكنه

مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصي الأيتام وأشهد أنه
قبض بجميع ما تستحقه ثم
ادعى على الوصي المذكور
أعيانا غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فيما يده ولا يلزمه ما خن من
الأعيان وقت القسمة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن
بيع الوصي كان بالغبن
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة فيينة اليتيم أولى وإذا
فسخ البيع فما جدد
المشتري الخ

القيمة أولى قنية وعن سيف السائل وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنا وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيينة الغبن أولى قنية اه وما عليه الا كثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع بحكم الغبن فاجده المشتري من البناء ان كان بالآلات هي ملكه لا خفاء أن صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس للمشتري وفعه وهو ملك لمساخه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه المشتري من بناء الله ارض من حصة البناء ونقصه لملكه ان كان قائما وان كان استهلكه يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرم المهرز ووجه الميت وكتب صل التبايع وفيه أنه نودي عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجده راغب بازيد من ذلك فبيع لمهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع تطر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بينة بأنه بالعدل ترجح بينته أم بينة الغبن (أجاب) نعم تقبل البينة على أنه كان بالغبن واذا تعارضت بينة الغبن وبينة العدل فيينة الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان بأعه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل البيع اه ومسئله تقديم بينة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومشغل الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا تلزم لان سكاه بتأويل الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف أو جب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع نصف كرم لهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بثمان كل ربع منه مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصار يأكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي الثمن واستقر المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري بطلان شرائه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقر عدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الحاجة الى ثمنه لا قضاء لها الا من ثمنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يده متغلب أو كانت غلته لا تنفي بموته أو بيع بضعف قيمته وصرح في التارخانية نقلا عن المنتقى ان يبعه والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقضى بموجبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم العدم وما ان اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب اليه على غاية الندم ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدأب الاب هل يملك بيع منقول أولاد ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحترمة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منح العقار شرح تنوير الابصار نقلا عن الفصول العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابا يه وهو الجد يبيع العروض والشراء اه ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح به في البحر نقلا عن لائمة

مطلب باع الوصي عقار اليتيم ثم عزل وأنصب غيره فاذا ادعى الوصي الثاني أن يبيع الاول بالغبن وادعى المشتري أنه بالعدل تقدم بينة الوصي الثاني ويقسح البيع

مطلب يجب الاجرة في دار اليتيم لما مضى اذا فسخ بيعها بالغبن
مطلب اذا باع الوصي أشجار اليتيم بلا مسوغ يجب على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدأب الاب يملك بيع منقول أولاد ابنه والبناء والنخل من قبيل المنقول

الاختيار وأبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 فجعل النخل من العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحتسكة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له أم لا (أجاب)
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لانه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم
 الرندوسى قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له وكذا في
 الفوائد الزينية نقلاً عن شارح المجمع وفي البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لانه وكيل
 من نفسه ان يقع ظاهر كبيع ما يساوى تسعة عشرة أو يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ وبه يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها تطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها
 وأنفق ثمنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث يتفق مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان يتفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصي قاض على أيتام أقام القاضى أمهم ناظرة فاتفق عليهم الوصى والام تنكر هل القول
 قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصماً أم لا (أجاب) القول قول الوصى بيمينه
 فيما صرفه على النفقة مالم يكذبه الظاهر والوصى الانفراد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصماً في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصى أنه انفق من ماله عليه ليرجع
 به أم لا (أجاب) قول الوصى انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة أو حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصياً على يتيمة ولم يفرض له
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعاً وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى
 قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 يدها سرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في وصى على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حسابهن لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبهن هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا نقل في مشتمل
 الاحكام عن فصول الاستروشى والله أعلم (سئل) في وصى مختار غاب غيبة منقطعة فنصب
 القاضى وصياً لاثبات حق الصغار وحفظ مالهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم بالصحة فالغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصى
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى ان ينصب وصياً ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصى
 القاضى كما أفاده اطلاق قولهم لا ينصب القاضى وصياً مع وجود وصى الميت الا اذا غاب غيبة

مطلب بيع الوصى منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصى الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما اذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وانفق عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصى
 فيما صرفه على الايتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصى
 انه اتفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب فيما
 دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصى الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصى
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما أنفق وفي أنه أنفق
 بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى المختار
 فالقاضى أن ينصب وصياً

منقطعة أو أقر لم تدعى الدين كما في الاشياء نقلا عن الخزانة وكمافي جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عللوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي
وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فما في البرازية نقلا عن الخصاص فيفيد أنها مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
المتوفى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع الفصولين عن قنوي رشيد الدين يفيد تقديرها
بمدة السفر وتعليلهم بالنظر في تقديرها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الاتفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض
نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فأجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائز لما تقرر أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقد له محيز عند فعله وهو موجب للانه قاد والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم جدة لأب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها ورتب لهم نفقة فادعت الام الاتفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن أدانها في مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت بأجنبي تسقط حضانتها أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم
أم بلدتهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتمنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الى ذلك وتمنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهنتم امهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئلة رجوع الام بما أنفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في ما لهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
واتقالها للجدة وامامسئلة حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجدة من الحضانة بذلك وامامسئلة
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي ياع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحسب من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوا وان كان ميتا لاضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو بلغ الصبي رشدا وثبت كونه
بلغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي باني دفعت لك مالك بعد ان
ثبت بلوغك رشدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاتفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المل الى اليتيم بعد بلوغه
فهو مصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخانوتي أجاب في واقعاته وأقول الظاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم اني بفضل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كالبيضاوي والكشاف والرازي والمفتي في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بان الوصي مصدق في الدفع مع اليمين عند أبي حنيفة خلافا لما لك والشافعي فراجع تلك الكتب ان شئت والظاهر من علمنا انهم انما يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة للآيتام الذين في حجره قدر ما معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضا من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لدخول الكسوة في مسمى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخانية وغالب كتب المذهب وبعبارة الخلاصة في هذا المحل واذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لامور منها ان النفقة قد يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر الى الافهام الآن وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنز تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومشله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء ما لا يحتمل وما يكذب الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرر سؤالا في القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات فغلسا لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكنز والهداية في الفرق بين القاضي والوصي أنه باقراض القاضي يؤمن التوى بجعود المستقرض والحال هذه لكونه معلوما للقاضي والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر الوصي بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقرض وفيما اذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له ان يحسبه على اليتيم ويتناوله من ماله أم لا (أجاب) اقرار الوصي على الميت بدين باطل وليس له اذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه من ماله ففي القنية والحاوي الزاهدي وصي ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفق له ليرجع عليه انتهى فلا يشهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناء فن مقرر على أرض وقف وعلم بما على الأرض بلجهة الوقف بطريق الحكر ثم أوصى في مرض موته اذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هما فلان وفلان يقرآن يس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور واذا مات أحدهما يقر رولده ان كان له أهلية والا يقرر القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واستقر الرجلان يقرآن ويتناولان علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم ان أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضي قدرا معلوما للآيتام لا يمنع من قبول دعوى الوصي الزيادة بيمينه ما لم يكذب الظاهر

مطلب اذا أقرض القيم والوصي مال الوقف واليتيم بأمر القاضي فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليهما

مطلب اقرار الوصي بدين على الميت باطل ولو أطعم الوصي الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع الا اذا أشهد

مطلب اذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصي به لورثة الموصي أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر قابله بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفاً على القارئين أبداً سرمداً أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية أوصي لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشيء فالوصية باطلة وفي التناخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معينا أو غير معين وعلو ذلك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا جوارها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوارها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لهما أحدهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحداً منهما شيئا لغير زوجته فالحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصي كل واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلن التصرف في مالهم (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للاب ثم لاب الاب ثم وصى الاب ثم لوصى أب الاب قال في البحر نقلاً عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في ماله الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصى وصيه ثم إلى أب الاب ثم إلى وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصى اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الاب ووصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية إلى أب الاب ثم إلى وصيه ثم إلى وصى وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متاخرة عن ولاية الاب والجد وعن وصى كل واحد منهما وفي الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد والوصى والقاضي والمملوك والاخت والعلم للصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجع ان شئت (وأقول) فكيف مع الاب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الاب الحلیم وصيا ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه من أجرة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في وصى القاضي على أخويه اليتيمين وإذا شهد على نفسه وعلى أخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من جهة المبلغ الذبح الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك وريع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينقذ اشهادهم على اليتيمين المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينقذ اشهادهم على اليتيمين المذكورين إذا شهدوا ببراءة مال لم يعقد غيره باطل ولهما الدعوى عليهما بذلك شرعاً ولا يمنعان عنها اذ مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص كل من الزوجين بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية التصرف في مال الصغير

مطلب اذا شهد وصي القاضي على أخويه على نفسه وعليهما أنهم لا يستحقون قبل فلان وفلان حقاً لا ينقذ عليهما

مطلب الوصي أن يتقصد وصية الميت وإذا أنكرها اليتيم بعد بلوغه وحكم بها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهدوين نقذ

مطلب ليس للتم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال اليتيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهلا فلا يضمن مطلب في بيان مسائل استثنوها من قولهم ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الاب أولى في التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الام في مال الصغير بل للاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه مطلب في امرأة باعت زوجها عقارات بالمحابة ثم ماتت عنه وعن بيت المال

من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيما أوصى أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذورهم محرم هل يسوغ للوصي أن يتقذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا أتقذها وبلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموذي له بشاهدوين وحكم بها الحاكم الشافعي هل يتقذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحرم يحرم قطعه وهذا باجماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الموذي له بشاهدوين عليه وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نقذ أو رد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد أذهو خير محض عليه التواجد بعض والله أعلم (سئل) في يتيما له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم اليه (أجاب) ليس للتم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عما لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قولاً واحداً وفي الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى الوقف الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في التتمة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مسئلتى قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة احدى المتفاوضين قال الطرسوسى فحصل من كلام قاضيان والتتمة اختلاف في تضمين احد المتفاوضين وفي تضمين القاضي انتهى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفصولين رامن القوائد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وضمن الاب بموته مجهلا قال لا كودى اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانه مائلا لمتنع الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدين فاقربه هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاءه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الام هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى اب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علماءنا فإذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا أبو الاب مقدم في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الام معه نظروا تصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في امرأة باعت زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل يتقذ محاباتها وليس لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا يتقذوله ذلك (أجاب) نعم يتقذ محاباتها معه بل

وصيته له وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم
أصحاب القرائض والعصبات وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع
لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث
نفذت محاباتها مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والحال هذه وقد
صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب القرائض ناطقة بذلك
والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه
الوصى وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالذى لها عنده وتستحقه عنده مقدار
معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ بقيتهم ويطالبون الوصى بأن يدفع اليهم على
حساب ما أقرب له لا ختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ أختهم وإقراره لها بالمبلغ
المدفوع لها وبالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويلزمه
أن يدفع لآخوتها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لانها قضية واحدة تعمهم جميعا ولا
يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الإقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم
الوصى أن يدفع لآخوتها على حساب ما أقرب له بالجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من
الاتفاق في السباق والحق اتحاد الزمان أو اختلاف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى
أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على اليتيم وأنه أنفق منه كذا ولم
يكذبه الظاهر صدق بيئته في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز أن يكون اتجر
فيه نفسرا أو زاد سعرا ما اشترى لهم من النفقة على سعرا ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع
لآخوتها على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة تعمهم ولربما مر ضوافا احتاجوا الى
زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والادب حيث صلحوه والى يكون
ما جورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عند بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
اذ يسلو عنها جازله المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم
يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لآخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف
يسوغه للاوصياء شرعا فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم
تحت يده من المال وفي غالب كتب علماؤنا اذ بلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع
متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت ملك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا
يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي
الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا
بالسنة لانه ادعى ديناً عليه فلا يقبل الا بيئته والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقر لها
بعيد عن فهم كل فقيه وتقريرنا هذا يظهر الوجه فيه والغيب لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا
الظاهر وهو يتولى السرا تربلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه
وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور ناظروا وقف ببلد المتوفى وسجنه
وتوعده بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغا عظيما يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصى
المذكور واهاتته وتوعده هل للوصى المختار أن يرفع الأمر الى ولاية الأمور ليستخلصوا مال اليتام
منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على
اليتام الا بالرفع الى أولئك اذا لحق يطلب ضالة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين
بنت فأقر لها الوصى بقدر
معلوم من مال أبيها ودفعه لها
ثم بلغ البقية ويطالبون
الوصى أن يدفع لهم على
حساب ما أقرب له لا ختهم

مطلب الوصى أمين فيصدق
في دعوى الضياع والاتفاق
مالم يكذبه الظاهر وله ولاية
التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
من قولهم مالم يكذبه الصاهر
مطلب للوصى رفع التغلب
على مال اليتام لولاية الأمور
ليستخلصوه منه بل عليه
ذلك

ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب
أو اليقين القاطع بوصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية
الامور الا الانصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالدفع
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذا رفع ذلك اليهم وردوا
مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهدة الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصل
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالاجر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومتهم عن عهدة الواجب وردع كل ظالم يا كل أموال اليتامى ويحلب لنفسه بذلك المهالك
والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويا كل أموال
اليتامى ظلما ويثقل نفسه جرما وانما وكيف لا يفترض على عم اليتامى ووصيهم بنصب الميت
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا واذا قرط ضمن قطعاً وقد قيل

مطلب لو دفع القاضى أجرة
للوصى تسترد منه ان لم تعين
له قبل العمل

إذا أنت لم تعلم طبيبك بالذى * يسوءك أقصيت الدواء عن السقم
وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولاية الأمور برجل تعدت يده بالظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق ويهملوه
ويلقوا حبله على غاريه بل يزجرونه ويحقرونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الأمة المحمدية كلها
خير أولها وآخرها كما جاء في الحديث أمتي كالمطر لا يدري أوله خيرا وآخره وفيه لا تزال من
أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم عمل في تقاضى ديونه ومراعاة أسبابه نحووا
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له
قدرا وعزل ذلك القاضى وولى غيره فاستردتها منه فهل هي حق الوصى ولا يجوز استردادها منه
أم ليست حقه (اجاب) ان كان سرع متبرعا فليست حقه فاسترد منه وان عين القاضى له
أجرة لعمله حين نصبه فعمل فدفع له فهي حقه ولا يجوز استردادها والله أعلم (سئل) في
الوصى المنصوب من جهة القاضى هل له أن يتجرف في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويمنع من اخراجه العشرة مثلاً باثني عشر احتياطاً أم لا بينوا لنا الجواب مفصلاً (اجاب) نعم
للوصى ذلك كما صرحوا به في الخانية وشرح من لا خسر و وغيرهما من المعتبرات ومن أطلق
عدم الجواز من أصحاب المتون أراد تجارة الوصى لنفسه كإنبه عليه الشراح والله أعلم (سئل)
في تركه فيها صغير هل لا يبيح أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال
معلوم أم لا (اجاب) نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البزازي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصى ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرة
بالدين فيها صغيرة ووصى منصوب من جهة الحاكم دفع الوصى لبعض الغرماء من غير اثبات دينها
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لام صغير له أب مقتر بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور
مادفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (اجاب) الوصى
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير اذا المقر أن اقرار الاب
والوصى لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس عشر في التحليف وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصى اذا نصبه القاضى على يتيم فقال عند عقده للمراجعة ضمانه على
يعنى المدفوع اليه المآل هل يكون ضامناً أم لا (اجاب) لا يصح ضمان الوصى لنفس المدفوع

مطلب للوصى أن يتجرف في
مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغيراً أراد
أبوه ان يصالح عما يخصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرة
بالدين وفيها صغيرة ووصى
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون اثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أخ لاب وله
أب مقتر بالدين

مطلب اذا عقد الوصى
مراجعة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

اليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال ترد الماء الرواء وتترك الجدال والمرء والله أعلم (سئل) في تركه فيها كبار وآيتام عليهم وصى والتركة في يده ادعى أحد الكبار عليه كرمافي يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبينة الشرعية وحكم له به فهل يتفاد الحكم على الكل أم لا (أجاب) يتفاد الحكم على الكل وقد صرح حوا في دعوى المعين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى ويتفاد الحكم عليهم جميعا والله أعلم (سئل) في وصى مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقر له في مال اليتيم أجره نظير خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المجعول له قدر أجره المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجعول زائدا عن أجره المثل يرجع بالزيادة كما حرره العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا أذن له الموصى باستملاء مال اليتيم وكان كثيرا ثم عير له القاضي في نظير الاستملاء لحصول المشقة علو فتجربة فهل له تناولها حسبا أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة قيم اختلاف قياس واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين رافع الشرح الطحاوي ولا يأكل الوصى ولو محتاجا الا اذا كان له أجره فيا كل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية والبرازية وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي التنبيه صحيح أنه لا أجر له وقد تقر بأن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي في تعيينه أولى وأنت خير بان نقل القضية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم

* (كتاب الخنثى) *

(سئل) عن خنثى مات فادعى أنوثته من يستحق في ارثه على تقديرها سهم مقدرا وأقام على ذلك بينة وانه كان يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيته واذا قلتم نعم فكيف تسمع وتقبل وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكفن بالتميم احتياطا ولا ينظره الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصا اذا قال الشهود نظروا أنها بول كالنساء لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مستمدا العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من الدعاوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخية نوعا مستقلا على حدة وذ ك فروعا كثيرة ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة البينة عليها ان قتل الخنثى خطا قبل ان يستبين أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى

مطلب في تركه فيها كبار
فاذا ادعى أحد الكبار على
الوصى والتركة في يده كرمافي
منها أنه ملكه وحكم له به
يتفاد على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ
أن يرجع على الوصى فيما
قرره القاضي حيث عمل
وكان قدراً أجره المثل
مطلب للوصى ان يأخذ قدر
أجر عمله من مال اليتيم على
خلاف فيه

مطلب مهم في الدعوى
الواقعة على الخنثى
والاختلاف في حاله

مات بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أنثى ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أنثى وأخا فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لا بل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنثى ذلك الثلث فالقول قول أخى الخنثى إلا أن الأخ يستحلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرا وإن أقامت الأم بينة أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقامت أخو الخنثى بينة أنه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال وإنها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولأم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقامت الرجل بينة أن أباء الخنثى كان زوجهما منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت فإنه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخو الخنثى من الصداق الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى وإن أقامت الأم بينة على ما ادعت أنه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أنثى وتبول من مبال النساء ولا تقبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجهما أياه في حياته فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاما يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث تبول النساء وصدقتهما الأم وكذبها الأخ ابن الميت فقتل أخذ بينة المرأة وأجعله غلاما وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورث أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فإن أقامت الأخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية يبول من حيث تبول الجارية قال لا أقبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا إذا جاؤا معا فإذا أقام الزوج البينة أولا وقضى القاضى بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينتها لترجح الأولى بالقضاء وإن وقتت إحدى البنتين وقتا قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخا وإن لم يؤقتا ذكر أنهم ما يطلان وهذا إذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد البينتان وإن كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشيء من ذلك بل أتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو من أهق أقام رجل البينة أن أباه زوجهما أياه على هذا الوصف وأمره بدفعه إليه وأنه كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجهما أياه في حياته على ألف درهم وأنه كان يبول من حيث يبول الرجال فهذه على وجهين أما إن جاءت البينتان معا أو جاءت أحدهما أسبق من الأخرى فإن لم يؤقتا أو وقتا على السواء تهرت البينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وإنما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بحالها ذكر أن بينة المرأة أولى وإن وقتا أو وقتا أحدهما أسبق من وقت الأخرى فإن جاءت أحدهما قبل الأخرى إن جاءت الأخرى قبل القضاء بالأولى فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاء تامعا ولم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل أن يظهر أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجهما أياه بألف درهم برضاه وإنها ولدت منه هذا الولد قال أجيز بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنها وإن لم

يقوم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما زوجها أيام رضائه وأنه دخل بها وانها ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينتها ويقضى بكون الخنثى رجلا والزمنه الولد فان اجتمعت الدعوتان معا وجاءت البينتان جميعا فان قامت احدى هاتين البينتين وقضى القاضي بشهادتهما ثم جاءت البينة الاخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم ان أباه زوجها أيام على مهر مسمى برضاها وأقام بينة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من أهل الكتاب قال أقضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وينتسب من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وبجديقية الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان كان هذا الخنثى حيا لم يتفق قال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا أصدق على ذلك الابينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صرائح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسألة الهداية وغيرها فلا ترد لأمور منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعمد لا يوجب الفسق باجماع علماءنا كما سرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يغسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنازات اذا مات صغير أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات ففيه خلاف والظاهر أنه يمّم قسدا بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاهما ولا شبهة ان محل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهمام في دليل الامام وقولهما لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة بضرتهن يتابعن ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما اذا لم يتعمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبهذا يدفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأما بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها ام لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسألة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لقرع من فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من غرة هاشم من الشيخ صالح مفتي غرة ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحثة والمحاورة مسألة وهي زيد له خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران زوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجه منك يستوى من الجانبين في جواز النكاح ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المملوكية وربما يقان لا يحكم بصحة النكاح ولا يطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعلل في القنية بما علمت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لان مولانا حلال المشكلات كشاف العضلات لاجرم أنه بقية السلف ومرجع الخلف فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباد الى يوم التناد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب)
 الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزيلي ومنع الغفار وغيرها بأنه
 موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعدم جوازه حتى يتبين وعبرة التارخانية
 لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما قبل التبين لم يتوارثا وعبرة
 الفيض مثلها وعبرة الزيلي فان زوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباط لعدم
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما
 ذكر والاخر أنثى وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ما قبل التبين
 لأن الارث لا يجري الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما اذا تبين
 على عكس ما قدره الوليان ويؤكده قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فان مفهومه
 أنه ان ظهر أحدهما ذكر والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضيان
 والتارخانية وعبرة منع الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان
 تزوج رجلا فوصل اليه جازا أو امرأة فوصل اليها جازا والأجل كالعينين ثم قال ولو تزوج مشكلا
 مثله أو امرأة أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان فقاد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه
 مطلقا فاذا تقرره هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج
 امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصويره في المشكلين يبطل التعيين هذا وقد صرحوا
 بأن الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقتاوى قاضيان
 والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية وعبرة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحدهما لا ب الآخر
 بحضور من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنتك هذا قبل الآخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

ولو زوج الخنثى صغيرا بمثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافق
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المملوكية فهي مسئلة غير
 ان مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير
 محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية رجمها يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه
 حتى يتبين الحال لا يلائم التصوير مع زوال الاشكال لانه بعد التبين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فعين الحكم وأما قبل
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرحت
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له آلة الرجال
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شئ اذا بال او احتلم بل يخرج بوله ومسيه من
 الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكرا يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أنثى فيعامل معاملة
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراليزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من أمانة
 يعلم بها أنه رجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو رجل وكذا ان لم يجامع بذكره ولكن خرجت

مطلب اذا كان لشخص
 آلتان آلة الرجال وآلة النساء
 ولم يخرج من آلة الرجال شئ
 وخرجت له لحية فهو ذكرا

لحيته فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتمل الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني من الثقب وخروج اللحية من تعارض علامتين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبة الذكرا فلا تعارض والله أعلم

(مسائل شتى)

(سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقيه أم يتلعه وفي صاحب السلس البول اذا كان يتقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفاتحة على الوقتية كالصحيح وهل الحرير اذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهم ما يحرم لبسه أم لا أو يتطرف فيه للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للقوائت أم لا وهل الافضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكبا حرمة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقد الماء اذا تيمم وصلى صحيحا كان او صاحب عذر يقضي اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف اذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) يكره للمصلي ان يتلع ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة تفسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قدر الحصة في الاصح والقائه في المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوغيم واطرحوا الفغم وهو ما يتعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان أكله مع ذلك كره خارجا قال بعض المتأخرين من شراح الكنز في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين اسنانه أو مرمار في موضع سجوده لا تفسد صلاته وان أثم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والا كل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والا كل بل قدم عن الحلبي أنه نفيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوئه فرضا ونفلا ماشاء ويبتل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقت الاو ذلك احدث بوجده فيه وأما مسحه على الخفين فتحري ذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعذار اذا توضأوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الاصحاء يسحون في الإقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارنا للوضوء واللبس أول كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يسح في الوقت كلما توضأ الحدث غير ما ابتلى به ولا يسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما سداه حرير ولحمته قطن او خز وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عند أي حنيقة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والخلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخمسون درهما فاعتبارها للحرمة لم نره لعلمائنا في كتاب وفي الحارثي الزاهدي بعلامة جمع استفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهرا نكرا وكذا ما كان خط منه خز وحظ منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة مجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كذا ذكر في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين الاسنان ان كان دون الحصة مكروه وان قدرها مفسد والقائه في المسجد مكروه ولا يتعرض له الى أن يفرغ ويلقيه في مكان يباح القائه فيه

مطلب في وضوء صاحب السلس ومسحه على الخفين والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

حب فاما اذا كان كل واحد مستيننا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخير في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقضاها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آثما عاصيا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الأربعة بنية الظهر في بيته او في المسجد أو لا ثم يسعى ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعاً ورَكَعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الحجة هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد أداها وسنتها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى للظهر والأربع سنة والأربع فريضة وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أباجعفر الهندواني صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة الظهر ولم تراجعه بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلي أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح النجاشي قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها ستاً ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قبل ينوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القنية والمسئلة أفردت بالنصانيف ولشيخ مشايخنا الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها واذا صلى فاقد الماء بالتيمم لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي اضرار وتغت فلا تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء رجعهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الاسلام الحكم به وعلى المفتين الاقتناء به وهل هو قول منسوب للامام الاعظم لـ كن في نسبته اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب) القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان الراجح ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تصحيحاتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة والاختد بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وان كان الا حرم مع الامام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصحوه والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

مطلب في حكم الاذان
والإقامة للفوائت وفي حكم
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء بالتيمم وفي الزيادة
على مستأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المراد من القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الاقتناء

الائمة قد يحكون أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمثل ما عملوا من اعتبار
تغير العرف وأحوال الناس وما هو الأرفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو الوجود عن تميز هذا حقيقة لا طناً بنفسه فيرجع من لم يميز لم يميز لبرائة ذمته انتهى وفي أول
المضمرات أما العلامات للاقتناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الأطهر وهو المختار وفي زماننا وقتوى
مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البردوى اهـ وبعض هذه الالفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح
والاصح والأشبه وغيرها ولفظ وبه يفتى آكد من الفتوى عليه والاصح آكد من الصحيح
والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفتنا راجحاً يختلف فيه من مرجوحه ومراتبه
قوة وضعفها ونهاية آمال المشيرين في تحصيل العلم فالمفروض على المفتي والقاضي التثبت في
الجواب وعدم المحازفة فيه خوفاً من الاقتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو ضده ويحرم اتباع
الهوى والتشبهى والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فإن ذلك أمر
عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما يتضح لطالبه وما للسيف لا
بضار به والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم
الأصـر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بتطعمه
فأنكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا قائل به فهل الأمر كما زعم أم لا (أجاب) كيف
ينكره ويرزعه عدم صحته وعدم القائل به والقل به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء
والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلافة عن الخواص وأكثـر العلماء من ذكره فيما لهذه
الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسقي في المدارك وأكثـر الكتب الشرعية
مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدرا المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
ليقرض منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك
لا يعتد ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزاء
فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المدا كير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخطئه
القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عن ذلك بركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك
يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وقصور همته عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة
حاملها والمفتين به الا أعدم الله الوجود منهم ولا أخلى الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
من كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العارورى الانصارى عما رواه البخارى
في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا وعن قوله
قالت الانصار ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله
عليه وسلم مجيبا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمر اذا انصار رضى الله عنهم بالدعوة منه صلى
الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك
وما تأويله وما الذى يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى شعث

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم نداء انصار بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تحبيره صلى الله عليه وسلم
لحقيقة بين أن يكون من
المهاجرين أو من الانصار
هل هذا التخيير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من عبس تخيره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو الى الآن ممدود لمن اختار أن يكون من أي حي أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حادثة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن جبر في فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري اشرح صحيح البخاري الا بباع بالخلفاء والموالي وكذلك غيرهما فظهر عمومه للذاري والتابع لهم من ذريتهم وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد الساري موزجا بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) العبدى مولا هسب بن دار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال (سمعت أبا حزة) بالخاء المهملة والراء طلبة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة المفتوحة والراء والنطاء المشالة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار امدخلوا في الوصية منا بالا حسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) أي بالذي سألو فقال كما في الرواية اللاحقة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف الميم أي نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة (قال) ولابي ذر فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكي قال (سمعت أبا حزة) بالخاء المهملة والراء (رجلا من الانصار) بنصب رجلا بيان أو بدل من حزة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبي الفاء تستدعي محذوف أي لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعنا أي حلفاؤنا وموالينا (منا) أي متصلين بنامة تقين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو) أي ابن مرة الراوي (فذكرته لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) أي قال (ذاك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكأنته احتمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد أي زيد آخر كزيد بن ثابت وطته صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق علي بن الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف صحبة الاخبار وضح المرء مع من أحب وتأمل تأثير الصحبة في كل شيء حتى فواسق الطير بالصحبة رفعت على أيدي الملوكة حتى في الخطب بصحبة التجار يعتق من النار فعليك بصحبة الاخبار انتهى كلامه ولا ريب ان الانصار وذريتهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الآن وكذلك في احياء العرب العربا الكرام على الاستمرار والدوام وللفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة فن رام أحكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشبع وفي نهاية ابن الاثير في بعة الانصار والعقبة بل الدم والهدم الهدم أي انكم تطلبون بدعي وأطلب بدمكم ودي ودمكم شيء واحد وذكروا في حرف الهاء والذال في بعة العقبة بل الدم والهدم الهدم

يروى بسكون الدال وفتحها فالهدم بالتحريك القبر يعني اني أقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اي منزلكم منزلي لحديث آخر المحيا محياكم والممات مماتكم أي لا أقارقكم والهدم بالسكون والفتح أيضا هو اهدار دم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم اي مهذرة والمعنى ان طلب دمكم فقد طلب دمي وان اهدردكم فقد اهدردمي لاستحكام الالفه بينا وهو قول معروف للعرب يقولون دمي دمك وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على هذين الحديثين اصدورهما عن بحر لا تكدره الدلاء ولا ينقص بتوارد الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم رشحة من مائه العذب اذ من ناله لا ينظم أقط لا ستغناؤه عن كل صب قنسال الله سبحانه ان نكون ممن

سبقت له السعادة الابدية والسيادة الاخرية انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير
بأيها الحسن الآتي بأسئلة * تروح القلب تقضى بالمسرات
انعشتنا بلذيذ القول فانشرحت * منا الصدور وفزنا بالمبرات
فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العناية
أزال عناهم وما لاعداد لها * فيما مضى وعساه انه ياتي
والله ما الذهب الا برز مع جمل * من الجواهر عندي كالمثوبات
وافي السؤال وجسمي كله سقم * وفي ما شاء رب السموات
من كل هم وضعف واختلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العبارات
لولا المشيئة في الافعال قد سبقت * لكان للمرء ما يريه بالذات
لكن نشاهدنا قطعها قرنت * نحف عنا به جل المشقات
فيا الهي ختام الخبيث يساله * عبيد عبدك خير الدين في الآتي
لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من ياتي

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقرية من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية الى بلد غيرها باولاده وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبراً اولاده على العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخبرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا قائل يجبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى والاحسان في وطنه فليهاجر الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً في أرض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جرونها وأحرق ما فيها من الاكداس هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقد والريح مضطربة كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى واعتمده الناس وأفتوا به كما قبله السرخسي وأثبتته في تنوير الابصار وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفل لرجل وعلو لا خربنى صاحب العلو السفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه بجميع ما أنفق واذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق بتمامه وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بما أنفق على عمارته واذا امتنع ذوالسفل عن أدائه يجبس فيه ما يجبس في سائر الديون والله أعلم (سئل) في قرية غترم أهلها شرطي غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا ودفعوه للشرطي عنه والا أن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة بغير أمره فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص
من بلده لا يجبر على العود
اليها

مطلب اذا أوقد ناراً في غير
أرضه والريح مضطربة
فأحرقت شيئا لغيره يضمن

مطلب اذا بنى صاحب العلو
السفل باذن صاحبه ليرجع
بما أنفق

مطلب غترم الشرطي أهل
بلدة غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما خصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الأصح

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشياً ان يتقدم على العالم
ولو شاباً واذا تقدم عليه له
تعزيره بمادون القذف

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الأستاذ
واستخفاف العلماء والعلم

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من يملك نصاباً منها ورعيها الكلال
المباح وجماعة تعترضون لهم ويكلفونهم إلى شيء من المال والجن جبراً عليهم فهل هو حلال
شرعي أم حرام لا وجه له شرعاً في وصف آكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول
ذلك حرام بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكياً عن ربه أنه
قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والأصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتحمها الاذو جراءة على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس
والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعرف أباك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكر تعزيراً أو تغريم لكونه ماتكلم
الاحقا ولا نطق الأصدقاء واذا قلتم لا هل يضمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه عن غرمه يفترض على القادر
انتزاعه من أخذه لكونه ظلماً أم لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين آمنوا لهونوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين
بسبعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب
المعصية يعزى وللمتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل أحد حال المباشرة
ولأنه انتصار بعد الظلم وهو مأذون فيه بقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه اللفاظ بل وبما
فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ
وأنت عليم بجرمة تقدمه على استاذك فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم
لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيته شكوى خصمه ورفعه للمغرم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى حسم المادة الفساد وأما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من
حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يبحه شرع فالمفروض على ولاية الامور أن
يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصاري تعظم قسيسهم واليهود خاظمهم وأنا من علماء المسلمين فان لم
تكرمني لذاتي فاكرمني لعلي فابي اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف هل باستخفافه
بالعلم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زواجه ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب أولو الامر العلماء
في أصح الاقوال

للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماؤنا ربه الله تعالى أن للشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فالمراد بأولى الامر العلماء في أصح الاقوال والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قال رافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين احدهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنسين وان كان الخنن أقرب نسباً منهم قال الرندوستي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا لفظ الفقيه يصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الحنفية الا أني لم أقف عليها الا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي أو بنبي من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العاملين أئمة الدين والشرعية روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجرة زيتون ومغرم القرية يدور عليه أيما دار فهل اذا انتقل من شخص الى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميلة لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به هي دائرة معه أيما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ لانفس فهي على عدد الرؤوس وفتح عليه الولوالجي تغريم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقده أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه الى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول اجرة عمله فيها كالخطاطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سلمان الفارسي وسياسة الخيل الى قنبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئا يسمى الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيمتد لهم من يريد الشدة عاماً ولغيرهم ممن حضر المجلس وربما أجهد ذلك وتداين ثمنه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على اجازته له بالعمل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا نحلة هل حيث أدى ذلك الى تكليف الفقراء من ذوي الحرف بمنع شرعا ويجب منعهم من الجهر على أرباب الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتصرأ ولا يتضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعا اذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء به عالان اكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحرفه احترف وفي ذلك ضرر عظيم وحجروا ومنعوا اكثر احترفين عن حرفتهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي رد وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر أعلى غير أمرنا فهو

مطلب فيما يعتقده أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه الى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذونه شيخ الصنعة ممن
يريدها

بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل ومنها منظوما
فلا خلا ذابحجة * يمتد ظل خصبه

وقال في خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة
السهر واطراح كلام الحكماء ومعاصاة اله السماء أما الساعة موعدهم والساهرة موردكم أما
أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطمة المؤصدة الارحم الله أمر أملك هواه
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والصحة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل مله الاسلام وهو أسبح الكرام والمنتم والسلم والسلام
قال الحرث بن همام فلما رأيت الخطبة نخبة بلا سقط وعروسا بغير نقط دعاني الإعجاب بنقطها
العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة
في التاريخ بخمسة زاعمين على أنها تاء بأربعمائة وصنع بعضهم تاريخا وعدوها بأربعمائة وزعم انها
في الدرج بأربعمائة وفي حالة الوقف بخمسة فقلت هي هاء بخمسة في الحالتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين
والمرجو من ذى العلوم الباهرة بيان ذلك لنستقيده منكم دمت بمحمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجمان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط الأحرف * وتركه حذف وبالحذف يفي

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاثبات بالجميع مهما لا قول الحريري الحمد لله
المجود الالاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاءاء * مالك الامم ومصور
الرم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل سر علمه ووسع كل مصر حلمه الخطبة
بكالها كل حروفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
اه كلامه (أقول) ولا ينافية ما قاله المرادى في الجنى الداني وابن هشام في المغنى قال المرادى وأما
تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الاصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغنى والخامس التانيث نحو
رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ
فن اصطالح عليه بعض متأخرى الشعراء وأظهروافيه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف
نص عليه بعض الفضلاء وهو أى فن التاريخ المذكور لا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوقهم أنها تكتب في الخط هاء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لان خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضى جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تغلق بكتابته وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الحسن الخطى واللفظي فلا مانع من ذلك
فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عما عداه ويكفي من كلامه قوله التاء
التي تكتب هاء اذ هو المقصود فثبت حكمنا عليها بأنها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصفح
الطالب الكتب البدعية وتأمل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع
أحد فيما علمت من المعتبرين المحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد
في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي
الوصل تاء في النطق هاء في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتباره ومن اعتبار
النطق فتحسب باربعمائة باعتباره ويفهم المقصود بالقراءات الحالية وكم من مشترك كذلك على
أن المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من
الجهتين مع مسوغ مما من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتقد عليه والله أعلم
(سئل) من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظاما

أيام غدا في البرايا فريدا * وفي العلم ركنان معاشيدا
ومن صار قس الذكبا قلا * لديه وأضحى لبسدا
يقول أبو الطيب المجتبي * وأعنى الامام المجيد المجيدا
طلبنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا دينا عنيدا
كان نوالك بعد القضاء * فأنعط منه نجده جدودا
فاوضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مغيدا
ولا زلت توضح للمشكلا * تمانظم الناظمون القصيدا
(أجاب)

رضاه السجود لمدوحه * ومدوحه ليس يرضى السجودا
ومعنى السجود الخضوع كما * اتى لغة واستفاض ورودا
فن حسن اخلاق ومدوحه * خضوع الانام له لن يريدا
وعز مقام له مقتض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
وإيكن رأى تركه للرضا * به لا يزال صوابا سديدا
وبيت النوال جدير بان * نحل اليه فؤادا وفودا
فعنى الجدود الحظوظ التي * تسمى بخونا ونعنى السعودا
فما يعط ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا جدودا
وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
فشابه نفس القضاء فعله * وهذا بليغ نخذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم آله باللاهوت عن حكم مظهري * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمة
(أجاب)

يقول بسيري في خفي الحقيقة * مقيم على الحكم الذي في الشريعة
فلم آله بالسر الالهي عن الذي * أتى ظاهرا في نص آي وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سيدى عمر
ابن الفارض ولم آله باللاهوت
عن حكم مظهري الخ

* (كتاب القرائض) *

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقتين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود وما عدا البنت فما القسمة (أجاب) تعطى البنت نصها المقروض لها لانه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فإذا حكم قاض بموت المفقودين جميعهم اجتمعا أو قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها يرد عاها ان كانت حية وعلى ورثتها ان كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالتين أربعة فتعطى البنت اثنين ويوقف اثنان فان ظهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وقف له وان ظهر موتهم ما سابقا عليها وحياة ابن الاخ يصرف السهمان له وان ظهر حياتهما بعد موتها ثم موتها يصرف الموقوف لورثتهما والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لام وأب فما القسمة الفرضية (أجاب) مذهب أبي يوسف تقسم التركة على أحد عشر سهم مال كل ابن من ابني الخال والخالة بانفرادهم سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة سهم واحد قسمة ابدان للذكر من مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخاري تسهلا على المفتي والقاضي وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خمسة لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بناته خمسة ولكل واحدة من بناتي الخال الثاني عشرة ولابن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها اثنان وبالقبراط المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قراريط وأربعة أجزاء من أحد عشر جزأ من قيراط ولكل بنت قيراطان وجزآن من أحد عشر جزأ من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط ولكل بنت من بنات قيراطان وخمس قيراط ولكل بنت من بناتي الخال الثاني أربعة قراريط وأربعة أخماس قيراط ولابن الخالة قيراط وأربعة أخماس قيراط وثلاثة أخماس خمس قيراط والمتون على قول محمد وهو أظهر الرايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه والله أعلم (سئل) عن تركة جلتها عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون قطعة وجديدان وثمانية أجزاء من أحد عشر جزأ من جديد على أن كل واحد من القروش بثلاثين قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المسماة بالجدد كما في اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الاب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم (أجاب) جميع تركته للخال ولادخل للآخر معه بحال كما هو صريح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة أبويه وخوئلتهما ثم الى أولادهما ثم الى أولادهم ما في العصابات فجعل الانتقال الى عمومة أبوي الميت وخوئلتهما بعد عمومة الميت وخوئلته والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي الميت وخوئلتهما جعلها كثير من المصنفين صنفا خامسا مؤخر عن الرابع ومن أدخلهما في الرابع صرح بأن الارث بجهتهما متأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخوئلته قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الاء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الاعمام لاب واولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد عن أبي حنيفة ان أقرب الاصناف الصنف الاول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد السابقين الخ ثم الثالث يعني أولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ

مطلب ماتت عن بنت وعن شقيقتين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود

مطلب مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لاب وأم

مطلب عما يخص الزوجة من التركة وهي عشرة قروش وعليه مائة وعشرة قروش مهرها مائة وعشرة
مطلب مات عن خال هو ابن عمه أب الاب وعن ابن عمه أب لابوين

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة
والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الجدود
الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات
واولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلتنا التي هي واقعة الحال أنه يختص فيها بالارث الحال ولا شيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله اعلم (سئل) في امرأه ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فما السك (أجاب) للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثاه ولبنت الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والانثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر بالثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلاثة والباقي يقسم اثلاثا على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابدان جميعهم من اولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وام أو لاب فقط أو لام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والاخر لاب فقط أو لام فقط فلا شيء للآخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلاولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أم ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
ولها حصة في كرم أربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء ربما
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصة المذكورة وما خلقته الميتة مقسوم
بين الام والاخ لام اثلاثا فزاوردا فللام قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من
الحصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأه ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للميتة فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شيء أم لا (أجاب) الارث
لابني ابن الابن جميعه بينهما سوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن عم للميتة والله أعلم (سئل)
فما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح أو لم يكن في موضعها
بينوا النالجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا
ويقدر الحمل في حق البنات الموجودات أي وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قراريط على
هذا التقدير معاملة لهن بالاضر من تقديرى المذكورة والانثوية ويوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال آخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن اخت لاب وام وبنت
أخ لاب وام
مطلب ماتت عن اولاد خالة
واولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن اخت يزعم أنه
ابن ابن عم للميتة

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر افلاشي لابن ابن المعتق والباقي بعد عن الزوجة للذكر
مثل حظ الاثنين وان كان أنثى فللزوجة الثمن وللبنت الاربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا
شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامر أن الرابع في مسئلة الحمل أنا نقدره واحدا ونعامل الورثة
بالاضر من تقديري ذكرته وأنوشته ونعطي الاقل لمن لا يحجب ولا نعطي من يحجب ولو ببعض
التقدير شيئا فاذا وضع الحمل واتضح الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
وضعت الحمل أو أكثره حيا فاذا وضعت ميتا او خرج اقله حيا ومات قبل خروج الاكثر عاد
الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل
وهذه المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدى الى الخروج عن القدر المسؤول فنولى عنه عنان القلم
والله أعلم (سئل) في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب)
هذه مسئلة تختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية ومن الكنز وملتي البحر وغالب شروح
الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشي لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها
ولدا العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
القرتاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
قالاخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الاخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم
ولدا العصبية أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى اكدم
غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر
الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرح جوابا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه
ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا بما صورته في امرأة ماتت عن
زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
شيء لأولاد الاخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقا وذكرت في جوابه ما حاصله أن
الصحيح كما في المضمرات أن لاشي لأولاد الخال مع بنت العم وهو أولى بالاخذ للفتوى كما في الضوء وفي
مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولدا العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لان ولدا
العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
الجواب في ظاهر الرواية وولدا العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالحاصل أن المسئلة تختلف فيها والصحيح أن ولدا العصبية
أولى بالترجح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولدا العصبية ولا
شيء لأولاد الاخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
أولاد أخ لام ذكر وأنثيين فمن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولاشيء لأولاد الاخ
لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الاخ لام فتعطي بنتا
الاخت لاب النصف ويعطى أولاد الاخ لام السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهامهما فيقسم
المال عليهم أرباعا الربع لأولاد الام والثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب ونصف من أربعة وعشرين

مطلب هالك عن بنت عم لاب
وأما وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
لاب وثلاثة اولاد اخ لام
ذكر وأنثيين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها الشخص دين لم يستغرق
ياخذ من كل من حصته
مطلب وضعه في يد
ذكر ان يدينه
وبتبعه دعوى انه مات
قبل خروج اكثر تلاميذه
وامر به تدعى انه مات بعد
خروجه

حاصلة من ضرب ستة في أربعة لا وادالام الثلاثة ستة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكروالانثى
كأصلهم ولينقي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركة قسمت وفيها
لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل
منهم حصته من الدين حيث ظفر بهم جملة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وزوجتين احدهما وضعت ذكرا بعد موت أبيه فماتت وبقية الورثة يدعون انه مات قبل خروج
أكثره فلا ارث له وأمه تقول مات بعد خروجه ومكث ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلا عن المجتبى والبدائع
عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا
الام فلا يقبل قولها وفي الولوالجية امرأة حامل فماتت والولاد يتحرك في بطنها مقدر يوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
بنتا ميتة على عاتقها وترك المرأة زوجا وأبوين ان أفترت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت
منها ورثة الميت وان جحدت الورثة لم يقض لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا وفي
الفتاوى البخارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يمت
فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعد على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
بعض مشايخ بلخ انه لو أقر الورثة كلهم بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها رثت البنت ثم يرث من
البنت ورثتها ولو جحدوا لم يقض عليهم بارتب هذا القدر الا أن يشهد عدول أنها ولدتها حية وانما
تسعهم الشهادة لو لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
القبر ووجدت ملازماتهم القبر ولو لم يكن ثم شهود وأنكرت الورثة حلقوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلقوا اه ولا شبهة في عسر ذلك جدا أو تعذره وفي التارخانية نقلا عن المحيط وان وقع
الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها تقبل
شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث وكذلك لا شبهة
في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بذمته مهر
وعن ام وثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بذمته وما القسمة
للمفرضية (أجاب) اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة فيقدر الحمل ذكر أو تعطى الام سدسها والزوجة عنها وكل
بنت ثلاثة قيراط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قيراط واربعة اخماس قيراط فان ظهر
ذكر كما قدرنا دفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما يسدها فيجمع لها اربعة
قيراط وخمس قيراط ولكل بنت اربعة قيراط وخمس قيراط والله أعلم

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بذمته مهر وعن ام
وثلاث بنات

* (قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملی تلميذ المؤلف) *

وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرملی المسمدة بالفتاوى الخيرية
لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها

وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وثمانين وألف وكان ذلك بمنزله برملة
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حسين بن الجناح الحسيني
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العامة
بيولاقي مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خادم شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو على
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي برّ الله مضجعه بصيب رحمته وعمه بسايع احسانه
ونعمته على ذمة الحساب الامجد علم الفضل المفرد المقتنى في سلوك سبيل المعالي وحياته
نفائس الفضائل اثر والده الراقى في معارج الكمال الى ذروته العليا المسكى على أرائك المجد
ومسانده الشهم الجليل الهمام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أحمد بك أسعد نجل المرحوم
عارف باشا بلغه الله من هي الآمال ما يشاء وما شا ولا غربة ان وثب الشبل وثبة الاسد
فبأبه يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رجلة لرعيته ونعمة عظمت على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمته وشملهم بعمهم احسانه وعينه عزيز الديار
المصرية وحامي حوزتها النبيلة مبدد شمل التبغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة
العمرية والعندالة الكسروية ذى القدر العلى والفخر الجلى أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دولته وأيدصولته وسطوته وحرس انجالة الكرام وجعلهم غرة في جبين الليالى والايام
لاسماء عباسه الشبل النجيب الاربب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف
بالمطبعة الكبرى الميرية العامة بيولاقي مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث
الضرغام السيف الصمصام ماضى العزم فى مسعاه صائب الغرض فى مرماه من عليه
همته بياهر الصدق تثنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكيله قانع المعارض بواضح
برهانه وجلى دليله الحاذق الفطن النبيه الطنب من خاطبته المعالى باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدره وكما ينعه وابتسام

زهره فى منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأصحابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحزابه كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره

الغافلون

